الفصل الثاني

ردود الأفعال الفرنسية والوطنية على اندلاع الثورة التحريرية

أثار اندلاع الثورة الحريرية في الأول من شهر نوفمبر 1954، فزعا رهيبا في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية التي أجمعت على وصف ما وقع في ليلة الاثنين بالزلزال، الذي هز أركان وأسس الاستعمار الفرنسي وبمثابة الصدمة التي أيقظت الفرنسيين منذنة ببداية عصر جديد .إلا أن الحكومة الفرنسية تظاهرت في البداية بالتقليل من أهمية ما حدث، معتبرة ذلك مجرد حوادث معزولة لا تشكل تهديدا يذكر على أمن الدولة الفرنسية واستقرارها الداخلي.

إلا أن الهجمة الإعلامية الشرسة والواسعة النطاق ،والإمكانيات المادية الضخمة التي جندتها الحكومة الفرنسية من خلال مختلف أجهزة الإعلام من صحف وإذاعة ومناشير دعائية ، توضح للدارس ، مدى الذهول والهلع والاضطراب وعدم التصديق،بحقيقة ما يحدث في الجزائر الذي أصيبت به السلطات الاستعمارية . كذلك يدل هذا الأمر، على عبقرية مفجري الثورة في دقة التنظيم وسرية التحضير واختيار التوقيت وطبيعة الأهداف المستهدفة [1] ارغم ادعاء أجهزة الأمن الفرنسية ومخابراتها أنها كانت على علم مسبق بالتحضير للثورة [2].وقد أجمعت ردود الفعل الفرنسية على ضرورة التصدي بكل حزم للمؤامرة التي تستهدف الوجود الفرنسي وتهدد هيمنته الاستيطانية في الجزائر بخاصة والشمال الإفريقي عامة

ولا يتأتى لها ذلك ، إلا بممارسة عمليات الإرهاب الفكري والإيديولوجي والحرب النفسية وقمع الجماهير [3].

وقد تفطنت الحكومة الفرنسية لأهمية وسائل الإعلام في توجهات الرأي العام ، لهذا جندت منابر صحافتها لخدمة أهدافها ، فأتفق اليمين واليسار على زرع الشك والريب في نفوس الجزائريين، بنعت هذه الأحداث ومرتكبيها بمختلف النعوت والأوصاف، وذلك كله من أجل عزل الثورة وخنقها ثم تجريدها من صفتها الشعبية ، وإظهار العمل الثوري بأنه ضد إرادة الجزائريين المتمسكين بفرنسا وأهدابها .والمتتبع لكل التصريحات والبيانات والمواقف التي صدرت عن المسئولين الفرنسيين السياسيين منهم والعسكريين طوال الحرب ، يخرج بنتيجة واحدة ، وهي الإصرار على تجريد كفاح الجزائريين الذي أعلنوه في نوفمبر من محتواه الوطني والاستقلالي وتحويله إلى مجرد أعمال إرهابية قامت بها مجموعة من اللصوص وقطاع الطرق مدعمين من قوى أجنبية في إطار مؤامرة شيوعية خارجية يراد أصحابها زعزعة الوجود الفرنسي في الشمال الإفريقي ومن ثمة محاصرة أوربا الغربية الرأسمالية [4]. إلا أن تطور الأحداث وانتشار العمل الثوري في ربوع الجزائر ومسارعة الجزائريين إلى الانخراط في صفوف الثورة ساهم الى حد كبير في ذلك التحول الذي ستعرفه توجهات الرأي العام الفرنسي والعالمي مما انعكس على الصحافة الفرنسية في تحليلاتها ومقالاتها تجاه الثورة التحريرية وخاصة الصحافة المستقلة عن الدوائر الاستعمارية والرسمية ، لتحل النظرة الواقعية والموضوعية في تفسير طبيعة المشكل في الجزائر . وفي هذه العجالة ، سنحاول قدر المستطاع أن نستعرض

الخطوط العامة لمواقف وردود الحكومة الفرنسية والحكومة العامة بالجزائر ثم الصحافة الفرنسية وادعاءاتها ، وفي النهاية نستعرض مواقف الأحزاب الجزائرية .

موقف الحكومة الفرنسية بباريس :

لم يكن في وسع الحكومة الفرنسية إخفاء حقيقة ما جرى في ليلة غرة نوفمبر والتستر على وقائعها وخاصة بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح وفي المنشآت الاقتصادية والعسكرية . لذلك أرغمت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها، مع التقليل من أهميتها وخطورتها وذلك لطمأنة الدوائر الاستعمارية العالمية والفرنسية ، وعلى رأسهم المعمرون الفرنسيون في الجزائر . فأصدرت وزارة الداخلية الفرنسية من باريس بلاغا جاء فيه ؛ " وقعت عدة عمليات مسلحة في هذه الليلة ، في نقاط عدة من التراب الجزائري ، وهي ناتجة عن أعمال فردية ، أو مجموعات صغيرة منعزلة ولقد اتخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام في الجزائر .ووضع وزير الداخلية تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة . وأن الهدوء يخيم على مجموع السكان . . . "[5]. وأصدر رئيس الحكومة الفرنسية السيد Mendes France بما يلي : " هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ، ولكن الشعب لم ، يتبعهم . وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف ، وأعددنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة . . . إن الجزائر هي فرنسا . ومن الفلاندر حتى الكونغو ليس هناك إلا قانون واحد ، وأمة واحدة ، وبرلمان واحد ، هذا هو الدستور ، وهذه إرادتنا ، ولا حق لأي أحد أن يشك فيها . . . وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة ، وذلك أنه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه . فاعتمدوا على الحكومة ، وعلي بالذات

.... " وأضاف : " لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية ، إن مقاطعة الجزائر تشكل جزء من الجمهورية الفرنسية ، إنها فرنسية منذ عهد طويل وبصورة لا رجعة فيها "[6] .

وأمام لجنة الشؤون الداخلية للبرلمان الفرنسي ،أكد وزير الداخلية الفرنسية François Mitterrand[7] قائلا :" إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحال ستكون الحرب . إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها " [8] .

وفي تصريح لوزير الداخلية François Mitterrand ، للإذاعة الفرنسية قال فيه : " إن القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية ، والمتمردون المشاغبون ، بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين ، قد استفزوا ضدهم القوة الفرنسية ، وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية . وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة فإنهم مخطئون وذلك أن الجزائر هي فرنسا ، وفرنسا لن تعترف بأية سلطة أخرى غير سلطتها " [9] .

موقف الحكومة العامة بالجزائر :

كرد فعل أولي ، سارع الحاكم العام في الجزائر روجي ليونار الى إصدار بلاغ عشية يوم الاثنين لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من مناطق الجزائر ليلة الأول من نوفمبر جاء فيه :" " أنه اتخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث.و إن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال

وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة ، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب في جميع أوساطهم . "[10].

أما jacques chevalier (رئيس بلدية مدينة الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي) فقد صرح ؛ بأن الحكومة الفرنسية لن تقبل بأية صفة كانت ، بأي إرهاب فردي و لا جماعي ، وان جميع التدابير الصارمة ستتخذ[11] . أما والي ولاية الجزائر السيد Trémaud فقد صرح : إن هذه الاعتداءات ، التي لا يقوم بها إلا جبناء ، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السكان ، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين " [12].

ويمكن أن نضيف الى هذه المواقف الصادرة من المسئولين الفرنسيين ، موقف بعض الجزائريين العملاء ، منهم إبن شنتوف (رئيس بلدية خنشلة ونائب بالمجلس الجزائري) الذي صرح قائلا : " أجدد التعبير عن تعلقي الذي لا ينفصم بفرنسا وولائي العميق لها ، وأندد بهذه الأعمال التي تستنكرها أغلبية السكان المسلمين "[13] .وسارع عدد من العملاء الآخرون الى إرسال الرسائل والبرقيات الى رئيس الجمهورية الفرنسية ورؤساء المجالس الفرنسية يؤكدون فيها ولاءهم لفرنسا ويطالبون بإنزال أشد أنواع العقاب بالإرهابيين والمتمردين [14].

الصحافة الفرنسية والمهمة الاستعمارية:

كانت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر في غالبيتها خاضعة من ناحية التمويل والتوجيه للمعمرين. لهذا فقد كانت المنبر الذي من خلاله يدافع فيه هؤلاء المعمرون عن مصالحهم ووجهات نظرهم والصفة التي ميزت هذه الصحافة عن الصحافة التي كانت تصدر في باريس ؛ كانت الحقد والكره لكل ما يمت للجزائريين من صلة . وبعد اندلاع الثورة

التحريرية ، باشرت هذه الصحافة حملة شرسة في واجهات جرائدها بإثارة الغضب في أوساط الجالية الأوربية المسيحية وإرغام الحاكم العام لولاية الجزائر بالإسراع في القضاء على الثورة قبل أن يستفحل أمرها ، بتوفير كل الإمكانيات العسكرية والبشرية والمادية .والملاحظ أن أحداث أول نوفمبر، قد دفعت الصحافة الاستعمارية لتقترب أكثر من بعضها مقلصة الفوارق بينها إلى درجة نكاد فيها أن نقرأ مادة واحدة عن هذه الوقائع. ولا تختلف إلا في بعض التفاصيل الدقيقة وفي الصناعة الصحفية[15].وقد كان لهذه الحملة الأثر الكبير على ردود فعل الحكومة المركزية في باريس ، التي وجدت في مواقف هذه الصحافة ، السند القوي والدرع الحامي ، الذي يهلل ويبارك للإجراءات والمواقف والسياسات القمعية والزجرية التي سوف تستخدمها لمواجهة الثورة والثوار .

كانت أحداث نوفمبر سببا في ذلك التقارب والتحالف ، الذي ظهر بين الحكومة المركزية بباريس والمعمرين الذين كانوا قبل هذا التاريخ ، قد جعلوا من الصحف التي تصدر من الجزائر منابر لتوجيه انتقادات لاذعة لهذه الحكومة ، وتشجيع تيار المنادين بالانفصال أو الاستقلال بالجزائر عن فرنسا الأم . وراحت تستجدي عطف الحكومة للإسراع في وضع كل إمكانياتها الممكنة ، لاسترجاع الأمن والاستقرار الذي كانت تنعم به الجزائر . ومن هذه الفترة التاريخية ، تحولت هذه الصحف إلى بوق من أبواق الإدارة الاستعمارية تمرر من خلاله سمومها وتضليلاتها وتزييفاتها للرأي العام الداخلي والخارجي بل نجد في كثير من الأحيان هذه الصحف ؛ تدافع باستماتة كبيرة عن السياسة التي تمارسها هذه الإدارة على الجزائريين [16]. وتدعو القراء إلى مقاومة الثوار[17] .وأزداد دعم الإدارة لهذه الصحافة بعد التضييق والمحاصرة التي عرفتها

الصحافة الفرنسية التي تعادي الوجود الاستعماري والتي تنظر إلى الأزمة الجزائرية بمنظار موضوعي .وبعد الملاحقة والمصادرة التي تعرضت لها صحافة الحركة الوطنية الجزائرية خاصة بعد الأول من نوفمبر .بقيت الصحافة الاستعمارية هي المصدر الوحيد للإعلام والتوجيه ولم تزعزعها وسائل الإعلام الأخرى .

ادعاءات الصحافة الفرنسية :

1 . المؤامرة الخارجية :إن اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر كانت مفاجأة غير منتظرة ومباغتة في نفس الوقت بالنسبة للصحافة الفرنسية ، ومحاولة منها تغطية هذه الدهشة ، لم تجد بدا من تبني وجهة نظر الحكومة المركزية القائلة ؛ أن المسألة لا تعدو أن تكون محاولة تقوم بها أيد أجنبية لتبرر تقديم ملف الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة حتى يملأ الفراغ الخاص بالجزائر في ملف شمال إفريقيا[18] .وقد نقلت le Figaro على لسان فرنسوا ميران ما يلي: " يبدو أن قرب دورة هيئة الأمم المتحدة قد دفعت بالمسئولين المتمردين إلى التصرف بسرعة ، ومن بين هؤلاء هناك تونسيون وجزائريون ... وقد لعبت إذاعتا القاهرة وبودابيست ،الدور الذي نعرفه[19] . وهكذا من أجل إفراغ الثورة التحريرية من بعدها الوطني التحرري وجعلها عمل من إيحاء الخارج ،و أن المنفذين لم يكونوا سوى أدوات وبيادق استخدموا أحسن استخدام من طرف أعداء فرنسا والذين يرغبون في تأليب أوضاعها الداخلية في شمال إفريقيا ، وهذا ما أشار إليه Robert Bonnet في جريدة l'Aurore إن الذين نفذوا العمليات يتلقون الأسلحة والأوامر من الخارج[20] . أما جريدة صدى الجزائر فقد نقلت مقتطفات على لسان السيد

Vaujour مدير الأمن العام أمام الجمعية الوطنية التي جاء فيها ؛ أنه على يقين أن الأشخاص الذين يقفون وراء هذه الأحداث مسيرون بأوامر خارجية [21] .

تزامنت اتهامات الحكومة الفرنسية للجامعة العربية مع إنشاء مكتب يمثل الحركات الوطنية العاملة في أقطار المغرب العربي في القاهرة [22] .وهنا لم تخف الجامعة العربية وقوفها مع الكفاح الجزائري ،وقد أكدت موقفها على لسان أجد مسئوليها " أن الجامعة العربية لا تنسب لنفسها وحدها شرف مناصرة الحركة التي انطلقت في الجزائر بل أن هناك آخرين معنا في هذا الكفاح وأن الجامعة العربية تناصر الحركة الوطنية في الجزائر كما تناصرها في تونس وفي المغرب الأقصى [23] .

بعد الجامعة العربية ، انتقل الدور إلى مصر الشقيقة ، وخاصة بعد أن أذاع راديو صوت العرب من القاهرة بيان أول نوفمبر . فوجدت السلطات الفرنسية الفرصة سانحة لإلصاق التهمة بمصر وبالحكومة المصرية . ووجدت وسائل الإعلام الفرنسية في هذه القضية الفرصة السانحة لتقزيم أحداث نوفمبر والتقليل من قيمتها وتأليب الجزائريين عليها . فراحت تضخم من دور ومسئولية مصر في زعزعة أوضاع الجزائر بدفع الجزائريين على الثورة على الوجود الفرنسي . وكما يقول محمد حربي " من هذا التاريخ ستنشأ تلك الفكرة الخاطئة التي ستعمر طويلا حول دور مصر ، عبر أحمد بن بيلا الموجود بالقاهرة في تسيير أحداث الأحداث بالجزائر [24] .

هكذا كانت لوسائل الإعلام الفرنسية دور في ظهور بوادر أزمة سياسية ودبلوماسية بين الحكومة الفرنسية والحكومة المصرية من خلال تعميق الفجوة ،ودفع باريس لاتخاذ مواقف أكثر راديكالية في تعاملها مع مصر إذا لم تمتنع عن مساعدة الثورة الجزائرية . ويزداد التوتر بين

الدولتين عندما نقلت صحيفة Le Monde مقتطفا من التصريح الإذاعي للرئيس جمال عبد الناصر الذي أكد فيه تمسك مصر المبدئي بدعم الحركات التحررية في الوطن العربي عامة وبلاد المغرب العربي خاصة ، فقد قال "...وفيما يخصنا فإن كل ما يمس أية أمة عربية تحس به جميع البلدان العربية الأخرى ، ولهذا فلا يمكنها أن تبقى غير مكترثة تجاه الأحداث الجارية في شمال إفريقيا" [25].وبعد يوم واحد من هذا التصريح ، تدخل السيد ماندیس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية .حيث أكد الاتهامات السابقة الموجهة ضد مصر وطلب منها توقيف أية مساعدة للثوار مقابل تطوير مستوى التعاون الاقتصادي بين الدولتين ، ولوح بالورقة الاقتصادية لمساومة الحكومة المصرية ، إذ أشار إلى إمكانية تقديم الأموال الضرورية لتشييد سد أسوان وتشجيع المستثمرين الفرنسيين على الاستثمار في مصر. وختم تدخله قائلا :"... إن الوقت قد حان لكي تتحمل الحكومة المصرية مسئولياتها [26]. وسوف تستمر الهجمة الإعلامية الفرنسية على تحميل مصر مسئولية أحداث أول نوفمبر . وتصل ذروتها بالهجوم الثلاثي على مصر سنة 1956 . وزيادة في إيهام الرأي العام وتغليطه وتضليله، توسعت تحليلات الصحف الفرنسية، التي وجدت في إلصاق التهم بالخارج مادة دسمة في العملية الإعلامية الدعائية.

كان الهدف المتوخى من وراء هذا النوع من المناورات جلب التأييد الداخلي والخارجي لمساعي فرنسا لوضع حد لهذه الأحداث ولما كانت الشيوعية من القضايا الحساسة بالنسبة للعالم الليبرالي الغربي ، فإنها أرادت أن تقنع حلفائها بأن العالم الحر يهدده الخطر الشيوعي في منطقة الشمال الإفريقي ، إذ لم يسارع إلى الوقوف بجانب فرنسا في حربها ضد

الجزائريين الخاضعين لتوجيهات للاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ومن ورائهما المعسكر الشيوعي . وفي هذا الإطار جاء تصريح " ماندس فرانس" في واشنطن ليؤكد المسعى الفرنسي قائلا "...كان الجو هادئا ، وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي القاهرة وبودابيست . وهذا الوضع مثار قلق دائم لنا . ومن هذين العالمين أيضا يفد المهرجون والمشاغبون ، ومنها أيضا تتسرب الأسلحة التي بها تجد الحرب الكلامية امتدادها في الحرب الدموية[27].

وهكذا إذا صدقنا المنظور الفرنسي وتحليلاته، فإن الجزائريين ما هم إلا مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة . وبذلك فإن الحرب الدائرة رحاها في الجزائر ما هي إلا حلقة من حلقات الصراع بين الشرق والغرب. وهذا ما أشار إليه G.M. FARROT في جريدة le Figaro " إن خيوط المؤامرة لا تمر كلها بالقاهرة ، ففرنسا لن تحارب طويلا ضد الأشباح ، إذ لابد أن ترفع الأقنعة في يوم ما " [28].وفي الثالث من شهر نوفمبر خرجت جريدة le Monde بمقال جاء فيه " ... قد يقول المرء أن العمليات ليس لها طابع المصالية ، حيث لم يتبعها على ما يبدو تحركات جماهيرية وتمردات وانتفاضات ، ولم تسجل أية هياجانات مشبوهة لذلك لا يسعنا إلا أن نصدق بأننا أمام منظمة خارجة عن الأحزاب الوطنية ولا تمت بصلة إلى الجماهير بصلة "[29].

أما الصحافة المحلية الصادرة في الجزائر، فرغم اختلاف مشاربها وتوجهاتها فقد أجمعت بأن جذور ما يقع في الجزائر يجب البحث عليه خارج حدود الجزائر ، باعتبار أن المعطيات التي رافقت هذه الأحداث مثل السرية والمباغتة والسرية والإستراتيجية العسكرية المتبعة في اختيار الأماكن والأهداف والتوقيت ، كلها أمور تدل أنها فوق طاقة

عقول الأهالي [30] .وهكذا حاولت الإدارة الاستعمارية ومن خلال وسائل إعلامها المتعددة أن تبرهن للعالم ؛ أن الثورة الجزائرية ، ليست ، كما يظن البعض ثورة قومية مستندة على شعور وطني ، وإنما هي حركة عصيان وتمرد ، مدفوعة من الخارج. إلا أن هذه المغالطة سوف ينكشف أمرها فيما بعد عندما اعترفت بعض الصحف مثل جريدة le Monde . التي بينت أن فرنسا كانت مضطرة إلى التمسك بهذه الذريعة أي " المؤامرة الخارجية"، وذلك من أجل الدفاع عن ملفها أمام هيئة الأمم المتحدة بكل ما لديها من وسائل. وبالطبع، فإن أحسن هذه الوسائل في نظر الساسة الفرنسيين كانت اتهام الثورة الجزائرية بالشيوعية. وهو اتهام يدعم موقفها عند الدول المناهضة للشيوعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية الغربية التي تسير في فلكها [31] .

ومن الاتهامات المفضوحة الأخرى، التي روجتها الصحافة الاستعمارية الفرنسية بإيعاز من الإدارة الفرنسية وأجهزة استخباراتها ؛ تحميل تونس مسئولية أحداث الأول من نوفمبر . وقد وجدت هذه الأكذوبة صدى واسعا في الوسط الفرنسي . وهاهو " جاك شوفالييه" الذي كان نائبا وشيخ بلدية الجزائر ، يؤكد هذا الاتهام بقوله " . . .إن الهدف من العمليات المسلحة التي أعلنت في أول نوفمبر ، في منتصف الليل ، لهي محاولة تشتيت ، بهدف فك الحصار على الفلاقة الموجودين في الحدود التونسية، والذين يتعرضون لضغط الجنرال "دولاتور"[32]، وفي نفس السياق أشارت الصحافة الفرنسية ، إلى تسرب 500 إرهابي تونسي إلى جبال الأوراس. وذكر أن مهمتهم كانت تنظيم وحدات القتال وتدريب الجزائريين على استعمال الأسلحة وعلى خوض حرب العصابات(33). واختتمت هذه الحملة ، باتهام تونس رسميا

على لسان René MAYER، وذلك أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ، عندما حمل الرئيس الحبيب بورقيبة مسئولية ما يحدث في الجزائر il a une responsabilité indéniable dans les événements d'Algérie [34] .أما "مسكاتي" ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ فقد صرح أمام هذا الأخير ، بأن" الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام ، ما هي إلا دلالة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش في الشمال الإفريقي بأسره بل بأن ما يتم في واحد من أقطار المغرب ، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط القيادة ،كل القيادة المتمردة على السيادة الفرنسية " [35].

2. تشويه الثورة والثـوار :

اعتمد أسلوب الحرب النفسية والدعائية الذي أنتهجه الخطاب الصحفي الفرنسي على تجريد المجاهدين من كل خصلة من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري؛ كالبطولة والشجاعة والتضحية والرحمة والشفقة الإنسانية [36]. فالثوار في نظر هذا الخطاب ما هم إلا مجموعة من الإرهابيين أو قطاع الطرق أو خارجون عن القانون أو متمردون. كلها أوصاف ونعوت القصد منها تجريد الثورة من أهدافها الأخلاقية والإنسانية والوطنية . وفي هذا السياق كتبت الصحافة الفرنسية مقالات عدة على عدم احترام الثوار لقدسية "عيد الأموات " . فكتبت جريدة صدى الجزائر في 2 نوفمبر مايلي:" في الليلة التي سبقت عيد الأموات وفي الوقت الذي تم الاستعداد للاحتفال بذكريات الموتى ، كل الموتى ، وقعت سلسلة من الأعمال الإرهابية[37] .أما جريدة صدى وهران فكتبت هي أيضا وبالبند العريض في صفحتها الأولى si des fous ont envisages une répturre entre la France et l' Algérie c' est qu ils

sont Aveugles par le Fanatisme [38] . أما جريدة البرقية اليومية، فقد وصفت الثوار بالمجرمين، الذين أثاروا الاضطراب في الجزائر المطمئنة [39] . . وللتقليل من قيمة الثورة ولاسترجاع الثقة المفقودة والضرورية لخوض المعركة ، ركزت السلطات الفرنسية على جانبين رئيسين من جوانب الإعلام والتوجيه منها؛ تسليط الأضواء على حياة بعض الثوار ، ممن لهم ماضي إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء الفرنسي . وفي هذا المضمار، نذكر قضية "قرين بالقاسم" الذي كتبت عنه الصحافة كثيرا ، واعتبرته من أكبر المجرمين الذين ساهموا في العمليات العسكرية الأولى ضد السلطات العسكرية الفرنسية (40).

زيادة على هذا راحت هذه الصحافة تعمل على تعميم الفكرة القائلة ؛ بأن الثوار إنما هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات [41] . وهذا ما أشار إليه Trumaud في تصريحه أمام المجلس العام قائلا "...إن هذه الاعتداءات التي يقوم بها الجبناء ، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان ،فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين"[42] . أما جريدة Le Figaro فقد كتبت على لسان " جان ماري غارو" العبارة التالية " حملة من الإرهاب يجتاح الجزائر" [43] .

3. المطالبة باستخدام المزيد من القوة :

رغم تصريحات المسئولين السياسيين الفرنسيين والتي كانت تتسم بطابع التفاؤل والاقتناع التام بفشل " الأعمال الإرهابية" التي قامت بها أقلية من المجرمين وقطاع الطرق. إلا أن الصحافة الفرنسية شعرت من تطور الأحداث ، أن هذه الأخيرة ليست عابرة وإنما تنبئ بما هو أخطر ،وأن مصير الوجود الفرنسي أصبح بين قوسين أو أدنى . لهذا راحت تحث

وتضغط بكل الوسائل الممكنة من، تهويل وتضخيم ومبالغة على الحكومة الفرنسية المركزية، لتجند كل إمكانياتها المادية والبشرية لوضع حد لهذه الأحداث.

ففي افتتاحيتها التي عنونتها ب " يجب العمل بسرعة وبشدة " ، كتبت جريدة"صدى الجزائر" إن اختيار التاريخ والقيام بالعمليات المنظمة في آن واحد ونوعية القنابل المستعملة ونظام فرق الهجوم بالبذلة والقبعة العسكرية . . . كل ذلك ناتج عن برنامج مستوعب التفكير ، بأن الأمخاخ التي حددت ساعة الصفر لهذه المؤامرات ،تدرك بأن جو الجزائر حاليا يفتح طريقا إلى عمليات أكثر عمقا ، وأكثر اتساعا لاندلاع لثورة شاملة لهذا يجب العمل بسرعة وبتر حبل الديناميت الملقى على الجزائر لأن السلم الاجتماعي يتطلب ذلك" [44]. أما جريدة البرقية اليومية ، فقد عنونت افتتاحيتها ب " أضربوا على الرأس " وبعد توجيهها انتقادات لاذعة للإدارة الفرنسية تذكر أن الوقت ملائم لكي يقوم المسئولون بالسهر على هذا البلد ، بتخطيط سياسة واقعية يأملها السكان الأوربيون والمسلمون ، وتختم مقالها هذا بالنصيحة التالية ؛ يجب ضرب هذه الكمشة من المهرجين ، وضربهم الى الرأس ونكرر أنهم معروفون [45].

وجدت هذه النصائح التي أسدتها صحافة المعمرين ، أذانا صاغية لدى وزير الداخلية فرانسوا ميتران ، الذي أبدى رفض حكومته القاطع لأي مفاوضات محتملة مع الثوار . قائلا : " لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة . . . وجميع الذين يساندون مطالب وطنية في الجزائر هم أعداء لنا ، علينا أن نشن عليهم الحرب "[46] ، وكان

هذا التصريح رسالة تطمينية للمعمرين الفرنسيين على أن فرنسا لن تتنازل عن سيادتها في الجزائر مهما كانت الظروف .

وقد سبق هذا التصريح حملة صحفية شنها المعمرون من خلال وسائل الإعلام التابعة لهم من صحافة وإذاعة وبواسطة ممثليهم في الهيئات الحكومية المختلفة حملة شرسة ينتقدون فيها الإدارة الفرنسية التي عجزت على حماية مصالحهم ومصالح فرنسا الاستعمارية في الجزائر ، مما أوصل البلد إلى هذه الأزمة الخانقة.

موقف الثورة من الحملة الإعلامية الفرنسية :

لم تقف الثورة الجزائرية مكتوفة الأيدي أمام الهجمة الإعلامية الفرنسية المكثفة والهادفة إلى تشويه صورتها في أعين الشعب الجزائر لكي يبتعد عنها وبذلك تتم عملية عزلها والتقليل من أهميتها و التقزيم من مطالبها المشروعة ،وذلك من خلال رميها بمختلف النعوت والأوصاف والتهم الباطلة ردت من خلال أحد مناشيرها بما يلي " .... إن الصحافة الاستعمارية والإذاعة ، قد فعلت كل شيء لتجند ضدنا الرأي العام داخل الجزائر وخارجها فهي تصورنا بكوننا مجرمين ومطاردين بمقتضى الحق العام ممن لا يخسرون شيئا في المغامرة ونحن نؤكد أن 99٪ من قواتنا العاملة هم من الفلاحين الطيبين وتكاد تكون أكثريتهم الساحقة من أبناء العائلات ومن شبان المدن الذين لم يدخلوا السجن قط في حياتهم . والواحد في المائة هم من المساجين السياسيين. و يحاول المستعمرون أن يتهمونا بأننا عملاء موسكو ، ومرة بأننا عملاء القاهرة أو تطوان أو لندن أو واشنطن. ونحن نجيب بأننا لسنا ملكا لأحد ، فنحن نخدم قضية

الجزائر وحدها . ولا يوجد في صفوفنا أي أجانب، لا تونسيون ولا مصريون ولا ألمان. إن الجزائريين وحدهم الذين يقومون بالقتال ويديرون دفته. . . "[47].

ومعلوم أن القيادة الثورية لم تكتف بهذا النوع من المناشير ، وإنما كان عليها أن تجابه العدو بنفس السلاح الذي يستخدمه ، أي إنشاء جهاز إعلامي يكون قادرا على الوقوف في وجه الأرمادة الإعلامية الفرنسية القوية والضخمة ،ويدحض الأباطيل والأكاذيب ويزيل آثار الحرب السيكولوجية المدمرة المسلطة على الجزائريين . ثم وتوصيل صوت الثورة إلى المحافل الدولية . فكانت البداية ، بإمكانيات بسيطة وبدائية إلا أن عزيمة الثوار وإرادتهم كانت كفيلة وحدها بإلحاق الهزيمة النكراء بالعدو في ميدان الإعلام والحرب الدعائية .

موقف الأحزاب الجزائرية :

تأرجحت مواقف الأحزاب الجزائرية من اندلاع الثورة المسلحة بين المتحفظ والمعارض وحتى المتشكك في إمكانية نجاح المشروع الثوري .ويمكن تفسير هذا الاختلاف في المواقف تجاه الثورة ، باعتبارات عدة منها ؛ تجربة انتفاضة الثامن من ماي 1945 ، وما رافقها من قمع استعماري ،شعور قادة هذه الأحزاب بالخطر المحدق بنفوذهم السياسي من وراء اكتساح جبهة التحرير الوطني لهذا النفوذ ، وبالتالي فهي ليست على استعداد لدعم مبادرة اتخذت دون مشاركتها وموافقتها عليها [48].

بعد فترة تردد وانتظار ما تسفر عنه تطورات الأحداث ، أرغمت غالبية الأحزاب الى دعم الثورة أو الاندماج بكيفيات مختلفة في الصيغة الجديدة للحركة الوطنية القائمة على مبدأ الثورة المسلحة [49] .

ساهمت الانتصارات والمكاسب العديدة التي بدأت تحققها الثورة على الصعيدين السياسي والعسكري والتجاوب الشعبي الواسع معها، في تغير نظرة الأحزاب الجزائرية تجاه الثورة. ويمكن إجمال هذه المواقف في الآتي :

موقف المركزيين:

إن شعور أعضاء اللجنة المركزية، بأنهم لم يكونوا من الفاعلين والمحركين للثورة، جعل موقفهم يتميز بالضبابية والغموض والمناورة والحذر. ففي البداية ، رأوا في انطلاقة الثورة المسلحة على أنها جاءت في "غير وقتها المناسب" وسعوا من خلال مبعوثيهم الى القاهرة من إقناع الوفد الخارجي بالتريث وإيجاد الظروف الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية [50] . ثم انساقوا وراء الادعاءات الفرنسية ، بأن وصفوا الثورة ، بأنها انقلابا داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ويتهمون أحمد بن بلة بالوقوف وراء هذا الانقلاب بدعم من الحكومة المصرية [51] .

ظهر تردد هذه الجماعة في اتخاذ موقف واضح من الثورة من خلال الرسالة الممضاة من قبل بن يوسف بن خدة وأحمد بودة ومصطفى فروخي، موجهة الى وزارة الداخلية الفرنسية طالب المركزيون من الحكومة الفرنسية الشروع في سياسة تهدئة ، تكون تدابيرها الأولى ؛ وضع حد للقمع الفرنسي ووقف المتابعات ، إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين و الاعتراف لكل الجزائريين بحقهم في ممارسة كل الحريات الديمقراطية التي يخولها الدستور الفرنسي [52] .

واصل المركزيون في إرسال البرقيات الى الحكومة الفرنسية يحتجون بواسطتها ويقترحون ويؤكدون أن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من الجزائر ، زيادة على مشاركتهم ضمن وفود حزبية لشرح القضية الجزائرية الى أن تم اعتقالهم من قبل السلطات الفرنسية [53].

موقف المصاليين :

لم يتخذ المصاليون موقفا علنيا وصريحا ومباشرا من الثورة، إلا بعد فترة انتظار لما سوف تسفر عليه تطورات الأحداث، وهذا بسبب عنصر المفاجأة الذي أحدثه اندلاع الثورة، إذ لم يأخذوا بمحمل من الجد قدرة منافسيهم على اتخاذ قرار تفجيرا لثورة في هذا التاريخ وبهذه السرعة والسرية التامة [54]. وفي تصريح سلم لوكالة الأنباء الفرنسية في 8 نوفمبر 1954، صرح مصالي الحاج: " بمجرد الإعلان عن الأحداث التي جرت في الجزائر في ليلة 31 أكتوبر إلى 1 نوفمبر عززت على نحو خطير الرقابة المفروضة على شخصي . . . لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكرره اليوم : إنه بإنهاء هذا النظام ، والاستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حد لهذه الإنفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمالا يائسة وهنا يكمن العلاج " [55].وقد تعهد في هذا البيان بالعمل من أجل صداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والعمال الجزائريين والسير قدما نحو الحرية والتقدم والعدالة والسلام والتضامن بين الشعوب [56].

إن تسارع الأحداث لصالح جبهة التحرير الوطني أشعر المصاليين بأن التفرج عليها دون المبادرة يهددهم بالزوال ، لهذا أسسوا الحركة الوطنية الجزائرية كتنظيم منافس لجبهة التحرير الوطني ، بل لم يكتفوا بذلك ، وإنما تبنوا إعلان الثورة وأشاعوا في أوساط المناضلين بفرنسا ، أن مصالي الحاج هو زعيمها . وما يؤكد هذا الأمر، الرسالة التي أرسلها مصالي الحاج الى

رئيس الوزراء السوري في 10 مارس 1957 يصف فيها مناضلو جبهة التحرير الوطني بالعناصر المطرودة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذين فشلوا في إشعال فتيل الثورة في اليوم الأول من انطلاقها ، مما دفع بالحركة الوطنية الجزائرية الى إعلان الجهاد دفاعا عن كرامة الشعب الجزائري وشرفه [57].

في هذا السياق سارع المصاليون الى القيام بعدة عمليات عسكرية لإثارة البلبلة في الأوساط الشعبية والتشكيك في قدرات وأهداف الثورة، وإظهار حركتهم بأنها الحركة الوحيدة المتبنية للعمل المسلح ، مستغلين اتهامات السلطات الاستعمارية التي روجت لها الصحافة الفرنسية وفيها تحمل مصالي الحاج مسؤولية الأحداث التي شهدتها الجزائر في ليلة أول نوفمبر [58]. بعد ذلك دخل الطرفان مرحلة التنافس والصراع من أجل كسب القاعدة الشعبية وكادت الكفة تميل لصالح الحركة الوطنية الجزائرية ، لما يتمتع به زعيمها من مكانة وتقدير في قلوب المناضلين ، إلا أن الأزمة التي أصابت حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعدم امتلاك الحركة المصالية لهياكل تنظيمية داخل الجزائر ووجود مصالي الحاج في المنفى ، رجح الكفة لصالح حزب جبهة التحرير الوطني . ورغم محاولات العديد من المناضلين تقريب وجهات النظر بين الطرفين لتوحيد العمل المسلح [59]، إلا أن مساعيهم باءت بالفشل بسبب طغيان المصالح الشخصية وحب الظهور والمسؤولية لدى التي تميزت بها بعض القيادات الثورية [60].وتفطنت السلطات الاستعمارية لهذا الشرخ الذي أصاب الصف الوطني، فراحت تعمق الخلافات وتأجج الأحقاد، مما عرض الكثير من الجزائريين للقتل والتشريد ، وذلك كله في إطار مسلسل تدعيم الحركات المناوئة للثورة الذي باشرته الاستخبارات الفرنسية

موقف جمعية العلماء المسلمين :

انقسمت جمعية العلماء المسلمين إلى تيارين متباينين تجاه اندلاع الثورة التحريرية ، الأول يعارض فكرة العمل المسلح ويعتبرها نوع من الجنون والمغامرة المحفوفة بالمخاطر،و يؤكد أصحابه على أهمية النضال السياسي السلمي السلمي .أما الثاني ،فقد اقتنع أصحابه بأن عصر المطالبة بالإصلاحات قد ولى إلى غير رجعة ، لهذا أعلن مساندته المطلقة للثورة داعيا الشعب الجزائري تلبية نداء جبهة التحرير الوطني .

والمتتبع لردود الأفعال الصادرة عن التيار الأول ، يلاحظ الاضطراب والتردد في اتخاذ موقف واضح بسبب عنصر المفاجأة الذي سارت به الأحداث.وهذا ما نستشفه من ما كتبه جريدة البصائر ليوم 5 نوفمبر 1954 : " لا يمكن أن نقدم أي تعليق عن الأحداث الى أن تظهر لنا الحقيقة ".وبعدها أصدرت الجمعية بيانا في جريدة البصائر ، تدعو فيه سلطات الاستعمارية إلى معالجة الأزمة الجزائرية وفق القواعد الديمقراطية الحرة، من خلال وضع برنامج إصلاحات شاملة وذلك بالتنسيق مع الأحزاب الجزائرية . وحذرت من سياسة العنف المسلطة على الجزائريين التي لن تقضي على الثورة . ومما جاء في هذا البيان ؛ " إن الحكومة الفرنسية تستطيع معالجة الوضع في البلاد بتغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديمقراطية حرة وإعلان برنامجها إعلانا صريحا ، وإقدامها على تنفيذه مهما كانت معارضة رجال الرجعية الاستعمارية الذين لا يريدون إلا الرجوع إلى الوراء وسلوك سياسة الشدة والعنف والقسوة والانتقام الجماعي " البصائر" [61] .

في جانفي 1955 أصدرت الجمعية نداء من أجل تشكيل تجمعا شعبيا جزائريا يضم كل الهيئات والمنظمات الوطنية والشخصيات المستقلة المعروفة بدفاعها عن القضية الجزائرية [62]. أما عن موقف جمعية العلماء من فكرة توحيد العمل الثوري في إطار جبهة موحدة والتي طرحت في القاهرة كما أشرنا ، فإن مسئوليها رفضوا فكرة حل جمعيتهم لفائدة جبهة التحرير الوطني ، مع قبولهم العمل المشترك مع المحافظة على استقلالية قرارهم [63]. وفي مارس من نفس السنة ، وجهت الجمعية نداء آخر باسم الأساتذة والمعلمين ، جاء فيه : " آن للأحرار الجزائريين أن يجتمعوا في حركة سياسية جزائرية واسعة ، فإن ساعة تحمل المسؤوليات العظمى قد دنت ، فليتقدم الأحرار الجزائريون بشجاعة وحكمة للنضال السياسي السلمي بتشكيل هيئة في أقرب وقت تتولى الدفاع عن قضية بلادنا المقدسة ، وتبلغ صوت أمتنا المنكوبة بكل صدق وأمانة ، فإلى تنظيم إتحاد يتألف من الشعب ، ويسانده الشعب ، ويعمل لخير الشعب " [64]. ومن أبرز المعارضين للثورة الشيخ خير الدين ، الذي اتسمت مواقفه تجاهها بالسلبية ، وفي رده على عرض انضمام الجمعية إلى ركب الثورة ، كان رده : " " إننا لا نريد أن نعتبر كأعداء ، لكننا حين تحالفنا في ماي 1945 مع حزب الشعب الجزائري في إطار منظمة أنصار البيان والحرية دفعنا ثمن تصرفات هذا الحزب . أما اليوم فإن الوضع يختلف إننا لسنا طرفا فيما وقع، لقد تحركتم وحدكم فادفعوا الثمن وحدكم " [65].

موقف الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

كتب في 12 نوفمبر يقول :" إن موقفنا معروف ولا يقبل أي غموض ونحن ما نزال مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا " [66] يطالب هذا الحزب على المستوى السياسي بتكوين

دولة مرتبطة بفرنسا لكنه مستعد في مرحلة انتقالية بتطبيق قانون 1947 [67]." لقد اخترنا في حزبنا بدون أي خلفية - وبكل حرية ، التداخل مع فرنسا أو توقف بعضنا الأخر مع فرنسا الجمهورية - أي الإطار الاتحادي الفيدرالي - كمجموعة موسعة [68]" صرح الدكتور فرنسيس في 1955 : " أنه توجد في الجزائر حركة قومية طاغية ، وأن هذه الحركة تطالب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية " [69].

لم يختلف موقف حزب الإتحاد الديمقراطي من اندلاع الثورة في شيء ، عن موقف جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي ، لأن فرحات عباس لا يؤمن بالعنف الثوري ، ويرفض أن يجد المشكل الجزائري حله في الانفصال عن الوطن الأم .لأجل ذلك كان تعليقه الأول عن عمليات ليلة الفاتح من نوفمبر : إنها اليأس والفوضى و المغامرة [70].

وفي يوم 29 جويلية 1955 ، أعطى استجوابا لإذاعة أوربا رقم واحد ، جاء فيه : نحن نقترح مبدأ الفدرالية الذي يجعل من الجزائر جمهورية تتمتع باستقلالها الداخلي ومتحدة مع الجمهورية الفرنسية ، مع العلم أن الدفاع والخارجية والمشاكل الاقتصادية الكبرى تبقى من اختصاص السلطات الاتحادية . . . وفي داخل الجمهورية الجزائرية يقام نظام يضمن لكل الأقليات ممارسة السيادة . . . إنني أطرح هذا الاقتراح من جديد على المسئولين وعلى الرأي العام الفرنسي وأطلب فتح حوار واسع بين المسلمين والأوربيين ، لأنه أصبح من المتعجل العمل قصد بناء مجموعة فرنسية إسلامية حرة وأخوية . . . " [71].أظهرت نتائج انتخابات المقاطعات في 5 أفريل 1955 وما رافقها من تزوير وتحايل من قبل أعوان الإدارة الاستعمارية لفرحات عباس استحالة وقوع تغيير في السياسة الفرنسية تجاه الشعب الجزائري [72].

الإجراء السياسي:

لقد كان رد خلال الفعل الفرنسي ، على أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 جد عنيف ، إذ قامت السلطات الاستعمارية في أول إجراء قمعي بشن حملة هجوم واعتقال واسعة النطاق في صفوف مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعرفت هذه العملية ب : Orange Amère [73] . فهاجمت بيوتهم ، بدعوى أنهم شاركوا في الأحداث السابقة ، فتعرضوا نتيجة لهذه التهمة إلى التعذيب الكبير على أيدي الشرطة الفرنسية التي سجنت ما يقرب من 2000 مناضل خلال شهر نوفمبر وحده .

اعتقدت السلطات الفرنسية أن هذه العمليات من تدبير وتخطيط حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وهذا ما عبر عنه رئيس الحكومة الفرنسية ماندس فرانس ، بقوله : " لقد حللنا حزب انتصار الحريات الديمقراطية ، وشنت الشرطة حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر ، وفي فرنسا نفسها لأننا متأكدون الآن من أنها إذا لم تكن لها المسئولية المباشرة في التمرد ، فهي على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية فيه ، إذ هي التي زودته بالعناصر الأكثر تشعبا "[74]

شملت حملة الاعتقالات الفرنسية أعضاء قياديين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أمثال ؛ قدماء النواب في الجمعية الجزائرية منهم السادة ؛ أحمد بودة ، دماغ العتروس ، الجيلالي مبارك ، مصطفى فروخي وأعضاء من المجالس البلدية أمثال ؛ عبد القادر عمراني ، محمد الشرشالي ، الطاهر الزراتي [75] .

الإجراء العسكري:

بعد أن عجزت قوات الجنرال Georges Spillmann قائد القطاع الإقليمي للشمال القسنطيني في القضاء على الثورة في المهد، سارعت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في اليوم الرابع من نوفمبر، الى إعطاء الأوامر الى الفرق المحمولة جوا المشكلة من المظليين القادمين من الهند الصينية للتحرك نحو الأوراس تحت إمرة العقيد Paul Ducournau [76].

جاء في جريدة le Journal d'Alger في 2 نوفمبر : " خلال ليلة الأحد الى الاثنين انتقل الى العمل الجهاز الذي تم إنشاؤه منذ 3 أشهر من طرف الجناح المتطرف لحزب الشعب الجزائري والنتائج معروفة : ثلاثون عملية ، خمسة موتى ، ملايين الخسائر ، وجو من الخوف والرعب أصبح سائدا . فقد آن الأوان النظر الى ملف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الشعب الجزائري .

الإحالات :

(1) - عن فجائية الأحداث ، كتبت جريدة. La Depeche Quotidienne . في 2/11/1954 ما يلي: " إن الذي يلفت النظر أكثر من كل شيء فيما حدث ، أكثر من الخسائر المادية الباهضة في كل مكان هي فجائية هذه الأحداث ، وتزامنها الدقيق ، مما يدل على وجود مخطط تنفيذي صممته وأنجزته منظمة منضبطة ، وهذه الفجائية وذلك التزامن الدقيق في التنفيذ ، أي في وقت واحد ، يدلان على وجود منظمة منضبطة هي التي تحير أكثر من الخسائر المادية والبشرية

(2) - .للتوسع ، أنظر تقرير مدير الأمن العام بالجزائر في ؛

Jean Vaujour : de la Revolte a la Révolution . aux Premier jours de la Guerre d'Algérie Albin Michel , paris , 1985.

(3) - أحمد حمدي : الثورة الجزائرية والإعلام. منشورات المتحف الوطني للمجاهد .الجزائر1995 . ص 46.

(4) - نجد هذه الادعاءات الفرنسية مفصلة في المحاضرة التي ألقاها الجنرال Allard في مركز S.H.A.P.E بتاريخ 15/11/57 وأمام ممثلي خمسة عشر دولة من الحلف الأطلسي، والمعنونة ب: لماذا نحارب ؟

أنظر :

Michel Déon: l'Armée d'Algérie et Pacification .plon , Paris, 1959 PP 5-14..

(5) - le Monde 2/11/1954

(6) - le Monde 14-15 nov 1954

(7) - ولد فرانسوا ميتران في 26 أكتوبر 1916 في مدينة جارناك Jarnac بمقاطعة Charente الفرنسية ، درس بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية ، وتحصل منها على شهادة في القانون . ورغم كثرة الحقائب الوزارية التي استلمها في العديد من حكومات الجمهورية الرابعة ، حوالي 12 مرة ، إلا أننا نشير الى ما له علاقة مباشرة بالجزائر . في 19 جوان 1954 ، عين وزيرا للداخلية في حكومة مانديس فرانس الى غاية 23 فيفري 1955 ، ومن أقواله في هذه المرحلة ؛ إن الجزائر هي فرنسا . وفي 1 فيفري 1956 اختاره قي موليه وزيرا للعدل في حكومته وأستمر بمنصبه هذا الى غاية 13 جوان 1957 . ومن الأحداث البارزة التي عرفتها الجزائر في عهده تشكيل لجنة حماية الحقوق والحريات في 7 ماي 1957 ، للتخفيف من شدة الانتقادات التي وجهت للحكومة الفرنسية، بعد تزايد وتيرة سياسة القمع والتنكيل والتعذيب الممارس على الجزائريين . وفي هذا السياق نشير فقط ؛ الى أن فرانسوا ميتران صادق شخصيا 30 على حكما بالإعدام على مناضلي جيش وجبهة التحرير الوطني .وخلال أحداث ماي وجوان من عام 1958 ، كان فرانسوا ميتران من أشد المعارضين لعودة الجنرال ديغول الى الحكم . في 10 ماي 1981 أنتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية ، وأستمر في هذا المنصب حوالي ثلاثة عشرة سنة ، مات بالسرطان في 8 جانفي 1996 بمدينة باريس . أنظر عن حياة فرانسوا ميتران :

- François , Mitterrand : Présence Française et abandon, paris , Plon, 1957.
- Georgette, Elgey : Histoire de la IV^e République , Malentendu et Passion, la République des tourmentes, paris,fayard, 1997.

(8) - le Figaro 6-7 nov 1954.

(9) - le Figaro 9 nov 1954

(10) - la Dépêche de Constantine 2 nov. 1954

(11) - le journal d'Alger 3 / 11/ 1954

(12) - le journal d'Alger 3 / 11/ 1954

(13) - le journal d'Alger 3 / 11/ 1954

(14) - la dépêche algérienne 2nov1954

(15) - لعياض نصر الدين : الخطاب الصحفي الاستعماري في ظروف الأزمة . في مجلة علوم الإعلام والاتصال .العدد3 ، 1989 .ص 10 .

(16) - نفس المرجع ، ص 7 .

(17) - نفس المرجع ، ص 9 .

(18) - المقاومة ، 1956/12/24.

(19) - LE FIGARO 6-7 Nov. 1954.

(20) - l'Aurore 5/11/1954.

(21) - l Echo d Alger 27/11/1954.

(22) - la Depeche de Constantine 9/12/1954. وأيضا؛ Vaujour, jean :op, cit p.265 .

(23) - le Figaro 4/11/1954.

(24) - محمد حربي: الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض . موفم للنشر ، الجزائر 1994 . ص 17 .

(25) - le Monde 12/11/1954.

(26) - l'Echo d' Oran 13/11/1954.

(27) - le Monde 21 - 22 /11/1954.

(28) - le Figaro 2/11/1954.

(29) - le Monde 3/11/1954.

(30) - l' Echo d' Alger 3/11/1954.

(31) - المقاومة ، 1956/12/3 .

(32) - سيف الإسلام (الزبير) : المرجع السابق ، ص 92 .

(33)- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول . دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة1984 . ص 99 .

(34) - la dépêche de Constantine 3/11/1954

(35) - L écho d'Alger 3/11/1954.

(36) - لعياض نصر الدين : المرجع السابق . ص 12 .

(37) - l' Echo d'Alger 2/11/1954.
(38) - l' Echo d'Oran 9/11/1954.
(39) - la Depeche Quotidienne 2/11/1954.
(40) - L Echo d'Alger 2/11/1954.
(41) - l' Echo d'Alger 27/11/1954.
(42) - le Journal d'Alger 2/11/1954.
(43) - LE Figaro 3/11/1954.
(44) - l'Echo D Alger 2/11/1954.
(45) - la Dépêche Quotidienne 2/11/1954.
(46) - le Figaro 6-7 Nov. 1954
(47) - الورثلاني الفضيل : الجزائر الثائرة . دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ،الجزائر 1992. ص 80.
(48) - محمد حربي : الثورة الجزائرية . . . . ص 34.
(49) - أحمد محساس : الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة . ترجمة الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس . منشورات الذاكرى الأربعين للاستقلال . الجزائر ، 2003. ص 381.
(50) - علي كافي :المرجع السابق ، ص 56.
(51) - محمد حربي : الثورة الجزائرية ، ص 39.
(52) - Ferhat Abbas : Autopsie d'une Guerre . l'Aurore , Paris , 1981, p .p 45-46.
(53) - مولود قاسم نايت بلقاسم : ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر . منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، الجزائر ، 2002 ، ص 68.
(54) - MohaMed Harbi : le F.L.N ..... pp 144-145.
(55) - بنيامين سطورا : مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898- 1974 . ترجمة الصادق عماري مصطفى ماضي . منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، 2002 .ص 228.
(56) - محمد الميلي الإبراهيمي : الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها من اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر وادي الصومام . الباحث ، نوفمبر 1984 . ص 86.

(57) - Mohamed Harbi : les Archives ..... pp 133-134

(58) - جاء في صحيفة le Journal d'Algérie بتاريخ 5. 11. 1954 مايلي : "الحاج الذي وصفته " بذلك الدكتاتور العجوز ، تقصد مصالي الحاج ، الذي يريد إنهاء عهده في بركة من الدماء حتى يحافظ على سمعته بين المناضلين .

(59) - في هذا السياق تأسست في 11 جانفي 1955 ، الجبهة الوطنية لتحرير الجزائر لتوحيد العمل الثوري ، وتشكلت من السادة أحمد مزغنة عن الحركة الوطنية وحمد خيضر عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وحسين لحول عن اللجنة المركزية . وجاء في بيانها: " إن الأرضية المقترحة من طرف الوطنيين الجزائريين منذ نهاية الحرب الأخيرة حضيت بانضمام جميع الجزائريين إليها ، إنها تستجيب ، على نحو أفضل للمبادئ الديمقراطية التي قاتل من أجلها الشعب الجزائري بشجاعة في صفوف الحلفاء . إن الجمعية الجزائرية التأسيسية ذات السيادة المنتخبة بالاقتراع العام بلا تمييز في الجنس أو الدين ستسمح بإيجاد محاور حقيقي له صفة التمثيل ، من أجل أن نحدد في إطار المساواة العلاقات مع فرنسا . وهذا يفترض مسبقا خلق جو من الوفاق بإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين والكف عن القمع والمتابعات مع ضمانات بخصوص الحريات الديمقراطية الأساسية . وهذا يتطلب إجراءات جزئية تحافظ فرنسا في إطارها على مصالحها الاقتصادية والثقافية " وقد وافق مصالي الحاج على تأسيس هذه اللجنة إلا أنه تراجع بعد انضمام كل من بيوض عن الإتحاد الديمقراطي لفرحات عباس والإبراهيمي عن جمعية العلماء المسلمين . حول الموضوع أنظر ؛
Valette jacques : la guerre d'algerie des Messalistes 1954-1962. l'harMattan . paris 2001 . pp 30-31

(60) - محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية . . . ص 203 . تذكر بعض الروايات أن من بين من ساهم في تفريق الإخوة الأعداء المخابرات المصرية وهذا ما تشيرا إليه رسالة مصالي الحاج الآنفة الذكر التي جاء فيها :" بأن اللقاء . لقاء القاهرة في فيفري 1955 . لم يقع بسبب تدخل العقيد عكاشة ، رجل

المخابرات المصرية والذي نرتب عملية اختطاف كل من السيدين أحمد مزغنة والمكي الشاذلي من مطار القاهرة مما عرقلة إلتقاء الطرفين " أنظر : Mohamed Harbi : op. cit. p 135. .

(61)- البصائر ، عدد 304 ، 4 / 1955/02.

(62)- Mohamed Harbi: op. cit. p . 136.

(63)- محمد حربي : الثورة الجزائرية ، ص 43 .

(64)- البصائر ، عدد 315 ، 1955/4/22.

(65)- Ahmed Nadir :le Mouvement Réformiste Algérien. Paris . 1968. pp 161-162.

(66)- محمد الميلي : المرجع السابق ، ص 89 .

(67)- Mohamed harbi: op. cit. p . 132.

(68)- مولود قاسم : المرجع السابق ، ص 47 .

(69)- البصائر : عدد305 36 ، 1955/2/11.

(70)- Mohamed harbi: op. cit. p . 132.

(71)- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 158 .

(72)- Mohamed harbi: op. cit. p . 132.

(73)- vaujour , : op,cit, p336.

(74)- مولود قاسم : ردود الفعل ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 60 سنة 1983، ص 2

(75)- جريدة البصائر ، العدد 299 ، ديسمبر 1954 .

(76)- Jean- Charles Jauffret : la guerre d'Algérie provoque une Rupture Dans L'histoire Militaire de la France .dans: le Quotidien d'Oran , 27/10/2004, Edition spéciale, p 17.

الباب الثاني

الإستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة

الفصل الأول : الإستراتيجيات السياسية الفرنسية

الفصل الثاني : الاستراتيجيات الاقتصادية و الاجتماعية

الفصل الثالث : الاستراتيجيات القمعية و الزجرية

الفصل الأول

الإستراتيجيات السياسية الفرنسية

.الحرب النفسية والدعائية :

يعود اهتمام السلطات الاستعمارية بموضوع الحرب النفسية والدعائية وأهميتها[1]، إلى التجربة المكتسبة من حرب الجيش الفرنسي في الهند الصينية والهزيمة النكراء التي لحقت بشرف ومكانة المؤسسة العسكرية الفرنسية. و بذلك أضحت هذه الحرب بالنسبة للقادة العسكريين الفرنسيين، درسا لا يمكن نسيانه دون الوقوف على الأسباب والخلفيات الكامنة وراء هذه الهزيمة. فبدأت المؤسسات العلمية المختصة التابعة لوزارة الدفاع الفرنسي ، تتلقى الدراسات والتحليلات و الاجتهادات ممضاة من طرف عدد من الضباط الذين عايشوا الهزيمة، كانت كلها تصب حول تقييم التجربة الفرنسية والوقوف عند أسباب الانكسار العسكري ، و ما هي الدروس المستخلصة لتطوير بنية الجيش الفرنسي ليتأقلم مع طبيعة الحرب الثورية ،والحرب الدعائية والنفسية التي تختلف في أساليبها وتقنياتها وخططها وإستراتيجياتها عن الحرب التقليدية . والنتيجة التي توصلت إليها تحليلات هؤلاء العسكريين ؛ أن نجاح الحرب الثورية يعتمد في أساسه على التلاحم مع القاعدة الشعبية .وعلى ذلك ، فمن أولى الأولويات على فرنسا إذا أرادت الاحتفاظ بالجزائر والقضاء على الثورة الجزائرية ، هو السيطرة الكاملة

على الشعب الجزائري بمختلف توجهاته وفصله عن دعم ثورته ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عزل الثورة ، فتسهل عملية القضاء عليها [2] . وفي هذا السياق ، صدر عدد خاص من مجلة " الدفاع الوطني " عن الحرب النفسية والثورية ، طبع منه 50.000 نسخة ، يشرح على نطاق واسع أساليب وطرق الحرب الجديدة التي على العسكريين الفرنسيين إتباعها [3] .ويمكن اعتبار مصادقة الجنرال PAUL ELY على الوثيقة المسماة " INSTRUCTION PROVISOIRE SUR L'EMPLOI DE L'ARME PSYCHOLOGIQUE "[4] بداية التطبيق الرسمي لهذه الإستراتيجية في المناهج والبرامج الدراسية في المدارس العسكرية الفرنسية المختلفة حيث تدعمت بتدشين مركز للتدريب على استخدام الحرب النفسية ، مهمته تكوين المختصين في هذا المجال الجديد [5] .واعتمدت هذه الوثيقة كدليل للتعليم في المراكز التكوين في استعمال السلاح البيسيكولوجي [6] .

وكان القادة العسكريون الفرنسيون قد استخلصوا من التجربة الفيتنامية ، أن استخدام القوة العسكرية المدمرة أو ما اتفقوا على تسميته ب " التهدئة " أو" إعادة الأمن" ، عمل غير كافي لترجيح الكفة لصالح فرنسا [7] ،ولهذا يتطلب العمل العسكري وجوب استكماله بعمل نفسي ودعائي ، يمكن من تحسين العلاقات مع الأهالي المسلمين وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم ، مع خلق جو من الثقة المتبادلة لتطبيق الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تنوي الحكومة الفرنسية تطبيقها[8] وهذا ما جاء في التوجيهية العامة للوزير ROBERT LACOST الموجهة للضباط في أفريل 1956 ، إذ يقول فيها : " إن العمل العسكري لا مفعول له دون عمل نفسي ودعائي موجه للرأي العام ، يقصد الجزائريين ، حتى يكونوا واعين بأهمية العمل

الذي تود الحكومة الفرنسية القيام به في الجزائر . . . فعلى الجيش الفرنسي أن يقنع ويشرح للأهالي المسلمين الأهداف السلمية للحكومة الفرنسية، وأن وجود هذه الأخيرة ما هو إلا لحماية الأهالي المسلمين، وعلى الجيش مهمة إعادة الاتصال ومحاربة العزلة والنفور الذي تعيشه الكتلتان المسلمة والأوربية [9]. وكانت السلطات الاستعمارية المدنية كانت أو العسكرية متفقة على أن الظرف الذي تعيشه الجزائر واتساع رقعة الثورة ، يحتم عليهم التفكير في أسلوب مغاير مع المشكلة الجزائرية ،تكون نتائجه إيجابية على الجانب الفرنسي، فاهتدوا إلى اعتماد ما يسمى؛ بالحرب النفسية والدعاية [10] ، قصد إضعاف وتحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في قوة الثورة وعظمتها وقيمة رجالها والعمل على تجريد المجاهدين من كل خصلة من الخصال التي يفرضها الظرف الثوري [11]. يقابلها إظهار فرنسا بمثابة الملاذ والمنقذ للشعب الجزائري من وضعيته المتردية، والإيحاء له، بأنه لا مفر له إلا بالتعاون مع السلطات الاستعمارية، خدمة لأمنه واستقراره ورقيه [12]. وحسب استنتاجات إحدى هذه الدراسات، فإن من ينجح في كسب الشعب إلى جانبه يربح الحرب [13].

2_ مصالح الحرب النفسية :

في هذا السياق أنشئت وزارة الدفاع الفرنسية مصلحة للعمل النفسي والإعلامي SERVICE DACTION PSYCHOLOGIQUE ET D'INFORMATION في شهر مارس 1956 على مستوى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وذلك في عهد BOURGES MAUNOURY وعين العقيد LACHEROY رئيسا لهذه المصلحة وقد حددت مهامها في ؛ الإشراف على التكوين والإعلام وتدعيم مختلف الوحدات القتالية للجيش الفرنسي الموجودة

بالجزائر، وأيضا التكفل بإدارة وتوجيه العمل النفسي الموجه للجزائريين وفصائل جيش التحرير الوطني [14] . مع الإشارة أنه سبق للناحية العسكرية العاشرة للجيش الفرنسي في الجزائر أن أنشئت عددا من المكاتب والملاحق المتخصصة في العمل النفسي والدعائي وصل عددها إلى اثنا عشرة مكتب [15] . وفي شهر يناير 1957 تحول اسم هذه المصلحة إلى اسم المكتب الخامس وهو تابع مباشرة لأوامر القائد الأعلى للجيش الفرنسي في الجزائر ويشارك الوزير المقيم في تسييره واتخاذ القرارات من خلال لجنة مضيقة مشتركة. أما عن صلاحياته فهي الإشراف على ما يتعلق بالتهدئة والقضايا الجزائرية وكل ماله علاقة بالمعنويات ، وأنشئت له مصالح عدة منها ؛ مصلحة الصحافة والإعلام والتي أسندت مهمتها لديوان قيادة الأركان ، ومصلحة الإرشاد للمكتب الأول ، ومصلحة الاستعلامات النفسية للمكتب الثاني ، أما مصلحة المعنويات والمعلومات والتوثيق فقد أسندت للمكتب الثالث ، أما المكتب الرابع فقد أدار المصلحة الاجتماعية ، أما مصلحة مهام الحرب النفسية، فقد اشرف عليها مكتب الدراسات والارتباط التابع لقيادة الأركان [16] . و اختيرت مدينة الجزائر لتكون مقرا لهذا المكتب مع إنشاء عدد من المكاتب موزعة حسب التقسيم العسكري السائد" القطاع، الناحية، المنطقة ".وعلى المستوى المركزي ، كان المكتب الخامس يتشكل من 34 ضابطا و32 ضابط صف و138 من العسكريين و 12 من النساء العسكريات التابعات للجيش البري [17] ، ولتعويض النقص في التعداد البشري الذي كانت تعانيه مصالح المكتب الخامس ، استعان هؤلاء الضباط بالحركة للقيام بتعليم السكان وتوعيتهم بواسطة التجمعات الشعبية أو بواسطة الاتصالات الخاصة واختيار الأشخاص الذين يظهرون تعاونا واستجابة ليتم تعيينهم في وظائف كمسئولي

دواوير أو شيوخ قبائل أو تكوين فرقا عسكرية للدفاع الذاتي وذلك كله لمواجهة تغلغل الثورة في الأوساط الشعبية [18] .

3 –**الفرق الطبية ـ الاجتماعية :** من أجل تحقيق نتائج أفضل في الوسط الجزائري، استعانت مصالح المكتب الخامس بالعنصر النسوي من الفرنسيات حيث تم تجنيدهم خصيصا لهذه المهمة وعينوا في ما عرف بالفرق الطبية ـ الاجتماعية الجوالة [19] ، ورغم أنهم كانوا يعيشون بين الجنود لكنهم كانوا يخضعون للنظام المدني . تم تكوين هذه الفرق في نهاية 1957 ، وهي تتكون من طبيب وممرضة أو مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين ، والمهمة التي كلفت بها هذه الفرق الكشف عن توجهات النساء الجزائريات وإعلام السلطات الاستعمارية بها [20] . وقد وصل عدد النساء المجندات ضمن هذه الفرق إلى 315 امرأة ، منها 141 امرأة من المسلمات الفرنسيات و80 امرأة أوربية من المستعمرات و94 امرأة من أوربيات الجزائر موزعون على 171 الكل موزع على 171 فريق عبر كامل الناحية العسكرية العاشرة [21]، ويمكن تفسير الاهتمام الفرنسي بالعنصر النسوي الجزائري ، إلى تفطن السلطات الاستعمارية إلى المكانة الكبيرة التي تحتلها المرأة في المجتمع الجزائري وتأكدت لهم هذه المكانة ، من خلال الأدوار المتعددة التي تحملتها أثناء الثورة وبصفة خاصة المرأة الريفية[22] .ولهذا سارعت مصالح المكتب الخامس ، ومنذ السنوات الأولى للثورة ، ومن خلال تنسيق الجهود مع الإدارة المدنية الفرنسية ، إلى صياغة أرضية عمل لسياسة تقارب مع المرأة الجزائرية بدعوى تحريرها . وكانت سياسة المكتب الخامس تهدف من وراء سياسة التقارب هذه إلى تحقيق هدفين رئيسين هما : إدماج المرأة الجزائرية المسلمة في المجتمع الفرنسي ، و حرمان جبهة وجيش التحرير الوطني من

الخدمات الجليلة التي تقدمها المرأة للثورة في ميدان المعلومات ، الاتصال ، التموين . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل سعت مصالح هذا المكتب في محاولة لاستقطاب المرأة والتأثير عليها إلى تغيير الوضعية القانونية للمرأة الجزائرية المستمدة من الشريعة الإسلامية بالقوانين الفرنسية المدنية الوضعية [23].

وكانت الوحدات الطبية – الاجتماعية الآنفة الذكر ، من القنوات الرئيسية التي بواسطتها راحت مصالح المكتب الخامس تبث أفكارها في الوسط النسائي الجزائري . والمهمة الرئيسية التي كلفتهم بها هذه المصالح هي؛ تحرير النساء الجزائريات بوعدهن بتحسين ظروف حياتهن وبتطوير وضعهن القانوني ، وفي الأخير إقناعهن بفكرة الجزائر الفرنسية [24]، وبذلك تتحول النساء الجزائريات الى أدوات فعالة لإنجاح التهدئة ، كما ذهب في ذلك أحد العسكريين الفرنسيين [25]، وعلى نفس النهج راح المكتب الخامس يدعم ويشجع تأسيس جمعيات نسائية منها على سبيل المثال ؛ جمعية التضامن النسوي التي أسستها كل من السيدة SALAN والسيدة MASSU سنة 1958 ، والتي عملت على تقارب الرؤى بين نساء المجموعتين المسلمة والفرنسية وعلى تعليم المرأة الجزائرية في إطار الجزائر الفرنسية [26] .

4 - وحدة مكبرات الصوت والمناشير :

كان الهدف المنشود من وراء إنشاء وحدة مكبرات الصوت والمناشير[27] ،التقرب من عقلية السكان و التأثير عليهم[28] ، وقد ظهرت هذه الوحدة لأول مرة في شهر جوان من عام 1956 . وتتشكل كل وحدة من ستة ضباط وتسعة عشرة صف ضابط وحوالي ستون عسكري في الخدمة ، يتوزع هذا العدد على أربعة فصائل ، فصيلة القيادة والاستعلامات والتنظيم وأخيرا

فصيلة الإنتاج والبث الإذاعي والسينمائي [29] . وقد اعتمدت طريقة التنقل بين مختلف المدن والقرى و المداشر الجزائرية ،و للسيطرة على عقول الجزائريين وقلوبهم ، كانت هذه الفرق تكثف من زياراتها لهذه الأماكن وبصفة خاصة للقرى والمداشر [30] ، والتي كانت تستقر بها لمدة أسبوعين إلى أربعة أسابيع [31] حيث كانت تختار الساحات العمومية وتبدأ في مخاطبة الناس مستخدمة الأشرطة السمعية المسجلة مسبقا وبعناية فائقة . مظهرة فضل فرنسا على الجزائر والجزائريين ،زيادة على الأشرطة السمعية كانت هذه الفرق تقوم بتوزيع المناشير على نطاق واسع وترميها في كثير من الأحيان من الجو بواسطة طائرات خاصة أعدت لهذا الأمر [32] .ومن الوسائل الأخرى التي تستخدمها هذه الوحدة ، اللوحات الإشهارية ذات الدعاية المركزة ، إذ يتم اختيار أماكنها بعناية، بحيث توضع في مواقع عمومية ويمكن مشاهدتها بسهولة من قبل الأهالي ، وتحمل هذه اللوحات شعارات دعائية وتثبت إما على الجدران أو على حوافي الطرقات الرئيسية ومداخل المدن والقرى [33] .

وقد استخدمت هذه الوحدة من قبل الجنرال ماسو ، مدعمة بكل وسائل الدعاية المكتوبة والمسموعة والمرئية التابعة للمكتب الخامس في تكسير الإضراب الذي رافق معركة الجزائر سنة 1957 . حيث كانت توزع مناشير مصورة مرفقة مثلا : " اذهب إلى المدرسة . . . وإذا لم أتذهب ..... إلخ وبث أفلام سينمائية مضحكة ذات طابع كوميدي . [34] والذي لم تشر إليه الوثائق الفرنسية في هذا السياق ، هو استخدام مختلف أنواع القمع والترهيب من طرف المظليين الفرنسيين للضغط على السكان للعودة إلى أعمالهم، التي أدت إلى رفع عدد غير المضربين عن الدراسة من 70 الى 35500 تلميذ في ستة أسابيع [35] .

5-وحدة الضباط المتجولون :

أنشئت وحدة الضباط المتجولون لشرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية .وكان أغلب هؤلاء الضباط قد وقعوا أسرى في أيدي الفيتناميين فهم يملكون خبرة واسعة في ميدان العمل النفسي.وكانت المهمة التي حددت لهم ذات طابع بيداغوجي لتوجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية الإسلامية والمسؤولون الإداريون الذين لهم علاقة مباشرة بالسكان ، زيادة على قيامهم بدور المستشارين التقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها [36] .

وكانت هذه المصالح الأنفة الذكر، زيادة على المكتب الثاني والخامس مدعمة بمجموعة من الضباط المختصين في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية العامة، تقوم بالإشراف على تدريب ضباط وحدات الجيش الفرنسي على طرق وتقنيات تنشيط حصص الدعاية الموجهة للسكان [37] . وتوصي إحدى التعليمات التابعة لمصلحة المكتب الخامس ؛ بخلق علاقات حميمة بين الجيش الفرنسي والسكان بواسطة خلق نوادي رياضية مختلطة ، وإقامة مقابلات تجمع الطرفين ، وفي هذا السياق تم إنشاء 25 نادي رياضي في قطاع قسنطينة ضم 1000 شاب رياضي [38] ،زيادة على عقد اجتماعات دورية للسكان للترغيب والترهيب واستغلال المناسبات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها الفرد الجزائري وذلك بزرع الشكوك والأخبار المزيفة والإشاعات التضليلية التي من شأنها النيل من قيمة الثورة وتحطيم معنويات الشعب ليتخلى عن دعم المجاهدين [39] .

6- نماذج من الدعاية الفرنسية :

لما كانت الحرب النفسية ، تعرف بأنها نوع من القتال النفسي موجه ضد الخصم لتحطيم إرادته الفردية وشلها من خلال تحطيم معنوياته التي تمكنه من المقاومة ، وفي نفس الوقت العمل على رفع معنويات مختلف الشرائح المناصرة لها أو المحايدة بما تكتبه أو تذيعه عن الخصم المستهدف [40] ومنه فقد سخرت عدد من الأدوات ، تتمثل في وسائل الإعلام المختلفة ، والإشاعات واستعراضات القوة[41] ، والإرهاب البدني والنفسي[42]، والمنشورات المتعددة التي توزع أو تلقى من الطائرات على المدن والقرى وتجمعات القوات العسكرية [43] .

ومن النماذج التي يمكن أن نستدل بها لتوضيح طبيعة الأساليب المستخدمة لتثبيط الهمم وعزل الثورة، المنشور التالي الذي وزع على الجزائريين "... غرباء جاءوكم قالوا لكم نحن نحارب من أجل الإسلام ونحمل لكم السلام والرخاء .إنهم متعجرفون أبناء شياطين كذابون ومجرمون، يحملون لكم الدماء والآلام والشقاء، أبعدوهم عنكم بعيدا، ثقوا في فرنسا الكبيرة الفخورة السخية كان الله في عونها " [44] .

وكان هدف السلطات الاستعمارية من وراء هذا النوع من الدعاية ؛ عزل القيادة وتشويه سمعتها عند الشعب ونزع ثقته فيها مما يؤدي إلى تفكيك الترابط الموجود بينهما ، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى انهيار معنويات أفراد الجيش والشعب ومن ثمة تخليهم عن واجبهم الوطني في غياب قيادة موجهة . وفي منشور أخر وزع على السكان، من خلاله رسمت عليه صورة جرادة بلا رأس ووضع في محله رأس مجاهد ، وكتب تحت الصورة الفقرة التالية : "في أي بقعة يمر عليها الفلاقة لا يبقى أي شيء ، يأخذ نقودك وأولادك ويسلبك ويهدم المستشفيات . ويحرق محاصيلك ويقطع أعمدة الهاتف والتلغراف مروره يعني الخراب الحزن ،الجوع،البؤس

أنهم يحاربون الجراد حاربوا أيضا الفلاقة الجرادة الحالية وانضموا بعزم إلى جانب التهدئة "PACIFICATION" [45] .

ولتثبيط همم المجاهدين وتدمير ثقتهم في قيادتهم السياسية والعسكرية ، اعتمدت مصالح الدعاية الفرنسية على عنصر الإشاعة المغرضة بتشويه المقاصد النبيلة للثورة الجزائرية ، بترديد مقولة ؛ أن الثورة الجزائرية عاجزة على طرد الفرنسيين من الجزائر ، وأن هذه الثورة أضحت تتقاذفها الصراعات والاختلافات والانقسامات ، التي احتدمت بين قيادتها في الداخل والخارج حسب زعمها ، لاعتبارات عرقية وسياسية .وكان الهدف المنشود من وراء هذه الدعاية ، خلق نوع من القلق والارتباك والحيرة لدى المجاهدين ، مما يدفعهم في الأخير إلى الاستسلام .وفي هذا الإطار وزعت عدة مناشير جاء فيها؛ " فرنسا ستبقى في الجزائر " ، " الثوار يمرون وفرنسا باقية " زيادة على الحملة الإعلامية المركزة التي قامت بها مصالح المكتب الخامس ، عن موضوع حادثة اختطاف الطائرة وحادثة اكتشاف السلاح على متن السفينة ATHOS [46] .

ومن نماذج الدعاية الفرنسية الموجهة للرأي العام الدولي وخاصة الغربي منه ، أن ما يحدث في الجزائر ما هو إلا تمرد داخلي من قبل مجموعة من الخارجين عن القانون مدفوعين بتعصب ديني من تدبير العنصرية العربي من القاهرة ، مدعما بتأييد الشيوعية العالمية ، وهدفهم إقامة دولة إسلامية والقضاء على العناصر الأوربية الموجودة في الجزائر [47] . وقد حاول الجنرال ALLARD في محاضرة له أمام ممثلي خمسة عشرة دولة في الحلف الأطلسي بتاريخ 15 نوفمبر 1957 إقناعهم بصحة ما اكتشفته تقارير مخابراته في تفسيرها لما يحدث في الجزائر

من تطورات ، محذرا ممثلي الدول الغربية من الخطر المحدق بدولهم وبنظامهم الديمقراطي في نفاعسهم في مد يد العون والمساعدة للحكومة الفرنسية ، لوقف الزحف الشيوعي الذي بدأ يقترب من الحدود الجنوبية للقارة الأوربية [48] .

وقد استخدمت مصالح العمل النفسي والدعائي الفرنسية الأسطوانات المسجلة كوسيلة دعائية وإذاعتها على الجزائريين في الأسواق ، فمثلا لتشويه سمعة الثورة وإلصاق تهمة الشيوعية بها ، اشتملت إحدى هذه الاسطوانات ما يلي : " أيها المسلمون إن حكومتكم خائنة ، إنها تفاهمت مع الشيوعيين في الصين ، تأتي بالأسلحة والطائرات من هناك . فيجب أن تقفوا مع الفرنسيين في كتلة واحدة لمقاومة الشيوعية عدوة الإسلام ، ويجب أن تتحد جميعا لمحاربة حكومتكم الخائنة " [49] .

إضافة إلى هذه الأساليب التجأت السلطات الاستعمارية إلى تسخير وسائل الإعلام المسموعة ومنها الإذاعة لما لها من تأثير قوي لكسب الرأي العام الدولي والمحلي ، . وكان أول إجراء في هذا السياق قيام مصلحة العمل النفسي التابع للناحية العسكرية العاشرة ، ببيع أجهزة تقلل من إلتقاط المحطات الإذاعية التي تبث حصص وبرامج تخص الثورة الجزائرية، مع وضع جهاز متحرك للتشويش على الحدود التونسية . الجزائرية [50] .وكان مركز "كليبر" من بين المنشآت الفرنسية التي كانت تقوم بالدعاية المغرضة ، من خلال تزوير البلاغات والتعليقات على جيش التحرير الوطني وجبهته وهذا بتوجيهات JACQUES SOUSTELLE وأخصائيين فرنسيين ينتمون إلى قسم الجوسسة الفرنسية [51] .وكان هذا المركز يشرف على :

- تسجيل حصص إذاعية باللغة العربية تتكفل محطة باريس إرسال بثها يوميا .

- موجهة خصيصا للتحريض ضد الجزائريين المقيمين بفرنسا .
- إذاعة حصص إذاعية مقلدة إذاعة صوت العرب من القاهرة على نفس موجات هذه الأخيرة وبنفس اللهجة التي يصحبها قليل من التشويش الإذاعي حتى يقتنع المستمع الجزائري بأنها بالفعل صوت العرب .
- التشويش على صوت الجزائر التي كانت تبث من إذاعة تونس ثلاث مرات في الأسبوع.
- تزوير البلاغات العسكرية المنسوبة إلى قيادة جيش التحرير الوطني
- إصدار نشرات باللغة العربية منها؛ المجلة العربية بباريس ، جريدة البرق والجزائر[52].

وقد عرفت الحرب النفسية تطورا فظيعا بعد تعيين SALAN في نوفمبر 1956 ، وهوالذي وضع نصب عينيه هدفا رئيسيا تمثل في القضاء على الخلايا السياسية و الإدارية لجبهة التحرير الوطني OPA ، التي كانت تنشط ضمن الأوساط الشعبية و في المعتقلات و السجون والمحتشدات في المدن و الأرياف . و في هذا الإطار عرف برنامج SALAN ببرنامج "تحطيم و بناء "[53] ، و أسندت المهمة فيه للمؤسسة العسكرية . ويعتمد على وضع خطة عسكرية محكمة للمتابعة و القضاء على و حدات جيش التحرير الوطني، ثم البحث عن قنوات اتصال مع الأوساط الشعبية وذلك لحمايتها من تأثير جبهة التحرير الوطني ، وتقديم المساعدات المادية و الإغراء لاستعادة ثقتها الضائعة كما يدعي الجنرال"ماسو" [54] ، والذي يقر بأهمية خلايا جبهة التحرير فيقول ... إذا لم نكسر هذه المنظمة العميقة فان جبهة التحرير إذا وضعت السلاح وطالبت بانتخابات حرة فإنها تفوز ب 80 بالمائة من الأصوات دون بذل أي جهد من جانبها ..."[55] . وقد استغل الجيش الفرنسي المحتشدات والتجمعات السكانية لبث دعايته

والشاعاته المصحوبة بسياسة الترغيب والترهيب لغرس الكراهية والعداوة في نفوس الجزائريين لجيش التحرير وجبهته على أنهما سبب المآسي التي يعيشون فيها ومن ثم حثهم على محاربتهما وعدم التعاون معهما [56]. فمثلا كانت السلطات الاستعمارية تقوم بقطع المؤن والأغذية عن التجمعات السكانية لفترات طويلة ، ثم تأمر بتوزيعها، مدعية أن الثوار هم السبب وراء هذا الانقطاع ، وأن فرنسا تبذل كل جهودها من أجل توفير المؤن للشعب والعناية به ، ومن أجل ذلك لا ينبغي أن يقابل جميل فرنسا إلا بالتعاون معها .وكانت الدعاية الفرنسية في هذا السياق ، تركز على إظهار عزم الحكومة الفرنسية على بناء جزائر جديدة في ضل العدالة والمساواة والأخوة بين الجزائريين والفرنسيين ، وذلك بترديد أقوال وتأكيدات المسئولين السياسين الفرنسيين الرامية لضمان المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات ، فعلى الجزائريين ومن مصلحتهم التمسك بفرنسا لأنها الوحيدة القادرة على توفير الرفاهية لهم من خلال المشاريع الاقتصادية والإدارية والاجتماعية التي تبناها كل من JACQUES SOUSTELLE و ROBERT LACOSTE . ومن شعارات المكتب الخامس لترسيخ هذا الأمر في عقول الجزائر، المناشير التي وزعت والتي جاء فيها ؛ " الثوار يدمرون والفرنسيون يبنون " الجزائر مع فرنسا من أجل مستقبل زاهر " ، " علينا جميعا أن نكون بناة الأخوة الفرنسية ـ الإسلامية "[57].

وكانت المرحلة الثالثة من هذه الخطة، البحث عن إطارات مخلصة ووفية لفرنسا وجلبها لتعاون مع السلطات الفرنسية لمحاربة جبهة التحرير الوطني.و وقع اختيار السلطات الاستعمارية على بعض المنتخبين ورؤساء البلديات والمحاربين القدماء، وفرق الحركة والقومية والدفاع الذاتي. وقد استفادت السلطات الفرنسية كثيرا من وراء هذه الخطة ، فلا يخفى

على أحد تلك الفوائد التي جنتها من تجنيدها لأفراد من الشعب لخدمة أهدافها ، لأنها بدون هذا الصنف من الجزائريين ، لم يكن في استطاعة العدو مهما أوتي من إمكانيات و طاقات مادية و بشرية من التغلغل في أوساط الشعب و اكتشاف حركاته و تنظيماته السياسية و اقتفاء اثر الثوار .

وقد تفطنت مصالح المكتب الخامس، الى أهمية عنصر الشباب في تحقيق أهدافها ، فأنشئت عدة مراكز تكوينية موجهة لهذه الشريحة الاجتماعية تحت تسميات مختلفة ، نذكر من أهمها :

- CENTRE DE FORMATION DE RESPONSIBLE DE DOUARS
- CENTRE DEDUCATION DES MONITRISES DE LA JEUNESSE ALGERIENNE
- ECOLE DES CADRES DE LA JEUNESSE MUSULMANES DE CHERCHEL
- CENTRES De FORMATIONS De MONITEUR Dela JEUNESSE D'ALGERIE (58) .

إذ يسجل بها الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 سنة و 20 سنة كان الهدف المنشود من وراء هذه المراكز تكوين إطارات من الجزائريين لتكليفها بمهمات مستقبلية. وكان الطلبة الجزائريون يتلقون في هذه المراكز دروسا في تربية رياضية والصحية ومدنية مشبعة بالقيم الإنسانية والغربية و وإقناع مريديها بأهمية الخدمات الجليلة المقدمة من قبل فرنسا لشعوب إفريقيا ، والتي لخصها أحد العسكريين الفرنسيين سنة 1957 بالقول : " فرنسا جاءت إلى إفريقيا للقضاء على الفوضى وتطوير مواردها وتحسين وضعية السكان بها . فرنسا هي التي بنت المدن وشقت الطرقات وأنشئت المستشفيات وحفرت الآبار . . . " ولهذا فلا مفر من فرنسا كمنقذة، باعتبار أن الجزائر بلد متخلف ولا يملك تجربة سياسية، ومن مصلحته أن يرتبط بدولة

مثل فرنسا ، لأنها دولة غنية وقوية وتملك عددا كبيرا من التقنيين ، وهي تريد مساعدتكم لتحسين مستوى معيشتكم "[59] .

ومن أجل تدعيم هذه المصالح بمختصين في أساليب الحرب النفسية والدعائية والتكيف مع مقتضيات الحرب الثورية ، تقرر إنشاء عدد من المدارس المختصة ، و في هذا الإطار تأسس le Centre d'Instruction Pacification et Contre Guerrilla في مدينة أرزيو في شهر مارس 1957 [60] و مدرسة مدينة سكيكدة التي يديرها العقيد بيجار والتي عرفت باسم Janne D'Arc و تخرج منها حوالي 60 خبيرا في سنة 1958 [61] .

كانت مهمة هذه المدارس ؛ تخريج الضباط العسكريين المدربين على الطرق والأساليب والفنون الجديدة في الحرب النفسية ، مزودين إضافة على ذلك ، بدليل في شكل كتيب يرافقهم أينما ذهبوا ، تضمن القواعد والمبادئ الواجب إتباعها من طرف فرق العمل النفسي والدعائي ، ومنها ؛ التركيز على مكانة فرنسا ورسالتها الحضارية، والتنويه بدورها في الجزائر على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية [62] ، والحط في نفس الوقت من الدور السياسي والنضالي لجبهة التحرير الوطني مع وصف جيش التحرير الوطني بأنه أسطورة وخليط من الأعراق والأجناس المتصارعة على السلطة [63] .

ولتبيان ضخامة مصلحة المكتب الخامس فقد وصل عدد المستخدمين العاملين في المصالح النفسية والإعلامية الفرنسية التابعة له في سنة 1958 إلى 884 ضابطا و603 ضابطا مساعدا زيادة على 1740 جنديا ، موزعين على 660 دائرة إدارية [64] دون حساب الطابور الخامس المتشكل من المتعاونين مع هذه المصلحة من الجزائريين في شكل عملاء ومرشدين .

وتوحيد الخطط والممارسات والجهود والأهداف بين كل هذه المراكز و الهيئات التي ذكرت.

وفي حصيلة لنشاط مصلحة العمل النفسي والدعائي في الفترة الممتدة من 15 جوان إلى 15 سبتمبر 1956 يتضح لنا مقدار ما كانت تتمتع به هذه الأخيرة من إمكانيات مالية وبشرية ومادية كبيرة ، وهو موزع على الشكل التالي ومقدرا بالآلاف [65]:

النتائج	المستوى المركزي	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
	1.250	166	132	485,7	2,033,7
	1.4539	_	_	19,8	1,473,7
	33,1	17	31	_	81,1
	107,1	_	_	23,9	131
	3	_	_	3	6
	50	_	_	_	50

المصالح الإدارية المختصة :

استعانت الحكومة الفرنسية بمصلحة الشؤون الجزائرية والصحراوية[66] الملحقة بالمؤسسة العسكرية للإشراف على تكوين الإطارات المتخصصة التي تسير وتشرف في آن واحد على إدارة شؤون المصالح الإدارية المختصة ، مع توفير كل الإمكانات المالية والمادية الضرورية لها لضمان نجاح المهام المسطرة لها[67] .

جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصة [68] ، بعد فشل السلطات الاستعمارية في الحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها إلى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري . ولا يتأتى لها فهم ما يحدث دون إقامة نظام إداري فعال وبخاصة في المناطق الأكثر اضطرابا، يعيد الثقة والاطمئنان للسكان ، ويعمل على تطبيق الإصلاحات الموعودة التي جاء بها الحاكم العام jacques Soustelle [69] .

وبدأ تجسيد الفكرة في ربيع 30 أفريل 1955 عندما أنشأ jacques Soustelle قيادة مدنية وعسكرية في الأوراس وتعيين الجنرال Parlange لقيادتها .وقد خول هذا المنصب للجنرال الإشراف على السلطات المدنية والعسكرية بما فيها الإدارة والشرطة و وكل الفرق العسكرية المتواجدة بالناحية الشرقية . ولما كان هذا الجنرال من ضباط الشؤون الأهلية القدماء فقد كلف من قبل جاك سوستيل بالقيام بعملية نموذجية قوامها 14 ضابطا من الشؤون الأهلية و 9 ضباط من الشؤون الصحراوية ، كان الجنرال قد استقدمهم من المغرب بعد أن أجروا تكوينا قصير المدى [70] يؤهلهم للقيام بالوظيفة المحددة لهم ، ويكونوا " قلب فرنسا النابض في كل دوار " [71] . وقد لعب كل من المفتشون العامون الثلاثة ؛ Teranier - Partiot - Parlange وهم من قدماء مصلحة الشؤون الأهلية [72] ، دورا مؤثرا على الحاكم العام ، للمضي قدما في تجسيد أفكارهم ، وخاصة وأنهم كانوا ضمن الحاشية المقربة له ، التي تقرر السياسة العامة الواجب إتباعها لمعالجة القضية الجزائرية .

يمكن تفسير تكليف المؤسسة العسكرية الفرنسية القيام بهذا الدور، إلى قلة المتخصصين في مجال العمل الإداري المدني لإدارة شئون البلديات المختلطة المستحدثة، وأيضا للصعوبات التي واجهت الحكومة في توفير العدد اللازم من الإداريين وبالسرعة التي تتطلبها المرحلة [73]. ولهذا نجد أن أغلب مستخدمي هذه المصالح تم انتقاءهم من المؤسسة العسكرية. فهم إما ضباط في مصلحة الشئون الجزائرية والصحراوية أو مجندون أو احتياطيون أو ضباط عاملون من مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي. و هؤلاء هم الذين سيشكلون المصالح الإدارية المختصة les Sections Spécialisées Administratives المعروفة ب: S.A.S [74]. وظهرت هذه التسمية رسميا في الوثائق الفرنسية لأول مرة ، في القرار الذي أمضاه jacques Soustelle والمؤرخ في 26 سبتمبر 1956، والذي أنشأ هذه المصلحة وألحقها بالديوان العسكري التابع للحكومة العامة. وقد أوضحت المادة الرابعة من هذا القرار مهام ضباط المصالح الإدارية المختصة، والتي بموجبها نقلت السلطات المدنية للإداريين إلى أشخاص عسكريين. وتوسعت صلاحيات هؤلاء الضباط ، بصدور مرسوم 8 جويلية 1957 الذي نقل لهم اختصاصات ضباط الشرطة القضائية . أما مرسوم 1019 /59 المنشور بالجريدة الفرنسية ، فقد منح لهم قانونا الترتيب الإداري المدني ، وحسب هذا المرسوم ، فإن ضابط المصلحة هو ممثل رئيس الدائرة أو المقاطعة مما يجعله أداة اتصال بين رئيس المقاطعة ورئيس البلدية . ويساعد رؤساء البلديات على القيام بمهامهم التي يخولها لهم القانون، ويقترح مشاريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلديات ويسهر على تجسيدها [75]. أما عن عدد هذه المصالح فقد ارتفع من 30 مكتبا إلى 490 مكتبا من سنة 1955 إلى سنة 1956. ومن شهر جانفي 1957 إلى شهر جويلية

1958، وصل عددها إلى 590 مصلحة [76]. وحسب آخر إحصائية فرنسية، أصدرها المكتب الثالث، فإن هذا العدد سيرتفع ليصل إلى 688 مصلحة، وهذا إلى غاية 1961/10/28 [77]. أما إجمالي عدد العاملين في هذه المصالح من العسكريين والمدنيين، فقد وصل إلى 24750 موظفا، موزعين على الشكل التالي:

- الضباط العاملين والاحتياطيين: 717 عنصرا
- صف الضباط: 566 عنصرا
- المجندين: 532 عنصرا
- الملحقين من المدنيين : 3700 مدني
- المخزن : 20.189 عنصرا [78]

تشكيل وتنظيم المصالح الإدارية المختصة:

كانت كل مصلحة من المصالح الإدارية المختصة تتشكل من :

- ضابط المصلحة : وهو رئيس المصلحة .
- نائب المصلحة: وهو في أغلب الأحيان من العسكريين برتبة ضابط صف.
- ثلاثة ملحقين من مصلحة الشؤون الجزائرية مهمتهم الإشراف على الترجمة والمالية والاتصال.
- عدد من المجندات الفرنسيات المرشدات أو المساعدات الاجتماعيات Adjointes Sanitaires et Sociales Rurales Auxiliaires (ASSRA) من المصلحة الآنفة الذكر. مهمتهن التقرب من النساء الجزائريات وإدماجهن في الحياة الأوربية ،

- سرية لحماية المصلحة وموظفيها ، مشكلة من عناصر " المخزن" ، يجندهم ضابط المصلحة . ويتراوح عددهم بين 30 إلى 50 عنصرا من أصول مسلمة أو أوربية .
- عتاد مادي، يتمثل في عدد من السيارات والشاحنات، جهاز إرسال واستقبال، كمية من الأسلحة والذخيرة

وقد تقوم الحامية العسكرية القريبة من المركز، بمد المصلحة بطبيب ومدرس أو مدرب [79] . وليكن هذا العدد من الموظفين قارا، وإنما يخضع لعدة اعتبارات منها مثلا؛ استتاب الأمن، العزلة، وجود المركز بالقرب من التجمعات السكانية .أما عن الأماكن التي تتواجد فيها المصالح الإدارية المختصة ، فقد اختيرت بعناية فائقة ، إذ نجدها في مزارع محصنة وفي المداشر والقرى وفي بنايات أعيد تهيئتها . وفي خطوة ثانية بنيت لها أبراج خاصة، وصل عددها الى 270 برجا تسير من طرف 700 مصلحة تابعة للشئون الأهلية . وتمتد مسؤولية المصلحة على مساحة تتراوح بين 150 ك/م إلى 250ك/م يقطنها حوالي 2000 إلى 3000 نسمة [80] . وتضم هذه الأبراج في أغلب الأحيان، تجمعا لعدد من المصالح منها مدرسة ، مركز تدريب ، قاعة المعاينة والعلاج موضوعة تحت إمرة طبيب ، وكالة بريدية ، سوق ، سكنات عائلية لسلك الموظفين ، ومركز إداري ، وفلاحي [81] .

يتم اختيار ضباط الشئون الأهلية في أغلب الأحيان، من بين الضباط العاملين في الجيش الفرنسي المتطوعين لمدة تتراوح بين 6 أشهر إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد . وفي البداية أعتمد مبدأ التطوع إلا أن السلطات الفرنسية تخلت عن هذا المبدأ ، بعد أن لاحظت عدم تحفز

الكثير من هؤلاء الضباط على الاستمرار في هذا العمل، رغم الامتيازات الممنوحة المادية لهم[82]. وأمام هذا الأمر، فتح المجال للاحتياطيين للالتحاق بهذه الوظائف.

قبل التحاق هؤلاء الموظفون بمراكز عملهم، يتلقون تكوينا إداريا متخصصا ومبادئ اللغة العربية واللهجات المحلية، ودروسا في علم الاجتماع الإسلامي. زيادة على تربصات تطبيقية ورحلات دراسية، ويدوم هذا التكوين سنة دراسية كاملة[83]. وفي هذا السياق، كانت الدفعة الأولى المتخرجة مشكلة من القادمين من الهند الصينية[84].

مهام المصالح الإدارية المختصة :

أ- المهام الإدارية :

من المهام الإدارية التي حددتها المراسيم الفرنسية لضابط المصلحة الإدارية الأهلية، أنه يمثل السلطة المركزية ومسئول الحالة المدنية والوسيط بين الإدارات الحكومية، زيادة على إشرافه على المفوضيات الخاصة، زيادة على أنه يحدد ويرسل إلى وكيل الوالي الاحتياجات المحلية. ومنه، يتضح أن ضابط المصلحة الإدارية المختصة يلعب دور رئيس البلدية والمجلس البلدي في آن واحد[85]. و تجلى ذلك، عندما ألغيت البلدية المختلطة في 15 جانفي 1957، ولما كان عدد البلديات كبيرا حوالي 1468 بلدية، أنشأت السلطات الاستعمارية المفوضيات الخاصة. فمن بين 568 ضابطا، كان حوالي 356 من هؤلاء الضباط رؤساء لهذه المفوضيات[86]. ومن المهام الإدارية الأخرى التي كلفت بها هذه المصالح، تحضير الانتخابات العامة والبلدية ودفع السكان للمشاركة فيها، باستخدام مختلف وسائل الترغيب والترهيب المتوفرة. زيادة على ما سبق، كان لهذه المصالح مهمة إدارية أخرى تمثلت في القيام بعمل

إحصائي لعدد السكان على مستوى كل مركز ، تدون فيه معلومات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل عائلة ومصادر دخلها ومكانتها الاجتماعية ، وكل المعلومات التي تفيد الإدارة الاستعمارية في تقوية سيطرتها على السكان[87].

ولإرغام السكان على الارتباط بالإدارة الفرنسية ، سارعت الحكومة الفرنسية إلى إقامة فروع إدارية متعددة الأغراض في مراكز المصالح الإدارية المختصة ، يتم فيها الإعلان عن الوفاة والولادة واستخراج البطاقات التعريفية وتقديم طلبات القروض الفلاحية واستلام منح التقاعد وتسوية أوضاع المحاربين القدماء [88].

ب-المهام الاجتماعية والتربوية :

-تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مركز المساعدة الصحية المجانية Assistance Médicale Gratuite (AMG) و Equipes Médico-sociales Itinérants التي يشرف عليها الجيش الفرنسي و الصليب الأحمر الفرنسي [89].

. توزيع المواد الغذائية مثل الدقيق والحليب ووصلات الحبوب ، الملابس الأدوية [90].

. فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص [91].وقد فتحت هذه الأخيرة من أجل تأطير الشباب الجزائري قبل الخدمة العسكرية ، بإعطائه تربية بدنية وتربوية ومدنية تحت إشراف ضابط المصلحة. وتطورت هذه المركز إلى مراكز تكوينية للعديد من المهن ، وقد وصل عدد المراكز المؤطرة من قبل هذه المصالح سنة 1960 إلى حوالي 400 مركز تمهين و402 مركز تكوين للكبار [92] . و لم تقتصر الإستراتيجية الفرنسية في هذا الميدان على الذكور، وإنما وجهت اهتماماتها للعنصر الأنثوي لما له من أهمية أساسية في المجتمع الجزائري. فأنشأت عددا من

المراكز للعناية بشؤون المرأة الجزائرية وتعليمها مهنا ، وتشجيعها على الخروج من المنزل استدراجها لتندمج مع قيم ومبادئ المجتمع الفرنسي الغربي والالتقاء بمثيلاتها في هذه المراكز التي تشرف عليها مشرفات ملحقات بالمصلحة الإدارية المختصة [93] .

ب- المهام السياسية و العسكرية :

إن المتتبع للأدوار المتعددة للمصالح الإدارية المختصة خلال الثورة التحريرية، يلاحظ أن المهمة الأساسية لم تقتصر على الوظائف المدنية المشار إليها سابقا، بل حتى أن هذه الأخيرة لم تكن سوى أدوار ثانوية ومرحلية. فالهدف الحقيقي الذي أنشئت من أجله، كان مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة ، ومن ثمة تدمير التنظيم السياسي والإداري الذي أقامته جبهة التحرير الوطني بين السكان[94] . وكذلك تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى جانب فرنسا، فرديا وجماعيا . زيادة على المشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن لوحدات جيش التحرير الوطني [95] ، باعتبار أن ضابط المصلحة الإدارية المختصة " " مستشار تقني للسلطات العسكرية وذلك لمعرفته بالبلد وسكانه، يساعد الجيش في مهمة التهدئة، وينوب عنه في إعادة الأمن والاستقرار ،

ولتحقيق هذا الهدف وضعت تحت تصرفه مجموعات من القوات الإضافية مشكلة من المخزن أو الحركة[96] .وفي بعض الأحيان أسندت السلطات الاستعمارية إلى هذه المصالح مهام عسكرية بحتة ، فظهر ما يسمى بالمصالح الإدارية المدعمة SAS Renforcées وصل عددها في شهر سبتمبر إلى 8 موزعة بين الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة .

وكانت عملية مراقبة السكان تتم بالتنسيق مع بقية المصالح الإدارية والأمنية الأخرى مثل المخابرات، الجندرمة، الشرطة، لمساعدتها على إلقاء القبض على المشتبه بهم، وفرض الغرامات والتحقيق في السرقات وإرسال التقارير ومنح الجوازات والرخص والشهادات [97].

وهذا ما جعلها أن تتحول إلى مراكز تعذيب واستنطاق، دفعت بالعديد من الشباب الجزائري للالتحاق بجيش التحرير الوطني [98]. فقد كانت هذه المصالح هي الجهة المخولة في مناطق تواجدها على منح رخص نقل البضائع وشهادات الإقامة وكل الوثائق الإدارية الأخرى، كل هذا الكم من الوثائق ليحمل تاريخ صدوره ومدة صلاحيته، فمثلا رخص المرور كانت صلاحيتها تتراوح مابين يوم إلى ثمانية أيام، ويوم واحد لأقل من 20 يوما.

وكان الأشخاص الراغبون في زيارة ذويهم خارج قريتهم، عليهم بإظهار شهادة الإحصاء والصالحة لمدة أقصاها شهران. وكان المضيف والمستضيف محل تحقيق للتأكد من أنهما غير مطلوبان من العدالة الفرنسية [99]. وزيادة في تشديد إجراءات الرقابة على تحركات وتنقلات السكان، أخضع هؤلاء في القرى والمداشر إلى أسلوب التربيع العسكري الذي طبقه Robert Lacoste على أحياء مدينة الجزائر في 4 مارس 1957، بعد سلسلة العمليات الفدائية التي تعرضت لها المدينة. وحتى السكان الرحل لم يسلموا من هذه الطريقة، إذ كانت توضع علامات على الخيام متكونة من حرفين الأول يدل على البلدية والثاني على الدوار، وكتبت بطريقة يمكن أن ترى من الجو [100].

وكان تنقل المواد الغذائية يخضع لمراقبة صارمة، فقد كان نقل البضائع في تجاه المدن الكبيرة، يتطلب إذن بالمرور صالح لمدة تتراوح ما بين 2 إلى 3 أشهر، أما الكميات الكبيرة من المواد

واسعة الاستهلاك ، مثل القهوة والسكر والزيت فقد كان أصحابها يخضعون للتحقيق . ومحاولة منها لمنع وصول المواد التموينية لوحدات جيش التحرير الوطني ، أخضعت السلطات الاستعمارية ، امتلاك الأشخاص لهذه المواد للتحديد ، فكان على كل شخص أن لا يمتلك أكثر من 10 ك/غ من السميد في الشهر ، وأقل من 100 ك/غ منه للعائلة الواحدة .

أما المهمة الثانية، فكانت البحث عن المعلومات على المستوى العسكري والثقافي والاجتماعي، التي تمكن السلطات الاستعمارية من القضاء التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني، مهاجمة وتتبع وحدات جيش التحرير الوطني، تكثيف العمل النفسي والدعائي بين السكان [101] . وقد اعتمدت إستراتجيتها للوصول لتحقيق هذه الأهداف على ما يلي :

.تخصيص مبالغ مالية سرية لشراء ذمم بعض الجزائريين، وتحويلهم إلى عملاء وخونة يزودون المصالح الاستعمارية بالمعلومات التي توصلهم إلى القضاء على الثورة [102] . و من الأساليب المستخدمة من قبل هذه المصالح، استغلال الاختلافات العرقية وتعميق مبدأ فرق تسد [103] .

وكذلك البلاغات الكاذبة المثبطة للمعنويات و الحملات الدعائية بواسطة مكبرات الصوت في الأسواق والساحات وقاعات العرض السينمائي، وأيضا إرغام المساجين والأسرى على الاعتراف بأسرار الثورة ، والتلويح لهم بالتهديد والوعيد الذي سيلحق بأسرهم في حالة رفضهم التعاون مع جلاديهم . وقد اعترفت في العديد من تقاريرها ، بفشل هذه الإستراتيجية ، أولا ، بسبب الإجراءات المتخذة من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني ضد هؤلاء الخونة والعملاء . وثانيا ؛ قوة ومقدرة التنظيم السياسي والإداري الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني لتأطير وتنظيم الأوساط الشعبية ، إذ يذكر أحدهم وهو في نفس الوقت

ضابط لإحدى المصالح الإدارية ، بالقول : " نبحث عن هذا التنظيم وندمره ، لكن يعيد بناء نفسه مرة ثانية ، فأعضاءه متواجدون في كل مكان ، وعلى استعداد تام للتضحية ، ورغم أنهم يتميزون بفعالية فائقة ومنظمة "[104] . ومحاولة منها ، لتضييق الخناق على نشاط جبهة وجيش التحرير الوطني في التجمعات العمرانية الكبيرة ، سارعت الحكومة العامة إلى إنشاء مصالح شبيهة ، عرفت باسم : " المصالح الإدارية الحضرية " les Sections Administratives Urbaines[105] . وقد برر الجنرال راؤول سالان Raoul Salan الإجراء بالنجاح الذي حققه هذا الأسلوب ، يقصد نظام المصالح الإدارية المختصة، في القرى الداخلية ، مما دفعنا إلى إقامة المصالح الإدارية الحضرية ، وأيضا من أجل كسب سكان الأحياء القصديرية أو العزاب المنعزلين عن وسطهم الطبيعي[106] .

موقف الثورة من مصالح الشئون الإدارية الخاصة :

منذ الوهلة الأولى شعرت جبهة التحرير الوطني بالخطر الذي قد يصيب الثورة، إذا لم تسارع إلى الوقوف في وجه حملات الدعاية، وزرع الريبة والتشكيك في نفوس الجزائريين . وكان أول تصدي في 24 مايو 1955 ، عندما قام الشهيد بشير شيحاني باغتيال الإداري الفرنسي Dupuy والاستيلاء على وثائقه ، ومنها تقريره إلى الجنرال Parlange وتلت هذه العملية إنشاء فرق من الكوماندو الدائم ، متخصص في تصفية الضباط الفرنسيين والمتعاونين معهم من الجزائريين . منع السكان من إقامة أي اتصال أو علاقات مع هذه المصالح تحت طائلة العقاب[107] ، مثل رفض دعوة هذه المصالح لهم بالمشاركة في الانتخابات ، وحضر حمل البطاقات ، وعدم الاستجابة للإغراءات المادية ، تشديد الرقابة على الإداريين والمحاربين

القدماء والقياد . ولم تكتف جبهة التحرير الوطني بهذه الإجراءات بل راحت تكثف من هجماتها ضد المصالح والأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي أقامتها هذه المصالح، وذلك بشن العمليات العسكرية ونصب الكمائن ضد دوريات المخزن المكلفة بحماية أبواج هذه المصالح . وفي نفس الوقت أنشأت نظام المجالس الشعبية [108] على مستوى الحي والقبيلة والعرش ثم الدشرة أو القرية ، مهمته التكفل بتأطير السكان وتوعيتهم بخطر الانصياع وراء الدعاية الفرنسية ، وفي نفس الوقت تكثيف الدور الاجتماعي ، من خلال مساعدة عائلات المساجين والشهداء . وكانت النتيجة، أن استطاعت جبهة التحرير الوطني ومن خلال جهازها السياسي والإداري، من إرغام الإدارة المحلية على الاستقالة أو التعاون مع الثورة [109].

أما عن الخسائر المادية والبشرية التي ألحقتها الثورة بهذه المصالح، فإننا لا نملك إلا الإحصائيات الفرنسية التي أهملت الخسائر المادية وذكرت فقط الخسائر البشرية وحتى هذه الأخيرة، أخضعت حصيلتها لما يخدم المصلحة الفرنسية. وحسب هذه الإحصائيات، فإن عدد القتلة من العاملين في هذه المصالح ومنذ تأسيسها إلى غاية 9 مايو 1960 وصل إلى 77 ضابطا. أما عدد القتلى من الملحقين وعناصر المخزن، فقد وصل إلى 441 عنصرا [110].

الإحالات :

(1)- من الدراسات المهمة التي تطرقت الى موضوع الحرب النفسية وأهميتها نذكر :

- Megret Maurice : LA Guerre Psychologique, QSJ, Presses Universitaires de France ,1956 .
- Megret Maurice : L'Action Psychologique , Artheme , Fayard, 1959 .
- Francois Gere : LA Guerre Psychologique , EconomicA , Paris , 1997.
- Souyris, Capitaine : L'Action Psychologique dans Les Forces Armees, Revue Militaire d'Information, Oct 1958, PP 34-45.
- Mairal , Bernard : Cinquiemes Bureaux et Septieme Arme, Revue des Forces Terrestres, Janv 1958.

(2)- Henri Alleug : la Guerre D 'Algérie . Temps Actuels .1981.P 234.

(3)- Ibid, p. 236.

(4)- Shat, 1h 25533: Documentation de Propagande

(5)- Giradet,: op, cit, P 181.

(6)- Giradet: op,cit, P 204.

(7)- في هذا السياق يقول العقيد Lacheroy أحد المنظرين الكبار في الجيش الفرنسي في ميدان الحرب النفسية والحرب الثورية :" لا فائدة ترجى من قتل الأجساد وإنما الأهم من ذلك تدمير الأرواح وهذا لضمان مصالح الغرب " le Buff D'Alger . EL Moudjahid , N 24 du 24-05 - 1958

(8)- Shat 1h 2411,la pacification , CIPCG d'Arzew, Sd .

(9)- Mohamed Djender : la psychologie de l'armée coloniale durant la révolution de 1954 - 1962. in: EL Moudjahid Culturel du 3.11. 1972.

(10)- Aspirant Hamon : Objection Population, Action et Guerre Psychologique en Algerie dans : Introduction a L'Etude des Archives de L'Algerie Service Historique de L'Armée de Terre, 1992. P P 195-225 .

(11)- تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب ، الولاية الخامسة 1956-195. المنعقدة بسعيدة 15/01/1985 .

(12)- Henri , Alleug : op . cit . P236.

(13)- Shat 1 h 2403 , Directives sur l'Action Psychologique sur le Territoire de la 10 Région Militaire 27/ 7/ 1955

(14)- Shat 1h 2408 D1 : Observations Concernant la Guerre et L'Action Psychologique . lieutenant de LA Croix- Vaubois. SD .

(15)- Maurice Faivre : les Archives Inédites de la Politique Algérienne 1958 1962 ,l'harmattan ,paris ,2000

(16)- SHAT 1h 2403, décision du ministre des armées , 15 février 1960

(17)- Shat 1H 2403. Fiche du 8 Avril 1959.

(18)- Shat 1 H 2409 : Général Salan aux Généraux Commandant les Trois CA , 1Mai1958.

(19)- diane sambron : l'Emancipation des Femmes Musulmanes durant la Guerre d'Algérie . Magazine de la Guerre d'Algérie, Sep-Oct 2002,Paris p 42,

(20)- وعن تطور نشاط هذه الفرق أنظر الملحق رقم : 5

Shat 1H2461 D1, Centres Sociaux, SAS , EMSI,4 mars 1959

(21)- Shat 1H2461 D1,Action sur les milieux féminins en Algérie par les E.M.S.I,29aout1960

(22)- عن دور المرأة في الثورة التحريرية أنظر :

- Amrane djamila : la Guerre d'Algérie 1954-1962, Femmes aux Combats, ed Rahma , 1993
- Gadant Monique : le Nationalisme Algérien et les Femmes. L'Harmattan 1995.

(23)- Diane Sambron : op,cit, p 45

(24)- shat, 1h 2046 : 5 bureau , action psychologique dossier 1 : action pour enrayer la propagande FLN sur les femmes .

(25)- SHAT 1h 2561 d1 colonel commandant le secteur de Guelma 26 oct 1957.

(26)- Regis Forissier : l'Assistance Médicale Gratuite Apportée par l'Armée aux populations nécessiteuse d'Algérie entre 1954 - 1962 . dans la Revue Historique des armées

(27)- عن مضمون وشكل المناشير أنظر الملحق رقم : 8

(28)- SHAT 1H 2534 D1, Qu"est-ce qu'une c-h-t ? . c-h-t . n 1, sd.

(29)- SHAT 1H 2534 D1 Rapport du capitaine d'Humieres commandant la c-h-t, n 1,sur-L'activité de cette unité depuis le 20 août 1956 au 8 sep 1956.

(30)- Shat 1h 2534 d1, général lorillot , commandants de cht 1 juillet commandant supérieur interarmées au secrétaire détat Aux forces armées terre , 30 octobre 1956.

(31)- Shat 1h 2534 d1 : note pour les chefs des 5 bureaux de c.a et les commandants de cht , 1juillet 1958.

(32)- Henri , Alleug : op,cit. P 239.

(33)- Shat 1h 1814 d2 : Momento de l'Officier d'Action psychologique en Algerie , juillet 1956.

(34)- استطاعت مصلحة البث السينمائي من عرض 355 عرضا سينمائيا عبر ربوع الجزائر حضرها حسب مصالح الدعاية الفرنسية حوالي 1350000 غالبيتهم من النساء .

Extrait d'un Rapport Français 7fev 1956 . dans : l'information durant la Guerre de Libération Ministère de l'information , alger 1984, p 93.

(35)- Shat 1h 2409 :l'Arme Psychologique en Dixième Région Militaire, Aout 57.

(36)- Shat1 H 2304. Instruction sur la Mission et L'Emploi itinérants des Officiers, 10 janvier 1959

(37)- Note d'Orientation du général tabouis chef du Bureau de la 10 Région militaire a l'intention des Chefs de Corps . in : Philippe bourdrell : la Dernière Chance de l'Algérie française . Albin Michel Paris , 1996. p 275.

(38)- Pour Comprendre .....p 285.

(39)- تقرير الملتقى الثالث لولايات الغرب .... ص 54 .

(40)- حامد ربيع : الحرب النفسية في المنطقة العربية . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان 1974، ص 37 .

(41)- أنظر عن هذا النوع من استعراضات القوة الرامية الى إرهاب السكان وترويعهم : Le monde : mars 1956, Dec 1956. وعلى سبيل المثال ما قام به العقيد Argoud في مدينة المسيلة ، عندما عرض حوالي ثلاثون جثة لمجاهدين في الساحة العامة للمدينة لمدة يوم كامل

Antoine Argoud : la Décadence , l'Imposture et la Tragédie Fayard, 1974 pp 128- 129.

(42)- من عمليات غسل المخ التي كانت تمارسها السلطات الاستعمارية في مراكز التجمعات والسجون والمعتقلات والمحتشدات وقد نشر (،،،،،،،،،،،،،،،،) في كتابه : pour comprendre المذكرة الرسمية التي توضح المراحل المتبعة لعملية غسل المخ ومما جاء فيها؛ أن غسل المخ يجب أن يدوم من 6 أشهر الى سنتين حسب مستوى السجين ، ص 240 .

(43)- حامد ربيع : المرجع السابق ، ص 34 .

(44)- Henri , Alleug : op . cit . P 23.

(45)- ذلك الشعار الذي حمله ROBERT LACOSTE للقضاء على الثورة ، في الربع الساعة الأخير الذي كان يفاخر به على الدوام أنظر : Henri , Alleug : op, cit . P 239.

(46)- Philippe Bourdrell : op, cit pp , 271-285 .

(47)- المجاهد : رقم 1 ، 20 أوت 1957 .

(48)- أنظر مقتطفات من هذه المحاضرة في الفصل الأول من كتاب ؛

Michel Deon : l'Armée d'Algérie et la Pacification . Plon , Paris 1959.

(49)- عبد الحفيظ مقدم : المرجع السابق ، ص 161 .

(50)- Shat 1h 2408 d1 : Général Salan au Ministre de l'Algérie sd .

(51)- إذاعة الجزائر الحرة المكافحة . الملتقى الثاني للإعلام ومهامه أثناء الثورة . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية . ديسمبر 1998 ، ص 11 .

(52)- دار للتزوير الإذاعي والصحفي . جريدة المجاهد ، رقم 59 ، 11- 1 – 60 . وأيضا ؛ عبد الحفيظ مقدم : المرجع السابق ، ص ص 163- 164.

(53)- Allard , G : LA Geurre d 'Algérie .in : Historia magazine. N 30/31.

(54)- من وسائل الخداع التي استخدمتها السلطات الاستعمارية في سياق حربها الدعائية لمواجهة الثورة التظاهر بصدق فرنسا في حبها للجزائريين من خلال إرسال أعداد من أطفال الجزائر إلى باريس لقضاء عطلهم في مخيمات صيفية مخصصة لهذا الشأن ، باعتبارهم ضحايا إرهاب .

Les Bureaux Psychologiques ou l'Effondrement d'un Mythe . el Moudjahid, n 15, 1Janv58

(55)- Massu , J : la Vraie Bataille d Alger. Plon.Paris 1972.P132

(56)- أنظر نماذج من مناشير المكتب الخامس الملحقة بالرسالة .

(57)- Philippe bourdrell : op, cit p279

(58)- GERE : OP . CIT P 217 وعن عملية إحتواء وتأطير الشباب الجزائري أنظر الملحق رقم :

(59)- IDEM P 218

(60)- عن هذا المركز ونظامه واختصاصاته وبرامجه الدراسية؛ أنظر : Shat 1H 2523 . 1H 2524. 1H 2524 BIS

(61)- المجاهد ، رقم 26 ، 1958.

(62)- Shat 1h 2556 . Instruction sur les Règles D'Emploi des Moniteurs de la jeunesse ; 21 dec 1957.

(63)- shat 1h 1814 d2 : Momento de l'Officier d'Action Psychologique en Algérie , juillet 1956.

(64)- جاب الله بلقاسم : الإعلام والدعاية وحرب التحرير ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 39 ، الجزائر 1974 . ص 105 .

(65)- نقلا عن : Hartmut Elsenhans : la Guerre d'Algérie 1954-1962 , la Transition d'une France a une autre , le Passage de la iv a la v République .Publisud 1999, p 537.

(66)- حددت المراسيم الفرنسية مهمة هذه المصلحة ضمان كل مهام التأطير وتزويد الوحدات الإدارية والمجموعات المحلية بالموظفين المختصين في الشأن الجزائري . أنظر :

Jacques Frémeaux : les SAS , in : Magazine de la Guerre d'Algérie , n 3, Mai/Juin Shat : 1 H 1206 D 1 : Note d'Information sur le Service des Affaires Algériennes et la Mission des Chefs de SAS . 9mai 1960. 2002.pp 24 -25 .

(67)- Mathias, (Gregor) : les sections administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité 1955-1962. L'harmattan, histoire et perspectives méditerranéennes . paris,1998, p19.

(68)- أنشئت المكاتب العربية من قبل الجنرال Trézel في أفريل 1833 وعهد بها إلى الجنرال Lamoricière. وكانت المهام الموكلة لها هي أن تكون على اتصال دائم مع السكان ومراقبة الإدارة القبلية. وفي فيفري 1844 توسعت صلاحياتها الى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية .فتحولت الى شرطة تراقب الطرق والأسواق والمؤسسات الدينية والعدلية زيادة على التحقيق في الجرائم والجنح وأي تحرك ضد السلطة والإدارة الفرنسية. والإشراف على الحالة المدنية وجمع الضرائب وتجنيد الموارد الأهلية لخدمة الجيش الفرنسي والاستيطان وتوزيع المئونة وأعمال السخرة. عن هذه المكاتب وأدوارها ومهامها أنظر:

Jacques, Frémeaux : les Bureaux Arabes dans l'Algérie de la Conquête . Paris, Denoël , 1993. pp 13-18, pp213-278.
Yacono, xavier : les Bureaux Arabes et L'évolution du Genre de Vie Indigène dans l'Ouest du Tell Algérois. 1, Paris , Larox, 1953. pp 12-14, pp30-79.

(69)- للتوسع في خلفيات إنشاء مصالح الشئون الأهلية المختصة وتطورها ومهامها والمراسيم والقوانين المسيرة لها والطرق والأساليب الواجب إتباعها لكسب ثقة السكان، بالإضافة عن معلومات مهمة تخص المشاكل الإدارية والسياسية والاقتصادية. أنظر:

- Bulletin de Liaison et Documentation des Personnels Civils et Militaires des Affaires Algériennes . oct – nov 1960.
- Bulletin de Liaison des Anciens des Affaires Algériennes.
- Français et Françaises de bonne volonté, l'Algérie a besoin de vous , Paris , imprimerie G Lang, 1 trimestre 1958.
- Notice Provisoire sur le Service des Affaires Algériennes , Alger , Gouvernement Général, Décembre 1955.
- Guide de l'Officier des Affaires Algériennes. Paris , Imprimerie G. Lang , 4 Semestre 1957.

(70)- Claude Collot : Traditions et Innovation dans l'Administration Française : l'Expérience Algérienne de 1955 a 1962 . p 632.

(71)- Courriere ,yves : le temps ..... p 197 .

(72)- Revue Esprit : N 300, novembre 1961, p577.

(73)- Shat , 1H 1206 D 1 : les Sections Administratives Spécialisées et les Officiers des Affaires Algériennes. Mai 1957. p1

(74)- ibidem .

(75)- Mathias ,Gregor : op, cit . pp 26-27

(76)- IBID, p p 157-158. –

(77)- Shat: 1 H 2028 D I : Situation des SAS et Maghzens a la date 28/10/1961 d'après les Statistiques de la Délégation Générale .

(78)- أنظر الملحق رقم : 11

Shat , 1H1206. dI : Note d'Information .....

(79)- Mathias, (Gregor) : op. cit . p 39 .

Shat , 1H 1206 D 1: op , cit . p 3 .

(80)- Guiffray, Louis : On m'appelait Boulahya, Paris,France Empire, 1959, p 38

(81)- Philippe Bourdrell : op cit. p 249.

Shat , 1H 1206 D 1... p p 3- 4 .

(82)- Montpeyroux, André de Brousse : l'Algérie aux Enchères ou les Clés de la Paix. Paris, ICP , 1957, p 47.

كبيرة هي الامتيازات والإغراءات التي وضعتها الحكومة الفرنسية ، لتشجيع الراغبين للانخراط في سلك الموظفين التابعين للمصالح الإدارية الخاصة . فبالإضافة إلى رواتب هؤلاء الضباط التي تراوحت ما بين 70.000 ف الى غاية 94.000 ف ، وهذا الاختلاف مرده الحالة الاجتماعية لكل واحد . هناك علاوة المناطق العملياتية التي تمنح سنويا والمقدرة 24.000 .ف . وعلاوة الشؤون الجزائرية التي تراوحت ما بين 9.000 .ف شهريا للمبتدئين الى 18.000 .ف للضباط القدماء . وقد منح رؤساء هذه المصالح علاوة على المنصب تراوحت بين 2.500 .ف و 5.000 .ف شهريا .

كذلك هناك علاوة البعد عن الأهل والتي تصل إلى 1600 .ف في اليوم الواحد وأخيرا منح هؤلاء تذكرة سفر سنوية (ذهابا وإيابا) بين الجزائر وفرنسا . أنظر :

- Annexe : Traitements et Indemnités Alloues aux Officiers du Service des Affaires Algériennes. Dans : Shat, 1H 1206. d1 ..... P6.

- Français et Françaises de Bonne Volonté , l'Algerie a besoin de vous . op, cit .

(83)- Shat , 1H 1206 D 1: op , cit . p 4.

(84)- Vincent, Guy:Képi Bleu,Montigny-le-Bretonneux,Ed jeune pied-noir,1988. p 33

(85)- Claude collot : op, cit . p 146

(86)- Ibid , p 147

(87)- في هذا السياق أصبحت كل عائلة جزائرية لها ملفين ، الأول يتضمن معلومات عامة عن العائلة ورب العائلة ، والثاني أكثر تدقيقا ، صورا لأفراد العائلة إن وجدت ، الاسم واللقب ، شجرة النسب رقم البطاقة التعريفية ، معلومات سوسيو . اقتصادية : مستوى المعيشة ، العمل و صاحب العمل ، القبيلة ، الدوار . . . . أنظر : Mathias op, cit . p 46.

(88)- Vincent, Guy : képi bleu , Montigny -le-Bretonneux, éditions jeune pie-noir, 1988.pp 42-43.

(89)- ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 . الجزائر 1997 . ص 5 .

(90)- اعترف أحد ضباط هذه المصالح بحقيقة هذه المساعدات بالقول: " لم تكن المساعدات التي نملكها تسمح لنا أكثر من إبقاء السكان في مستوى الحد الأدنى الحيوي للحياة " .

D'Andoque, Nicolas : Guerre et Paix en Algérie . l'Epopée Silencieuse des SAS, Paris, Société de Production Littéraire, 1977. p 99.

كان يتم توزيع هذه المواد على سكان مراكز التجمعات، إلا أنها لم تكن كافية، فكل واحد من السكان كان يتلقى 120 غراما من الدقيق يوميا . Le Monde : 24 juillet 1959.

(91)- لتأدية مهمتها التعليمية خصصت السلطات الاستعمارية مواردا مالية وبشرية وقروضا من أجل بناء وإعادة ترميم المدارس وكلفت المؤسسة العسكرية بتوفير المدرسين ، أما التجهيزات فتكفلت بها

الدوائر الإدارية . وقد اعترف العديد من ضباط هذه المصالح، بأن العديد من الأقسام الدراسية بنيت على أنقاض بنيات قديمة وحتى في خيم عسكرية وفي أي مكان . أنظر :

Courriere Yves : l'Heure des Colonels, les Feux du Despoir , t 2, Robert Laffont 1990, p p 34-37.

(92)- Mathias op, cit . p 82.

(93)- Mathias op, cit . p 83.

(94) – من الأساليب المتبعة من طرف هذه المصالح لتضليل الجزائريين ؛ اختيار عدد من العملاء الذين يتم بثهم في الأوساط الشعبية للتجسس عن الثورة والثوار ، وكثيرا ما كان يتظاهر هؤلاء بأنهم ينتسبون إلى نظام الجبهة وذلك ببيانات مزيفة تعدها هذه المصالح ، مثل دفاتر الاشتراكات تحمل ختم جبهة أو جيش التحرير الوطني أو وثيقة السماح بالمرور . تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية . الولاية الرابعة: الجزء الأول، التقرير السياسي. . ص 132 .ومن أساليبهم لإرغام السكان على الحضور إلى الاجتماعات الدورية التي يشرف عليها ضابط المصلحة ، هو ما ذكرته جريدة المجاهد على لسان أحد ضباط هذه المصالح ، متحدثا عن الكيفية التي يجمع بها الناس فقال : " إننا نذهب إلى المنازل فنجرد النساء من ثيابهن ونتركهن عاريات ، وعندما يأتي أزواجهن لطلب الثياب ، يضطرون لحضور الاجتماع . . . " أنظر المجاهد: العدد 10، في 1957/9/5، ص 7 .

(95)- Mathias op, cit . p 108 .

(96)- Alquier, (Jean- Yves) : Nous Avons pacifié Tazalt , Robert Laffont , Paris – 1957.pp 219 - 220

(97)- Mathias op, cit . p 109.

(98)- courriere , yves : le temps des leopards ..... p 99 . –

(99)- Guiffray , Louis : op , cit . p 121. –

(100)- Maillard de la Morandais, Alain : l'honneur est sauf , paris , le seuil ,1990 - p 259 ..

(101)- Shat , 1 h 2028 d I : Directive de Monsieur le Délégué Général du Gouvernement aux Autorités civiles et Militaires sur le rôle et la Mission des Officiers des Affaires Algériennes. 18 Mai 1959.p 1

(102)- ibid , p 279.

(103)- – ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم . المرجع السابق ، ص 6 .

(104)- Dufresnoy ,Claude:Des Officiers parlent ,Paris ,Julliard , 1961,pp123-126 .

(105)- Service de l'Information du Ministre de l'Algérie : Action du gouvernement Mesures de Pacification et Réformes . Alger , Oct. 1957. P34.

(106)- Henri Alleug : op , cit . tome 2, p 497 . : نقلا عن

(107)- Claude , Paillât : Deuxième Dossier secret de l'Algérie 1954-1962 .Paris , Presse de la Cité, 1967. p 177.

(108)- أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية . . . . . ص251.

(109)- France Soir : 6 Mai 1959.

(110)- Shat, 1H1206 DI: Note d'information ..... Annexe : Quelques Ordres de Grandeur concernant les Affaires Algériennes.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية

الإصلاحات في عهد حكومة ماندیس فرانس:

من ضمن الإستراتيجيات الفرنسية التي استخدمت لاحتواء الأوضاع في الجزائر انتهاج أسلوب الإصلاحات ، كإجراء جديد قد يمكن السلطات الاستعمارية الفرنسية من القضاء على الثورة.وقد ازدادت قناعة المسؤلين الفرنسيين بأهمية الإجراء الإصلاحي، ذا الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بعد إدراكهم ألا فائدة في الاستمرار في سياسة الكذب والمخادعة ، الممارسة على الرأي العام الفرنسي ، وأنه آن الأوان ، لإرساء قواعد سياسية أكثر وضوحا ، ومقبولة بالنسبة للمستوطنين الأوربيين على الأقل [1]. وقد اختلفت رؤى وتصورات الحكومات الفرنسية ، حول طبيعة وماهية الإصلاحات الواجب تطبيقها في الجزائر ، وان اتفقت على أهميتها لمعالجة الأزمة الجزائرية .ومن هذه الحكومات ، حكومة ماندیس فرانس(2) ، التي ترى ضرورة تعميم الإصلاحات لتشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد أكدت هذا المنحى في التصريحات العديدة لرئيسها ومنها على سبيل المثال ؛ تدخله أمام المجلس الوطني الفرنسي عندما قال : " إنني أنتقد الذين يقولون بوجوب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويرون تأخير الإصلاح السياسي . فالإصلاح يجب أن يشمل كل

المبادين في وقت واحد، ويجب أن ينفذ ذلك سريعا دون انتظار أي شيء . . ." (3). ولتوفير حظوظ نجاح سياسة حكومته في الجزائر ، بدأ ماندیس فرانس في البحث من بين الشخصيات الفرنسية من يتحمل مسؤولية هذه المهمة ، خاصة وأن روجي ليونار قد تجاوزته الأحداث ، بتحوله الى ألعوبة بيد المستوطنين الرافضين لأي إجراء إصلاحي يحد من هيمنتهم في الجزائر . وفي الأخير وقع اختياره ، على جاك سوستيل Jacques Soustelle(4) ، لما يتوفر عليه من مواصفات شخصية تمكنه من تجاوز الصعاب التي تعترضه (5). وقد لعب فرنسوا ميتران دورا كبيرا في إقناع جاك سوستيل بقبول تولي منصب الوالي العام ، وتجسيد التوجهات العامة لسياسة حكومة ماندیس فرانس ، والمتمثلة في :

. الحرب دون هوادة ضد التمرد الجزائري في إطار ما يسمى بحرب التهدئة وإعادة الأمن.

. تجسيد الإصلاحات على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

. تفعيل النشاط الدبلوماسي الفرنسي في المحافل الدولية .

. التمسك بمبدأ الجزائر في الإطار الفرنسي (6).

ولتجسيد هذه السياسة ، كانت حكومة ماندیس فرانس قد تقدمت في 1955/2/2 ، ومن خلال وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران ، بجملة من الإصلاحات التي تنوي تطبيقها في الجزائر ، الى المجلس الوطني الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها .

تضمن مشروع الإصلاحات المقترح ، إصلاحات مستعجلة لا يمكن تأخيرها، وأخرى مستقبلية على المدى الطويل . من القضايا المهمة التي يراها فرنسوا ميتران استعجاليه ؛ أولا : الإسراع في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتأهيل المسلمين الجزائريين لمناصب المسؤولية في

الوظيف العمومي . ثانيا : دمج الشرطة الجزائرية بمختلف تشكيلاتها الأمنية في الشرطة الفرنسية (7). ثالثا : تطبيق المادة 53 من قانون الجزائر 1947 التي تنص على إلغاء نظام البلديات المختلطة. أما الإصلاحات على المدى الطويل ، فيحصرها المشروع في توفير السكنات ذات الطابع الاجتماعي، وتعديل أسعار الطاقة الكهربائية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين (8).

أثار مشروع الإصلاحات المزمع تطبيقها في الجزائر ، المقدم للمجلس الوطني الفرنسي للمصادقة عليه مناقشات حادة واختلافات شديدة بين مختلف المجموعات السياسية الفرنسية الممثلة في المجلس الوطني الفرنسي . وبرزت ثلاث اتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول ، يؤيد مبدأ انتهاج سياسة إصلاحات في الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية ، إلا أن أصحابه يصرون على ضرورة استعادة الأمن والاستقرار قبل تجسيد أي إصلاح . أما ***الاتجاه الثاني*** ؛ فيحصر الإصلاحات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط ، أما الجوانب السياسية فإنها سابقة لأوانها . وأن طبيعة الإصلاحات المقترحة من قبل الحكومة الفرنسية لتحسين الوضع في الجزائر ، سترغم الفرنسيين على الخروج من الجزائر ، لأن هذه الأخيرة ستصبح منطقة دستورية شبيهة بما حدث في القطر التونسي أما ***الاتجاه الثالث*** والأخير ، فإن مؤيدوه يرفضون فكرة الإصلاحات ، بل يطالبون الحكومة الفرنسية ، بانتهاج أقسى أساليب القمع والعنف ضد الثوار . ويحذر هذا الاتجاه الحكومة الفرنسية من مغبة التفكير في الإصلاحات ذات الطابع السياسي ، لما لها من تأثيرات خطيرة على مستقبل فرنسا (9) ، خاصة إذا تمسكت الحكومة الفرنسية بتلك الإصلاحات السياسية والإدارية الواردة في قانون

التي تنص على إلغاء النظام العسكري والبلديات المختلطة وتحرير الدين الإسلامي وترسيم اللغة العربية (10). التي تعتبر في نظرهم ، تنازلا للذين حملوا البنادق ، وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر الفرنسية (11) .

استغل معارضو الإصلاحات وغالبيتهم من مستوطني الجزائر ، تردي الأوضاع العسكرية المتدهورة لإفشال تمرير مشروع الإصلاحات للمصادقة عليه . وكان René Mayer النائب على عمالة قسنطينة من أشد المعارضين لهذه الإصلاحات ، وأستطاع بفضل نفوذ وقوة اللوبي الذي يتزعمه والمتحكم في مراكز القرار في باريس، من إسقاط حكومة ماندیس فرانس ، واتهام هذا الأخير ، بتعيين يساري يهودي هو جاك سوستيل ، حاكما عاما على الجزائر ، زيادة على نية حكومته في فتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني مما يعرض الإمبراطورية الفرنسية للتخريب (12) .

ورغم الدفاع المستميت من قبل ماندیس فرانس، عن توجهات حكومته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المراد تطبيقها في الجزائر ، ومزاياها المستقبلية على تطور الأحداث ، ومنها تصريحه في هذا السياق : " في إفريقيا الشمالية ، إما أن تكون هناك سياسة المصالحة أو سياسة القمع واستخدام القوة ، مع تحمل كل العواقب الوخيمة التي تترتب عنها " (13).

وفي 6 فيفري 1955 ، صوت أعضاء المجلس الوطني الفرنسي بأغلبية 319 ضد 273 بسحب الثقة من حكومة ماندیس فرانس . وكما أشار أحد الباحثين ، فإن هزيمة حكومة ماندیس فرانس ، قد أغرقت فرنسا في أزمة سياسية تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما (14). وأيضا دلالة واضحة على قوة لوبي المستوطنين في صياغة السياسة العامة للدولة

الفرنسية مع أهدافه وطموحاته الرافضة دائما لأي تغيير سياسي أو إداري يتنافى مع مصالحه وامتيازاته أو يساوي بينه وبين المسلمين الجزائريين (15) .

الإصلاحات في عهد حكومة إدقار فور :

بعد الأزمة السياسية الخانقة الناتجة عن الفراغ الحكومي، وفشل حكومة Pinay في الفوز بثقة المجلس الوطني الفرنسي ، اضطر رئيس الجمهورية الفرنسية René Coty الى تكليف وزير المالية ثم الخارجية في حكومة ماندس فرانس ، الراديكالي إدقار فور Edgar Faure بتشكيل حكومة جديدة (16).

وفي عرضه المقدم للمجلس الوطني الفرنسي في 1955 /2/23 ، عرض هذا الأخير الخطوط العامة للسياسة التي سوف تنتهجها حكومته مستقبلا لمعالجة الأوضاع المتردية في الجزائر ، مع التركيز على تمسك حكومته بالدفاع على وحدة الأراضي الفرنسية واحترام الدستور الجزائري ،ورغم إقراره بصعوبة التعامل مع المشكل الجزائري ، إلا هذا الأخير في رأيه ذا طبيعة اقتصادية واجتماعية (17)، سببها البطالة والفقر ، والتزايد المضطرد لعدد السكان ، ولحله، استعجل موافقة المجلس على تقديم الإعانات المالية وبصفة مستمرة (18) . وأمام خطورة الوضع في الجزائر وتسارع الأحداث ، اضطر المجلس الوطني الفرنسي منح الثقة لحكومة إدقار فور التي سارع رئيسها الى الإعلان عن تشكيلها في 1955/2/24 ومن أبرز الشخصيات في هذه التشكيلة الحكومية ، وزير الداخلية Bourges- Maunoury [19]، والذي كان من أقرب المقربين لجاك سوستيل (20). وقد نجح هذا الأخير في إقناع رئيس حكومته اليميني بتثبيت جاك سوستيل اليساري في منصبه .و ذكر جاك سوستيل ، أن قبوله العمل مع غريم

سياسي ، نابع من ارتياحه لتعيينه (21)،خاصة وأن إدقارفور،التزم له بتمسك حكومته بسياسة الإصلاحات التي باشرتهاالحكومة السابقة،وسيزكى من طرف المجلس الوطني الفرنسي (22) .

إصلاحات جاك سوستيل:

في 15 فيفري 1955 استلم جاك سوستيل مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر. وقد استقبلته مدينة الجزائر ، بجفاء وعدم اكتراث ، وبذلك حرم من الاستقبال الشعبي الذي كانت تقيمه السلطات الفرنسية احتفاء بالحاكم الجديد . وأقتصر عدد مستقبليه على أربعة مسؤلين فقط(23). وهذه المقاطعة من جانب أوربي الجزائر ، مرده تلبية نداء المقاطعة الذي حرره كل من روني مايير و بورجو ، والذي يحثونهم فيه على عدم حضور مراسيم استقبال الحاكم العام الجديد وعدم التعامل معه (24).

وفي أول تصريح له بالجزائر ، قال جاك سوستيل : " إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل ، إذا ما جوبه بحسن نية وبحسن استعداد، ولم يراع في حله الصالح العام ، وبهذه النية قدمت ، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين ، فيجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية ، ويجب أن تتظافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم، والإتحاد هو أول وسائل النجاح "(25) . وقد حدد أهداف سياسته المستقبلية أمام المجلس الجزائري في 23 فيفري 1955،عندما قال : " إننا نريد أن تترقى النظم المحلية رقيا حقيقيا وذلك يمكن من جهة بإشراك سكان البلاد بصفة حقيقية فعالة في مباشرة

مهام مصالحهم، ويمكن من جهة أخرى في تقريب إدارات الحكومة من المحكومين ، ومن ذلك إصلاح الأحوال الممتزجة كما يوجبه علينا الدستور الجزائري . . ." (26).

ومن أخطر الحلول ، التي اقترحها جاك سوستيل في خطابه على أعضاء المجلس الجزائري ، لحل المعضلة التي تواجه فرنسا في الجزائر ، نظرية الإدماج (27). وهي النظرية التي أثارت زوبعة كبيرة بين الأوساط الفرنسية على مختلف مشاربها الإيديولوجية، التي رأت فيها انحرافا عن ثوابت السياسة الفرنسية المنتهجة في مستعمرتها (28). و قد حدد جاك سوستيل مبادئ نظريته هذه في النقاط التالية :

. الجزائر مقاطعة من المقاطعات الفرنسية ، حيث تكون فيها الحياة الاقتصادية والاجتماعية مدمجة في أساسها مع ما هي عليه في فرنسا .

. الجزائر لها طابعها الخاص بها ، فهي تتمتع بالشخصية الثقافية واللغوية والدينية .

. المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين الفرنسيين في الجزائر،دون اعتبار عرقي أو ديني (29)

دخلت الجزائر في عهد جاك سوستيل عهدا جديدا ، فقد وصلت فيه السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، الى حدودها القصوى بالتنكيل والقمع بالجزائريين ، بواسطة أساليب قمعية وبوليسية كان على رأسها ؛ تكثيف العمل العسكري ، إعلان حالة الطوارئ ، وتطبيق مبدأ المسئولية الجماعية ، وإقامة المحتشدات والمعتقلات ، وخلق قوة ثالثة بديلة عن جبهة التحرير الوطني ، هذا في الجانب العسكري والسياسي . أما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لهذه السياسة ، فإن أخطر ما فيها ؛ تلك المشاريع الإصلاحية الوهمية ، التي أراد من وراءها إقناع الجزائريين ، بصدق النوايا الفرنسية لترقية المجتمع الجزائري

وتحسين أوضاعه ، استكمالا للرسالة الحضارية التي التزمت بها فرنسا . إلا أن واقع الحال ، يظهر أن الهدف الأساسي ، الذي كان جاك سوستيل يصبو إليه ، تضييق الخناق عن الثورة وعزلها عن قاعدتها الشعبية التي كانت تستمد منها بقاءها واستمرارها .

ولما كانت الأغلبية من موظفي الولاية العامة في الجزائر مشكلة من التيار المتطرف والمعارض للإصلاحات ولضمان نجاح مشروعه السياسي المراد تطبيقه في الجزائر ، أعاد جاك سوستيل تشكيل ديوانه من عناصر معتدلة الاتجاه ذات خبرة وتجربة وتفتح في التعامل مع القضية الجزائرية ، ومتوافقة مع أهدافه ومراميه الاستعمارية .

ومنهم ؛ عالمة الأجناس والمتخصصة في القضايا البربرية السيدة Germaine Tillion التي أسندت لها مهمة بناء المراكز الاجتماعية وتقديم المساعدات الاقتصادية للجزائريين المعوزين ، مع تحضير تقرير مفصل عن وضعية سكان الأرياف[30] .أما الرائد Monteil Vincent المتخصص في الشؤون الإسلامية ، فقد كلف بمهمة إيجاد قنوات اتصال مع الجزائريين والتفاوض معهم[31] .والشخصية الثالثة ، جاك جويي Jacques Juillet ، والذي عينه كمدير للديوان العسكري و Guy Lamassoure مديرا للديوان العسكري وعين على رأس جهاز الشرطة أحد مقربيه وهو Henry Paul Eydoux (32).

في 1955/06/1 تقدم جاك سوستيل بمجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها . وهذه الإصلاحات في أغلبها مستوحاة من المشاريع التي تقدم بها فرنسوا ميتران، ومن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة التي ترأسها المستشار Roland Maspetiol عضو المجلس الاقتصادي الفرنسي حول سبل تحسين وتطوير مستوى

المعينة في الجزائر (33) . وفي تدخله أمام المجلس ، أشار جاك سوستيل أن مشروعه الإصلاحي ، في المرحلة الأولى ، سيطبق على المناطق المحرومة،وأشترط اتخاذ تدابير تسبق عملية تطبيق هذه الإصلاحات ، منها ؛ تعميم قانون حالة الطوارئ ليشمل كامل أنحاء القطر الجزائري ، وتوفير الإمكانيات المالية المعتبرة واللازمة لتجسيد هذه الإصلاحات .لم يقتصر مشروع الإصلاحات المقدم على مجال معين ، وإنما شمل العديد من المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها ما ورد في قانون 1947 ومنها ما هو وليد المرحلة .

ويمكن إيجاز مضمون هذه الإصلاحات في ما يلي :

- إصلاح نظام البلديات كاملة الصلاحيات، المنافي لمبدأ المساواة، وذلك بإعادة النظر في قاعدة التمثيل داخل مجالس هذا النوع من البلديات، واعتماد مبدأ المساواة بين الهيئتين المسلمة والأوربية.
- ترقية الدواوير الى بلديات مصغرة ذات طابع محلي ، لفتح المجال لإشراك الفعاليات المحلية في حل مشاكلها اليومية .
- إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية للجزائر ، بواسطة تقسيم إداري جديد لها . وفي هذا الإطار ، أنشئت عمالة رابعة هي عمالة بونة ، خلق 12 دائرة إدارية جديدة.فأرتفع عدد الدوائر الإدارية من 20 دائرة الى 32 دائرة[34] .

أما المرامي والأهداف الحقيقية وراء هذا التعديل في المجال الإداري ، فإن جاك سوستيل حاول إعطاء عدة مبررات واهية ، منها على سبيل المثال ،أن التقسيم الإداري السابق لم يكن مطابق مع الخصوصيات الجغرافية والعرقية لكل منطقة، الكثافة السكانية الكبيرة في

المقاطعات وشساعة هذه الأخيرة، مما يعرقل المحاولات الحكومية لأي ترقية اقتصادية أو اجتماعية[35]. إلا أن حقيقة الأمر ، أن هذا الإصلاح الإداري لم يكن يهدف الى تحسين وضعية الجزائريين ، وإنما الى تقوية الوجود الاستعماري وبخاصة في المناطق الساخنة (36) . كذلك نظر إليه ، على أنه سعي من قبل السلطات الاستعمارية الى خلق قوة ثالثة عميلة لها تأثير بأوامرها ، تستخدمها لضرب الثورة (37).

- عصرنة الفلاحة الجزائرية ، بواسطة عدة إجراءات، منها :إصلاح نظام العقار وذلك من أجل تسهيل المبادلات وتنظيم الملكية العقارية وتجميع الإستغلالات الريفية وإصدار عقود الملكية[38] وإنشاء صندوق التوسيع والعصرنة الريفية، مهمته كراء الأراضي الزراعية وضمان قروض الفلاحين (39). أما آخر إجراء فكان ؛ إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام المناصفة . كان الهدف من وراء اهتمام السلطات الفرنسية بالقضية الفلاحية ، تشجيع الفلاحين الجزائريين على الاستقرار والتعلق بالأرض فلا يلتحقون بصفوف جبهة التحرير الوطني (40).
- تطوير وتوسيع النشاط الصناعي بواسطة تقديم التحفيزات وتشجيع المؤسسات الصناعية والتجارية. وقد اقترح المشروع في هذا الجانب تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية ، وتوحيد أسعارها بمثيلاتها في فرنسا . زيادة على رفع قيمة مساهمة فرنسا في الجزائر الى 15 مليار فرنك ، وتخفيف الضرائب في الجزائر بالتدريج ، مع مناشدة المقاولين والصناعيين الفرنسيين للاستثمار في الجزائر ، من خلال منحهم

إمتيازات ضريبية، ومن أجل ربط الوزارات الفرنسية بالأوساط المهنية ، تقرر تأسيس محافظة التصنيع (41) .

- فتح المجال أمام المسلمين الجزائريين للالتحاق بالوظيف العمومي وخاصة في الوظائف العليا التي كانت حكرا على العنصر الأوربي ، حتى تحضر الشروط الضرورية لخلق طبقة جديدة تستفيد من الحياة الرغدة التي تمنعها من الانتباه لصيحة الجهاد(42).
- تأسيس مراكز التكوين المهني لاستيعاب الشباب الجزائري مهمتها تحضير الشباب لمسابقات الحصول على مناصب شغل في القطاعات العمومية والمختلطة والخاصة . وقد تأسس أول مركز رسميا بمقتضى قرار 22 نوفمبر 1955 ، على مستوى معهد الدراسات السياسية لجامعة الجزائر (43).وقد فسر هذا الإجراء الفرنسي تجاه الشباب الجزائري ،بسعي الإدارة الفرنسية لتأسيس قاعدة موالية لفرنسا وسط المجتمع الجزائري (44).
- الموافقة على استقلالية الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية ، وتشكيل جمعيات ثقافية مسلمة للإشراف على الأملاك الوقفية مع الاعتراف بسلطتها . ولحل النزاعات ، تم تعيين محافظ مسلم وهذا على غرار ما يعمل به في جميع البلدان من دون استثناء (45).

ومن أجل جعل الجزائر مجموعة مزدوجة اللغة ، صدر قانون ينص بإجبارية تعليم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية الفرنسية (46) ، وفي نفس السياق تعرضت المدارس المشتبه

طلبوها بتأييدهم للثورة الى الغلق (47). ومن أجل محاربة الأمية ، كلفت المراكز الاجتماعية التي كانت تديرها Germaine Tillion بتولي هذه المهمة .وكانت هذه المراكز تستقبل الأطفال دون سن العاشرة ، وفيها يتلقون دروسا مكثفة لمدة سنتين ، تتبع في بعض الأحيان بتكوين مهني يساعد المتخرج على إيجاد مهنة .ووصلت قدرة استيعاب هذه المراكز الى 1050 تلميذ في كل مركز (48).

وبعد استعراض الخطوط العامة لمشروع الإصلاحات هذه ، انتهى اجتماع مجلس الوزراء بالموافقة عليها، مع تجديد ثقته في شخص الحاكم العام ، طالبا منه أن يبادر بإنجاز البرنامج (49) . وفي 6/26/ 1955 تقدم رئيس الحكومة إدقار فور للبرلمان الفرنسي ، بمشروع الإصلاحات لمناقشته والمصادقة عليه ، ولما كان حزب التجمع الشعبي يشكل غالبية أعضاء البرلمان ، فقد وافق هذا الأخير على مشروع الإصلاحات .

ردود الأفعال الجزائرية والفرنسية على إصلاحات جاك سوستيل :

1. الجانب الفرنسي :

ما كاد مشروع الإصلاحات يخرج الى العلن ، حتى تعرض الى سيل عارم من الانتقادات الشديدة واللاذعة ، تزعمها المستوطنون الأوربيون وبعض الشخصيات السياسية الفرنسية . بالنسبة للمستوطنين فإن هذه الإصلاحات ، ما هي إلا هدية مجانية تقدم للمتمردين . وسارع العديد من الشخصيات المحسوبة على هذا اللوبي ، الى حشد كل الإمكانيات الممكنة لإفشال وعرقلة هذا المسعى الحكومي . ومن أشهر هذه الشخصيات ؛ Banquet Crevaux رئيس بلدية سكيكدة و Boyer Banse أحد الموظفين القدماء في الحكومة العامة و Robert Martel من كبار مستوطني منطقة متيجة . وقد توج تحركهم هذا

ميلاد تنظيم سياسي جديد معارض لتوجهات الحكومة الإصلاحية ، هو الإتحاد الفرنسي لشمال إفريقي (50).ومن الشخصيات لسياسية التي أبدت اعتراضها على سياسة الإصلاحات المنتهجة من قبل حكومة إدقار فور ، نذكر ؛ Lacquiere رئيس المجلس الجزائري ، الذي تمادى في معارضته الى درجة ، أنه قدم مشروعا بديلا عن الذي قدمه جاك سوستيل (51).وتوسع تيار المعارضين وأشتد ، بإبداء عدد من نواب الجمعية الوطنية الفرنسية اعتراضهم التام، لاختيارات الحكومة الفرنسية. وأجمع هؤلاء أن ارتجالية الحكومة في سن هذه الإصلاحات ، ستكون لها عواقب وخيمة ، لأنها سابقة لأوانها وفي غير محلها (52). وهناك من النواب من وصفها بغير المعقولة ، كيف لا ؟ و صاحبها أي جاك سوستيل ، كان يعتقد في إمكانية الوصول الى إدماج شامل للجزائر في فرنسا. وهذا تجاهل للمعطيات الداخلية والخصوصيات الذاتية للشعب الجزائري (53). وقد رفضت غالبية النواب في المجلس الوطني الفرنسي فكرة الإدماج ، التي تعطي للمسلمين الجزائريين البالغ عددهم الثمانية ملايين حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي ، مما يمكنهم من خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها ، وبالتالي ، فرض قيمهم ونفوذهم على الفرنسيين .

زيادة على الأثر الذي تركه هذا الرد على مواقف السياسيين المحترفين المعتدلين ، الذين تحطمت أحلامهم في إمكانية إيجاد حركة تجمع الجزائريين والأوربيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف أيا كان مصدره (54). فقد رأى هؤلاء في الإجراءات العسكرية و القمعية التي رافقت تطبيق ، إعلان حالة الطوارئ ، وإقامة المحتشدات ، وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ، تناقضا مع شعار " إحلال الود والثقة والسلام " (55)، وكان مستشاروه أول من سارع الى

تقديم استقالتهم من الجهاز الحكومي ، ففي 30 ماي 1955، استقالت Germaine Tillion، وفي 1 جوان من نفس السنة استقال Monteil Vincent(56) وتلاه Jacques Juillet . وازدادت عزلة جاك سوستيل ، بعد التصريح المدوي لرئيس بلدية الجزائر Jacques chauvelier – وهو من الشخصيات البارزة التي آزرته ودافعت عن أطروحاته – الذي أدلى بجريدة الفرنسية Le Monde ، عندما قال : إن سياسة الاندماج قد تجاوزها الوقت ، ولم تعد ملائمة للجزائر ، وإنني أفضل سياسة جديدة هي إقامة دولة جزائرية في إطار نظام فدرالي مع فرنسا " (57).

2- **الجانب الجزائري** :

لم تختلف مواقف الجزائريين عن مثيلاتها الفرنسية ، وإن اختلفت منطلقات الرفض لدى كل طرف وفي نظر الجزائريين ، فإن الإصلاحات التي تضمنها مشروع سوستيل ، لا تفتأ أن تلقى نفس المصير الذي عرفته المشاريع الإصلاحية السابقة . وأن فكرة الإدماج ، أضحت الآن أمرا قد تجاوزه الزمن . ومن الشخصيات السياسية الجزائرية التي عبرت عن موقفها ؛ فرحات عباس ، الذي قال في الإصلاحات : " أنها ناقصة جدا ، فقد كان في الإمكان أن نرحب بها في 1920 أو 1930 أو في 1939 ، أما في عام 1955 ، فلم يعد لها أي صدى في وسط المسلمين " (58) .

نهاية الإدماج وخرافة القوة الثالثة :

من الأهداف الرئيسية التي سعى إليها جاك سوستيل من وراء مشروع الاندماج ، إيجاد قوة ثالثة تتشكل من الجزائريين ذوي الفكر المتنور والمعتدل ، المتشبعين بمبادئ الحضارة الفرنسية للتفاوض معهم (59) ، ويكونون بديلا عن أولئك الذين يحملون السلاح في وجه فرنسا

في 23 فيفري 1955 ، حدد جاك سوستيل بدقة الهدف المنشود قائلا : " من الضروري أن نجد فرنسا في هذه الأرض مواطنين ، ليس بالمعنى القانوني فقط ، بل فرنسيين أفارقة مدمجين في أمة مشتركة ، فلاحين قادرين على العيش بطريقة سوية ، عمالا مؤهلين ، موظفين وإطارات ..." (60). وتعتمد إستراتيجية جاك سوستيل ؛ على استمالة هذه الشريحة من الجزائريين وإقناعهم بجدية مسعى الحكومة الفرنسية ، الرامي الى ترقية وتطوير الشعب الجزائري في إطار الجمهورية الفرنسية . وبهذا الأسلوب ، يتم شل وعزل الحركة النضالية وإخماد نشاطها الثوري قبل استحاله . وباشر جاك سوستيل هذه السياسة ، بعد أن أطلع على التقرير الذي قدمه له Vincent Monteil ، والمعنون ب :

Pour Une solution Pacifique du Mouvement Rebelle dans L'Aurès ، والذي طالب فيه ؛ بمنع عمليات التمشيط العسكرية ،وضرورة مقابلة بعض المساجين لمعرفة مطالبهم الحقيقية.وينهي تقريره ؛ بأنه أضحى على السلطات الفرنسية تحضير الأجواء من أجل مفاوضات على شاكلة ما حدث مع تونس (61).

ويتضح ، بأن جاك سوستيل قد اقتنع بأفكار مستشاره ، فكلفه بالمضي في تحقيقها . وكان أهم لقاء ، هو ذاك الذي جمعه مع الشهيد مصطفى بن بولعيد بتونس في 14 فيفري 1955، بعد أن ألقي عليه القبض وهو عائد من مهمة من ليبيا (62) . أما عن اللقاءات الأخرى فقد جمعته مع شخصيات من حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سجن سركاجي في نهاية فيفري من نفس السنة . وحسب Yves Courriere ، فإن فانسان موتاي ، كان يحرص على التفاوض مع هذه الشخصيات ، لأنها مثقفة وواعية ، وأنها تملك القدرات التي تؤهلها في إقناع

الجزائريين المحرومين ببناء جزائر جديدة ، بدلا من الاعتماد على الباشاغاوات المتمسكون بالنظام الاستعماري الذي منحهم الامتيازات (63). ويستشف من رواية بن يوسف بن خدة أن الطرف الجزائري تمسك بمبدأ ؛ أن جبهة التحرير الوطني هي الجهة الوحيدة المؤهلة للتحاور والتفاوض حول مستقبل الجزائر . وأن على السلطات الفرنسية ، أن تبادر الى إطلاق سراح المساجين والمعتقلين في السجون الفرنسية، لتهدئة الأوضاع (64). ورغم الضغوط والعراقيل التي اعترضت مسعى فانسان مونتاي ، إلا أنه استطاع الحصول على موافقة جاك سوستيل لإجراء لقاء سري يجمعه مع عدد من ممثلي التيارات السياسية الجزائرية التي لم تلتحق بعد بالثورة ، واقناعها بحسن نواياه . وقد جرى هذا اللقاء في 28 مارس 1958 في مقر الولاية العامة .وحضر عن الجانب الجزائري كل من الشيخ خير الدين ، ممثلا عن جمعية العلماء المسلمين و الدكتور أحمد فرانسيس عن حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، والمحامي وحواج عن الحركة الوطنية المصالية ، والحاج محمد شرشالي عن المركزيين (65). وحسب الروايات الفرنسية ، فإن هذه الشخصيات أثارت موضوع الإجراءات القمعية المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية وتداعياتها على تطور الأحداث في الجزائر(66) . إلا أن جاك سوستيل حاول التخفيف من مخاوفهم ، وعمل على إقناعهم بأهميّه هذه الإجراءات ، وعليهم أن يضعوا ثقتهم في شخصه لإنجاح مشروعه الإصلاحي. إلا أن هذا اللقاء انتهى دون التوصل الى نتيجة ملموسة .ورغم هذا الفشل ، فقد رتب مونتاي فانسان لقاءا ثنائيا بين جاك سوستيل وفرحات عباس في 2أفريل 1955 . وقد أشار فرحات عباس في كتابه ؛ "شرح حرب " الى هذا اللقاء وطبيعة الحوار الذي دار بينه وبين جاك سوستيل . وحسب

روابه ، فإنه اقترح على الحاكم العام التفاوض مباشرة مع كل من مصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط الموقوفين ، وأن يجرى الحوار معهما في باريس (67). لم يختلف هذا اللقاء عن اللقاءات السابقة ، فقد كان مآله الفشل ، رغم أن جولات جس النبض لممثلي هذه الأحزاب ، أظهرت استعداد هذه الأخيرة ،بالاكتفاء بالحد الأدنى ببعض الحقوق والضمانات اللازمة لتحقيق الإصلاح الذي أعلنه جاك سوستيل (68).إلا أن طرفي المعادلة الأساسيين ؛ جبهة التحرير الوطني والمستوطنون ، كانت لهما مواقف مغايرة مما يجري من أحداث . فجبهة التحرير الوطني ومن خلال بيانها الصادر في شهر جوان 1955 ، رفضت رفضا قاطعا أن تبادر أية جهة التفاوض باسمها وأن المخول في ذلك هم مسئوليها في الداخل والخارج فقط (69).أما المستوطنون فلم يكونوا على استعداد لأي تنازل يكون في صالح الجزائريين ، بل راحوا يضغطون على إدارة جاك سوستيل في استخدام أبشع وسائل القمع والتقتيل ، وعدم التهاون في استغلال كل الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لوضع حد لهذا التمرد . ومن أبرز المؤيدين لهذا التوجه نذكر ؛ Amédée Froger ، رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر و Raymond Lacquiere رئيس المجلس الجزائري (70).ورغم ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ وسطوة في الأوساط الفرنسية وبصفة خاصة بين كبار المستوطنين

إلا أن الرد العسكري المفاجئ من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني في شهر أوت 1955، بواسطة شن هجمات مسلحة واسعة النطاق على المراكز الفرنسية في الشمال القسنطيني ، وما رافقها من تطورات وتداعيات على الساحة الداخلية والخارجية الفرنسية ، أرغمت جاك سوستيل على الإسراع في تحضير مشروع إصلاحات سياسية وإدارية في 27

سبتمبر 1955، يعتمد على تطبيق قانون 20 سبتمبر 1947 ، وأهم ما جاء في مسودة المشروع

الذي قدمه للمجلس الجزائري للمصادقة عليه وتزكيته :

-إصلاح نظام البلديات في الجزائر، بإلغاء البلديات المختلطة.

-استقلالية الديانة الإسلامية .

-تنظيم اللغة العربية في الجزائر.

-إعادة النظر في المنظومة العقارية المطبقة في الجزائر ، بإعادة تنظيم الملكية العقارية وتجميع الإستغلالات الزراعية الريفية ، وعصرنتها وتوسيعها .

-تعديل هيكلة صندوق الإقراض الفلاحي والصندوق المشترك للشركات الفلاحية للاحتياط .

-تأسيس ديوان جزائري لليد العاملة، لرفع نسبة عدد الجزائريين في قطاع الوظيف الى نسبة 50% في مدة أقصاها خمس سنوات .

-تأسيس عمالة في إقليم الجنوب (71).

غير أن تحرك النواب الجزائريون ، قضى وبدون رجعة على أوهام جاك سوستيل ومشاريعه الإصلاحية وإرغامه على إعادة النظر في سياسته برمتها. فقد رفض النواب والمنتخبون الجزائريون سياسة الاندماج والمشاريع الفرنسية، من خلال الوثيقة التي حرروها في 26 سبتمبر 1955 والتي عرفت بلائحة الواحد والستون[72]، والمتضمنة مجموعة من المطالب[73]:

-وقف العمليات العسكرية الفرنسية

-التنديد بسياسة القمع والتنكيل المسلطة على الشعب الجزائري

-المطالبة بإطلاق سراح المساجين

-التفاوض مع المحاربين .

وكان هذا الموقف ، بمثابة الضربة القاضية لآمال جاك سوستيل في خلق قوة ثالثة من الجزائريين المتنورين يستطيع بواسطتها أن يضع أسس الجزائر الجديدة المستقبلية التي كان يحلم بخلقها . وتحولت كتلة النواب الى تيار سياسي فعال ، خاصة بعد تأسيسهم للجنة تنسيق ومداومة (74) ، مهمتها تطبيق المبادئ المعلنة في اللائحة والتي كان من أهمها ؛ الاعتراف بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري(75).

وأمام هذا التطور في موقف النواب الجزائريون ، أرغم جاك سوستيل على تأجيل انعقاد الدورة العادية للجمعية الجزائرية المزمع في 25 سبتمبر 1955 . وفي محاولة ثانية يائسة لتمرير مشروعه الإصلاحي ، فشلت الجمعية الجزائرية في شهر نوفمبر 1955 في اتخاذ قرار في شأن الإصلاحات المعروضة عليها ، بسبب انسحاب الجزائريين وإعلان معارضتهم لأي إجراء لا يأخذ بمطالبهم .

ولمعالجة الوضع المتأزم والبحث عن مخرج مشرف لحالة الانسداد السياسي والعسكري في الجزائر ، سارع رئيس الحكومة الفرنسية إدقار فور الى إصدار قرارين مفاجئين – لم يكن جاك سوستيل نفسه ينتظرهما – القرار الأول يتمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي في 2 ديسمبر 1955 ، والقرار الثاني ، كان تحديد تاريخ 2 جانفي 1955 موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية ، لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي . وفي هذا السياق أصدرت جبهة

التحرير الوطني بيانا تدعو فيه الجزائريين الى مقاطعة هذه الانتخابات التي تنظمها السلطات الاستعمارية الفرنسية (76).

أسفرت حصيلة الانتخابات التشريعية عن فوز الحزب الاشتراكي بقيادة Guy Mollet (77)وذلك بحصوله على 52 مقعدا ، فتبخرت آمال إدقار فور وجاك سوستيل في عهدة ثانية لحكومتهم . وفي 31 جانفي 1956 ، تمت تزكية Guy Mollet من طرف المجلس الوطني الفرنسي ومن ثمة تكليفه بتشكيل حكومة جديدة (78). وكان أول إجراء للرئيس الجديد بعد استلام مهامه ، تعيين الجنرال Catroux حاكما عاما خلفا لجاك سوستيل ، بلقب وزير مقيم ، وأعلن عن تنظيم انتخابات حرة وموحدة . إلا أن قرار التعيين هذا أثار موجة من الرفض والسخط بين أوساط المستوطنين في الجزائر ، وتحركت صحافتهم لتشن حملة شرسة منتقدة هذا التعيين ، حاثة المستوطنين على التحرك . وساهم غلاتهم أمثال؛ Achiary و De Seriney في تجنيد المستوطنين ضد Catroux الذي اتهموه بالتخاذل ولقبوه بواهب الاستقلالات وحثهم على منعه من الالتحاق بمنصبه(79).

وقد ترجم المستوطنون هذا الشعور في استقبال Guy Mollet بالمظاهرات المنددة ، ورميه بالطماطم والبيض الفاسد ، في أول زيارة له لمدينة الجزائر من أجل تنصيب الحاكم الجديد في 6 فيفري 1955 .ونصحوا الوالي الجديد ، بعدم الالتحاق بمنصبه تحت طائلة التهديد .ووجهوا نداء الى الأمة الفرنسية يحثونها على الوقوف ضد هذا الاختيار ، هذا الأخير ، الذي حرمهم من جاك سوستيل الخادم الكبير لفرنسا في الجزائر و المدافع المتطرف عن الجزائر الفرنسية(80).لم يجد Guy Mollet مخرجا لتهدئة المشاعر العدائية للمستوطنين، سوى التراجع

عن تعيين Catroux [81] ، وتعيين Lacoste Robert حاكما عاما على الجزائر في 9 فيفري1956[82].

الإصلاحات في عهد حكومة قي موليه :

لم تختلف إستراتيجية حكومة "قي موليه" عن تلك التي رسمتها الحكومات الفرنسية السابقة، فعلى المستوى العسكري ،أولت حكومة قي موليه هذا الجانب ، اهتماما أكبر من خلال تدعيم المجهود الحربي وتقوية الإجراءات العسكرية القمعية منها والردعية [83]. زيادة على إعادة النظر في تنظيم القوات الفرنسية المتواجدة في الجزائر وتوحيدها تحت قيادة واحدة. وهذا ما جاء به مرسوم 56 / 274 الصادر في 17 مارس 1956، الذي ينص على تعيين "ماكس لوجون" منسقا بين الجيوش الثلاثة المكلفة بمهمة القيام بالعمليات العسكرية وحفظ الأمن في الجزائر [84]. وأردفت هذا المرسوم بمرسوم آخر ،بمقتضاه منح وزير الدفاع "بورجيس مونوري "[85] سلطات واسعة في اتخاذ أي قرار يعمل على مضاعفة تعداد القوات الفرنسية في الجزائر وتسخير كل الإمكانيات العسكرية للقضاء على جيش التحرير الوطني .وقد اتضحت هذه السياسة ، في خطاب رئيس الحكومة في يوم 6 فيفري الموجه للمستوطنين والمؤسسة العسكرية ، عندما قال : " إن الحكومة ستحارب وأن فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر ، وأنها ستبقى هناك .إن الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا "[86].

ومن أجل مواجهة تردي الوضع العسكري الذي يتجه في غير صالح الفرنسيين ، قدمت الحكومة الفرنسية مشروع قانون يمنحها سلطات خاصة تمكنها من إنجاح سياستها المرتقب تطبيقها في الجزائر . وقد اختلفت وجهات النظر بين أعضاء مجلس الوزراء في طبيعة هذه

السياسة. وفي هذا السياق ، ظهر تياران ، تيار "روبير لاكوست" و"بورجيس منوري" و"ماكس لوجون" ، الذي يرى ؛ أن الحل الأمثل للقضاء على الثورة يكمن في التدعيم المستمر للوسائل العسكرية، أما التيار الثاني الذي يمثله ماندس فرانس و "قاستون ديفير" فيحبذ فتح باب الحوار . وكان هذا الاختلاف في وجهات النظر سببا في ظهور أزمة وزارية ، انتهت باستقالة " ماندس فرانس" من الحكومة في 23 ماي 1956[87]. وأخطر ما جاء به هذا القانون ، هو مضمون المادة الخامسة التي تنص على منح الوزير المقيم صلاحيات واسعة واستثنائية ،تمكنه من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتهدئة الوضع وإعادة الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات والبلاد [88]. وبعد موافقة الجمعية الوطنية على هذا القانون ، أصبح من حق الحكومة ، أن تسير الجزائر بمراسيم حكومية وذلك في ميادين استصلاح الأراضي ، التوسع الاقتصادي ، القروض الزراعية ، التوظيف ، الرواتب ، التصنيع وإعادة تنظيم هياكل المصالح الحكومية. زيادة على تطبيق القوانين السارية المفعول في فرنسا على الجزائر مع تعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك[89] .

وسوف تثير السياسة العسكرية وما ترتب عليها من تداعيات على الوضعية الاقتصادية الفرنسية العامة ، موجة من السخط والتنديد في الأوساط السياسية والشعبية لن تتوقف إلا بعد سقوط حكومة "قي موليه " في 21 ماي 1957 .ومحاولة منه لطمأنة الرأي العام الفرنسي ، واحراج جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية ، كان "قي موليه" قد طرح برنامجا سياسيا في 9 مارس 1957 ، يعتمد على ثلاثة محاور رئيسية[90] :

- وقف إطلاق النار

- إجراء انتخابات حرة في إطار هيئة انتخابية موحدة.
- فتح باب المفاوضات مع المنتخبين الجدد حول تحديد نظام الحكم في الجزائر

والملاحظ، أن رئيس الحكومة الفرنسي ، تفادى عن قصد الإشارة الى جبهة التحرير الوطني كطرف في معادلة التفاوض المشار إليها في برنامجه السياسي – رغم الاتصالات السرية التي باشرتها مصالح حكومته مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج – بسبب عدة اعتبارات منها؛ عدم إثارة حفيظة المستوطنين الأوربيين ، زيادة على تمسك جبهة التحرير الوطني بعدد من المطالب منها ؛ مبدأ الاعتراف بالحكومة الجزائرية قبل وقف إطلاق النار [91]، ورفع السرية على المفاوضات والسير نحو محادثات رسمية علنية بين الطرفين [92].

وأمام الانسداد السياسي وتفاقم الوضع والاقتصادي الذي سببّه الأوضاع في الجزائر[93] ، تحركت الأحزاب اليمينية في الجمعية الوطنية الفرنسية في تجاه سحب الثقة من الحكومة الحالية . وفي 21 ماي 1957صوت حوالي 250 نائبا بسحب الثقة من حكومة " قي موليه" مقابل 213 ضد . وهكذا فشلت حكومة الاشتراكين في إحداث التغيير السياسي التي طبلت له كثيرا في خطب وتصريحات ممثليها في التجمعات الشعبية ،ومن خلال وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة وفي الاجتماعات الرسمية .

موازاة مع المجهود العسكري والبرنامج السياسي ، سارعت حكومة " قي موليه " الى تكملة مشوار المشاريع الإصلاحية ذات الطابع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي والإداري لتحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى ، تعتمد أساسا على ترسيخ مبدأ الإدماج والمساواة وتشكيل بدائل من الجزائريين يكونون الضمانة المتينة للدفاع عن وجودها

ومصالحها في الجزائر. وبهذا الإجراء يتم خنق الثورة وحرمانها من الدعم الشعبي المتزايد لها، بعد استمالة عواطف الجزائريين بالشعارات البراقة الآنفة الذكر[94]. ويمكن إجمال الإصلاحات الفرنسية في عهد حكومة " قي موليه" فيما يلي :

الإصلاحات السياسية والإدارية :

باشرت السلطات الاستعمارية في الجزائر سلسلة الإصلاحات السياسية والإدارية ، بعد صدور قانون 258-56 المصادق عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 16 مارس1956. والذي رخص للحكومة تجسيد برنامج للنهوض الاقتصادي والاجتماعي والإصلاح الإداري في الجزائر ، وتخويلها اتخاذ كافة الإجراءات الاستثنائية التي تمكنها من إعادة النظام وتأمين الحماية للأشخاص والممتلكات [95] وكان أول إجراء ؛ إصدار مرسوم 12 إبريل 1956 الذي بموجبه ؛ تم حل المجلس الجزائري ونقل كافة صلاحياته واختصاصاته للوزير المقيم، الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية باستثناء ميادين التعليم والعدالة ، التي خولتها له المادة الخامسة من قانون السلطات الخاصة [96] .إلا أن أهم تشريع قانوني مرتبط بحكومة" قي مولية" كان مرسوم 641 – 56 المؤرخ في 28 جوان 1956 . تضمن هذا المرسوم مجموعة من التعديلات التي مست التنظيم السياسي والإداري في الجزائر في ما يتعلق بتحديد السلطات المركزية والسلطات اللامركزية،والصلاحيات والاختصاصات والمهام الموكلة لهذه السلطات. فالنسبة للأولى؛ فقد حددها المرسوم في ، المندوب العام le délégué général [97] ولاة العمالات les préfets ونوابهم [98] ثم يليهم رؤساء الأقسام الإدارية المختصة S.A.S [99] . وأزداد دور هذه الأخيرة في سنوات 1956، 1957 ، 1958 ، من خلال استحواذها

على الإشراف على تسيير الشؤون الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، بعد أن استحال على السلطات الاستعمارية من تجسيد إصلاحاتها السياسية والإدارية ، بعد أن ازدادت وتيرة العمل المسلح .

ومن المستحدثات التي جاء بها هذا المرسوم ؛ تعيين ولاة مفوضين لقبوا ب " المفتشين العموميين للإدارة المفوضة فوق العادة (IGAME) على رأس المناطق الإدارية الثلاثة ، وهران ، قسنطينة الجزائر. وحدد المرسوم مهام هؤلاء في التنسيق بين السلطات المدنية والعسكرية ومراقبتها [100] .

أما الجديد في التقسيم الإداري الذي جاء به المرسوم ، فهو رفع عدد العمالات Départements الى 13 عمالة ليصل فيما بعد الى 15 عمالة في 15 نوفمبر 1959 . وقسمت الجزائر الى ثلاث مناطق إدارية رئيسية ؛ المنطقة الشمالية ، منطقة الهضاب العليا ، منطقة الصحراء [101] .وفي نفس السياق،استحدثت خمسة دوائر هي ؛ تنس ، بوغار ، برج منايل ، ثنية الحد ، بسكرة [102] .

وكان أهم تعديل مس هذا التنظيم ، هو حل المجالس العمومية وتعويضها ب : لجان إدارية مؤقتة ، وهي تتكون من ثلاثة أعضاء معينين مؤقتا في انتظار الانتخابات، و التي لم تتمكن السلطات الاستعمارية من إجراءها حتى عام 1959 [103] . أما ما يتعلق بالتنظيم البلدي ، فإن المرسوم نص على إلغاء البلديات المختلطة وإنشاء بلديات ذات الصلاحيات الكاملة ، مع تنصيب مجالس بلدية منتخبة على مستوى البلديات المستحدثة وتخضع في تسييرها للقانون البلدي الفرنسي الصادر في 5 أفريل 1884 [104] . وبهذا الإجراء تم إلغاء 78 بلدية مختلطة

و151 مركز بلدي ، ليرتفع عدد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر الى حوالي 1484 بلدية[105] . والأمر الذي نشير إليه ، هو أن تطور الثورة الجزائرية حال دون تحقيق الأهداف المخفية المنتظرة من وراء هذه الإصلاحات ، والمتمثلة في إجراء انتخابات بلدية تأتي بإطارات جزائرية ، تقف بجانب السلطات الاستعمارية وتدعمها في محاربة جبهة التحرير الوطني . إلا أن تطور الأحداث ، أظهر للعيان أن الإصلاحات برمتها جاءت متأخرة عن وقتها[106] .

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية :

حدد "روبير لاكوست " ملامح سياسته الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرجوة من وراءها في مجموعة من المراسيم و التعليمات المكتوبة ، الموجهة الى الضباط وصف الضباط لمختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتواجدة بالجزائر[107] . وتضمنت هذه السياسة نفس الوصفات التي أصدرها سلفه جاك سوستيل ، والتي لم تخرج عن تطبيق الوعود الواردة في قانون الجزائر ، مع بعض الإضافات والتعديلات السطحية. ففي الميدان الزراعي ، تأسس صندوق حيازة الملكية الريفية Caisse D'Accession à la Propriété Rurale مهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية الفرنسية والأوربية ، أو التي تم شراءها من كبار المستوطنين على العائلات الجزائرية المحرومة ،بعد تهيئتها وتجهيزها[108] . وقد أمل روبير لاكوست أن يمكن هذا الصندوق 10,000 عائلة جزائرية من الاستفادة من 150,000 /ه[109] . وقد نص مرسوم 17 مارس 1956 إضافة على هذا ،على سلسلة من الإجراءات ويمكن تلخيصها فيما يلي :

- رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340 /ف الى 440 /ف .

- تأميم صناعة الحلفاء .
- إعادة تنظيم القروض الفلاحية ، بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي ، وتعيين عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات [110].
- إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار ، الذي يعتمد على اقتسام غلة الأرض بين المستأجر والمؤجر . وقد مس هذا الإجراء حوالي 155,000 خماس يشتغلون في حوالي 110,000 ملكية زراعية [111].

أما في الميدان الاجتماعي، فقد اعتمدت خطة روبير لاكوست على الاستفادة من الدعم الحكومي لميزانية الجزائر ، والذي قدر ب 80 مليار فرنك، أي بزيادة 40 % ، لإنجاح إصلاحاته الاجتماعية الرامية الى كسب أكبر عدد من الجزائريين الى جانب فرنسا . وكانت أولى إجراءاته ذات الطابع الاجتماعي ، إيجاد فرص عمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين والمقدر عددهم بحوالي 1,400,000بطال بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي، مع توفير الامتيازات التي يتمتع بها نظراءهم من الفرنسيين. ولتفعيل هذا المسعى صدر المرسوم رقم 289-56 المؤرخ في 26 مارس 1956 ، والذي يفرض على المؤسسات الفرنسية العامة والخاصة ، تخصيص حصة من المناصب للجزائريين في كل عملية توظيف تقدم عليها[112].ومن الإجراءات التي تصب في نفس المسعى ، تجنيد المراكز الاجتماعية Centres Sociaux و مراكز المصالح الإدارية المختصة S.A.S و المساعدة الطبية المجانية التابعة للجيش الفرنسي Assistance Médicale Gratuit من القيام بمهامها الدعائية،

وتكيفها ماديا وبشريا من أجل تحقيق الأهداف الاستعمارية التي تسعى إليها إستراتيجية الإصلاحات . وقد استغل منظرو هذه الإصلاحات حالة العوز والفقر المدقع الذي كان يعيشه الجزائريون ، وراحوا يلوحون لهم بمختلف الإعانات المالية والمادية التي سيستفدون منها في حالة التعاون مع الإدارة الاستعمارية . وقد شملت هذه الإعانات الموعودة العديد من المجالات الحيوية في حياة الجزائريين منها ؛ تعميم نظام المنح العائلية و التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية على الجزائريين ، تقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية وعينية قد تصل الى 150,000 . ف لسكان الأرياف من أجل تحسين سكناتهم وأوضاعهم الاجتماعية ، تتكفل بها محافظة التعمير على مستوى كل دائرة حكومية [113] . زيادة على تخصيص مبالغ مالية سنوية لكبار السن ومعدومي الدخل.وفي حصيلة فرنسية دعائية،أن عدد المستفدين من مجمل الإعانات الحكومية قد ارتفع من 820,000 شخص سنة 1956 الى 1,127,000 شخص سنة 1957 [114] .

رغم الحملة الدعائية الواسعة النطاق ، التي أوعز بها "روبير لاكوست " لمصالح حكومته القيام بها، من أجل إنجاح سياسته الإصلاحية وصدق نواياه الحسنة والصادقة في تحسين أوضاع الجزائريين العامة .إلا أن أهداف هذا الأخير ، لم يخرج عن الهدف الإستراتيجي للنظام الاستعماري الفرنسي ، وهو الحفاظ على الوضع القائم ، مع إضافة لمسات تجميلية لا تغير من مأساة الجزائريين ومعاناتهم في شيئ .ولما كانت السياسة الاستعمارية حبيسة لهذا التصور الإيديولوجي ، فقد فشلت الإصلاحات في التخفيف من حدة الفوارق والتناقضات الكبيرة بين الملاك الكبار من العمرين وأصحاب رؤوس الأموال

من الصناعيين الأوربيين المستحوذين على ناصية الاقتصاد الجزائري برمته وبين عموم الجزائريين الفقراء. فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن نظام القروض الفلاحية الذي تشدقت به الإدارة الاستعمارية، كوسيلة لتحديث وتطوير الزراعة الجزائرية ،وقف عائقا في وجه الفلاح الجزائري ، ذلك أن هذا الأخير لم يكن لديه ما يقدمه كضمانات من أجل الحصول على القروض المالية اللازمة لتحسين وضعيته . ومن العوامل الأخرى التي أفشلت سياسة الإصلاحات ، رفض جبهة التحرير الوطني لها ، واعتبارها وسيلة التجأت إليها حكومة "روبير لاكوست" لامتصاص غضب الشعب الجزائري . وقد أثر هذا الموقف في عزوف الصناعيين والمستثمرين الفرنسيين والأجانب في القدوم الى الجزائر ،مما زاد في عمق أزمة الحكومة ، بعد أن حرمت من التمويل المالي الضروري للانطلاقة الاقتصادية الموعودة .

ومحاولة منه لقطف ثمار سياسته الإصلاحية، دعى "روبير لاكوست" في شهر سبتمبر 1956 الى إجراء انتخابات بلدية محدودة في منطقة القبائل ،وجعل هذه الأخيرة منطقة نموذجية على نجاح سياسة التهدئة . واختير الجنرال "ديفور" ليتولى مهمة تمشيط المنطقة والقضاء على الثورة فيها .ولتحقيق هذا الهدف ،ومن أجل عدم تمكين وحدات جيش التحرير الوطني من الإفلات، اعتمدت الخطة العسكرية الفرنسية في البداية على تشديد الخناق على المنطقة ، ومحاصرتها اقتصاديا وعسكريا بواسطة قوة عسكرية وصل قوامها 30000 جندي. ثم انتقلت هذه القوات الى مرحلة الهجوم العسكري في شهر ماي 1956 ، بواسطة التمشيط والقنبلة الجوية المركزة بسلاح الطيران على القرى والمداشر. أما عن النتائج المحققة من وراء هذا الهجوم الكاسح على المنطقة الثالثة ،فإنها ، وباتفاق العسكريين الفرنسيين

أنهم كانت هزيلة على المستوى العسكري والإستراتيجي [115] . ورغم الفشل الذريع في القضاء على الثورة ،حاول "روبير لاكوست" تهدئة خواطر المستوطنين [116]، بإطلاق التصريحات المتفائلة ، ومنها تصريحه الشهير ب : "ربع الساعة الأخير لذلك فإنه يحسن بنا ألا نسرع في عرض إصلاحات سياسية " و يقصد به أنه لم يبق الكثير من الوقت للقضاء على الثورة الجزائرية [117].

إلا أن تطورات الأحداث وتصاعد وتيرة العمل المسلح من طرف وحدات جيش التحرير ، واتساع رقعة عملياته وتنوعها ، يدحض إدعاءات الوزير المقيم جملة وتفصيلا [118] .وإستلام " راؤول سالان " القيادة العامة للجيوش الفرنسية في الجزائر في 15 نوفمبر 1956 ،خلفا للجنرال " لوريو" Lorillot [119] ازداد الإصرار الفرنسي على تحقيق الانتصار العسكري بأسرع ما يمكن ، سارعت القيادة العسكرية الفرنسية ، وبتشجيع من "روبير لاكوست" الى إستراتيجية عسكرية جديدة تعتمد عدة أساليب.أولا ؛ أسلوب التقسيم العسكري للمناطق Quadrillage وقد امتدح "ماكس لوجون" هذه الإستراتيجية، قائلا :" لقد حققنا أهدافنا ، فالكادرياج قد أتى ثماره ، وقد تحسنت الوضعية في الجزائر تحسنا محسوسا ...وقد بلغ عدد القرى التي أنظمت إلينا (400) قرية .إن التهدئة تتحقق شيئا فشيئا حسب البرنامج الذي سطرناه ، بل أنها ستتم قبل الأجل المضروب " [120]. وثانيا ؛ إقامة سلسلة من الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية – المغربية ،والحدود الجزائرية – التونسية ، لمنع وصول أي دعم يأتي الثورة من الخارج ، مما يزيد في خنقها وعزلها [121]. ثالثا ؛ منح السلطة المطلقة للمؤسسة العسكرية لوضع حد للثورة الجزائرية ، وتمثل ذلك؛ في تخلي والي

العاصمة عن جميع صلاحيات الشرطة للجيش ، للوقوف في وجه العمليات الفدائية في المدن وبها مدينة الجزائر[122] .وبموجب الأمر الصادر عن "روبير لاكوست" والمؤرخ في 7جانفي 1957، منحت الفرقة العاشرة للمظليين التي يقودها الجنرال "جاك ماسو "[123] السلطة المطلقة للقضاء على التنظيم السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني الذي ينشط داخل العاصمة[124].

ومما يلاحظ في هذه الفترة ، أن المؤسسة العسكرية أضحت من الناحية الفعلية هي صاحبة السلطة والقرار، والمحددة لمعالم السياسة الواجب إتباعها لمواجهة الثورة الجزائرية[125] .وهذا التدخل في الشأن السياسي من طرف العسكريين ، يعود الى تخوفهم من ضياع الجزائر ، التي يعتبرونها آخر فرصة ثمينة لمحو عار الهزائم السابقة التي لحقت بالجيش الفرنسي . ومن الأمثلة الدالة على تفرد المؤسسة العسكرية في تحديد معالم السياسة الواجب إتباعها لمواجهة الثورة ؛ قرار اعتراض الطائرة المغربية التي كانت تقل عدد من قادة الثورة في الأجواء الدولية في 22 أكتوبر 1956 .

الإصلاحات في أواخر عهد الجمهورية الرابعة :

كانت حكومة "قي موليه " تأمل من وراء الإجراءات العسكرية و سياستها الإصلاحية المتعددة الأوجه في الجزائر ، إحداث تغييرات جذرية تساعد على تهدئة الأوضاع ووضع حد لحرب الجزائر التي بدأت ترهق حكومة باريس سياسيا واقتصاديا . إلا أن الرفض الداخلي الذي قوبلت به هذه السياسة زاد من تفاقم أزمتها الداخلية والتعجيل برحيلها في 21 ماي 1957 . بعد استقالة حكومة " قي موليه " سارع الرئيس الفرنسي René

Coty الى تكليف Bourgés- Maunoury بتشكيل حكومة جديدة والجديد في هذه التشكيلة ، تسليم حقيبة الدفاع الى André Maurice ، واستحداث وزارة جديدة هي وزارة الصحراء وتعيين Max Lejeune على رأسها[126] ، أما منصب الوزير المقيم فقد ثبت فيه Robert Lacoste ، وفي 12 جوان 1957 ، منح المجلس الوطني الفرنسي هذه الحكومة الثقة ب 240 صوتا ضد 194 صوتا . لم تأت هذه الحكومة بشيء جديد سوى تقديم مسودة مشروع قانون ، يهدف الى إقامة نظام سياسي وإداري في الجزائر عرف ب " قانون الإطار " La Loi Cadre ، وقد سارعت الحكومة بهذا الإجراء ، محاولة منها لتضليل الرأي العام العالمي وقبل إدراج القضية الجزائر في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة . ونص على المحاور التالية :

- الجزائر جزء متمم للجمهورية الفرنسية .

- تتكون الجزائر من عدد من المقاطعات المجمعة في أقاليم تدير نفسها بحرية وديمقراطية في شؤونها الخاصة ، وتتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري .

- تعترف الجمهورية الفرنسية بشخصية الجزائر وتكفلها .

- ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق، وخضوعهم للالتزامات المترتبة عليها .

- اعتماد نظام انتخابي موحد يضمن حقوق كل الأقليات .

- إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الذاتية بحرية وديمقراطية بواسطة جمعية إقليمية وحكومة مسئولة أمامها بالشروط التي تحددها هذه الجمعية .

- إنشاء مجلس إقليمي للجماعات Conseil Territorial des Communautés ، مكون من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المدني العام .والمواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي . وبذلك سوى المشرع الفرنسي بين الجزائريين والمستوطنين داخل هذا المجلس إضرارا بالأغلبية العظمى ، فلا يصدر قرار لا توافق عليه الأقلية .

- إنشاء هيئات فيدرالية على مستوى الأقاليم والتي تتشكل من ؛ برلمان فيدرالي Assemblée Fédérative ،مهمته الإشراف على القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية . ومجلس فيدرالي Conseil Fédératif مهمته تنفيذ وتطبيق قرارات الجمعية الفيدرالية .

- نص القانون على المهام الموكلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية ، والتي تتمثل في قضايا الأمن والدفاع ولشؤون الخارجية والجنسية والقانون المدني العام وشؤون الصرف والعملة والجمارك والضرائب والعدالة والتعليم (127) .

أثار هذا المشروع معارضة شديدة أثناء تقديمه للمجلس الوطني الفرنسي للمصادقة عليه. وتزعم المعارضة كل من "جاك سوستيل" النائب الديغولي و وزير الدفاع "أندريه موريس" و "بيير بوجاد" زعيم حزب اليمين المتطرف،والحزب الشيوعي الفرنسي.وتدعمت هذه المعارضة،بالحملة الإعلامية الواسعة النطاق ضد نص المشروع ،والمظاهرات التي نظمها معمرو الجزائر، المنددة بحكومة باريس في 18 سبتمبر 1957 (128) .

ولم تجد حكومة " بورجيس مونوري" مخرجا لهذه الأزمة سوى تقديم استقالتها ، بعد أن سحب المجلس الوطني الفرنسي الثقة منها ب 279 صوتا ضد 253 صوتا [129] وبعد فراغ سياسي دام أكثر من شهر ، اختير " فليكس قايار " Felix Gaillard وزير المالية السابق ، من طرف الرئيس الفرنسي لتشكيل حكومة جديدة .أما عن الجديد في التشكيلة الحكومية ، فإن أغلب الوزراء السابقون احتفظوا بمناصبهم السابقة ، ماعدا وزارة الدفاع التي استلمها "شابان دلماس" ووزارة الداخلية التي استلمها "بورجيس مونوري" . وفي 29 ديسمبر عرض برنامج الحكومة على المجلس الوطني الفرنسي للمصادقة عليه إلا أن هذه المرة فاز البرنامج بموافقة 269 صوتا ضد 200 صوتا ضد . ولم يحد برنامج Félix Gaillard عن المبادئ والأفكار التي كانت تطرحها الحكومات السابقة [130] ، ومن المحاور الأساسية لهذا البرنامج :

- تمديد العمل بقانون السلطات الخاصة للقضاء على الثورة في الجزائر والإرهاب في فرنسا .
- إعادة النظر في مشروع قانون الإطار السابق ، بتكليف الوزير المقيم بتحضير قانون إطار جديد مع ضرورة إدخال تعديلات حتى لا يثير أزمة ثانية قد تطيح بالحكومة مرة أخرى [131] .
- مواصلة قمع الثورة مع البحث عن حل سياسي للقضية السياسية [132] .
- استثمار الصحراء بالاشتراك مع تونس والمغرب والأقطار الإفريقية المجاورة [133] .

رغم التزكية التي منحها المجلس الوطني الفرنسي لبرنامج حكومة فليكس قايار ، إلا أن الأوضاع لم تهدأ بل ازدادت اضطرابا وسوءا ، ولاحت في الأفق بشائر زوال الجمهورية الفرنسية الرابعة . وهذا من جراء الموافقة على تطبيق قانون الإصلاحات السياسية السابق

الذكر . فقد زاد من حقد المستوطنين الأوربيين على مضمون القانون، الذي يتيح في نظرهم للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي مع المستوطنين ، وهذا خطر يهدد وجودهم في الجزائر ، رغم الضمانات التي تحمي مصالحهم وامتيازاتهم الواردة في نص القانون نفسه . زيادة على هذا ، فقد رفضته جبهة التحرير الوطني لأنه،حسب تصريح لجنة التنسيق والتنفيذ في أكتوبر 1957، " يتضمن العديد من المتناقضات الداخلية و يفتقد الى الجدية ، فهو دون دستور 1947 ودون قانون 1919 ودون النصوص التشريعية لسنة 1900 المتعلقة بالاستقلال المالي..."[134] .واستطاعت جبهة التحرير الوطني من إفشال الحملة الدعائية ، التي قامت بها مصالح وزارة الخارجية الفرنسية لإقناع دول العالم ؛ بأن مشروع الإصلاحات السياسية هذا متناسب تماما مع الحل السلمي الذي اقترحته الهيئة الدولية [135] .ولإلهاء الرأي العام الفرنسي والدولي ، تقدم للمجلس الوطني يوم 1958/3/7 ، بمشروع إقامة حلف دفاعي بين دول البحر الأبيض المتوسط ، ويتلخص في نقطتين أساسيتين هما :

- اتفاق للتعاون الاقتصادي بين الأقطار الثلاثة المتاخمة للصحراء هي ليبيا وتونس وفرنسا .
- إبرام حلف دفاعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تنظم إليه ايطاليا ، إسبانيا، ودول شمال إفريقيا [136] .

إلا أن هذا المشروع مات قبل أن يتحقق مثلما ماتت وقبرت كل المشاريع والحلول الفرنسية السابقة ، التي كانت تتجاهل ،اعتبار جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي لشعب الجزائر ، وترفض التفاوض معها من أجل إيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية [137] .

لكن أخطر تحدي واجه حكومة "فليكس قايار" هو إصرار قادة الجيش الفرنسي على ربح الحرب الدائرة في الجزائر ، ولو بتهديد الجارتين تونس والمغرب بنقل الحرب داخل أراضيهما ، إذا لم تتوقف حكومتيهما ،على تقديم الدعم والعون للثورة الجزائرية وبخاصة بمناطق الحدود . وفي حركة تمردية ، ودون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية ، قام الجيش الفرنسي يوم 8 فيفري 1958 بشن هجوم جوي على " ساقية سيدي يوسف" التونسية، نتج عنه قتل ما لا يقل عن 75 شخص وإصابة 108 شخص بجروح [138].وقد أثارت هذه الغارة ردود أفعال واسعة في العواصم العالمية [139]، مما أرغم الحكومة الفرنسية على التصريح على لسان وزير خارجيتها "كريستيان بينو" ، بأن الهجوم على الأراضي الفرنسية يعتبر غلطة مؤسفة ، وأن الحكومة الفرنسية لم توافق عليه [140]، ولكن خوفا من رد فعل قادة الجيش الذي قد يطيح بالحكومة، سارعت هذه الأخيرة الى إعلان تحملها مسؤولية هذا الاعتداء[141].

ومن النتائج الهامة المترتبة على هذه الحادثة ، أنها عملت على التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية ، ومنها هيئة الأمم المتحدة ، حيث اجتمع مجلس الأمن وأصدر قرارا يشجب هذا الاعتداء الذي يتنافى مع المواثيق الدولية [142] . لم تنته تفاعلات حادثة " ساقية سيدي يوسف"عند هذا الحد ، بل انتقلت تداعياتها الى ردهات المجلس الوطني الفرنسي ، حيث تعرض موقف الحكومة الرسمي الى انتقادات شديدة من طرف العديد من التيارات السياسية الفرنسية ، واصفة إياه بالضعف والعمالة للأمريكيين .وكان على رأس تلك التيارات ، التيار الديغولي ، الذي نعت المساعي الحميدة الأنجلو- سكسونية بالوساطة المتحيزة [143]. وهكذا اتفق الغلاة الأوربيون و الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية على إسقاط هذه

الحكومة،وكان لها ذلك يوم 15 أفريل 1958ب 321 صوتا ضد255 صوتا . وبذلك تكون حكومة "فليكس قايار" آخر حكومة فرنسية في عهد الجمهورية الفرنسية باعتبار أن حكومة "بيير فليملان " فشلت في الفوز بثقة المجلس الوطني الفرنسي في 13 ماي 1958 .ودخلت فرنسا مرحلة حرجة في تاريخها المعاصر ، بعد أن أبرق "الجنرال سالان" الى باريس ملمحا الى احتمال حدوث رد فعل يائس لدى الجيش ، وأضحت فرنسا سائرة نحو الهلاك على حد قول "الجنرال ديغول" (144) . وفي محاولة يائسة لإنقاذ الموقف منح المجلس الوطني ثقته لحكومة Pierre Pflimlin في 16 ماي 1958، لكن هذا التحرك من طرف أعلى هيئة تشريعية في فرنسا لم تنقذ الجمهورية من الهلاك المحتوم . فقبل هذا التاريخ ، كان الجيش الفرنسي قد اتخذ موقفه من الأحداث ، بأن ألح على تشكيل لجنة للأمن العمومي Comité de Salut Public بدلا من تشكيل حكومة فرنسية الحالية .وفي هذه الظروف ، تحرك تيار الديغوليين في شخص جاك سوستيل ، من أجل إقناع قادة الجيش الفرنسي بضرورة استدعاء الجنرال ديغول لإنقاذ فرنسا من حالة الفوضى والاضطراب التي تعاني منها ، مما يمكنها من استرجاع هيبتها الدولية (145) .وحسب "Eyves Courriere" ، فإن الساسة في باريس تيقنوا بأن أي التأخير في تسليم السلطة للجنرال ديغول سيدفع بالجيش الفرنسي الى التحرك نحو الاستيلاء على السلطة بالقوة (146) . وبعد إتصالات بين رئيس الجمهورية " رونييه كوتي" والجنرال ديغول ،أصدر هذا الأخير بيانا موجها للجيش يناشده بضبط النفس واحترام قوانين الجمهورية ، وأنه بصدد إجراء اتصالات لتشكيل الحكومة . وأمام هذا الانسداد ، أرغم المجلس الوطني الفرنسي في 3 جوان 1958 على الموافقة بأغلبية 329 صوتا ضد 224 صوتا على تعيين الجنرال ديغول رئيسا

الحكومة الفرنسية ، مع منحه سلطات مطلقة وصلاحيات خاصة لتسيير وإدارة شؤون الجزائر[147] .

في هذه الظروف المتأزمة ، اعتلى الجنرال ديغول الجمهورية الخامسة ، وتفاءلت الغالبية من الفرنسيين به أملا في إنهاء حرب الجزائر . كما استقبلت الثورة هذا الحدث بتحفظ وحذر ، نظرا لماضيه التاريخ المرتبط بمجازر الثامن من ماي 1945 .وفعلا ما كاد عام 1958 لا يوشك على الانتهاء حتى انطلقت عبقريته في وضع المخططات الجهنمية لخنق الثورة وإرغام الثوار على الاستسلام بمختلف الأساليب [148] .

الإحالات :

(1)- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 100 .

(2)- ولد ماندس فرانس بمدينة باريس في 1907/11/1 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية . درس بثانوية Turgot تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس . وحصل على إجازة في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية . مارس مهنة المحاماة ، كان من القادة البارزين في رابطة العمل الجامعي الجمهوري الاشتراكي، ثم أنتخب نائبا في الحزب الراديكالي الاشتراكي عن منطقة L'Eure .ثم رئيس بلدية Louviers في عام 1935 . في عام 1938 أشرف على الخزينة في حكومة بلوم ، في 1944 استلم حقيبة الاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة الفرنسية ، إلا أنه استقال منها في عام 1945 . عرف عن ماندس فرانس أنه من أشد المعارضين للحرب الفيتنامية ، لهذا فبعد استلامه رئاسة المجلس الفرنسي وحقيبة وزارة الخارجية ، نجح في الوصول الى إبرام اتفاقية سلام مع هوشي منه في جنيف 1954 . كذلك منح الاستقلال الداخلي لتونس . أما عن موقفه من الثورة الجزائرية ، فلم يختلف عن مواقف الساسة الفرنسيين ، فقد تميز بالشدة والصرامة . وكان فشله في وضع حد لهذه الثورة ، سببا في سقوط حكومته في 6 فيفري 1956 . وفي حكومة قي موليه أستلم حقيبة وزير دولة ، وبعودة الجنرال ديغول الى الحكم ، بدأ نجمه السياسي في الأفول، خاصة بعد أن قدم استقالته من حكومة هذا الأخير بسبب طبيعة السياسة المتبعة في الجزائر . وآخر الوظائف التي تقلدها ، رئيسا لهيئة التحرير لكراريس الجمهورية . يتفق أغلب الفرنسيين على اعتبار ماندس فرانس من المراجع المهمة في تاريخ السياسة الفرنسية ، والتي جعلت منهجه السياسي فلسفة تحتل حيزا معتبرا في الفكر السياسي الفرنسي في العصر الحديث . مات ماندس فرانس بباريس في 18 أكتوبر 1982 . عن حياة ماندس فرانس وفكره السياسي أنظر :

Pierre mendés -France : gouverner , c'est choisir , paris ,Gallimard , 1987.

Jean- Louis Gérard : Dictionnaire Historique et Biographique de La guerr d'Algerie . éditions jean curutchet , paris 2000.

Pierre Mendès France, Le Seuil, 1981Jean Lacouture

(3)- البصائر ، عدد 305 ، 11/ 2/1955 ، ص ص 7-8 .

(4)-ولد جاك سوستيل بمدينة Montpellier سنة 1912 من عائلة نقابية بروتستانتية التحق بالمدرسة العليا للأساتذة ، وتخصص في علم الفلسفة والأجناس . عين في منصب نائب مدير بمتحف الإنسان .بدأ مشواره السياسي بانخراطه في لجنة المناهضة للفاشية سنة 1935التي أصبح من أبرز قادتها البارزين . انضم الى صفوف القوى الفرنسية الحرة ، وفي سنة 1940 أضحى من المقربين للجنرال ديغول الذي كلفه بعدة مهام منها رئاسة المحافظة الوطنية للإعلام سنة 1942 ثم الإشراف على المديرية العامة للمصالح الخاصة بالجزائر . واستلم عدة حقائب وزارية منها ؛ وزارة المستعمرات ووزارة الإعلام . وبعد تشكيل حزب تجمع الشعب الفرنسي من قبل الجنرال ديغول في أفريل 1947 عين سكرتيرا له وانتخب نائبا باسم التجمع على مقاطعة الرون Rhone.في 15 جانفي 1955 ، عين حاكما عاما للجزائر من قبل ماندس فرانس Mendès -France ، خلفا لروحيه ليونار Roger Leonard.ورغم سقوط حكومة ماندس فرانس في شهر فيفري، إلا أن إدغار فور Edgar Faure أبقى جاك سوستيل في منصبه . وفي 2 فيفري 1956 غادر الجزائر بعد أن تم استخلافه بروبير لاكوست في عهد حكومة قي موليه . وواصل نشاطه السياسي بتأسيس الإتحاد من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية. وقاد حملة شرسة وعنيفة كانت وراء سقوط حكومة بورجيس مونوري وفليب قايار . وبعد عودة الجنرال ديغول الى الحكم ، استلم سنة 1958 وزارة الإعلام ثم وزيرا منتدبا لمقاطعات الصحراء في حكومة Michel Debré . وبسبب سياسة تقرير المصير التي تمسك بها الجنرال ديغول ، غادر جاك سوستيل الحكومة ، معلنا المعارضة الصريحة لسياسة ديغول في الجزائر . ولعلاقته بمنظمة الجيش السري الفرنسية ، نفي الى روما ولم يعد منها إلا بعد إعلان العفو

العام في أكتوبر 1968 . وبعد هذا التاريخ تفرغ للكتابة والنشاط الفكري حيث أصدر مجموعة من الكتب أهلته لعضوية الأكاديمية الفرنسية ، وتوفي في 7 أوت 1990 .

عن جاك سوستيل أنظر :

jacques Soustelle , Maurice cuttoli :Expose sur la situation Générale de l'Algérie Générale en 1954 , Alger , imprimerie officielle du gouvernement Générale de l'Algérie , 1955.
jacques Soustelle : Aimée et Souffrante Algérie , paris plon, 1956.
: Le drame Algérien , paris , plon , 1957.
: L'espérance trahie , Mayenne, ed l'Alma, 1962.
: Vingt-huit ans de Gaullisme , paris, la Table ronde 1968.

(5)- أثار تعيين جاك سوستيل واليا عاما في الجزائر موجة من السخط والمعارضة الشديدة في وسط المستوطنين ، الذين شنوا حملة شرسة لم تتوقف إلا بعد سحب الثقة من حكومة ماندس فرانس .

ومن النعوت التي وصفوا بها جاك سوستيل ؛ أنه يهودي ويساري عميل للشيوعية العالمية .

(6)- Jacques Soustelle : La vérité sur l'Algérie , Conférence prononcée au Théâtre des Ambassadeurs le Vendredi 2Maes 1956,p 35.
jacques Soustelle : Aimée et Souffrante Algérie , p 4.

(7)- يمكن تفسير هذا الإجراء بعدة اعتبارات، منها : خضوع جهاز الشرطة في الجزائر لتوجيهات وأوامر المستوطنين الأوربيين ، وبصفة خاصة ذوي النفوذ والسطوة ، المعارضين لأي إصلاح يخص الجزائريين بالإضافة الى تميز به بعض ضباط هذا الجهاز من عنصرية ووحشية في تعاملهم مع الجزائريين .

وهذا الإجراء أثار حفيظة المستوطنين، الذين شعروا أنهم هم المستهدفون

(8)- Bernard Droz,Evelyne Lever :op, cit pp 64-65.

(9)- عقيلة ضيف الله : التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962 . أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 163

(10)- أنظر المواد : 4، 50 ، 56،57 ، المتعلقة بحق المرأة المسلمة في التصويت ، إلغاء مناطق الجنوب ، استقلال الدين الإسلامي عن الدولة ، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية في الإتحاد الفرنسي .

Loi n 47-1853 du 20 septembre 1947 portant Statut organique de l'Algérie. Journal officiel du 21 septembre 1947.

(11)- محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، 1982 ص 101 .

(12)- عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي . . . ص 409 .

(13)- Alistair Horne : Histoire de La Guerre d'Algérie .Albin Michel , Paris 1977. p 110.

(14)- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 103 .

(15)- عقيلة ضيف الله :التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962 .أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1995، ص 164 .

(16) - ولد إدقار فور بمدينة Béziers بمقاطعة Languedoc Roussillon الفرنسية في 18 أوت 1908 . مارس مهنة المحاماة بباريس ، وألتحق مبكرا بالحزب الراديكالي . وأثناء الاحتلال الألماني لفرنسا ، التحق بصفوف المقاومة الفرنسية ، وأنتقل الى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان يرأسها الجنرال ديغول . في عام 1946 أنتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي . كان إدغار فور من المدافعين عن حزب الجنرال ديغول ، مما دفع بهذا الأخير الى تكليفه بمهمة رسمية في جمهورية الصين الشعبية سنة 1963 .وخلال مسار السياسي تسلم عدة مناصب حكومية منها ؛ وزيرا للمالية 1950-1951 ، وزيرا أول 1952، ووزيرا للخارجية 1955 ، ووزيرا أول مرة ثانية 1955-1955 ، ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية في سنوات 66/68/69 /73-79 . وفي 1978 فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية . مات في 30 مارس 1988 بباريس .

Jean- Louis Gérard : Dictionnaire Historique et Biographique de La Guerre d'Algérie. ED jean Curutchet , paris 2000.

(16)- جريدة البصائر ، عدد 311 ، 1955/3/25 ، ص 7 .

(17)- Mara Romo: Le Gouvernement Mendès-France et le Maintien de l'ordre en Algérie en Nov. 1954. dans: Militaire et Guérilla.....p433.

(18)- ولد ماكس لوجون في 19 أوت عام 1914 في Luisant بمقاطعة Eure- et- Loir الفرنسية وبعد مشوار دراسي ناجح التحق بالمدرسة المتعددة التقنيات، وتخرج منها مهندسا . خلال الحرب العالمية الثانية وقع أسيرا وأطلق سراحه في عام 1941 . التحق بالمنظمة الفرنسية للتحرير الوطني وعين مسؤلا عسكريا على منطقة الجنوب . وبعد التحرير استلم وظيفة محافظ الجمهورية بمدينة بوردو ، وبعدها انخرط في الحزب الراديكالي ، وأنتخب نائبا للحزب عن مقاطعة - La Haute Garonne . عين خمسة عشرة وزيرا في ثلاثة عشر حكومة ، ومنها؛ وزيرا للداخلية في حكومة إدقار فور ووزيرا للدفاع والقوات المسلحة الفرنسية في حكومة قي موليه. في 13 جوان 1957 عين رئيسا للحكومة الفرنسية ، ارتبط عهده فيما يتعلق بالثورة الجزائرية ، بإبقائه لروبير لاكوست حاكما عاما للجزائر ، وقانون الإطار ، الذي كان سببا في تقد يم استقالته ، بعد أن تم رفضه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 30 سبتمبر 1957 . وبعد وصول الجمهورية الخامسة الى الحكم في فرنسا عين وزيرا للداخلية في عهد حكومة فليكس قايار، وأحتفظ بمنصبه الى غاية 14 ماي 1958 . وبعد هذا التاريخ انتقل الى صف المعارضين لحكم الجنرال ديغول بعد أن أصبح من أشد المدافعين عن فكرة الجزائر الفرنسية .مات في باريس في 10 فيفري 1993 .عن حياة بورجيس مونوري أنظر :

Dictionnaire et Documents , tome5, Paris S.G.E.D,
Benoît , Yvert : Dictionnaire des Ministres , paris , Perrin 1990.

(19)- جريدة البصائر ، عدد 308 ، 1955/3/4 ، ص 8 .

(20)- jacques Soustelle : Aimée et Souffrante Algérie , paris plon, 1956. p10.

(21)- Yves Courriere : op., cit. , p p 18-19.

(22)- هؤلاء المسؤولون هم : قائد الناحية العسكرية العاشرة بالجزائر الجنرال شاريار (Cherriere)، الأمين العام للولاية العامة السيد كوتولي (Cuttoli)، مدير الأمن السيد جان فوجور (Jean Vaujour)، رئيس بلدية الجزائر السيد جاك شوفالي(Jacques Chevalier) ، رئيس المجلس الجزائري السيد لاكيير (Lacquiere)

(23)- Yves Courriere :La Toussaint Rouge, op.cit . p 100.

(24)- البصائر ، عدد 307 في 1955/2/25 ، ص 8 .

(25)- البصائر ، عدد 308 في 1955/3/4، ص 8 .

(26)- عن موضوع الإدماج أنظر :

– Jacques Soustelle : Aimee et souffrante . Algérie , paris Plon, 1956

- Jacques Soustelle :Algérie , le chemin de la paix. Le centre de l'information sur les Problèmes de l'Algérie et du sahara. Paris 196

(27)- رغم الدفاع المستميت من قبل الحكومة الفرنسية على صواب اختيارها لسياسة الإدماج ، فقد وجهت عدة انتقادات لاذعة لهذه السياسة ، وبصفة خاصة من طرف المستوطنين . ومرد هذه الانتقادات نابع من التخوف من فكرة الهيئة الانتخابية الموحدة والتي ستؤدي الى اختلال في التوازن السياسي بواسطة رفع عدد مقاعد المسلمين في البرلمان الفرنسي ، مما حدا بأحدهم الى القول :" إن فرنسا مهددة بأن تصبح مستعمرة لمستعمراتها " ورغم تطمينات جاك سوستيل بأن هذا المبدأ سيطبق على الانتخابات البرلمانية واستبعاد الانتخابات البلدية ،إلا أن ذلك لم يخفف من الحملة الشرسة التي تزعمها رؤساء البلديات وبعض الشخصيات السياسية الفرنسية من التيار الاشتراكي والشيوعي واليميني والذين أجمعوا على عدم صلاحية مشروع جاك سوستيل لأنه سابق لأوانه . ولم تنحصر معارضة سياسة الإدماج هذه على الجانب الفرنسي وإنما سارع كذلك الجانب الجزائري الى إبداء رفضه له . فقد وصف الموقعون على عريضة 61 الإدماج بأنه بالسياسة التي تجاوزها الزمن أما جمعية العلماء المسلمين فقد أشعرت الحكومة الفرنسية برفضها القاطع لها لأنها

تخالف تعاليم الدين الإسلامي . أما عن موقف جبهة التحرير الوطني من فكرة الإصلاحات الفرنسية عامة والاندماج خاصة ، فقد كان الرفض القاطع .حول ردود الأفعال المختلفة على سياسة الإدماج أنظر ؛ مراد أعراب : خطة سوستيل لمواجهة الثورة . مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فرع تاريخ الثورة الجزائرية قسم التاريخ ،جامعة الجزائر ،2001، ص 105 – 112 .

(28)- مراد أعراب : المرجع السابق ، ص ص 94-95 .

(29)- Alistair, Horne : op., cit , p. 114.

(30)- Bernard Droz,Evelyne Lever : op, cit. pp 68

(31)- Ferhat Abbas : Autopsie D'une guerre. Garnier Frères, Paris, 1980. 53p

(32)- Rapport Maspetiol : Groupe d'études des Relations Financières entre le Métropole et l'Algérie , Rapport générale ,Imprimerie officielle, paris 1955 .

(33)- Algérie Information . Alger , 1954, p 8 .

(34)- ibidem.

(35)- Mohamed -cherif sahili :de l'Assimilation a l'intégration,une mystification Politique. In : les Temps Modernes , n 119, 1955, p 661.

(36)- Claude , Collot : Traditions et Novation dans l'Administration Française L'expérience algérienne de 1955 a 1962 , in: Revue Historique de Droit français et étranger n 4 Oct-Dec 1974 , p 63

(37)- L'écho d'Alger du 13/09/1955 .

(38)- Aimée et Souffrante Algérie , p p 76-77.

(39)- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 10 .

(40)- للتوسع في موضوع السياسة الصناعية الفرنسية في الجزائر أنظر ؛ الباب الرابع المعنون ب : الإصلاحات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من كتاب : Hartmut Elsenhans : op, cit . pp 591 - 699.

(41)- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 111 .

(42)- Droz : op , cit, p . 146

(43)- Hartmut Elsenhans : op, cit . pp 774.

(44)- مراد أعراب : المرجع السابق ، ص 150 .

(45)- jacques Soustelle : op. cit. . p 87 .

(47)- Claude Collot : les Institutions de l'Algérie durant la Période Coloniale 1830-1962. C.N.R.S , paris - O.P.U Alger, 1987, p 325.

(48)- Hartmut Elsenhans : op, cit . pp 714.

(49)- البصائر ، العدد 324، في 1955/6/25، ص 8 .

(50)- Bernard Droz,Evelyne Lever : op. cit. p 73.

(51)- ibid , pp 78-79.

وأهم ما جاء في المشروع المقترح من طرفه ، ما يلي : – تعويض منصب الحاكم العام بمنصب وزير مقيم – تعيين كاتبين للدولة واحد للشؤون الأوربيين والثاني للمسلمين – تأسيس مجلس للجزائر يعين أعضاءه من طرف الجمعية الجزائرية . أنظر : Yves,Courriere: op.cit p . 193.

(52)- مراد أعراب : المرجع السابق ، ص 157 .

(53)- le Monde du 17/01/1956 .

(54)- حسن بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956 .منشورات المتحف الوطني للمجاهد . ص 250.

(55)- Jean, vaujour: op . CIT . P P 409-410

(56)- لخص فانسان موتاي خلفيات استقالته من منصبه في رسالة مؤرخة في 24 جوان 1955 ، الموجهة لجاك سوستيل فيما يلي

- تزايد وتيرة الاعتقالات التعسفية ضد الأبرياء من الجزائريين والزج بهم في المحتشدات والمعتقلات

- أسلوب التدمير والقنبلة العشوائية للقرى والمداشر ، والإعدامات بدون محاكمة من طرف الجيش الفرنسي .

- تحديد حرية التعبير من خلال معاقبة الصحف التي تتجرأ على كشف فضائع السياسة الفرنسية

أنظر الرسالة كاملة في :

Lentin , A-P : Le serment de Jacques Soustelle. In : Historia Magazine, n 203, p294.

(57)- Horne , op. cit. p 123.

(58)- Ferhat Abbas : op. cit. p84 .

(59)- إن أغلب أفراد هذه الشريحة من الأسر البورجوازية والتجارية الحضرية ميسورة الحال ، والتي تعلم أبناءها في المدارس والمعاهد والجامعات الفرنسية ، وحصولهم على شهادات عالية في مختلف العلوم . وتشبعهم بالثقافة والآداب الأوربية ، مكنهم من شغل مناصب حكومية في مختلف أجهزة الإدارة الاستعمارية الفرنسية . ومنهم أيضا من توجه الى الحياة العامة ، فمارس عدة مهن حرة ، ومنهم أيضا من دخل معترك الحياة السياسية ، فأنشأ حزبا أو جمعية ، ولم تخرج مطالبهم عن المطالبة بالمساواة والمواطنة الفرنسية والإدماج وبعض الحقوق الأخرى . ويمكن أن نذكر من هؤلاء؛ الدكتور سماتي ، ولد عاودية ، بوعكوير ، مصطفى تامزالي ، فرحات عباس ، بن جلول ، عبد الرحمان فارس . أنظر ؛ Yves Courriere : op.cit . pp193-194.

(60)- مراد أعراب : المرجع السابق ، ص 89 .

(61)- Lentin , Jean-Pierre : A Alger : colombes et éperviers, in : Historia Magazine ,n 197, pp 106-115.

(62)- أنظر تفاصيل ذلك في كتاب ؛ مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية . إنتاج جمعية أول نوفمبر وحماية مآثر الثورة في الأوراس ، دار الهدى ، باتنة 1999 .

(63)- Yves,Courriere : op.cit p . 59.

(64)- Benyoucef Benkheda : Abane- Ben M'hidi : leur Apport a la Revolution Algerienne , ed Dahlab , Alger , 2000,

(65)- أنظر ما دار من حوار في هذا اللقاء في :

Balden, Perger- Denis : Algérie , avril 1955, c'est l'Etat d'urgence in: Historia Magazine , n 202, pp 257-265.

(66)- Benyoucef Benkheda : op . cit . p 72 .

(67)- Ferhat Abass : op . cit. pp 73-74.

(68)- مراد أعراب : المرجع السابق ، ص 66 .

(69)- Harbi , Mohamed : les Archives de la Guerre d'Algérie .....pp 105-106.

(70)- Balden, Perger- Denis :op. cit. p265. .

(71)- الجريدة الرسمية : 23 / 09/ 1955

(72)- Motion du Groupe des Soixante et Un .

(73)- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 161 .

(74)- Ferhat , Abbas : op. . cit. . 143.

(75)- وقد تأكد هذا في البرقية المرسلة من طرف الحسن بو الصوف العضو المستقل في مجلس عمالة قسنطينة ، الى رئيس الحكومة الفرنسية في 1956/2/22 ، التي جاء فيها :" إننا نحيي السيد Guy Mollet رئيس الحكومة الفرنسية بمناسبة زيارته للجزائر ونستنكر استنكارا شديدا ، المظاهرة الاستعمارية التي استقبل بها من طرف المعمرين ، ونؤكد ؛ بأن حل القضية الجزائرية لا يتم إلا بواسطة مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقيين ، رجال جبهة التحرير الوطني ، الذين لهم الحق وحدهم في تمثيل الشعب الجزائري ، والتكلم باسمه دون غيرهم " البصائر ، عدد 356 ، في 1956/3/2، ص 6 .

(76)- Philippe , tripier : Autopsie de la Guerre d'Algérie . paris , France empire 1972, p 93.

(77)- ولد في موليه في مدينة Flers بفرنسا في 31 ديسمبر 1905 من عائلة متوسطة، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنكليزي من جامعة ليل، مارس مهنة التدريس بثانوية Arras حتى سنة 1944 . أما عن نشاطه النقابي والسياسي فيعود الى سنة 1921 عندما انخرط في منظمة الشباب الاشتراكي ، وفي سنة 1923 انضم الى الحزب الاشتراكي . شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا بيد الألمان مرتين . بعد فراره من السجن التحق بالمقاومة، وترأس إحدى المنظمات المدنية – العسكرية بمنطقة de- calais–pas . ومن المناصب التي شغلها ؛ رئيس بلدية Arras 1945-1975 رئيس اللجنة الدستورية 1946 ، سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي 1946–1969 ، وزير دولة في حكومة ليون بلوم 1946 ، ممثل فرنسا في الهيئة الاستشارية للمجلس الأوربي 1948-1956 ، نائب رئيس الاشتراكية الأممية 1951–1969 . رئيس حكومة من فيفري 1956 الى مايو 1957 . عين وزير الأشغال العمومية في حكومة الجنرال ديغول 1958 الى

1959 . وآخر وظيفة له رئيس ديوان البحث للاشتراكية 1969-1975 . مات في 3 أكتوبر 1975 بمدينة باريس . للتوسع أكثر في مشوار قي موليه أنظر ؛

- Benoît Yvert : dictionnaire des ministres. Paris, Perrin , 1990.
- Guy Mollet : 13 mai 1958- 13mai 1962. paris, Plon, 1962.
- Guy Mollet : 15 ans après . la constitution de 1958, ALbin Michel, 1973.
- Guy Mollet : bilan et perspectives socialistes, Plon, 1958.

(78)- Yves courriere : op.cit . pp 264-265.

(79)- Yves courriere : op.cit . p 195.

(80)- Echo d'Alger , n : 16067 du 7/ 02/1955.

(81)- تذكر بعض المراجع أن كاترو هو الذي سارع الى تقديم استقالته بعد أن وصلته أخبار ما تعرض له رئيس الحكومة الفرنسية من طرف المستوطنين والنعوت والأوصاف التي ألصقوها به . أنظر ؛

Teguia, Mohamed : op cit . p 108.
Yves courriere : op.cit . pp273-276.

(82)- ولد روبير لاكوست بمدينة Azerat في مقاطعة Dordogne الفرنسية . درس بثانوية Brive -de- gaillard وكلية الحقوق بجامعة باريس مناضل نشط في النقابة الفرنسية للعمال ، وخلال الاحتلال النازي لفرنسا أسس حركة تحرير شمال فرنسا ، وأختاره الجنرال ديغول ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي في عام 1944 . عين وزيرا للإنتاج الحربي في الحكومة المؤقتة الفرنسية ، وأنتخب نائبا للحزب الاشتراكي عن مقاطعة Dordogne من 1946-1968 . وأستلم حقيبة وزارة الصناعة في عدة حكومات فرنسية . في 9 فيفري 1956 عينه قي موليه وزيرا مقيما في الجزائر وأستمر في هذا المنصب الى غاية 15 أفريل 1958 ، وعمل مع حكومة بورجيس منوري وفليكس قايار . في 26 سبتمبر 1971 أنتخب سيناتورا عن الحزب الاشتراكي . مات في 9 مارس 1989 بمدينة Périgueux . أنظر : سعدي بوزيان : جرائم فرنسا في الجزائر. دار هومة ، الجزائر ، 2002 ، ص 110 .

(83)- تجلى الإصرار الفرنسي في القضاء على الثورة من خلال مجموعة من الإجراءات المتخذة منها : إرسال حوالي 160,000 جندي زيادة على 200,000 جندي الموجودة في الجزائر واستدعاء

الاحتياطيين ، وتمديد الخدمة العسكرية ، مما رفع من تعداد الجيش الفرنسي الى حوالي 450,000 جندي دون حساب القوات الرديفة في نهاية 1956 . أنظر ؛ الملحق رقم

(84)- محمد لحسن الزغيدي : المرجع السابق ، ص ص 103–104 .وأيضا الملحق رقم : 6

(85)- ولد ماكس لوجون في 19 فيفري 1909 بمدينة Flesselles في مقاطعة la Somme الفرنسية ، متحصل على شهادة في الآداب من جامعة باريس .انخرط في العمل السياسي في سن مبكرة ، إذ دخل الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 1936 وهو في سن 17 . خلال الحرب العالمية الثانية عين مندوبا في الجمعية الاستشارية المؤقتة . في سنة 1946 أنتخب نائبا عن مقاطعته تحت غطاء الحزب الاشتراكي . في سنة 1947 ، عين وزيرا للمحاربين القدماء في حكومة بلوم ، ثم سكرتير دولة في القوات المسلحة في حكومات كل من Schuman , Queuille, Bidault . وفي 7 جويلية 1954 ، عين ورئيسا للجنة الدفاع الوطني في الجمعية الوطنية الفرنسية الى غاية 1 ديسمبر 1955 . وفي حكومة قي موليه عين سكرتير دولة في مسئولا على القضايا الجزائرية ، أستمر في هذا المنصب الى غاية 13 جوان 1957 . في هذا التاريخ عين وزيرا للصحراء ، ثم وزير دولة من 17 ماي الى 1 جوان 1958 ، وعين مرة ثانية وزيرا للصحراء في حكومة الجنرال ديغول . أنهى مشواره السياسي كرئيس بلدية لمدينة Abbeville ورئيسا للمجلس العام لمقاطعة la Somme ، ومات في 23 نوفمبر 1995 في نفس المدينة .للتوسع عن حياته أنظر :

- Jean- Louis Gérard : Dictionnaire Historique et Biographique de La guerre d'Algérie éditions jean curutchet , paris 2000.
- Benoît Yvert : Dictionnaire des Ministres. Paris, Perrin 1990.

(86)- عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 417 .

(87)- Bernard , Droz . Evelyne, Lever : op . cit. p 93.

(88)- وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية على هذا القانون بنسبة 455 صوتا مع مقابل 76ضد وصدر في شكل مرسوم حكومي تحت رقم 56– 274 مؤرخ بتاريخ 17 مارس 1956 . أنظر :

Shat, 1 h 2524, d 1 : la Pacification , Les moyens ... p 5 .

Ageron , Charles- Robert : Histoire de l'ALgérie Contemporaine . Collection Que sais-je Presses Universitaires de France, 1980, p 100.

(89)- Michael, Clark :Algeria in Turmoil, (the Rebellion: its causes, its effects its future) New-York, the Universal Library Grosset- Dunlap, 1960, p 301.

(90)- أنظر حول البرنامج السياسي لحكومة "قي موليه" :

النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962وزارة الإعلام والثقافة الجزائر،1979 .

المقاومة المغربية : 1956/11/20، ص 2 .و Philip ,Tripier : op. cit. p 153.

(91)-يوسف بن خدة :قصة المفاوضات مع فرنسا، مجلة أول نوفمبر،عدد خاص، سنة 1987، ص 31،

(92)-عن موضوع المفاوضات الجزائرية – الفرنسية وتطورها التاريخي أنظر :

- Redha , Malek : l'Algérie à Evian, les Négociations Secrètes 1956-1962. ED Dahleb,ALger,

(93)- Bernard , Droz . Evelyne, Lever : op . cit. p 143.

(94)) - ومما جاء في خطابه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية:" . . .كذلك سوف لن نتأخر في القيام بالإجراءات العاجلة الضرورية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة العمل على تطوير وترقية الأشغال العمومية والتوزيع المنتظم للمواد الغذائية والمنسوجات بهدف مكافحة الفقر ، وكذلك تعلق الحكومة أهمية كبرى على تحقيق الإصلاح الزراعي . . ."بسام العسلي : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، بيروت ، دار النفائس ، 1984 ، ص 49

(95)- Journal officiel de la République Française: loi 56-258 du 16 mars 1956,

(96)- حول سلطات الوزير المقيم أنظر:

- محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 .

- أحمد محيو : محاضرات في المؤسسات الإدارية . ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر .

Gouvernement général de l'Algérie : 15 mois d'Action en Algérie.195, p19.

(97)-حددت مهامه في الإشراف على استتاب الأمن وحفظ النظام ، زيادة على الإشراف على المرافق العامة ، للتوسع أنظر : أحمد محيو : المرجع السابق ، ص ص 131-132 .

(98)-عن مهام هؤلاء الولاة والصلاحيات الممنوحة لهم ، أنظر : Claude, Collot : les Institutions .....P P 70-71.

(99)-أنظر الملحق رقم : 7

(100)- Claude,Collot : op.cit. p p 76-77.

(101)- Chabane, Benakzouh : la Déconcentration en Algérie . Thèse d'Etat en Droit, Université d'Alger, 1978 p 109.

(102)- Shat, 1h 2524.DI : op . cit .....p 8 .

(103)- Claude,Collot : op.cit. p 137.

(104)- ibid.

(105)- أحمد محيو : المرجع السابق ، ص 133 .

(106)- Claude,Collot : op.cit. p p 139-140.

(107)-جمعت هذه التعليمات وعددها خمسة في كتاب :

Michel, Déon : l'Armée d'Algérie et la Pacification. Plon, Paris , 1959, PP204-247.

وهي مرتبة ترتيبا كرونولوجيا على الشكل التالي :

- Directive Générale N°1 Destinée,aux officiers et sous-officiers des Armées deTerre, de Mer et de l'Air stationnées en Algérie (19 MAI 1956)
- Directive Générale N° 2 ..... (18 AOUT 1956)
- Directive Générale N° 3 ..... (30 NOV 1956)
- Directive Générale N° 4 ..... (03 AVRIL 1957)
- Directive Générale N° 5 ..... (12 AOUT 1957)

(108)- Délégation Générale du Gouvernement en Algérie , Rapport de L'Administration 1959, p 176.

إلا أن واقع الحال أظهر أن السلطات الاستعمارية قامت بعملية انتقاء مدروسة لهذه العائلات ، واشترطت أن يكون المستفيدون من قدماء المحاربين الذين خدموا في الجيش الفرنسي ، ومن الأشخاص المتخرجين من المعاهد الفلاحية الفرنسية والذين يملكون مستوى ثقافي في اللغة الفرنسية

أنظر : Hartmut Elsenhans : op, cit . pp 623-624.

(109)- Alistair, Horne : op. cit. p 160

(110) – Gouvernement général de l'Algérie : 15 mois d'Action en Algérie.....pp 40-45.

(111) – Shat, 1h 2524.DI : op . cit .....p 13.

(112) – بدأت الإدارة الاستعمارية في تجسيد هذا المسعى ابتداء من شهر ماي 1956، بتحديد الوظائف الحكومية الشاغرة المخصصة للمسلمين الفرنسيين من الجزائريين ، وتضمنت أول قائمة في هذا الصدد : 114 وظيفة في الإدارة المركزية والوزارات الحكومية ، 225 وظيفة في الإدارة المحلية كملحقين في العمالات ونواب إداريين ، 25 وظيفة منها 15 إداري في مختلف المصالح المدنية . وفي شهر أوت 1956 ، تقدم حوالي 4000 جزائري بطلب التوظيف ، بعد إعلان الحكومة حاجتها الى 5093 موظف جزائري .وبالعودة الى المصادر الفرنسية فقد قفز عدد الجزائريين في الوظيف العمومي الفرنسي من 6847 سنة 1956 الى 9979 موظف . أنظر : الملحق رقم : وأيضا les Missions de l'armée française Shat, 1h 2524.DI : op . cit..p 12.

(113) – Gouvernement général de l'Algérie : 15 mois d'Action en Algérie.....p 37.

(114) – la Vie Française : 30/11/1956. p 13.

(115) – ورغم ذلك يصرح "قي موليه" لوسائل الإعلام : بأن التهدئة اليوم صارت شيئا مضمونا ، ولا يوجد الآن أحد يؤمن بانتصار الثوار ، ونستطيع أن نعتبر أن العمليات العسكرية بالجزائر ستنتهي عن قريب " .المجاهد: 1958/1/1، عدد15،ص 6 .

(116) – فقد جاء في أحد تصريحاته : :" سنحصل في أواخر أكتوبر على نتائج هامة لها دلالتها الكبيرة جدا ، فمطالب الانضمام تتوالى وتتكاثر يوما فيوما ، وقد بدأ المسلمون يرفضون أوامر قادتهم ، كما أن الفرق المسلحة لم تعد تخفي مللها وتعبها بل أن بعض الثوار قد فضلوا الرجوع الى منازلهم ، أما القادة فهم حائرون . المجاهد : 1957/1/1 ، عدد 15، ص8 .

(117)- وفي شهر سبتمبر 1957 ، حاول أن يوهم الناس أنه لم يقل في يوم من الأيام أن ربع الساعة الأخير قد حل ، ولكنه قال فقط ؛ أنه يجب الثبات عندما يصل ربع الساعة الأخير " المجاهد : 1958/1/1، العدد 15، ص7 .

(118) - نكتفي في هذا المجال ، بالعودة الى جرد لخسائر الجانب الفرنسي في الفترة الممتدة من 1954/11/1 الى 1956/8/1 ، والذي نشرته الحكومة العامة سنة 1957 . ويتضح من هذا الجرد ، أن وحدات جيش التحرير الوطني استطاعت خلال هذه الفترة من إلحاق الخسائر التالية بالجانب الفرنسي

1. حرق وتخريب 896 مزرعة فلاحية تابعة للمستوطنين .

2. تدمير 246 آلة زراعية .

3. الاستيلاء على 31642 رأس من الماشية .

4. قطع حوالي 3,388,100 شجرة مثمرة .

5. حرق حوالي 209,000 قنطار من المحاصيل الزراعية.

6. تخريب 187 خط و 289 محطة للسكك الحديدية .

7. قطع حوالي 30000 عمود تلفوني .

8. تدمير وتخريب حوالي 299 مدرسة .

9. تفجير حواي 200 جسر .

أنظر: Gouvernement Générale de l'Algérie :Algérie Information , 1957, p 5

(119)- ولد الجنرال لوريو loriot في 1 أوت 1901 في مدينة Bourges ، بعد تخرجه من المدرسة العسكرية الفرنسية Saint-cyr عين مباشرة في الفيلق الخامس للقناصة الجزائريين ثم في المصلحة الأهلية بالمغرب . وخلال تواجده بالمغرب شارك في قمع ثورة الريف الشهيرة ، وبعدها عين مدربا في مدرسة الضباط المغاربة . خلال الحرب العالمية الثانية أشرف على المحافظة العامة لإعادة

البناء ، ثم أعيد مرة أخرى الى إفريقيا الشمالية لقيادة فيلق القناصة التونسيين ، وفي مارس 1947 رقي الى رتبة مقدم . تطوع للخدمة في الهند الصينية حيث كلف بقيادة الفيلق الثاني للمشاة الأجانب . وفي سنة 1951 أرسل الى الجزائر لقيادة القطاع العسكري بوهران . وبعد مجيء جاك سوستيل كلف من قبل هذا الأخير بقيادة الناحية العسكرية العاشرة بالجزائر ومن ثمة الإشراف على الجيوش الفرنسية كلها . استمر في هذا المنصب الى غاية نوفمبر 1956 ، حيث عوض بالجنرال سالان . وبعدها استلم قيادة الجيش البري الفرنسي ثم قيادة الأركان العامة مكان الجنرال Ely ، في ماي 1958 استقال من المؤسسة العسكرية ومات في 3 جوان 1985 . أنظر

- Michel Hardy, Herve Lemoine , Thierry Sarmant : op . cit . pp 342-343 .

(120) - المجاهد: 1958/1/1 ، عدد 15، ص 7 .

(121) - سيأتي شرح هذه الإستراتيجية في الفصل الثاني من الباب الثالث.

(122) - عن معركة الجزائر أنظر :

- Yacef Saadi : Souvenirs de la Bataille d'Alger. Ed. Julliard, 1962
- Massu, Jacques : La vraie bataille d'Alger, Plon, 1971.

(123) - ولد الجنرال جاك ماسو في 5 مايو 1908 بمدينة Chalons -sur Marne من عائلة ذات تقاليد عسكرية ، فقد كان والده قائد سرية مدفعية ، والذي كان وراء دخوله للمدرسة العسكرية . بعد تخرجه عين في الفيلق السادس عشر للقناصة السنغاليين ، حيث شارك في العديد من المعارك في كل من المغرب والطوغو والنيجر والداهومي وليبيا وتونس والشرق الأقصى . في سنة 1954 التحق بفرقة المظليين ، التي ستصبح منذ جويلية 1956 الفرقة العاشرة للمظليين والتي تمثل في نفس الوقت نخبة الجيش الفرنسي . في 3 أفريل 1957 استلم ماسو قيادة هذه الفرقة مع الإشراف في نفس الوقت على القطاع العسكري للعاصمة . وأرتبط اسم ماسو ب بمعركة الجزائر ، بعد كلف من قبل الجنرال سالان بإعادة النظام والأمن للعاصمة ومنحه كافة

السلطات المدنية والعسكرية لتحقيق الانتصار على خلايا جبهة وجيش التحرير الوطني . ولعب الجنرال ماسو دورا كبيرا في انقلاب 13 مايو 1958 الذي أعاد الجنرال ديغول الى الحكم . وفي نهاية السنة عين قائدا للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر . وبعدها عين حاكما عسكريا لمدينة متز ثم قائدا للناحية العسكرية العاشرة ثم قائد للجيوش الفرنسية في ألمانيا ابتداء من 1 مارس 1966 . للتوسع أنظر :

- Massu, Jacques : La vraie bataille d'Alger, Plon, 1971.
- : Le torrent et La digue, Plon, 1972.
- Jules, Roy : J'accuse Le général Massu, Seuil, 1972 .

(124) - عن تطور العمليات الفدائية أنظر ؛ الملحقين رقم 28 و 29

(125) - Edward Behr : the Algerian Problem, New York, ww. Norton and Company, 1962, pp 142-143.

(126) - وفي 21 يونيو سنة 1957 صدرت مراسيم حددت مهام هذا الوزير والتي منها تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية ومنحت للوزير نفس اختصاصات المندوب العام في هيئة المناطق الصحراوية المشتركة وكذلك سلطات الحاكم العام للجزائر والمندوب السامي لإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الاستوائية الفرنسية . محمد حسنين : المرجع السابق ص ص 247-248.

(127) - للإطلاع على مواد القانون كاملة أنظر : محمد حسنين : المرجع السابق ، ص ص 240 -246. و أيضا ؛

- Loi n° 58-95 du février 1958 sur les Institutions de l'Algérie, Journal Officiel du 6 Février 1958, p 1379-1381

(128) - Yves courriere : op.cit . pp 101-102

(129) - Patrick, Eveno : op . cit. p 401.

(130) - في أثناء المناقشة قال قايار : الجزائر أرض فرنسية ويجب أن تبقى فرنسية ، لا مفاوضة مع الثوار إلا بوقف القتال ، إن وساطة تونس والمغرب غير مقبولة . وذلك ردا على بلاغ الرباط ، الصادر من الحكومتين التونسية والمغربية في نوفمبر 1957 والذي أظهرتا فيه استعدادهما للتوسط بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني .المجاهد: /12//1957 ، العدد 13، ص 11

(131) - ومما قاله روبير لاكوست داخل المجلس : " إنه يجب علينا أن نسرع في العمل لأننا في حاجة ماسة هناك (الجزائر) الى أداة نعمل بها . لقد طلبت منكم ذلك مرات ومرات ، وإني أود أن يكون هذا آخر طلب لي "(يقصد الموافقة على قانون الإطار) (المجاهد 1958/1/1 ص8) .

(132) - في إطار القانون ، هناك ثلاثة التزامات : الأول : لا أحد ولا شيئ سيفرق بين الجزائر وفرنسا ... تفاوض ؟ مع من ؟ السلم بأي ثمن ؟ لا يمكن التفاوض إلا مع ممثلين أكفاء ، ونحن لا يمكن لنا أن نعتبر ممثلين أكفاء أولئك الذين يستمدون كفاءتهم عن طريق الإجرام والإرهاب . بورجيس مونوري ، رئيس المجلس 30 نوفمبر 1957 . ص 161

(133) - المجاهد : 1957/11/15 ، العدد 12 ، ص 10 .

(134) - أنظر تصريح لجنة التنسيق والتنفيذ كاملا في المجاهد ، 1957/11/1، العدد ، 11، ص 1 .

(135) - المجاهد : 1957/11/1، العدد11، ص2.

(136) - التقرير الجهوي للولاية الأولى ، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية . من 20اوت 1956 الى 31ديسمبر 1958 . ص 88

(137) - المجاهد : العدد الأول ، في 1958/3/15 ، ص 2. و يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين . الجزء الثاني : ثورات القرن العشرين ، الطبعة الثانية ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1996 . ص 278.

(138) - عمار بوحوش : ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954 . مجلة العلوم السياسية ، العدد الأول ، ص 21. و Bernard, Droz : op. cit. p 166.

(139) - عن عمار ادثة ساقية سيدي يوسف أنظر:المجاهد : العدد18 ،في 1958/2/15، ص ص 4-5

Yves, Courriere: L'heure des Colonels , Alger, Ed. Rahma ,1992 . pp 180-182.
Echo d'Alger : n° 16696 du 10/2/1958.

(140)- عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 428 .

(141)- Yves, Courriere: op.cit. p 179.

(142)- انتهت هذه الحادثة بقبول الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية بالمساعي الحميدة التي عرضتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .جوان جليسبي : ثورة الجزائر ، ترجمة عبد الرحمان صدقي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1966 .ص ص 192-193 .

(143)- Bernard, Droz : op. cit. p 168.

(144)- شارل ديغول : مذكرات الأمل ، ترجمة سموحي فوق العادة ، بيروت ، منشورات عويدات ، 1971، ص ص 24-25 .

(145)- Yves, Courriere: op.cit. pp237-238 .

(146)- ibid pp. 289-290.

(147)- Bernard, Droz : op. cit. p.180

(148)- الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة ، الولاية الثالثة تيزي وزو . 1985/02/8/7، ص 39 .

الفصل الثالث

الاستراتيجيات القمعية و الزجرية

1. إعلان حالة الطوارئ:

سارعت الحكومة الفرنسية في عهد إدقار فور، الى اتخاذ عدة إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية ذات طابع قمعي وزجري، لمواجهة تدهور الأوضاع الأمنية والعسكرية، التي بدأت تلحق أضرارا بالغة بمختلف المصالح الفرنسية وبمصداقية الحكومة الفرنسية نفسها، والتي كانت تصف ما يحدث في الجزائر، بأنها مجرد أعمال تخريبية، تقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون المأجورة من قبل قوى أجنبية .

إن أخطر إجراء اتخذته الحكومة الفرنسية في هذا السياق ، هو سنها لقانون حالة الطوارئ . وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية كيفت بمهارة لخنق الثورة والقضاء عليها في المهد قبل استفحال أمرها . وهذا القانون ، هو نسخة من قانون الحصار، الذي كان قد أصدرته الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1849 ، وقامت وزارة الداخلية الفرنسية فقط بتحضيره وتنقيحه ليتلاءم مع متطلبات المرحلة ، ثم تقديمه للحكومة قصد دراسته .

وفي تبريرها لإصدار هذا القانون ، جاء في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية الفرنسية " : أن

حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات ، وحالة الحصار التي تؤدي حتما الى تفكيك الهياكل الإدارية التقليدية ، لأنها تنقل الحكم الى السلطات العسكرية . ذلك أن حالة الطوارئ تبقي للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تكييفه وتدعيمه ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن العام للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية [1] .

وقد أثارت مسودة القانون المقترحة من طرف حكومة إدقار فور نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي دامت حوالي خمسة عشرة يوما ، بدأت في 23 مارس 1955 وانتهت بالمصادقة عليه ب 379 صوتا ضد 219 صوتا . وأثناء النقاش ، تدخل وزير الداخلية الفرنسي" بورجيس مينوري "، لتوضيح أهداف الحكومة الفرنسية المتوخاة من وراء طرح هذا القانون ، حيث قال ... " : لكن الحالة لا تزال مزعجة في بعض جهات القطر الجزائري، فإن الثائرين والخارجين عن القانون في تلك الجهات يخضعون لقيادة رجال أجانب .فحالة الطوارئ التي هي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار، تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة بتمهيد الأمن والقضاء على الثورة. إن حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية ، بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال الثورة وأعمال الشغب ، أو التي يأوي إليها الثائرون ويختفون فيها . على أننا لم نخترع جديدا ، فهذا القانون قد هيأته قبلنا وزارة ماندس فرانس ووحدناه جاهزا للعمل . . . "[2] .وفي1 أفريل1955 ، صادق المجلس الوطني الفرنسي على هذا

القانون ب 379 صوتا ضد 219 صوتا، وأصبح ساري المفعول ابتداءا من3 أفريل 1955 ، بعد أن صادق عليه مجلس الجمهورية الفرنسية[3] .

حدد المشرع الفرنسي ، بموجب هذا القانون ، مجموعة من الإجراءات ذات الطابع القمعي والردعي من أجل تمكين الحكومة من سلاح وأداة قانونية ، تستطيع بواسطتها وبسرعة من استرجاع الأوضاع الى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر1954 ، وإعادة الأمن والهدوء الى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتداء [4] . وقد خول القانون السلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة لاتخاذ الإجراءات التالية :

- النفي والإقامة الجبرية

- تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل في أماكن وأوقات معينة.

- مداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها .

- تشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات ومختلف وسائل الإعلام المرئية والسمعية ، مما يقوي سيطرة الحكومة على توجهات الرأي العام الفرنسي وحتى الجزائري .

- محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية والاستثنائية، دون مراجعة أحكامها.[5]

وفي البداية ، حددت مدة تطبيق حالة الطوارئ بستة أشهر قابلة للتجديد[6] ،وأن يكون تطبيقها محصورا على المناطق الأكثر اضطرابا ، وهي عمالات باتنة ، تبسة ، تيزي وزو [7] ، لكن هذا الإجراء ما فتئ أن طبق على الشرق الجزائري في خريف 1955[8] ، عمم على كامل التراب

الجزائري ، بموجب مرسوم 28 أوت 1955، وهذا بسبب أحداث الشمال القسنطيني وما ترتب عليها من توسيع لرقعة العمل الثوري[9] . ومباشرة بعد المصادقة على القانون ، سارعت الحكومة الفرنسية الى تطبيق الإجراءات الردعية الواردة في نص القانون ، مما أدى إلى ارتكاب العديد من التجاوزات ، نتيجة التعسف المفرط من طرف السلطات المدنية والعسكرية ، المكلفة بتطبيق حالة الطوارئ وظهر ذلك جليا ، بعد استلام الجنرال Parlange [10] ،مهمة الإشراف على الشؤون العسكرية والسياسية والإدارية في المناطق التي شملتها حالة الطوارئ [11] . ولإنجاح هذا الجنرال في المهام الموكلة إليه ، وضعت الحكومة الفرنسية تحت تصرفه ، إمكانيات كبيرة منها ، تزويده بأحسن الوحدات القتالية من نخبة الجيش الفرنسي والتي شاركت في حروب الهند الصينية ، المدربة على حرب العصابات ، يقودها خيرة الضباط العسكريين ومن أشهرهم العقيد دي كورنو ، الذي كلف بالإشراف على منطقة السمندو بالشمال القسنطيني.

فتح تطبيق قانون حالة الطوارئ المجال واسعا أمام المؤسسة العسكرية الفرنسية ، للتكفل بكل الإجراءات القمعية والردعية والبوليسية ذات الطابع السياسي والجنائي والتخريبي المرتكبة من قبل الجزائريين ، التي كان من المفروض أن تكون من مجال اختصاص المحاكم المدنية ، وذلك بعد صدور مرسوم 15 جوان 1955 ، الذي يحيل كل القضايا على المحاكم العسكرية وذلك في دوائر : قسنطينة باتنة – عنابة – بجاية – قالمة – سطيف – تيزي وزو – تلمسان [12] .وقد مكن هذا المرسوم من تعزيز سيطرة العسكريين وتفردهم لوحدهم ، دون المدنيين في معالجة الملف الأمني، والاستحواذ

على إدارة العمليات المدنية والعسكرية ، وهنا بدأت سياسة التهدئة [13] .ودعم هذا التوجه الجديد في السياسة الفرنسية ، وزير الداخلية ، "بورجيس مونوري" ، عندما قال : " بأن القمع سيستخدم بدون هوادة ولا رحمة وأن الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات " [14] .

كانت القيادة العامة للجيش الفرنسي متيقنة ومقتنعة من قدرتها على سحق الثورة في هذه المناطق بإتباع أسلوب التهدئة الآنف الذكر ، والذي هو عبارة عن المزج بين الدور العسكري و السياسي والاجتماعي والتعليمي والنفسي. وتجذر هذا الاقتناع واليقين ، بعد وصول النجدات العسكرية ، والتي مكنت من رفع تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر إلى 150,000 رجل مدججين بآخر ما ابتكرته المصانع الحربية الأوربية والأمريكية من أسلحة تدمير وإبادة . إلا أن إستراتيجية هذه القيادة القتالية ، فشلت فشلا ذريعا في تحقيق ما كانت تصبو إليه . فطبيعة ما يحدث ليس كما صورته تصريحات القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين ، على أنه لا يعدو أن يكون مجرد أعمال قبلية و إجرامية موحى لها من الخارج ، تنفذها مجموعة من الخارجين عن القانون [15]، إنما هي ثورة شعبية ، كما عبر عنها le Maréchal Juin في إحدى رسائله إلى رئيس حكومته Mendes France عندما قال: " إن الوضع في الجزائر خطير جدا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تنبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد ، وذلك في سائر عمالة قسنطينة " [16] .

2. المناطق المحرمة :

من الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة ، إنشاء مناطق محرمة في الأماكن الإستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني ، والتي أطلقت عليها السلطات الاستعمارية اسم المناطق المتعفنة. فمنعت الإقامة بها أو الاقتراب منها أو عبورها ما عدا للقوات الفرنسية ، والغاية من هذا، التحكم في حركة تنقل وحدات جيش التحرير الوطني وعزلها ومحاصرتها ، ومن ثمة تسهل عملية إبادتها وتدميرها . ولتنفيذ هذا الإجراء القمعي، أصدر مجلس الوزراء الفرنسي مرسوما يحدد هذه المناطق والصلاحيات الممنوحة للسلطات العسكرية فيها .وقد طبق هذا القانون في بداية الأمر ، على الولاية الثانية لاعتبارات عسكرية بحتة، ثم الثالثة والرابعة وأخيرا جزءا من الخامسة. وأصبحت هذه المناطق نطاقا جغرافيا يحرم أي نشاط للإنسان فيه و هدفا للقصف المدفعي والجوي واليحري المتواصل والمركز، حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني الالتجاء إليها عند الضرورة[17].

أما عن السكان فقد كان يتم ترحيلهم بالقوة ، ودون منحهم الفرصة لأخذ حاجاتهم وممتلكاتهم[18] .ولمنعهم من العودة الى مناطقهم مرة أخرى ،يسارع الجيش الفرنسي الى إستراتيجية الإبادة والتدمير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل والحيوانات والغابات [19] وبالفعل ، فقد حول الجيش الفرنسي هذه المناطق الى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرمة دوليا ، مثل قذائف "الناباليم" والغازات الخانقة . وحسب جريدة المجاهد ، فإنه لا يمر يوم واحد ، دون أن نشاهد كل دوار يقع في المناطق المحرمة ، عرضة لثلاث هجومات يومية ، يدوم كل منها ساعة كاملة ، ويشارك

في كل مرة منها من 17 الى 35 طائرة ، طائرات Morane المجهزة بالمدافع 7/12 والطائرات النفاثة من نوع B 26 و B 46 . وتسرد المجاهد ذلك الهجوم الذي تعرضت له دواوير القل في عام 1957 والذي شاركت فيه 206 طائرة حربية .

غير أن هذه المناطق أصبحت عكس ما كان يرمي إليه الاستعمار الفرنسي ، فجعل منها جيش التحرير الوطني مراكز إقامته ، وأنشأ بها مخابئ لإيداع عدته وعتاده ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى ، وأنشأ فيها حتى معامل لصناعة القنابل ، فصارت مناطق محررة ، مما جعل العدو يعترف بأنها أصبحت محرمة في الحقيقة عليه هو لا على المجاهدين والشعب [20] . لأنه كان لا يدخل هذه المناطق إلا في عمليات واسعة النطاق و بجيوش كثيرة العدد [21] . وبذلك فشل القيادة العسكرية الفرنسية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية من وراء هذا الإجراء ، وهذا ما أكده علي كافي عندما قال: " لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان ، فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجمات المفاجئة والكمائن المباغتة "[22] .

3. اقامة المحتشدات و الاسلاك الشائكة

أ. المحتشدات:

أمام الانتصارات الباهرة للثورة التحريرية ، على مختلف الأصعدة ،أيقنت السلطات الاستعمارية أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة من خلالها تحرم الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها إستمراريتها وانتصاراتها ، اهتدت السلطات الاستعمارية الى أسلوب قمعي، كان

الفرنسيون قد جربوه على الشعوب التي احتلوها ، والمتمثل في إقامة المحتشدات أو المعسكرات ، والتي أطلق عليها تسميها " مناطق الأمان " [23] . تمكنها من مراقبة أي اتصال أو احتكاك يتم بين جيش التحرير الوطني وجبهته والفئات الشعبية . وهذا للتأثير على معنويات المجاهدين الذين لا يمكنهم الاستمرار في المقاومة دون مساندة الشعب لهم، فيستسلمون بعد أن يحرموا من التموين والتجهيز وايصال المعلومات والأخبار التي تخص العدو وتحركاته . وقد اختيرت أماكن خاصة ومميزة لهذه المحتشدات في أن تكون مكشوفة وقريبة من المعسكرات التابعة للعدو وتحاط بالأسلاك الشائكة وتفرض عليها حراسة مشددة من طرف الجند الجندرمة على الدوام يراقبون الداخل والخارج من هذه المحتشدات [24] .

وهكذا بدأت عمليات واسعة النطاق لإجلاء السكان وترحيلهم بالقوة مع إرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشرهم داخل هذا النوع من السجون الكبرى ، بعد تهديم القرى والمداشر المهجورة . وفي هذا السياق بلغ عدد القرى والمداشر التي هدمت بعد ترحيل سكانها حوالي 8000[25]، وبلغ عدد هذه المحتشدات مثلا في الولاية الثانية حوالي 160 محتشدا ، وفي الولاية الأولى 180 محتشدا ومثلها في بقية الولايات [26] . أما عن عدد الجزائريين الذين زج بهم في هذه المراكز فقد تراوح بين 257.0000 و ثلاثة ملايين جزائري وجزائرية [27] . ولم تكتف السلطات الاستعمارية بحشر السكان في هذه الأماكن بل فرضت عليهم حالة الحصار التي تمنع التجول في أوقات معينة من اليوم.

وجهزت هذه المحتشدات بمرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي، وأطلقت أيدي ضباط الشؤون الأهلية لإذاقة نازليها شتى أنواع العذاب الجسدي والنفسي. وعلى حد قول " سيمون دي بولفار " " ... قبائل برمتها أسلمت للجوع للبرد للضرب للوباء في مراكز التجمع التي ماهي في الواقع إلا معسكرات استئصال ومواسير عند الاقتضاء للحجة من طرف الجيش، حيث يحتضر أكثر من 500000 جزائري وجزائرية " [28]. وبذلك كانت هذه المحتشدات ، محتشدات للموت تطبق فيها الفكرة النازية من إبادة للجنس البشري بأشكال متنوعة، فأقل بادرة من أي شخص في هذه المراكز ، كانت تؤدي به إلى الموت بتهمة التعاون مع الثورة[29]. إلا أن النتائج التي كانت تنتظرها السلطات الفرنسية من وراء إقامة هذا النوع من المحتشدات كانت مخيبة للآمال. فمن جانب جبهة التحرير ، فإنه رغم إجراءات الاحتياط والحراسة والتجسس من جانب عيون وعملاء السلطات الاستعمارية ، إلا أنها استطاعت أن تخترق الحصار وتتصل بالسكان داخل تلك المحتشدات وتوصل لهم الأخبار والأوامر وتأسس الخلايا والتنظيمات التي تخدم أهداف الثورة ، بل لم تكتف بهذا فقد قام جيش التحرير بعدة محاولات جريئة لإنقاذ السكان وتحطيم هذه المحتشدات[30]. أما عن الجانب الفرنسي ، فإنه بهذا الإجراء تجاه السكان فقد المعلومات والأخبار التي كان يتحصل عليها بمختلف الوسائل فصارت مخابراته العسكرية تجد صعوبة في تحديد ورصد أماكن تواجد جيش التحرير وتحركاته في الوقت الذي لم يتأثر فيه جهاز الاستعلامات التابع لجيش التحرير بهذه الوضعية [31].

ب. الأسلاك الشائكة :

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية ، كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوربية . وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العاعمل المسلح داخل الجزائر . لهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج ، فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة (32) . فكان خط موريس ، الذي تدعم فيما بعد بخط ثاني مماثل هو خط شال . ويمكن أن نضيف أن من بين أهداف وأبعاد هذه الخطة منع شرارة الكفاح المسلح من الانتشار والامتداد إلى داخل كل من تونس والمغرب وبخاصة إذا عرفنا أن هذه الحقبة التاريخية تميزت بتطور بارز للأحداث السياسية على المستوى الداخلي في كل من الدولتين المذكورتين ، وأن الإمكانيات البشرية والعسكرية للحكومة الفرنسية داخل الجزائر كانت غير قادرة على مواجهة الجبهة العريضة المسلحة على المستوى المغربي [33]، لهذا سارعت هذه السلطات إلى منح الاستقلال للدولتين الجارتين لتنفرد لمواجهة الثورة الجزائرية بتسخير كل إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية .

بدأت الأشغال في إقامة الخطوط الشائكة المكهربة على الحدود الجزائرية التونسية في أواخر عام 1956، بأمر من وزير الدفاع الفرنسي من وزير الدفاع الفرنسي ANDRE MAURICE[15] . واكتملت الأشغال في عام 1957، ويمتد الخط من الساحل الشرقي لمدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسه مرورا ببئر العاتر ، الشيحاني ، الدرعان حتى نقرين جنوب مدينة تبسه . وكان طول الخط

380ك/م [34] . وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية ـ المغربية يمتّد من مرسى بورساي العربي بن مهيدي قرب السعيدية إلى بشار جنوبا على مسافة 700 ك/م [35] .

وعن ماهية الخطوط يقول الجنرال دي قول ؛ " ... وقد أقيمت الحواجز على حدود الجزائر مع تونس والمغرب، قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك ، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد من الدخول الى الجزائر قبل عقد الصلح ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا ..."[36] . أما عن المواصفات التقنية والإمكانيات الدفاعية الهائلة التي يوفرها خط موريس فيمكن إجمالها فيما يلي:

.يتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و 7000 فولت بعرض يتراوح مابين 6 و 12 متر وقد يصل إلى 60 متر في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة[37] .

ـ زرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية منها والجماعية مثل (مين دنكري ومينة القوطي) ، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوطا شبيهة بخيوط الأسماك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم [38]، وقد وضعت هذه الألغام على طول الأسلاك بمعدل 50000 لغم في كل 20 ك/م [39] . وكانت أسلاك الإعثار متصلة بمراكز المراقبة، هذه الأخيرة التي كانت مزودة بأجهزة للإنذار السريع مثل الأجراس والرادارات الثابتة والمتحركة مهمتها مراقبة ورصد محاولات الاختراق [40] . وعن المراكز الآنفة

المركز، فقد أقيمت على طول الخط وهي محصنة بإحكام ، يبعد بعضها عن البعض بكيلومترين وهذا بحيث تمكن الجنود المقيمين فيها برؤية بعضهم البعض من مركز إلى آخر، وكانت الطاقة الاستيعابية لكل مركز من 100الى 300جندي مزودين بالمدافع الرشاشة والبنادق الرشاشة ومدافع الهاون عيار 40و 75 ومدافع 105 ملم [41] . وتشديدا في الرقابة عزز الخط بالدبابات والمصفحات التي كانت تتنقل ليلا و نهارا دون توقف [42] . ونفس المواصفات نجدها في خط الناحية الغربية ، ولاعتبارات عسكرية واستراتيجيه واقتصادية دعمت السلطات الفرنسية هذا الخط بخط ثاني هو خط شال ، والذي يمتد من ساحل المتوسط مرورا بأم الطويل ومن شرق القالة إلى الطارف ثم مرسى بن مهيدي حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلالي ، وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي (43) .

امتاز هذا الخط بطاقته الكهربائية التي وصلت إلى 12000 فولت ، وعرضه لا يختلف عن موريس ، ولكن الأسلاك الجانبية تمتد حتى إلى 25 متر حسب المناطق ووعورتها ، وعرض أسلاك الإعثار الجانبية تختلف من حيث الارتفاع وكذلك تختلف حيث تنظيم الألغام بها [44] . وإلى جانب الخطين أقيم طريق معبد وملغم جانباه لا يستطيع عابره النجاة إطلاقا ، لهذا سمي بخط الموت . وقد بلغت تكاليف إنجاز كيلومتر واحد من الخط حسب المصادر الاستعمارية الفرنسية ب 2.500.000ف.ف . أما تكاليف إقامة المركز العسكري الواحد فقدرت بحوالي 15.000.000ف .ف[45] .

ج. موقف الثورة من الأسلاك الشائكة :

رغم الإجراءات الوقائية من جانب السلطات العسكرية الفرنسية والإمكانيات التي سخرتها لإنجاز هذه الخطوط والأسلاك، إلا أن الثورة استطاعت أن تقتحم هذه الحواجز و السدود رغم قلة خبرة رجالاتها في التعامل مع هذا النوع من الحواجز، إلا أنهم كانوا مسلحين بقوة الإيمان وبعدالة القضية التي يدافعون عنها . وكان أول عمل قامت به الثورة حسب رواية الرائد السنوسي ؛ أنها بدأت في دراسة الخط بوضع الخرائط الجغرافية والطبوغرافية للخط حسب المناطق التي يمر عليها الخط [46].

وفي بداية الأمر ، قرر مسئولو الولايات في بداية الأمر تقليل القوافل ثم توقيفها مؤقتا [47]. وفي هذا الإطار يذكر مؤلف " الجزائر الثائرة" ؛ أن خط موريس رغم أنه كلف جيش التحرير الكثير من أيام العمل الإضافية وخسارة في الأرواح والبطء في وصول شحنات الأسلحة إلى مجاهدي الداخل ، لكن لم يحل دون وصولها ولربما أدى وجوده إلى توسع الهجمات التي يقوم بها المجاهدون في الداخل للحصول على السلاح من الفرنسيين)[48].

هكذا كان لهذه الحواجز الرهيبة ، تأثير كبير على نشاط المجاهدين ، إذ قاسوا الويلات والمحن في تجاوزه ومقاومته خاصة قبل الاهتداء إلى السلاح الفعال ضده ومن هنا كانت أولى الصعوبات التي واجهت أفراد جيش التحرير هي كيفية اقتحام الخطوط والوسائل التقنية والمادية الواجب استخدامها . وقد تدرجت التقنيات المستخدمة من طرف المجاهدين لاجتياز وعبور الخط ، فمن طريقة الحفر تحت الأسلاك إلى استخدام المقصات، إلا أن الوضع في مرحلة لاحقة

عرف تطورا ملحوظا وأفرز نتائج عكسية تماما ولم يكن الجيش الفرنسي يتوقعها حيث طور جيش التحرير الوطني قدراته الحربية وتشكلت كتائب كاملة مدربة على طرق وكيفيات إزالة الألغام والمتفجرات وتقنيات إتلاف الأسلاك الشائكة المكهربة[49] . وكان أهم سلاح استخدم في عبور الخطوط " البالقالور" وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.40 إلى 1.80 م مملوءة بشحنة من مادة البارود يسمى البلاستيك الرخو شديد الانفجار تزن مابين 4 إلى 5 ك /غ . أما عملية تفجيره فتتم بطريقتين ؛ الأولى بواسطة مفجر ومشعل ، بحيث يقوم الشخص بإشعال المشعل ثم يبتعد عنه بسرعة والطريقة الثانية تتم بواسطة المفجر الكهربائي وبطارية [50] .ورغم حمالات الدعاية والتهويل والتخويف الذي شنتها أجهزة الإعلام الفرنسية المختلفة عن هذه الخطوط وأن الثورة ضعفت داخل الجزائر ، وأن جيش التحرير الوطني لم تعد له أية مقدرة على شن الهجمات نظرا لافتقاده إلى السلاح والأخيرة من جهة والى تجزئة فرقة وتفككها تحت ضغط عمليات شال العسكرية من جهة أخرى [51] . و للاستمرار في هذه وللتأثير على معنويات المجاهدين راحت أجهزة المخابرات الفرنسية تذيع المناشير الواحد تلو الآخر تحذر فيها فرق جيش التحرير من عواقب اجتياز الخطوط الشائكة [52] . وسارعت قيادة جيش التحرير الوطني لدحض الدعاية الفرنسية شن عمليات اجتياز هذه الخطوط رغم ما تكبدته الثورة الجزائرية من خسائر . لأنه لم يكن أمام الثورة إلا مفر واحد لإنقاذ الثورة الجزائرية من عنق الزجاجة التي أرادت فرنسا إن تدخل فيها الثورة .وكانت أشهر هذه الهجمات 10/31/ 1958 ،01/ 11./ 1958، 1959/02/12،

1958/12/13. وقد قابلت القيادة الفرنسية أخبار هذه الهجمات بقلق واضطراب ، إذ كذبتها في أول الأمر ، ثم اعترفت صراحة بوقوع الهجمات . وهاهي جريدة Le Monde في تاريخ 1958/01/9 . تعترف بفشل هذه الخطة العسكرية، إذ يقول "... ترى الأوساط العسكرية الفرنسية أن عدد جنود جيش التحرير الوطني قد تضاعف وكذلك أسلحته، ويستفاد أن قسما من هذه الأسلحة التي ظهرت في المعارك أخيرا قد اجتاز خط موريس بعد أن تم بناءه [53] .

4- سياسة التعذيب ووسائل الاستنطاق

لم تكن ممارسة التعذيب[54] من طرف الفرنسيين، وليد الثورة الجزائرية، وإنما كان ممارسة قديمة وسلوك شبه آلي بالجزائر .ارتبط بأعمال الاضطهاد والعنف والإبادة ومختلف أشكال القهر التي تفنن في ممارستها ضباط الجيش الفرنسي من أمثال Saint Arnaud و Pellissier و Bugeaud [55] ، على الجزائريين للقضاء على أية محاولة وطنية للتخلص من نير الاستعمار . أضحى رهان استخدام التعذيب ضرورة حتمية وإستراتيجية متبعة من طرف الإدارة الاستعمارية، تمكنها من الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية، لأن " التخلي عن الجزائر سيعتبر جريمة وهذه الجريمة لا نستطيع دفع ثمنها " كما قال Jacques Soustelle[56] وتجلت ملامح هذه الإستراتيجية، مع تزايد الوعي الوطني الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية، الذي توج بانتفاضة الثامن من مايو 1945. وبعد هذا التاريخ تكفلت الأجهزة الأمنية الفرنسية ، ومنها الشرطة الجندرمة بمهمة ملاحقة الوطنيين الجزائريين والزج بهم في السجون والمعتقلات وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب[57] .

مع اندلاع الثورة التحريرية ، تصاعدت وتيرة اللجوء الى استخدام التعذيب ، كوسيلة لتركيع الشعب الجزائري وإذلاله وتحطيم معنوياته .بقيت الممارسات غير الإنسانية المتبعة من طرف ضباط الجيش الفرنسي ضد الجزائريين ، من المواضيع التي حرص الساسة الفرنسيون على التكتم والتعتيم عليها ، والحيلولة دون تسرب أية معلومات قد تثير عليهم ردود أفعال داخلية وخارجية هم في غنى عنها . رغم أن كل القرائن والأدلة تبين أن التعذيب خلال الثورة أضحى أداة حرب مؤسساتية قائمة بذاتها ، تتلقى الدعم المادي والبشري والمعنوي من طرف الحكومات الفرنسية التي تعاقبت على حكم الجزائر . ولم تتوان هذه الأخيرة في تمكين هذه المؤسسة ورجالاتها ، بتوفير الغطاء القانوني لها الذي يجعلها بعيدة عن أية متابعة قانونية ، قد يعرقل سير عملها .وما يؤكد تورط الحكومة الفرنسية ، الوثيقة رقم 11 الصادرة في 1 جويلية 1955 ، أي قبل هجومات الشمال القسنطيني ، والممضاة من طرف وزير الداخلية Maunoury Bourges و وزير الدفاع الجنرال Kœnig، الموجهة الى كافة الوحدات العسكرية الفرنسية المتواجدة بالجزائر . مؤكدة أن الحرب مع جبهة وجيش التحرير الوطني هي حرب أمنية أكثر منها عسكرية .وأن عليهم بإطلاق النار على أي كائن حي يحاول الفرار من وجه القوات الفرنسية . وتضيف الوثيقة على ضرورة الإسراع باستخدام الوسائل والأساليب الأكثر قسوة، وأن تحقيق النصر لا يكون إلا باستخدام وتجنيد وتسخير كل الإمكانيات المتاحة [58] . سوف نستعرض موقف الحكومات الفرنسية من مسألة ممارسة التعذيب في الجزائر، وردود أفعال الرأي العام الفرنسي .

أ. الموقف الرسمي: تطور مواقف الحكومات الفرنسية

أنكرت السلطات الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ، وجود التعذيب بالجزائر في أول الأمر بل أظهرت استيائها الكبير ، أن تنسب إليها هذه التهمة[59] . إلا أنها تراجعت عن موقفها هذا ، بعد أن أدلى العديد من الفرنسيين والجزائريين بشهاداتهم عن تفاصيل ما تعرضوا له من تعذيب ، وما رافق هذه الشهادات من استنكار وتنديد من طرف شريحة واسعة من المثقفين الفرنسيين البارزين . ورغم اعتراف الحكومة الفرنسية بوجود التعذيب، لكننا نجدها من جهة أخرى، تنكر أن يكون التعذيب قانونا متبعا ونظاما مشروعا يعمل به في كامل الجزائر [60] .

وأمام تزايد ردود الفعل تجاه التعذيب ، سارع "قي فموليه" في 14 أفريل 1957 الى التصريح بما يلي : " لنتكلم بصراحة، على الأرجح أن هناك أعمال عنف نادرة حدثت فيما مضى. إلا أنني أؤكد أنها حصلت على إثر معارك و وأعمال وحشية قام بها الإرهابيون . أما عن أعمال التعذيب المتعمدة بنية مسبقة ، وفي حالة حصولها ، فإني أقول أنها أمر لا يحتمل . وفي هذا الموضوع شبه سلوك الجيش الفرنسي بسلوك "الجاستابو" وهذه المقارنة مخزية ، لأن هتلر كان يعطي تعليمات تنص على إتباع هذه الأساليب الهمجية ، في حين أن "روبير لاكوست" وأنا، كما دائما نصدر أوامر معاكسة لذلك تماما " [61] . وفي محاولة من الحكومة الفرنسية ، أومأت هذه الأخيرة لبعض الأوساط ، بأن ممارسة التعذيب ليس بالظاهرة العامة ، وإنما مجرد حوادث نادرة ومعزولة وعرضية ، ارتكبها جنود وضباط عاملون في اللفيف الأجنبي .وهذا ما حاول القيام به المظلي Pierre Leulliette في كتابه " Saint Michel et le Dragon , Souvenirs d'un Parachutiste والذي

ثلث منه جريدة المجاهد قوله : أصبح التعذيب وسيلة نظامية من وسائل الاستنطاق في "فيلا سوزيني" لجنود المظلات الذين يستقرون بها ، ومعظم هؤلاء من الألمان الذين بعثوا أساليب الغاستابو القديمة . هناك من يزعم من السفاحين أنه منحدر من أصل ألزاسي ، لكن الواقع يؤكد أنهم من فدماء S.S الحقيقيين " [62] . ومن القرائن الدامغة التي تفند مضمون تصريح رئيس الحكومة الفرنسية ، وتبين أن ممارسة مختلف أشكال التعذيب ، كانت إحدى الأسس التي اعتمدت عليها السياسة العامة المتبعة من قبل كل الحكومات الفرنسية التي واكبت الثورة الجزائرية ، ما ذكرته جريدة المجاهد على لسان "الجنرال سالان" الذي يقول : " إن الظروف الموضوعية تحتم على جيشنا في الجزائر ، اعتماد هذه الأساليب الضرورية ، والتي يجدها ضميرنا مقبولة معنويا " [63] وكان الجنرال ديغول قد أكد سنة 1957 طبيعة العلاقة بين النظام الاستعماري الفرنسي وممارسة التعذيب ، عندما قال : " إن التعذيب جزء من النظام القائم "[64] وأيدته في ذلك زوجة Maurice Audin بقولها : إن التعذيب لن ينتهي إلا بانتهاء النظام الاستعماري " [65] .

ولمواجهة ضغوطات مختلف الهيئات والمنظمات الشعبية والنقابية والثقافية الفرنسية وتزايد رقعة رفض التجنيد بين الشباب الفرنسي .وفي 7 ماي 1957، سارعت الحكومة الفرنسية في عهد Guy Mollet الى تشكيل "لجنة المحافظة على الحقوق والحريات الفردية " برئاسة Pierre Béteille مستشار في محكمة النقض بباريس[66] . وفي اليوم نفسه صدر بلاغ عن الحكومة الفرنسية جاء فيه : " إن اللجنة يجب أن تستشار من طرف السلطات المسئولة في كل مرة يظهر

لها شيء جديد كالشكاوى أو التحقيقات الصحفية أو نحو ذلك . و هي أيضا تستطيع أن تعطي رأيها بصورة تلقائية وأن تحقق في الأنباء المغرضة أو المبالغ فيها . و أنه من حقها أخيرا أن تتحصل من الحكومة على النتائج التي انتهت إليها من تحقيقات اللجنة ."[67] .

انتهت اللجنة من تحرير تقرير مفصل عن الأوضاع في الجزائر ورفعته للحكومة الفرنسية في 1957/9/14 على أمل أن يطلع عليه الرأي العام الفرنسي. إلا حكومة قي موليه راحت تماطل متذرعة بالعديد من الحجج الواهية ، حتى كان يوم 1957/12/13 عندما بادرت جريدة le Monde الى نشره [68]، فاضطرت الى نشره بدورها .

اعترف أعضاء اللجنة في تقريرهم؛ " أنهم سجلوا الحوادث فقط دون تمكنهم من معرفة أسبابها أو المسؤلين عنها . وفي نفس الوقت فإن صلاحيتهم لا تخولهم متابعة هؤلاء المسؤلين وتسليط العقاب عليهم. ولهذا قرر أعضاء اللجنة في النهاية أن يتوقفوا عن نشاطهم والعودة الى أعمالهم السابقة ، لأنه تبين لهم أن جهودهم لا طائل منها " [69].

أما عن حالات الاختفاء الجماعي للعديد من السجناء والمعتقلين ، فإن "لجنة الدفاع عن الحريات الفردية" ، خصصت حيزا مهما لحالات الاختفاء الغامضة في تقريرها المرفوع للحكومة الفرنسية جاء فيه : " إن مشكلة الاختفاء سببت انزعاجا عميقا في الرأي العام ، وهي مقلقة جدا ، إذ تخص أشخاصا أوقفوا في أغلب الأحيان من طرف الجنود المظليين، ثم اختفت أثارهم

"طريقة غامضة وغير مبررة . وأستدل التقرير، بالنهاية المأساوية التي اختفى بها المناضل الشيوعي Maurice Audin . [70] .

يستنتج من هذا التقرير، أن عمليات التعذيب والاستنطاق كانت تنتهي في أغلب الأحيان بالتصفية الجسدية، كإجراء ينتهجه الضباط الفرنسيون للتخلص من آثار الجريمة. وقد شجعهم على أعمالهم الشنيعة هذه ، التعليمة الحكومية الصادرة عن وزارة الدفاع الفرنسية ووزارة الداخلية التي تطالب قوات الأمن بعدم التردد في إطلاق النار على أي شخص يثير الريبة والشك أو يحاول الفرار [71] .وكذلك محاولة منهم التخلص من بطئ الإجراءات البيروقراطية التي تميز إجراءات محاكمة السجناء ، لهذا سارع العديد من هؤلاء الضباط الى تطبيق العدالة بأنفسهم على الآلاف من المعتقلين والسجناء بالتخلص منهم بواسطة " corvée de bois " ، إذا يقاد السجين الى جهة بعيدة عن مكان اعتقاله حيث تتم تصفيته ، ثم يدون في ملفه عبارة " قتل أثناء محاولة فراره " أو "التحق بصفوف الفلاقة " [72] .وفي البداية كان يؤتى بالشرطة لمعاينة جثث الضحايا والقيام بإجراءات شكلية لكتابة محضر يؤكد فقط النهاية المأساوية دون ذكر الأسباب . ولمواجهة تزايد عدد هؤلاء الضحايا والإسراع في التخلص منهم تكفل المظليون من الفرقة العاشرة بأنفسهم القيام بهذا الإجراء بعيد عن عين أي رقيب [73].

أما عن الطرق المتبعة من قبل ضباط الاستعلامات الفرنسيين في تصفية الجزائريين، فكانت تتم بالقيام بدوريات على مراكز التعذيب ، وفيها يستلمون الأشخاص المبرمج تصفيتهم حيث يتم نقلهم

بواسطة الشاحنات العسكرية الى أماكن مختارة مسبقا ، وفيها يتخلصون منهم ، إما بواسطة إطلاق الرصاص عليهم وإلقاء جثثهم في آبار المياه أو دفنهم في مقابر جماعية . ومن الطرق الوحشية التي ابتدعها هؤلاء، هي إلقائهم من الجو بعد أن يربطوا بأشياء ثقيلة لمنع الجثة من الطفو على سطح الماء أو يتم وضع الجثث داخل جدران ثم يسكبون عليها الخرسانة[74] .

كان لاعترافات العديد من الضباط والجنود الفرنسيين ، وآثار التعذيب البادية على الآلاف من الجثث التي عثر عليها مكدسة في مقابر جماعية أو مرمية هنا وهنالك ، إدانة صريحة لا غبار عليها للمؤسسة العسكرية الفرنسية، بممارسة التعذيب والقتل العمدي على نطاق واسع في الجزائر ورغم بعض الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية، والتي أدانت بعض المجرمين، إلا أن أحكام هذه الأخيرة لم تكن أبدا في حجم الجرائم التي ارتكبوها في حق الجزائريين [75] .

وأخطر ما ورد في هذا الشأن ، شهادة أحد ضباط (D.O.P) ، والتي يعترف فيها بممارسة هذه المصالح لعمليات القتل الجماعية للمساجين دون محاكمة. ويذكر أنه في أحد الأيام ، قامت عناصر مصلحته بسلسلة من المداهمات لعدد من أحياء المدينة ، تم فيها إلقاء القبض على حوالي 93 جزائريا كمشتبه بهم ، وأن ضباط المصلحة أشرفوا بأنفسهم على إعدامهم دون محاكمتهم ، ولإخفاء أثار جريمتهم قاموا بإلقاء الجثث في أحد الآبار الغير بعيدة عن مدينة سطيف . وأن هذه الجريمة تمت بموافقة قائد القطاع العسكري العقيد Crespin والذي كان تابعا لقيادة الجيش الفرنسي في قسنطينة التي يديرها الجنرال [76] .وتبين هذه الحادثة ، ضلوع المؤسسة العسكرية

الفرنسية في ممارسة التعذيب، بل وإشرافها المباشر على عمليات التصفية والإعدامات الجماعية ، مما عرض هذه المؤسسة ورموزها الى انتقادات لاذعة للعديد من الشخصيات الثقافية و السياسية الفرنسية المحايدة ، مما حدا بحكومة Robert Lacoste الى تكذيب تورط الجيش الفرنسي في هذا النوع من الممارسات[77] .واستدلت في ذلك بالعديد من التعليمات والتوصيات والأوامر التي كانت قد أصدرتها ، وفيها حددت الطرق والأساليب التي على مختلف أجهزتها الأمنية والعسكرية الالتزام بها ، في تعاملها مع الأسرى وكيفيات الاستنطاق ، إلا أن هذا كله بقي حبرا على ورق . فقد كانت المؤسسة العسكرية حرة في تصرفها ، بل سارعت في العديد من الأحيان الى التستر على الضباط والجنود المدانون بارتكاب جرائم حرب في حق سجنائهم .[78]

وفي خطوة في اتجاه إبعاد أي ردود أفعال غير متوقعة من طرف الرأي العام على السياسية التعذيب ، أحيطت كافة الممارسات المتبعة في عمليات الاستنطاق ، وما يحدث داخل مراكز الاعتقال والفرز، وفي مختلف المصالح العسكرية المتخصصة في التعذيب بالسرية التامة ، وبصفة خاصة ما تعلق بطبيعة المعلومات المتحصل عليها من السجناء والتي منعت على وسائل الإعلام الفرنسية ، وهذا تنفيذ للتعليمة التي أصدرها الجنرال Massu في 14 إبريل 1957 والموجهة الى كافة المصالح الأمنية والعسكرية الفرنسية ، والتي يأمرها فيها بضرورة التكتم عن إعطاء أية معلومات للصحافة ، تخص عدد وطبيعة وهوية المشبوهين . وكان الهدف المرجو من وراء هذا

إجراء، خلق نوع من الغموض والضبابية في الرأي العام الفرنسي و الدولي، عن طبيعة ما يحدث من تجاوزات داخل هذه المراكز والمصالح.[79]

ب. الموقف الشعبي:

كان لمقال الصحفي الفرنسي Claude Bourdet الذي نشر في جريدة France - Observateur ومن بعده مقال زميله François Mauriac في جريدة L'express ، الفضل الكبير في إطلاع الرأي العام الفرنسي والدولي على طبيعة الممارسات القمعية والزجرية وعلى رأسها التعذيب، التي كانت تمارسها مختلف الأجهزة الأمنية وبصفة خاصة الشرطة الفرنسية على المشتبه بهم من المناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد أثار المقالان ضجة وزوبعة كبيرة في الأوساط الفرنسية وبصفة خاصة المثقفة. وقد تعرضا في مقاليهما الى صنوف التعذيب والتجاوزات المرتكبة أثناء عملية التحقيق والاستنطاق [80] . ولم تتخذ حكومة Pierre Mendès- France أي إجراء عقابي أو ردعي ضد عناصر الشرطة المتهمين بهذه الخروق ، سوى إعلان نيتها في تحويل عدد من أفراد الشرطة الجزائرية الى فرنسا والإسراع في إدماج الشرطة الجزائرية في مثيلتها الفرنسية [81] .وفي نفس الوقت أوفدت الحكومة الفرنسية مفتش الإدارة العامة السيد؛ Roger Wuillaume لاستطلاع الأمور في الجزائر وموافاتها بتقرير مفصل عن حقيقة وخطورة الممارسات ومقترحاته .في 2 مارس 1955 قدم تقريرا للوالي العام Jacques Soustelle . أقر في تقريره بأن مشاهداته أظهرت له ، بأن التعذيب في الجزائر أصبح مؤسساتيا ،وأن ممارسة التعذيب في حق المدنيين الجزائريين لم تكن سلوكيات معزولة ومنحصرة في فئة قليلة من الفرنسيين الساديين ، وإنما أصبحت تقليدا عاما

يمارس على مرأى ومسمع السلطات الحكومية التي من جانبها لم تتحرك لمنعه أو الحد منه ، خاصة بعد تبنتها من فاعليته، في وضع حد للعديد من الإرهابيين الخطرين. ومن بين ما ذكره أيضا ؛ أن أسلوب استخدام الماء والكهرباء وبجذر ، يؤدي في أغلب الأحيان الى إحداث اضطرابات نفسية أكثر منها فيزيولوجية عند المشتبه بهم .ولا يمثل انتهاج هذا الأسلوب في التعامل مع المشتبه بهم أية قسوة أو إفراط ، وهذا ما أكده له العديد من الأطباء . وأن طريقة استخدام أنبوب المياه، إذا استخدمت بطريقة حذرة، فإنها لا تلحق أذى بصحة المشتبه بهم، عكس الطريقة الثانية، التي قد تكون خطرة ، إذا استخدم مع إنسان يعاني من مشاكل قلبية وتنفسية . وخلص في نهاية تقريره ، الى أن الأساليب والطرق المتبعة من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية الفرنسية في عمومها مقبولة إذا أخضعت للرقابة ، و هي ليست أكثر قسوة من منع الغذاء والماء [82] . و النتيجة المستخلصة من هذا التقرير، أن صاحبه يوصي حكومته بإضفاء طابع الشرعية القانونية للممارسات التعذيبية، التي يجب فقط أن تستخدم بطرق مهذبة[83] .

وفي 20 مارس 1955، استلمت عهد حكومة Edgar Faure ، تقريرا مفصلا عن عمل وسير جهاز الشرطة في الجزائر ، حرره السيد Jean Mairey مدير الأمن الوطني في الجزائر. وقد أشار في تقريره الى الفوضى الموجودة في الجهاز والى العادات السيئة التي تميز سلوك أفراد الشرطة ، ويقترح لمعالجة هذه الوضعية ، التأكيد على ما جاء في التقرير السابق وهو تحويل عدد من هؤلاء الى فرنسا ، وإدخال إصلاحات تنظيمية وبذلك لن يطرح مشكل التعذيب مرة ثانية[84] .

بدأ المثقفون الفرنسيون[85] وبخاصة اليساريون منهم، في بلورة اتجاه معارض للاستعمار الفرنسي وممارساته القمعية، وتعددت مظاهر هذا الرفض بواسطة تأسيس الجمعيات السياسية والنقابية والقيام بمسيرات ومظاهرات وإلقاء المحاضرات ، وكتابة الكتب ونشر المقالات ، ومن خلال هذه القنوات راحوا يدافعون عن حقوق الإنسان في الجزائر ويهاجموا وحشية الجيش الفرنسي[86]. واشتهرت مجلات مثل : le Temps, Vérité , les Temps Modernes , Esprit, France -Observateur , l'Express. كمنابر لهؤلاء المثقفين يعبرون فيها بواسطة مقالاتهم وتحاليلهم عن مواقفهم السياسية والإنتقادية لما يحدث في الجزائر . وقد كانت أفكارهم ومواقفهم السياسية سببا في تعرض العديد منهم لمضايقات الأجهزة الأمنية الفرنسية[87]. بفضل هؤلاء أضحى التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي في الجزائر، محور نقاش ساخن استمر على مدار سنة 1957.

بدأت تظهر تفاصيل وحقائق ما يتعرض له الجزائريون في العديد من الشهادات والاعترافات والتي تتفق كلها على أن ممارسة التعذيب في الجزائر بدأت تتحول من شبه العشوائية الى شكل من الأشكال المهنية والى مؤسسات قائمة بذاتها ضمن نظام الاحتلال ككل ، لها هياكلها ومنظروها ومراكزها التكوينية في فنون وأساليب الإبادة ، مثل مدرسة جان دارك في مدينة سكيكدة[88]. ففي شهر فيفري من نفس السنة بادرت جريدة Témoignage Chrétien الى نشر ما عرف بملف Jean Muller . وهو عبارة عن مجموعة من الرسائل بعثها هذا الأخير لأصدقائه

عام 1956. ومما جاء فيه : " نحن أبعد ما نكون عن التهدئة ، لقد أصابنا اليأس مما نشاهده ؛ من درجة الانحطاط التي بلغته الطبيعة البشرية ، ومن إقدام بعض الفرنسيين بالذات على استخدام أساليب جديرة بالهمجية النازية " [89]. وفي نفس الشهر صدر كتاب : Contre la Torture للفرنسي Pierre - Henri Simon والذي قارن فيه بين الممارسات النازية وما يحدث في الجزائر. وفي نفس السياق أصدر Robert Bonnaud مقاله المدوي في مجلة Esprit والمعنون ب : " la Paix des Némentchas" والذي تعرض فيه الى الأساليب والوسائل المتبعة من طرف ضباط الوحدات العسكرية الفرنسية ضد الجزائريين . إلا أن الضجة الكبيرة ، كانت بعد صدور كتاب " la Question" لهنري علاق ، المناضل الشيوعي ومدير جريدة Alger Républicaine الذي كشف فيه أن ممارسة التعذيب كانت منظمة ومقننة في الجزائر . ووصف أيضا ، المعاناة والآلام الفضيعة التي عاشها من جراء تعرضه لمختلف صنوف التعذيب بداية بالكهرباء ومرور بأنبوب الماء التي مارسها عليه المظليون في شهر جوان 1957 . وقد تركت شهادة "هنري علاق"، أثرا بالغا وصدى واسعا في المجتمع الفرنسي ، الذي اكتشف لأول مرة ، زيف إدعاءات حكومته من قضية التعذيب وحقيقة ما يحدث في السجون و مراكز الاعتقال .ومنذ صدور الكتاب[90]، بدأ في المجتمع الفرنسي يتشكل توجها جديدا وبصفة خاصة المثقف منه، معارضا للسياسة القمعية الفرنسية في الجزائر، مع طرحه للحل السلمي المتمثل في فتح المفاوضات مع جبهة التحرير الفرنسي.وقد جسد هذا الموقف الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر عندما قال : " لن نستطيع

أثناء حرب الجزائر ، فقد قام فيها التعذيب تلقائيا ، وأدت إليه الظروف وعمقته النعرات العنصرية . وإذا كنا نود أن نضع حدا لهذه الأعمال الوحشية القذرة الكئيبة، وأن ننقذ فرنسا من العار وننقذ الجزائريين من الجحيم، فليس أمامنا إلا وسيلة واحدة: أن نفتح المفاوضات ونعقد السلام "[91] .

ومن أشهر الكتب التي تركت صدى في الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية كتاب " la Gangrène " وهو عبارة عن وصف دقيق لصنوف التعذيب التي تعرض لها خمسة طلبة جزائريين في أحد سجون فرنسا [92] ، ورغم مصادرة الكتاب ، إلا أن مضمونه وصل الى أوسع نطاق ، بعد أن بادرت جريدة le Monde الى نشر مقالة عن الكتاب ، ومن بين ما جاء فيها : " . . . والواقع أننا حين قراءتنا لهذه الصفحات الدموية التي نتمنى أن يكون ما ورد فيها من صنع الخيال والأوهام ، والواقع أننا نحار معها في إدراك ما هو أشد هولا من الآخر : أهو بشاعة القسوة في التعذيب وفظاعتها ، أم هو حقارة نفسية أولئك الذين أضافوا الإهانة الى عملية التعذيب الجسدي " [93] .

وقد ندد عدد من المحامين الفرنسيين في تصريح لهم وجهوه للحكومة الفرنسية ، " بمظاهر القمع الاستعماري الذي يسود الجزائر ، وطالبوها أن تعطي للثوار الجزائريين جميع الضمانات التي يتمتع بها المجرمون الفرنسيون ، وإقرارها بأنها تقود حربا حقيقية ضد جيش منظم ، وفي هذه الحالة يجب عليها تطبيق قوانين الحرب التي تنص على وجوب احترام الأسرى ، والتي لا تسمح إلا بسجنهم

والاحتفاظ بهم أصحاء الى أن تنتهي الحرب " [94] . واختتمت هذه الحملة بتأسيس جمعية Maurice Audin من طرف المؤرخ الفرنسي Pierre Vidal Naquet في 2 ديسمبر في أحد مدرجات جامعة السوربون بحضور جمهور كبير من المثقفين الفرنسيين [95] . أما الحكومة الفرنسية فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا التحول المفاجئ في توجهات المجتمع الفرنسي ، فسارعت الى اتخاذ العديد من الإجراءات الردعية والقمعية ضد كل من تسول نفسه التطاول على سياسة الحكومة في تعاملها مع القضية الجزائرية . وبدأت بتضييق الخناق على الحريات العامة والعمل الصحفي مستغلة قانون السلطات الخاصة وقانون حالة الطوارئ وتشديد عملية السفر بالنسبة للفرنسيين أو المحامين الى الجزائر . وكذلك بدأت في تطبيق سلسلة من الإجراءات العقابية ، مثل مصادرة الصحف والمجلات والكتب وتهديد وتخويف أصحابها بأسوأ العواقب .لكن الحكومة الفرنسية لم تفكر في النتائج التي سوف تترتب عن إتباع سياسة العصا الغليظة ضد قطاع واسع من المجتمع الفرنسي وردود أفعاله. وبالفعل فإن الحكومة الفرنسية قد خسرت رهان هذه السياسة ، بتحول جزء مهم من المجتمع الفرنسي الى متعاطف ومدافع عن القضية الجزائرية .

وكانت استقالة Paul Teitgen الأمين العام لعمالة العمالة الجزائر المكلف بشؤون الشرطة العامة من منصبه، بمثابة الضربة الموجعة الموجهة للسياسة القمعية التي كانت تتبناها إدارة Robert Lacoste. وقد عبر في رسالة الاستقالة عن رفضه لأساليب القمع والاختطاف والاغتيال التي تجاوزت حسب رأيه كل النصوص والقوانين ومما جاء فيها : " إننا انخرطنا في حالة من عدم

الشعور بالمسؤولية ، التي لا تؤدي إلا الى ارتكاب جرائم حرب ، وأنه أثناء زيارته لأحد مراكز الاعتقال ، لاحظ أثار التعذيب والتنكيل بادية على السجناء ، وهي نفسها التي تعرض لها هو شخصيا في سجون النازية على يد Gestapo [95] . وفي رده على الجنرال Jacques Massu الذي قال : بأن النصر المحقق في معركة الجزائر ، ما كان أن يكون ، دون اللجوء الى استعمال التعذيب " أن هذا الأخير ربح معركة الجزائر لكنه خسر الحرب "[96] .

ج. مؤسسات التعذيب الفرنسية :

.المفرزة الحضرية للحماية (D.P.U) :

أنشأ هذا الجهاز Robert Lacoste ، ووضع تحت إمرة خبير الحرب الثورية العقيد Roger Trinquier .وحددت مهمته في ؛ جمع المعلومات التي تخص التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني ، وتقديم المشبوهين الذين يتم إلقاء القبض عليهم الى المظليين . وقد لعب المعمرون الغلاة ، والمتمسكون بفكرة الجزائر الفرنسية ، دورا في الضغط على الحكومة الفرنسية لإنشاء هذه المصلحة لتكون بجانب "الوحدات الإقليمية" المشكلة من المعمرين ، جهاز شرطة موازي يتكفل بتوفير الحماية المدنية لهم.

مكنت الإستراتيجية المعتمدة من طرف هذه المصلحة، المخابرات الفرنسية من اختراق التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني الذي كان يشرف على العمل الفدائي داخل مدينة الجزائر وضواحيها ، إذ تمكن عناصر هذا الجهاز من إلقاء القبض على نصف سكان القصبة إبان

معركة الجزائر .وكانت عمليات المداهمات لبيوت المشبوه فيهم، تتم في غالب الأحيان ليلا،وذلك لحيلولة دون وصول خبر اعتقالهم لزملائهم الآخرين، مما يوفر لهم الوقت الكافي لفرارهم.

من المهام الأساسية التي تكفل بها هذا الجهاز، تشكيل خلايا من العملاء داخل التجمعات السكانية عرفوا باسم: "Bleu Chauffe" مهمتهم مراقبة السكان وجمع المعلومات وكشف المشتبهين الذين يتعاملون مع الثورة، زيادة على زرع الريبة والشك بين الأوساط الشعبية. وقد قدر الجنرال Salan عدد هؤلاء بحوالي 7500 عميلا [97] . استطاعت المخابرات الفرنسية ومصالحها الأمنية بواسطة هذه الإستراتيجية من استغلال المعلومات التي كان يجمعها هؤلاء ، لتنفيذ عملية اختراق واسعة النطاق للتنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني ومن ثمة الوصول الى رؤساء الخلايا والأفواج وتصفيتهم وتدمير مخابئهم والاستيلاء على أسلحتهم .هذه الإستراتيجية مكنت هذه المصلحة من تحقيق نجاح كبير ، خاصة بعد أن أفلح النقيب Leger فيما سمي في حينه la Récupération أو الاسترجاع ، أي استمالة العديد من العناصر التي كانت محسوبة على جبهة التحرير الوطني وخلاياها الفدائية الى صف الإدارة الاستعمارية ، بواسطة مختلف الأساليب الممكنة ومنها التعذيب والتهديد والمساومة[98] . وتحولت هذه العناصر كأوراق رابحة في أيدي مصلحة Trinquier ورفاقه ، استخدموها في تفكيك تنظيمات المنطقة المستقلة للعاصمة ، وسقوط الكثير من قادة هذا التنظيم وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من مدينة الجزائر الى تونس .

إن من عوامل نجاح هذه المصلحة، هو إتباعها نفس الهيكلة التنظيمية التي سارت عليها تنظيمات جبهة التحرير الوطني في إدارة وتوجيه العمل السياسي والعسكري داخل المدن. فقد قسمت مدينة الجزائر الى دوائر أو مقاطعات ، والمقاطعات الى تجمعات سكانية فأحياء والأحياء الى شوارع التي تتفرع بدورها الى عمارات [99] . وقد طبق نفس التقسيم على دوائر الشرطة المتواجدة على مستوى المدينة. وعين على رأس هذه الوحدات مسئولا منتدبا من المصلحة بنائبين . بفضل هذا التنظيم أصبحت كل الأحياء والعمارات والشوارع تحت المراقبة المشددة ، فكل تنقل أو دخول أو خروج للأشخاص يتم التبليغ عنه من طرف مسئول العمارة الذي بدوره يسرع بإخبار مسئول الحي ، وعلى هذا الأخير التوجه الى أقرب كتيبة من الفرقة العاشرة للمظليين لتقوم بالمهمة . و أرغم مسئولو الدوائر ونوابهم لحضور الاجتماع، الذي ينعقد كل خميس في مقر الولاية برئاسة المقدم Trinquier .

حددت التعليمة الصادرة في 4 مارس 1957 مهمة مسئولي الأحياء والدوائر ونوابهم في ما يلي:

. تجميع المعلومات الواردة من رؤساء العمارات .

. تبليغ رؤساء العمارات بالتوجيهات والأوامر والمستجدات التي تصلهم من الهيئة العليا .

. استقبال التقارير الصادرة من رؤساء الأحياء التي أودعوها في مراكز الشرطة .

. مراقبة تصرفات وانضباط مسئولي الأحياء والعمارات ، وقد يتخذون قرارات بطردهم في حالة عدم التزام أحدهم بالتوجيهات الصادرة عن الإدارة الاستعمارية [100] .

كانت عملية اختيار رؤساء التجمعات السكانية تخضع لعدة شروط ومعايير ، وضعتها الإدارة الاستعمارية لتولي هذه الوظيفة ، وكان على رأس هذه الشروط ؛ عدائية الشخص المرشح لجبهة وجيش التحرير الوطني .

ولتشديد الرقابة على السكان ومراقبة تحركاتهم ، بادر النقيب Léger و الرقيب Surcouf الى وضع بطاقة إحصائية لكل جزائري ، تحمل الاسم والعنوان وصورة صاحبها ورقم الحي وحرف التجمع السكاني الذي ينتمي إليه ورقم العمارة التي يقطنها . وألزم كل ساكن بحمل هذه البطاقة في تجواله، مع إظهارها أثناء عمليات التفتيش والمداهمة. وزيادة في تشديد الرقابة ، فرضت السلطات الاستعمارية على العائلات التوجه الى مكتب مراقبة السكان Bureaux de Control des Populations ، للتبليغ عن كل شخص يقيم لديها أو يغادرها وتحديد وجهته وأسباب تنقله ، وحسب Henri Alleug ، فإن هذا النظام هو نفس النظام الذي طبقه الحزب الاشتراكي الألماني في الثلاثينات من القرن الماضي (101) .

. المفرزة العملياتية للحماية (D.P.U):

كانت المهمة الملقاة على عاتق هذه المصلحة استقبال الأشخاص المشتبه الذين يتم تحويلهم من مصلحة الحماية الحضرية، أو الذين يتم القبض عليهم أثناء العمليات العسكرية. وحسب الجنرال Massu، فإن هذه الأخيرة تتكون من خبراء في تقنيات الاستنطاق أو تعذيب الأشخاص المشتبه بهم الذين يرفضون الاعتراف. وفي هذه المصلحة يتحدد مصير هؤلاء ، فإما التصفية الجسدية أو

إرسالهم الى مراكز اعتقال أخرى،حيث يخضعون إما لعمليات تعذيب أكثر قسوة وإما إطلاق سراحهم وهذا قلما ما يحدث في هذه المصالح.

يشرف على هذه المصلحة مركز التنسيق بين الجيوش Centre de Coordination Interarmées الذي يرأسه العقيد Simoneau الذي أنتدب من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE) .وقد أنشئ هذا المركز من طرف الجنرال Paul Ely قائد الأركان العامة للجيش الفرنسي في 27 أوت 1956 [102] .كانت (D.O.P) من أهم المصالح الذي أعتمد عليها مركز التنسيق في تأدية عمله والمتمثل في تفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل المتوفرة والمتاحة ، وخاصة منها التعذيب بأبشع أساليبه وصوره القديمة والحديثة [103].

وصل عدد هذه المصالح الى 24 مصلحة رئيسية ، مدعمة ب 38 ملحقة منتشرة في كامل ربوع الجزائر ، الكل يدار بمديرية مركزية موجودة بمدينة الجزائر و6 مديريات جهوية على مستوى كل ولاية تاريخية . ويعمل بها حوالي 2500 شخص أغلبهم ضباط وصف ضباط منتدبون من مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة ومصلحة الأمن والاستعلامات التابعة للدفاع الوطني والقوات المسلحة [104]. يدير كل مصلحة ضابط برتبة نقيب وضابطين مساعدين له ، ومن أربعة أو خمسة ضابط صف ،يساعدهم خمسة عشر الى عشرين فردا من جنود الاحتياط ، وعدد من المترجمين من أصول أوربية أو الجزائريين [105].

حددت الحكومة الفرنسية مهام ووظائف المفرزة العملية للحماية فيما يلي :

- القيام بأعمال الشرطة الجندرمة .

- تجميع المعلومات المتعلقة بالمجاهدين وتنظيمات جبهة التحرير الوطني ومصالحها الخاصة وتحويلها للمكتل الثاني في أقرب الآجال لاستغلالها .

- المشاركة في العمليات العسكرية مع مختلف الوحدات .

- توزيع الأشخاص الذين يتم الانتهاء من استنطاقهم الى مراكز الفرز والعبور .

- زرع العملاء والمرشدين بين الأوساط الشعبية [106] .

أما عن عملية الاستنطاق فيتكفل بها عدد من ضباط الاستعلامات وصف الضباط، يساعدهم في ذلك عدد من المترجمين ذوي أصول أوربية وجزائرية[107] .وكان هؤلاء الضباط، عادة ما يبدءون استنطاق ضحاياهم، بأنهم يعرفون كل شيء عنهم وطبيعة النشاطات التي كانوا يقومون بها .وإذا رفض المشتبه به التعاون مع مستنطقيه ، يلجأ هؤلاء الى استخدام كل الوسائل المتوفرة والأكثر فضاعة التي ترغم المعتقل على الاعتراف والاستسلام .ولمواجهة العدد الكبير الذي يوجه الى هذه المصلحة ، فإن هذه الأخيرة تلجأ لطلب مساعدة خارجية في كثير من الأحيان تكون من الفرقة العاشرة للمظليين [108] .

أما عن طبيعة هذه الإستنطاقات ، فيصفها أحد العاملين في هذه المصلحة قائلا : لقد كانت قائمة هذه الإستنطاقات دقيقة بداية من الاستنطاق البسيط أو الروتيني الى الاستنطاق المتقدم " Poussé " الى الاستنطاق المعمق "Approfondi " الى الاستنطاق المتقدم جدا "Très Poussé " .

واستعملت هذه المصلحة الأساليب المتعارف عليها ضمن هيئة الوحدات مثل : الكلي بالسيجارة بارجهاز اللاسلكي ، إناء الغطس ، وشيئا فشيئا تم استحداث وتجربة أساليب جديدة أكثر فعالية ، لقد تم بذل مجهودات جبارة لعب الخيال فيها دور المساعد الى أن تم إتقان هذا الفن "[109].

.مركز الاستعلامات والعمليات C. R.A :

كانت مهمة هذه الهيئة استمرار وتوحيد العمليات بين مختلف المصالح والأشخاص والوحدات الاستعلامية الموضوعة تحت تصرف قيادة القطاع العسكري بالشرق الجزائري. و عين ضابطا مهمته الإشراف على تنسيق عمليات البحث وعمليات ملاحقة التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني . وأشتهر في هذا السياق كل من؛ العقيد Bertrand و الجنرال Lennuyeux والجنرال Gouraud والرائد Rodier . أما عن الهيئات التي تم تجميعها تحت إشراف هذه المصلحة فهي:

.الوحدات العملياتية للقطاع العسكري للشرق الجزائري .

.وحدات الجندرمة

.المصالح الإدارية الحضرية و المصالح الإدارية المختصة .

.المصالح المدنية: الشرطة القضائية، وشرطة المخابرات العامة وشرطة الطيران والحدود والسكك الحديدية، والشرطة الحضرية. ومجموعة الحرس الجمهوري.

.مجموعة من المغاوير أو الكوماندو [110].

وكان مركز هذه الهيئة في مزرعة "مزيان " la Ferme Ameziane" التي تعقد فيها اجتماعات دورية لتجميع المعلومات المحصل عليها من مختلف المصادر والمتعلقة بالتنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني ودراسة العمليات المنجزة واتخاذ القرارات وتوجيه عمليات البحث .

وفي هذه المزرعة كان يتم توجيه كل المشبوهين الذين يتم القبض عليهم من طرف كل الوحدات المختصة في الشرق الجزائري ، اعتمادا على معلومات أو وشاية أو بعد إجراء مراقبة للهويات . وبعد وصولهم إلى المزرعة يتم تقسيمهم إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى تضم الأشخاص الذين يجب الإسراع في استنطاقهم والمجموعة الثانية يوضع أصحابها على قائمة الانتظار[111]، إذ يؤخذون إلى إسطبلات قديمة حيث يمنع عنهم الغذاء لمدة تصل إلى ثمانية أيام وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك

د.أساليب ووسائل التعذيب:

تبدأ عملية الاستنطاق، التي تعد مقدمة لأقسى أنواع التعذيب و يشرف عليها في أغلب الأحيان ضابط الاستعلامات، بطرح الأسئلة المرفقة بالضرب المبرح باللكمات والأرجل والقضبان الحديدية وأخمص البنادق أو السياط ،لكامل أطراف جسم السجين وخاصة المناطق الحساسة كالوجه والعينين والكبد والبطن والأعضاء التناسلية [112] وإذا لم يفلح الضابط في إرغام السجين على الاعتراف ينتقل المرحلة الثانية من التعذيب والتي تبدأ ب:

.تعليق السجين من الأرجل أو الأيدي بواسطة حبل مدلى من السقف، وفي أغلب الأحيان تتم عملية التعليق وأيدي السجين مشناه وراء ظهره لمدة طويلة. وقد تتم نفس العملية لكن بطريقة

معكوسة ، إذ تكون الرأس الى الأسفل مع تعرية الجسم وتركه على هذه الحالة للبرودة أو الحرارة[113] .

.التعذيب بالماء: وتتم بواسطة إدخال أنبوب الماء في فم السجين مع رفع وتيرة ضغط الماء، ثم طرحه أرضا والضغط عليه بالأرجل، ليخرج الماء من جميع منافذ جسمه. ومن الطرق الأخرى التي يستخدم فيها الماء غطس رأس السجين في حوض ماء مع الضغط على مؤخرة رأسه لمنعه من استنشاق الهواء .أو إرغامه على شرب المياه القذرة المتعفنة باستعمال قطعة من الشاش أو السباحة في هذه المياه وإرغام السجناء على تنقيتها من الفضلات فيها .[114] ومن الطرق الشائعة المتبعة باستخدام الماء ، نذكر أسلوب "القماط " اللف ، إذ يلف أو يربط جسم السجين كما يربط الرضيع، ثم يعلق من رجليه بحبل يدلى بعجلة من مكان مرتفع الى ماء البحر ، ويبقى على هذه الحالة غارقا لعدة ثواني ثم يخرج وهو يرتعد من البرد وتتكرر العملية حتى يقر السجين أو يفقد الوعي أو يموت[115].

.التعذيب بالكهرباء : كان اللجوء الى هذا الأسلوب في التعذيب من أقسى أساليب التعذيب ضراوة وفظاعة لما يسببه من آلام حادة ، وأثار مادية على الجسم زيادة على تأثيراته المدمرة على الجهاز العصبي للإنسان . و قد قضي على الآلاف من الجزائريين المشبوه فيهم دون محاكمة ودون ترك أي أثر يدل على دخولهم المعتقل أو السجن أو المصالح المختصة[116]. وقد وكانت هذه الطريقة ، والتي عرفت ب :La Gengéne و تتم بتمديد المشتبه به على طاولة مع تقييد رجلاه ويداه

بطنه بأحزمة جلدية ، ثم يشرع في سكب كمية من المياه عليه لتسريع عملية تعميم التيار الكهربائي عند إرساله . ويتم توصيل التيار الكهربائي بواسطة سلكين ناقلين للشرارة الكهربائية مثبتين بمصدر الطاقة، الذي قد يكون قار أو متنقل. وكان الجلادون الفرنسيون يختارون في غالب الأحيان الأماكن الحساسة من الجسم وهي الأذنان واللسان والأعضاء التناسلية والنهدان ، والطريقة الثانية ؛ هي تعريض الجسم كله للتيار الكهربائي بواسطة إدخال الشخص في حوض مملوء بالماء ، أو ربطه على سلم حديدي متصل بحوض من الماء ثم يمرر عليه التيار الكهربائي [117]. كانت كل مراكز الاعتقال الفرنسية تستخدم الكهرباء كوسيلة لتعذيب الجزائريين ، ويمكن تفسير شيوع هذه التقنية ؛ بسهولة نقل الأجهزة التي توفر الطاقة الكهربائية من مكان الى آخر مع إمكانية إخفائها ، وكذا القدرة على التحكم في كميات التيار الواجب نقله لجسم المشتبه بهم ، وفي الأخير سرعة الحصول على المعلومات ، بسبب شعور المشتبه بهم بالألم بسرعة[118] .

و من أساليب التعذيب الأخرى، المحبذة لدى هؤلاء الجلادون، التعذيب بواسطة النار، وذلك بعد شد وثاق السجين وتمديده على طاولة وهو عاري. وتتم هذه الطريقة إما بتوجيه فوهة آلة اللحام الى صدر السجين أو بطنه لتبدأ عملية الحرق ، وتتكرر العملية في أماكن أخرى من الجسم . ومن الطرق التي تستخدم فيها النار ، تسخين القضبان الحديدية الى درجة الاحمرار ثم إدخالها في فم السجين ليموت بطريقة لم تتوصل إليها حتى فرق النازية[119] . ولا يسعنا المجال التطرق لباقي أنواع التعذيب التي مارسها الفرنسيون على الجزائريين[120] ، لأنها كثيرة ومتنوعة و فضيعة ، تدل

على أن هؤلاء ، لم يتوانوا لحظة في استخدام كافة الوسائل والأساليب التي تمكنهم من الاحتفاظ بالجزائر ولو كان ذلك بانتهاج ممارسات فضيعة وغير إنسانية مناقضة تماما للشعارات التي كانوا يتغنون بها أمام العالم منذ سنة 1789 .

كانت عمليات التعذيب والاستنطاق تجرى في أماكن يتم اختيارها بدقة وبمواصفات معينة ، ومنها على سبيل المثال ، أن تكون هذه الأماكن بعيدة عن أعين الناس وغير مرئية ، حتى في داخل هذه الأماكن ، فإن الغرف المخصصة للاستنطاق والتعذيب ، يجب أن تكون محاطة بعدد من الغرف الفارغة والمهملة ، وأن تكون جدرانها مغلفة بمواد عازلة للصوت [121] .

ه.التعذيب خلال معركة الجزائر:

أثار الاستخدام المفرط للأساليب والوسائل الوحشية ضد الجزائريين ، وبخاصة خلال معركة الجزائر من طرف عناصر الفرقة العاشرة للمظليين التي كان يقودها الجنرال Massu بمساعدة عدد من الخبراء في مجال الحرب الثورية ضائعي الصيت من أمثال Godard , Allard, Trinquier , Bigeard ، معارضة واسعة وصلت الى شخصيات سياسية مدنية مرموقة في مختلف الهيئات الحكومية الفرنسية . ومن أشهر هذه الشخصيات السيدان ؛ Paul Teitgen الأمين العام المكلف بالشرطة العامة في عمالة الجزائر و Jean Bouilles محافظ شرطة مدينة الجزائر، والذين يعود لهم الفضل في كشف ملابسات النهاية المأساوية للمناضل الشيوعي Maurice Audin في 21 جوان 1957[122] .

لم تقتصر المعارضة على المدنيين، وإنما انتقلت الى العسكريين أنفسهم . وفي هذا السياق كانت معارضة الجنرال Paris de Bollardiére لاستخدام الجيش الفرنسي للتعذيب ضد الجزائريين، ورفضه تنفيذ

أوامر قيادته العسكرية، من أهم المنعطفات التاريخية في تطور مسألة التعذيب[123] . كشفت هذه المعارضة أمرين هامين ، الأول؛ الأزمة الأخلاقية والنفسية التي كان يتخبط فيها الجيش الفرنسي والتي تعود خلفياتها الى هزيمته في "حرب الفيتنام" . والثاني ؛ أن موقف هذا الجنرال قد حفز العديد من الجنود والضباط ، الذين أنهوا خدمتهم في الجزائر ، على تقديم شهاداتهم والتجارب المريرة التي عاشوها ، والتي تؤكد؛ على أن ممارسة التعذيب كانت من الدعائم الأساسية في الإستراتيجية العسكرية للجيش الفرنسي .

إن المتتبع للسياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية، يتأكد أن ممارسة التعذيب من طرف الجيش الفرنسي، لم تكن محدودة أو ناجمة عن تصرفات فردية. إنما كانت جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة التي تلقنها العديد من المراكز والمدارس العسكرية الفرنسية لطلابها ، فهي ضمن المناهج الدراسية المقررة التي على الطالب المتخرج من اجتيازها [124].

وفي هذا السياق ، ساهمت التجربة الفرنسية في الهند الصينية في ترسخ عقيدة ممارسة التعذيب في سلوك العديد من الضباط الفرنسيين ، الذين حولت غالبيتهم للجزائر للقضاء على الثورة الجزائرية ، وذلك لما يملكون من تقنيات وأساليب قمعية تمت تجربتها على الفيتناميين أو عاشها البعض منهم أثناء الأسر.

في سنة 1956، استطاع هذا الفريق المتمرس على "الحرب الثورية " بقيادة الجنرال"Salan " الذي استلم القيادة العامة للجيش الفرنسي في الجزائر، من الاستحواذ على مقاليد الأمور في الجزائر

توجيهها حسب الوجهة التي يريد .فبدأ في تجربة نظرياته ووصفاته وأساليبه القمعية والزجرية على ضحاياه من الجزائريين . واتضحت سيطرة هؤلاء العسكريين في الجزائر بعد صدور مرسوم 7 جانفي 1957، الذي أمضاه Robert Lacoste ، والذي بموجبه تسند مهام وصلاحيات الشرطة التي كان يشرف عليها والي عمالة الجزائر السيد Serge Baret الى الجنرال Massu قائد الفرقة العاشرة للمظليين على مستوى عمالة الجزائر .وبذلك تحول النظام الحاكم في الجزائر ،من نظام مدني الى نظام عسكري .حدد الهدف من وراء هذا التحويل في؛ القضاء على العمليات الفدائية في المدينة الجزائر، تدمير وتفكيك التنظيم السياسي والإداري المعروف ب " O.P.A "، تكسير الإضراب العام الذي كانت جبهة التحرير الوطني في صدد تحضيره لدعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

بدأت معركة الجزائر،بإشراك حوالي 150,000 جندي ، منهم 10,000جندي تعداد الفرقة العاشرة للمظليين ، والبقية مشكلة من الوحدات العسكرية واللوجيستيكية، خاصة وحدات اللنيف الأجنبي ومختلف الأجهزة الأمنية من شرطة وجندرمة وأمن إقليمي والعسكري ، زيادة على المكتب الثاني والخامس والمصالح المتفرعة عنه . وقد قدر هذا التعداد بأنه يمثل ثلث القوات الفرنسية المتواجدة في الجزائر[125] .

بدأت معركة الجزائر، بعد أن قام القائد العام للجيش الفرنسي في مدينة الجزائر الجنرال Massu بتوزيع المهام وتحديد المسئوليات بين عدد من الضباط على الشكل التالي:

.كف العقيد Jean Pierre قائد فرقة المظليين الأولى بحي بلكور والأحياء المجاورة .

.كف المقدم Fossey-francois قائد فرقة المظليين الثانية بحي العناصر ورق المدينة.

.كف العقيد Godard بالقصبة وباب الوادي ووسط المدينة .

.كف المقدم Bigeard قائد فرقة المظليين الثالثة بالقصبة .

إضافة الى هؤلاء القادة ، أحاط نفسه بعدد من الخبراء في الحرب الثورية والحرب المضادة من أمثال ، Fogas, Argoud ,Goussoult, Lacheroy, Gardes, Trinquier .

انطلق الهجوم على مدينة الجزائر باعتماد تخطيط التربيع ، أي تقسيم المدينة الى قطاعات يتولى كل واحد من هؤلاء الضباط عملية الإشراف والهجوم على القطاع المحدد له، وبذلك تم تطويق ومحاصرة المدينة من كل الجهات ، وأخضعت في نفس الوقت كل أحيائها ومنازلها ودكاكينها للمداهمات والتفتيش والتكسير، وسكانها للاعتقال . وحسب جريدة المجاهد، فقد أسفرت هذه العملية على تحويل 120,000 شخص الى مراكز الفرز والاستنطاق أقيمت خصيصا لهذا الغرض [126] ، وفي هذه الأخيرة ، أخضع هذا العدد من الجزائريين لكل أنواع التعذيب الوحشي و القمع والتنكيل .أما عن عدد المفقودين في الفترة الممتدة ما بين شهر جانفي وأبريل فقدر ب 6000 شخص [127] . أما المصادر الفرنسية الرسمية وعلى لسان السيد Paul Teitgen فقد صرح في وسائل الإعلام أنه أمضى فقط على 24000 "مذكرة اعتقال" Assignation a Résidence، وأضاف أن هناك 3024 شخص من هذا العدد مات تحت التعذيب أو تم تصفيته [128] .وهنا

يجب التذكير فقط، أن هذا الإجراء القانوني لم يكن معمولا به في المحاكم الفرنسية، ولمواجهة مشكلة استكمال عمليات استنطاق كل المعتقلين الموقوفين ، ألغي القانون الفرنسي ، الذي ينص على أن لا يحبس المتهم أكثر من أربع وعشرين ساعة ، وتعويضه بقانون 85,91 الصادر في 12 جوان 1957 ، والذي أتى بمصطلح Assignation a Résidence . وقد مكن هذا القانون السلطات العسكرية، من إبقاء القبض على هذا العدد الكبير من المشتبه بهم وحجزهم لآجال غير محدودة، مما مكن هذه الأخيرة من فرز المعتقلين وتصنيفهم. وبذلك فهو قانون يتنافى مع ما جاء في المادة الثالثة الفقرات " أ، ب، ج ، د" من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 و المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين أثناء النزاع المسلح، التي تؤكد على وجوب معاملة المعتقلين معاملة إنسانية ، واحترام كرامتهم الشخصية وضرورة توفير الضمانات القضائية اللازمة لهم [129]. وما يؤكد عدم التزام السلطات الاستعمارية بهذا النوع من المواثيق الدولية ، اعتراف الجنرال Massu في كتابه: " la Bataille d'Alger " بلجوء جنوده الى التعذيب ، حيث يعترف صراحة بوجوده ، من خلال طرحه سؤال على نفسه : " هل كان التعذيب حقيقة ؟ وكان جوابه: لا أستطيع إلا أن أجيب بالإيجاب، إلا أنه لم يكن مؤسسا أو مقننا ". و يدافع عن انتهاج المؤسسة العسكرية لهذا الأسلوب، أنه كان من أجل إنقاذ المدنيين من قنابل الإرهابيين " المجاهدين "، وأن هذا السبب كان وراء استخدام العنف الجسدي من طرف جنوده، الذي حسب رأيه، يسبب الألم ولا يشوه الإنسان. إلا أن ممارسات وأساليب الفرقة العاشرة للمظليين ومن حذا حذوها من بقية الوحدات العسكرية الفرنسية الأخرى،

وشهادات الضحايا وآثار التعذيب والتشوهات والإعاقات الجسدية والعقلية التي يعانيها العديد من الجزائريين حاليا، تكذب ذلك جملة وتفصيلا[130]. وللتذكير فقط أن هذه الممارسات الوحشية 1957 ، لم تقتصر على مدينة الجزائر وضواحيها ، وإنما انتقلت الى كل المعتقلات والسجون ومراكز العبور والفرز المنتشرة في ربوع الجزائر . وأشتهر في الإطار عامل عمالة قسنطينة Papon و عامل عمالة وهران Lambert ، المتحمسين لهذا النوع من الممارسات للقضاء على الثورة . كذلك تعرض الجزائريون في خريف 1957 الى نفس الممارسات من طرف الشرطة الفرنسية وعناصر المخابرات الفرنسية ، وذلك في العديد من المدن الفرنسية ،كمدينة Lyon و Saint -Nazaire و Versailles ، Argenteuil . وكانت التهم الموجهة لهم ؛ جمع الأموال لفائدة جبهة التحرير الوطني ، وتنفيذ عمليات اغتيال ضد عناصر من " الحركة الوطنية المصالية " و تحضير عمليات جديدة[134].

تولى المقدم Trinquier بمساعدة العقيد Godard [135] الإشراف على فريق الموت المتخصص في عمليات التعذيب والقتل والتخلص من المساجين بطرق فضيعة، ومن أشهرهم الرائد Paul Louis Aussaresses ،الذي كان من قدماء الحرب الهند الصينية ، والذي كان يرأس مجموعة من صف الضباط مهنتهم تنفيذ عمليات القتل السرية [136].وقد وجد هذا الفريق كل الدعم والمساندة المادية والبشرية والمعنوية من طرف السلطات السياسية المدنية وبتواطؤ من شريحة واسعة من المعمرين الغلاة . وقد منح أفراد هذا الفريق صلاحيات وسلطات واسعة، تجاوزت في كثير من

أحيان الصلاحيات الممنوحة للهيئات الحكومية نفسها . و حسب اعترافات بعض أفراد هذه المجموعة، ومنهم Allard، فإن الأساليب والوسائل الوحشية التي كانوا يستخدمونها قد وجدت كل التشجيع والترحيب والرضا من طرف العديد من الوزراء، ويذكر في هذا السياق كل من: Robert Lacoste, Bourges Maunoury, Max Lejeune .

أما عن الأماكن التي اختارها أعضاء هذا الفريق، لتكون بمثابة المخابر التي يجرون فيها تجاربهم على ضحاياهم، فهي في غالب الأحيان مقرات كتائب الفرقة العاشرة للمظليين المنتشرة في أحياء مدينة الجزائر. زيادة على المقرات الحكومية التي تم الاستيلاء عليها ، بالإضافة الى العديد من المدارس والملاعب والثكنات العسكرية ومزارع المستوطنين ، هذا عن مدينة الجزائر وضواحيها [137] . أما خارج هذا الحيز الجغرافي ، ذلك فإن السجون ومراكز الاعتقال ومراكز العبور والفرز ومقرات الشرطة و الجندرمة والمخابرات كانت المكان المفضل لممارسة التعذيب والاستنطاق .ولما كانت إمكانيات استقبال هذا العدد الكبير من المعتقلين غير متوفرة في مدينة الجزائر ، سارعت الحكومة الفرنسية في 6 فيفري الى فتح معتقل Paul Cazelle بالقرب من مدينة عين وسارة ، لتنقل إليه حوالي 50000 شخص ، أما البقية فقد وجهت الى بقية المراكز مثل ، Bousoui ، Aflou ، Berouaghia ، Loudi ، Saint Leu الخ [138] .

ومما يؤكد تواطؤ السياسيين الفرنسيين مع المؤسسة العسكرية ، هو الدفاع المستميت الذي أظهره Robert Lacoste طوال إدارته للجزائر ، رغم ما كان يصله من قرائن دالة على تورط العديد من أفراد هذه المؤسسة في أعمال وتصرفات منافية لكل القيم الإنسانية التي رفعت شعاراتها الجمهورية

الفرنسية .بل نجده في الكثير من المناسبات يصدر البيانات والتعليمات التي يدافع فيها بشراسة عن مكانة وهيبة هذه المؤسسة والدور النبيل الذي تقوم به في الجزائر ، ولا يتوانى في مهاجمة من تسول له نفسه ، من المعارضين لسياسة بلاده الاستعمارية أو من المثقفين ، المساس بسمعة وهيبة هذه الأخيرة [139] . وفي آخر اعتراف للجنرال Massu، أن السياسيين الفرنسيين وبالأخص Robert Lacoste ، كانوا على علم بما كان يحدث في القسم العاشر للمظليين بالأبيار ، إلا أنهم لم يطلبوا منا يوما أن نلجأ الى الليونة ونوقف التعذيب .كانت مسئولية نظام بكامله وليس مسئولية المؤسسة العسكرية [140] .

الإحالات :

1-محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ص .106- 104

2- البصائر ، عدد 312 ، 8/4/1955 ، ص.7

3-Colette et Francis Jeanson : op. cit. p 203

4-البصائر، عدد 313، في 1955/4/8، ص 8

5- أنظر الفصل القيم عن قانون حالة الطوارئ في : Elsenhans Hartmut : op. . cit pp 475-480

6- في شهر جويلية من نفس السنة ، مدد قانون حالة الطوارئ ستة أشهر إضافية ، وترك للحكومة حرية اختيار المناطق والجهات التي تريد أن يسري عليها هذا القانون . . .

7-رغم أن المادة الأولى من النص القانوني تنص على ؛ أن الإجراء الجديد أي حالة الطوارئ ، يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر وعمالات ما وراء البحار ، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم بسبب اضطراب الأمن العام ، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وطبيعة خطورتها " Vaujour, jean : op. Cit. . p 433

Le Monde : 7/7/1955. p. 1

8-le Monde 31/8/1955. p 3

9-عن أهمية هذه الأحداث وتطوراتها أنظر :

Ageron, (charles - Robert) : L'insurrection du 20 Août 1955 , dans le Nord constantinois. De La Résistance Armée a La Guerre du Peuple, in :la Guerre d'Algérie et les Algériennes , pp 27-50.

10-من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية. تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سن السابعة عشرة، شارك في الحرب العالمية الأول، رقي إلى ضابط الشؤون الأهلية بالمغرب. خلال الحرب العالمية الثانية، قاد العديد من فرق الطابور منها الفيلق الخامس الذي شارك به في الحملة على إيطالية. من المهام التي مارسها بعد عودته إلى المغرب، الإشراف على قيادة فرق القوم ثم مفتشا في المصالح الخاصة، رقي إلى رتبة جنرال

مشرفا على الحدود المغربية – الجزائرية. في ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر ، للاستفادة من خبرته في التعامل مع الوسط البربري ، منح الإشراف العام على ناحية أوراس النمامشة . وفيها مارس على سكانها مختلف أنواع القتل والتشريد والقمع والحرب النفسية ، وخاصة بعد تأسيسه لما يسمى بالمصالح الإدارية المختصة . في عام 1956 ، عين عاملا على عمالة الأوراس ، استقال من الجيش عام 1960 ومات في 1972 . حول هذا الجنرال أنظر ؛

Philipe Bourdrel et autre : La guerre d'Algérie, Dictionnaire et Documents, Tome V. Paris, S.G.E.D 2001.
Who's who in France, paris, Editions jacques Laffitte, 1961-1962

11 – قال جاك سوستيل ، في 22 أفريل 1955: " إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد الجزائرية قد نال مصادقة الحكومة ، وإن الحكومة تريد أن يقع تنفيذ القانون الذي فرض حالة الطوارئ بحذافيره للإسراع بوضع حد للحالة الحاضرة وأنه تقرر وجوب تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة ، ولهذا فإن هذه الجهات ستوضع تحت سلطة عسكرية ابتداء من 1 من ماي 1955 يتولاها جنرال كبير يقع تعيينه لتلك المهمة"

البصائر، عدد 317، في 1955/5/6، ص 8.

12 – البصائر ، عدد 323، في 1955/6/17،ص 6.

13 – Pouvoirs Politique et Autorité Militaire....., p 54.

14 – المجاهد ، عدد خاص ، في 1959/11/1 ، ص 2

15 – Cherriere (général) : Les Débuts de l'insurrection Algérienne(nov. 1954-juin 1955) . Revue de la Défense nationale, dec 1956, p 1457.

16 – Mendès France (Pierre) : Gouverner, c'est choisir, Œuvres complètes , 1954-1955,Gallimard1986,p788.

*- أنظر خريطة المناطق المحرمة الملحق رقم : 42

17-عرفت إحدى التعليمات الفرنسية المنطقة المحرمة بأنها :

(Une zone ou aucune présence n'est tolérée et ou l'emploi des feux est systématique cette définition autorise l'emploi de tous les moyens de feux aériens ou terrestres sur tout groupement de personnes sur tous isolés et sur toutes les zones suspects.)

أنظر الملحق رقم : 10

18- تذكر المجاهد أن الجيش الفرنسي أجبر سكان هذه المناطق على إخلاء منازلهم وتوعد الرافضين بالعقاب الشديد الذي سوف ينزل عليهم وأمهلهم ثمانية أيام لتنفيذ أمر الإخلاء . وجاء في المنشور الذي وزع عليهم "لقد دقت ساعة الاختيار ، فإما أن تستجيبوا الى فرنسا ، وإما أن تؤيدوا الثوار . وفيما إذا اخترتم فرنسا، فإن أمامكم ثمانية أيام فقط تلتحقون خلالها بالمخيمات التالية قائمة المخيمات(قائمة المخيمات)، وإلا فإن آلات رهيبة ستنصب عليكم. . . المجاهد: 1959/4/16 ، عدد 40 ، ص 8.

19 - تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب ، الولاية الخامسة 1956-1958 .المنعقدة بسعيدة 1985/01/15 ص 47.

20-Henri , Alleug : Op . Cit . P 246-247.

21 -لخضر بوطمين : المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية .مجلة أول نوفمبر. العدد، 136 -137. 1992.ص 23.

22- المجاهد : 1959/4/16 ، العدد 40، ص 8 .

23-حوار حول الثورة . الجزء الأول . المركز الوطني للتوثيق و الصحافة والإعلام. الجزائر، 1986 . ص439.

24 - المنظمة الوطنية للمجاهدين ، أحداث الثورة التحريرية الأوراس . التقرير الجهوي للولاية الأولى لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1958 . ص 63 .

25 -الجنرال دي غول: مذكرات الأمل . ت . سموحي فوق العادة ، بيروت، منشورات عويدات1971 .ص ص 59-60.

26-أحداث الثورة التحريرية ، الأوراس . الملتقى الثالث... . ص 64 .

27-حوار حول الثورة ...ص 473 . أنظر تقديرات عدد الجزائريين في المحتشدات في الملحق رقم : 9

28-المجاهد : 1959/2/6 .

29-المجاهد : 1959/02/6 . هناك وصف جيد لهذه الخطوط في

Tripier. P : Autopsie de la Guerre d Algerie en France. Empire. Paris 1972. PP.316-317.

30-المجاهد : 1959/02/6.

31-ب. بوعلام :خطا موريس وشال وإرادة الثوار .مجلة الجيش، نوفمبر 1994 .العدد376 .ص ص 22-23 .

32-عن موضوع الأسلاك الشائكة أنظر :

.المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام. سلسلة الملتقيات .

.جمال قندل : خط موريس بين الانتصار والانكسار ، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1992 - 1993 .

.المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة في القاعدة الشرقية ، سوق أهراس 14-15 فيفري 1985 .

.المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الجهوي للقاعدة الشرقية من 1959 الى 1962 ، الطارف ، 16 - 17 أفريل 1987 .

33-ب. بوعلام : المرجع السابق ، ص 23 .

34-رواية أوردها ، أحسن الزغيدي في كتابه ؛ مؤتمر الصومام ، ص 180 .

35-أحداث الثورة التحريرية، الأوراس 1956–1958... ص 65 .

36-جوان غيليسي : الجزائر الثائرة ، دار الطليعة ، بيروت 1961 . ص 183 .

37-ب. بوعلام : المرجع السابق ، ص 23 .

38-رواية وردت في حوار حول الثورة ... .ص 473 .

39-المجاهد : 1-1958/03.

40-المجاهد 1959/02/25.

41-1959/02/6.

42-محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ص .106- 104

43-البصائر ، عدد 312 ، 8/4/1955 ، ص.7

44-Colette et Francis Jeanson : op. cit. p 203.

45- البصائر، عدد 313، في 1955/4/8، ص 8

46- أنظر الفصل القيم عن قانون حالة الطوارئ في : Elsenhans Hartmut : op. . cit pp 475-480.

47- في شهر جويلية من نفس السنة ، مدد قانون حالة الطوارئ ستة أشهر إضافية ، وترك للحكومة حرية اختيار المناطق والجهات التي تريد أن يسري عليها هذا القانون .

48- رغم أن المادة الأولى من النص القانوني تنص على ؛ أن الإجراء الجديد أي حالة الطوارئ ، يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر و عمالات ما وراء البحار ، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم بسبب اضطراب الأمن العام ، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وطبيعة خطورتها " Vaujour, jean : op. Cit. . p 433

Le Monde : 7/7/1955. p. 1

49- le Monde 31/8/1955. p 3

50- عن أهمية هذه الأحداث وتطوراتها أنظر :

Ageron, (charles - robert) : L'insurrection du 20 Août 1955 , dans le nord constantinois. De La résistance armée a La guerre du peuple , in :la guerre d'Algérie

et les Algériens , pp 27-50.

51- من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية . تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سن السابعة عشرة، شارك في الحرب العالمية الأولى، رقي إلى ضابط الشؤون الأهلية بالمغرب. خلال الحرب العالمية الثانية ، قاد العديد من فرق الطابور منها الفيلق الخامس الذي شارك به في الحملة على إيطالية . من المهام التي مارسها بعد عودته إلى المغرب ، الإشراف على قيادة فرق القوم ثم مفتشا في المصالح الخاصة ، رقي إلى رتبة جنرال مشرفا على الحدود المغربية – الجزائرية . في ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر ، للاستفادة من خبرته في التعامل مع الوسط البربري ، منح الإشراف العام على ناحية أوراس النمامشة . وفيها مارس على سكانها مختلف أنواع القتل والتشريد والقمع والحرب النفسية ، وخاصة بعد تأسيسه لما يسمى بالمصالح الإدارية المختصة . في عام 1956 ، عين عاملا على عمالة الأوراس ، استقال من الجيش عام 1960 ومات في 1972. حول هذا الجنرال أنظر ؛

Philipe Bourdrel et autre : La guerre d'Algérie , Dictionnaire et Documents, Tome Vparis, S.G.E.D 2001.
Who's who in France, paris , Editions jacques Laffitte, 1961-1962

52- قال جاك سوستيل ، في 22 أفريل 1955 : " إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ في الجهات التي أعلن عنها بالبلاد الجزائرية قد نال مصادقة الحكومة ، وإن الحكومة تريد أن يقع تنفيذ القانون الذي فرض حالة الطوارئ بحذافيره للإسراع بوضع حد للحالة الحاضرة وأنه تقرر وجوب تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة ، ولهذا فإن هذه الجهات ستوضع تحت سلطة عسكرية ابتداء من 1 من ماي 1955 يتولاها جنرال كبير يقع تعيينه لتلك المهمة "

البصائر ، عدد 317 ، في 1955/5/6 ، ص 8 .

53- البصائر ، عدد 323، في 1955/6/17،ص 6.

54- من أهم الدراسات الحديثة عن موضوع التعذيب خلال الثورة نذكر :

Sylvie ,Thénault: Une drôle de justice. Les magistrats dans la guerre d'Algérie, préface de Jean-Jacques Becker, postface de Pierre Vidal-Naquet La Découverte, Paris, 2001.

Barrat , Robert :Un journaliste au coeur de la guerre d'Algérie. Ed . de l'Aube, La Tour-d'Aigues, 2001.

Denise et Robert Barrat :Algérie 1956 : Livre blanc de la répression Textes etdocuments réunis par, préface de Pierre Vidal-Naquet, postface de Bruno Etienne Editions de l'Aube, 2001.

Jean-Luc Einaudi, Maurice Rajfus : Les Silences de la police, 16 juillet 1942 - 17octobre 1961 L'Esprit frappeur, Paris, 2001.

Sonia ,Combes : Archives interdites. L'histoire confisquée. La Découverte Poche Essais, Paris, 2001.

Raphaëlle ,Branche :La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie. 1954 - 1962 Gallimard, Paris, 2001.

Jean , Faure :Au pays de la soif et de la peur .Flammarion, Paris, 2001.

Pierre Vidal-Naquet (sous la direction de) :Les Crimes de l'armée française, Algérie 1954-1962 .La Découverte, Paris, 2001.

Germaine , Tillon :Le témoignage est un combat. Seuil, Paris, 2000 .

Benoist , Rey : Les Egorgeurs. Algérie 1959-1960, chronique d'un appelé Los Solidarios-Le Monde libertaire, Paris, 1999,

55- للإطلاع على فضائع ضباط الجيش الفرنسي التي ما رسوها في الجزائر حلال القرن التاسع عشر ،

أنظر الفصل التاسع من كتاب :

Jacques Frémeaux: la France et l'Algérie en Guerre 1830-1870, 1954-1962.

Paris , Economica , 2002, pp 209-222.

56- Jacques, Soustelle : le Drame Algérien et la Décadence Française réponse a Réymond Aron , Paris , 1957, p 26.

57- Florence beaugé : des Historiens soulignent l'emploi Systématique de la Torture par l'Armée Française en Algérie . le Monde 3-4 dec 2000.

58- عن الدور القمعي الذي لعبته هذه الأجهزة وبصفة خاصة الشرطة الفرنسية ومختلف الفروع التابعة لها قبيل إندلاع الثورة وبعدها أنظر :

- Jeans -Louis Planche : Violences et Nationalismes en Algérie, 1942-1945. in les Temps Modernes, n 590, Oct-Nov 1996.
- Annie Rey- Goldzeiguer : Aux origines de la Guerre d'Algérie 1940-1945. Paris ,la Decouverte,2002.
- Jean-Pierre Peyroulou : Rétablir et Maintenir l'Ordre Colonial: la Police Française et les Algériens en Algérie Française de 1945-1962. in : Mohamed Harbi , Benjamin Stora (dir) : la Guerre d'Algérie 1954-2004 , la Fin de l'Amnésie , T1 Institutions- Acteurs. Alger, Chihab Ed,2004.

59-المجاهد 5سبتمبر 1957، ع 10 ص 5 .

60- المجاهد : 1957/9/5، العدد 10، ص 5.

61- Extrait d'un discourt pronnoncé devant la Fédération Socialiste de la Marne , le 14 avril 1957 , in : Pierre Vidal Naquet : les Crimes de l'Armée Francaise, Francois Maspéro , Paris ; 1982, p 166.

62- المجاهد : 5سبتمبر1957، ص 5 .

63- إيفه بريستر: في الجزائر يتكلم السلاح ، نضال شعب من أجل التحرير ، ترجمة عبد الله كحيل ، الجزائر 1989 ، ص 296.

64- عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، دار البعث ، قسنطينة ، 1991 ،الجزء الثالث ، ص45.

65- سيمون دي بوفوار ، جيزيل حليمي : جميلة بوباشا ، قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر ، تعريب محمد النقاش ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1962، ص 243.

66- أما بقية أعضاء اللجنة فهم :

1. Pierre Daure
2. Robert Delavignette
3. André François-Poncet
4. Maurice Garçon

5. Molierac Bordeaux
6. Marcel Oudinot
7. Emile Pierre Girard
8. Charles Richet

67- المجاهد: 1958/1/1، العدد العاشر ، ص 3.

68- Jean, Pleanchais : la Gégéne et la Corvée des Bois . le Monde 1985

69- المجاهد : 1958/1/1، العدد 10، ص 3.

70- Pierre-Vidal, Naquet : op,cit. p 90.

71- جاء في هذه التعليمة : " dans la Lutte au sol , il ne doit pas y avoir d'hésitation sur la Conduite a tenir : tout Rebelle faisant usage d'une Arme ou aperçu une Arme a la main ou en train d'accomplir une exaction sera abattu sur le Champ le feu doit être ouvert sur tout suspect qui tente de s'enfuir .... Raphaël Branche ; la Torture... p 70.

72- ibid , pp 73-75

73- Henri Alleug : op,cit , tome 2, p 465.

74- ibid, p 469.

75- من بين الأمثلة الدالة على تواطؤ العدالة الفرنسية ، ما ذكره السيد Delavignete وهو أحد أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية ، في تقريره المؤرخ في 21 جويلية1957 ، بتعرض حوالي 57 جزائري للموت اختناقا بعد أن زج بهم في أقبية لحفظ الخمور عنوة . ولتهدئة الرأي العام أدين الضباط الفرنسيون المسؤلون عن هذا العمل من طرف المحكمة بتهمة القتل غير المتعمد وحبسهم شهرا واحدا مع تنزيل رتبهم العسكرية . Pierre – Vidal, Naquet : les Crimes pp 100-103

76- Comes, Jean-Pierre : op, cit . pp 93-87.

77- ومنها البيان الذي أصدره "روبير لاكوست" في 12 أوت 1957 وفيه يندد بالحملة القبيحة والمشككة في سلوكيات جنود الجيش الفرنسي. أنظر البيان كاملا في : Naquet : les crimes

78- Raphaël, Branche : op,cit.p 101.

79- pierre-Vidal, Naquet : les crimes p86.

80- عنوان مقاله الذي صدر في جريدة " فرانس أوبسرفر" بتاريخ 13 جانفي 1955 بعنوان " votre "Gestapo d'Algérie" أما المقال الثاني فكان ؛ la Question وصدر بجريدة الإكسبريس بتاريخ 15 جانفي 1955.

81- pierre vidal, naquet : la torture ...p 26.

82- Alistaire, Horne , p, 205 .

83- pierre vidal naquet : op,cit. p 30.

84- pierre vidal naquet , opcit. P 46 .

85- ر المثقفين الفرنسيين الذين عارضوا السياسة الإستعمارية الفرنسية ومما رساتها القمعية نذكر :

1. jean- marie domenach
2. François Mauriac
3. Claude Bourdet
4. Jean-jacques Servan Schreiber
5. Francis Jeanson et Collette Jeanson
6. Franz fanon

للتوسع في مواقف الطبقة المثقفة الفرنسية من الثورة أنظر : عبدا لمجيد عمراني : النخبة الفرنسية المثقفة والثورة 1954-1962، باتنة ، دار الشهاب .

86-وسع في توجهات المثقفين لفرنسيين الإيديولوجية ومواقفهم من الثورة الجزائرية ، أنظر؛

-Jean-Pierre Rioux et Jean François Serinelli (dir.): la Guerre d'Algérie et les Intellectuels Français .Complexe, Paris , 1991.

- Michel , winock :1957: la Campagne des Intéllectuels.In :les Collections de L'histoire , mars 2002. p p 62-63

87- عمراني عبد المجيد : المرجع السابق ، ص 225.

88- El Moudjahid : 1/11/1961.

89- أحمد شرف الدين : التعذيب : قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962، مجلة المصادر ، العدد8 ماي 2003، الجزائر ، ص 21.

90- الإطلاع أكثر عن ما تعرض له صاحب من أعمال التعذيب عندما كان في السجن ، أنظر كتابه : الجلادون أو الاستجواب ، ترجمة عايدة وسهيل إدريس ، دار الأدب ، بيروت ، 1958

91- جان بول سارتر : عارنا في الجزائر، ترجمة عايدة وسهيل إدريس ، بيروت، دار الآداب ، 1958 ص ص 65.-66.

92- هؤلاء الطلبة هم : بشير بومعزة ، أحمد فرانسيس ، بن عيسى سوامي ، عبد القادر بلحاج، موسى قبائلي ، الحاج الصغير خيذر . للمزيد أنظر :

El Moudjahid : du 15/1/1959 au Fev 1959, 17 Mars 1959,8Juin1959

93- إبراهيم لونيسي : " سياسة التعذيب في الجزائر وأهدافها" مجلة عصور ، جامعة وهران ، العدد الأول ، ص 60.

94- أنظر مقتطفات من هذا التقرير في المجاهد : 1957/11/15، العدد12، ص4.

95- Armés , de Tribunes libre de Conférences et de Pétitions des Intellectuels en Guerre . intervieux avec Michel winock . in : le Quotidien (Journal)27oct 2004,Ed spéciale .

96- Horne Alistair : op, cit , 212 .

97- ibid , p, 214 .

98- Raoul Salan: Mémoires de FIn d'un Empire , tome 3 , Presse de la Cité paris 1972, p 53.

99- Roger, Trinquier : le Coups d'Etat du 13Mai, Esprit, 1962. p 31.

100- ibid , p 53 .

101- henri, alleug : op,cit, p 449.

102- ibid , p 450 .

103- Jacques Isnard : << les DOP étaient Chargés des Interrogatoires Musclés . in le Monde , 1 Dec 2000

104- Un Fonctionnaire de la Torture raconte : Nous avons fait une Sale Besogne elle n'a servi a rien .Nouvel Observateur14Dec2000.

105- jacques, isnard: op,cit .

106- Un Fonctionnaire de la Torture raconte : op,cit .

107- Raphaeil, Branche : la Torture pendant ....pp 198-199.

108- Comes (jean-pierre): << Ma >> Guerre D'Algerie et la Torture, j'étais lieutenant dans les D.O.P , l'Hamathan, paris, 2002.

alistair Horne : op,cit . p 207-109

Un Fonctionnaire de la Torture raconte : op,cit . -110

Vidal, Naquet: les Crimes de l'Armée Francaise . Paris , Francois Maspéro, 1982, -111

ibid, Ibid , p 120. -(58) p 119.

112- محمد الطاهر عزوي : المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية ، معتقل قصر الطير . مجلة التراث ، العدد الرابع ، جمعية التاريخ والتراث الأثري ، باتنة ، ديسمبر 1989 .ص 224.

113- فلالي مختار : فرنسا وأساليب القمع و التعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة . مجلة التراث ،العدد 5 ، فيفري 1992 ،جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة ، ص ص 47- 63

114-محمد الطاهر عزوي : المرجع السابق ، ص 207.

115- المجاهد : 1957/9/8 ، العدد الرابع .

116- علي خلاصي: أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954- 1962 . مجلة التراث ، العدد 7 ، نوفمبر 1994 ، باتنة ، ص ص 181- 216. ، ص 201.

117-المجاهد : العدد السابق

118- Raphaeil, Branche : la Torture et l'Armée pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962. Paris , Gallimard , 2002, p 303

119- علي خلاصي : المرجع السابق ، 198 .

120- وقد لخص الأستاذ يحي بوعزيز هذه الطرق والوسائل فيما يلي :

إطلاق الكلاب على المساجين لنهشهم ، دق المسامير في الأجسام ، سلخ جلود الأحياء ، وطليها بالأملاح ، وخلع الأظافر والأسنان بالكلاليب ، نزع الأصابع والأذان والنهود والأعضاء التناسلية بالأمواس والسكاكين وحرق الجفون بالنار ، وفقئ العيون ، وحرق شعر الرأس والجسم ، وإجلاس الناس على رؤوس الزجاجات المكسورة والمسامير، وجرهم على أرضية مشوكة بالمسامير ، وطلي الجسم بالزفت الحار ، وهتك أعراض النساء واغتصاب الفتيات بحضور الأزواج والآباء والإخوة والأخوات والأقارب ، والضرب بالسياط

والعصي حتى الموت أو فقد الوعي ، والرفس بالأرجل ، وإدخال مقابض الفؤوس والعصي في الأدبار ، وربط المعذبين الى سيارتين في اتجاهين معاكسين ليقطعوا أنصافا وأطرافا ، وإرغام الكثيرين على حفر قبورهم ودفن أنفسهم الى الرقبة أحياء ، وكنس الساحات العمومية والطرقات بالألسن والزج بالعشرات في الآبار وغلقها عليهم حتى الموت ، حشد عدد كبير في أقبية وملئها بالماء وتركها تتعفن أجسامهم وتعليق البعض النار ، وبقر بطون الحوامل وإرغام الأسرى على الأكل وشرب مواد سامة ، والقتل الجماعي لسكان القرى والمشاتي ودفنهم في مقابر جماعية بالعشرات وترك الكثير منهم في العراء للوحوش الضارية ، رمي الناس في الحفر والخنادق الكبيرة والتبول عليهم والتخلص من فضلاتهم عليهم ، رمي الأسرى من الطائرات الحوامة ليسقطوا على الأرض قتلى ومهشمي الأجسام . أنظر : يحي بوعزيز : الثورة في الولاية الثالثة 1954. 1962 . الجزائر، دار الأمة ، 2004، ص ص 198- 199 .

121- Pierre, Leulliette:la Salle de Torture de la 1er Compagnie du 2er R.P.C, in -Vidal , Naquet: les Crimes....pp 74-75.

122- Pierre vidal , naquet: la torture ...p 46 .

123- أنظر عن مواقف هذا الجنرال من التعذيب في :

124- Jean, Planchais : Une Histoire Politique de l'Armée, Tome 2 1940-1967 , Paris , Editions Seuil , 1967. pp 307-310
Jacques Julliard: Torture: ce que j'ai vu en Algérie, les Vrais Auteurs du Crime, c'était les Politiques. In : le Nouvel Observateur, 14 dec 2000.

125- Teguia , Mohamed : op, cit . p 235 .

126- Yacef, saadi : la Battaille d'alger , tome 1, Enal, Alger , 1984. PP 300-308
Hocine Bouzaheur : Algerie 1954-1962, d'indépendance au Jour le jour. Ed Houma , Alger , 2004, p218.

127- el moudjahid : n 52, 1959.

128- pierre vidal , naquet : la torture ...p 46.

129- حددت المادة الثالثة الأفعال المحضورة في

1) الاعتداء الحياة والسلامة البدنية ، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه ، المعاملة القاسية ، والتعذيب .

2) أخذ الرهائن .

3) الاعتداء على الكرامة الشخصية ، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة .

4) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا ن وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة .

130- أنظر شهادة المجاهدة في :

-Florence Baugé: torturée par l'Armée Française en Algérie, Lila recherche l"homme qui l'a sauvée, le monde 19 juin 2000. - Ighilahriz, Louisette : Algérienne, Fayard/ Calmann Lévy , 2001.

131- Jean - Pierre Rioux: la torture . . in : la France en Guerre d'Algérie. In: Gervereau (Laurent) , Rioux (Jean-Pierre), Benjamin ,Stora (Dir).. , la France en Guerre d'Algérie. Paris , Musée d'Histoire Contemporaine , et Nanterre, B.D.I.C., 1992l.

132- إعترف Godard أثناء محاكمته بتهمة التمرد والعصيان على سيادة الدولة الفرنسية والانضمام الى المنظمة العسكرية السرية . حيث أعترف محاميه وقال : أصرح بشرفي أن قودار مثل المئات الآخرين من الضباط ، يتلقى الأوامر من السلطات العليا الفرنسية للتعذيب لكي يتحصل على المعلومات وأنا لا أعرف ناهي المصالح العليا في السلطة التي تعطي الأوامر في هذا الشأن ولا نستطيع ان نجد لها أثرا " عن عبد المجيد عمراني نقلا عن ؛

j.m theolleyre : ces proces qui ébranlerent la France , paris , bernard grasset, 1966. p 338.

133-إضافة الى هذا الضابط اشتهر كذلك من أعضاء فريق الموت كل من :

Bourdonnaye والنقيب jean pierre وضابط الإستعلامات roger faulques النقيب.

و André charbonier والملازمين Chabane وضابط الإستعلامات le Mire والرائد Montluc

Liorca والشرطي Pierre Lagaillard و feldmeyer jaquier والرقيب Philippe Erulin

Henri , alleug : op, cit, p 443.

134- hocine bouzaheur : op, cit , p218.

135- Henri, alleug : op, cit , p 443 .

136- أنظر نماذج هذه البيانات في :

Raphaël , Branche : << Torture: la République en Accusation >> .in le Collections de l'Histoire, mars 2002.p 55

137- جريدة الخبر : في 2000/11/23 ، عدد 3026 .

الفصل الرابع

الإستراتيجيات العسكرية والتكتيكية

I. تطوير الإمكانيات المادية والبشرية للجيش الفرنسي

أ. وضعية الجيش الفرنسي قبيل اندلاع الثورة:

كانت المهمات الموكلة للجيش الفرنسي في الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية محددة في المحافظة على الأمن الداخلي والإشراف على توفير مستلزمات واحتياجات الجيش الفرنسي في الشرق الأقصى وتدريب الوحدات المتجهة إلى الهند الصينية (1). وعند اندلاع الثورة التحريرية وجد هذا الجيش نفسه منهكا و عاجزا على مواجهة العمليات المسلحة السريعة والمفاجئة التي شنتها وحدات جيش التحرير الوطني عبر العديد من مناطق الجزائر، في وقت كان الجيش في حاجة إلى استعادة أنفاسه وترتيب أوضاعه وجاهزيته القتالية .وهذا ما أستغله مفجرو الثورة وقادتها لصالحهم مما جعل تعاطي القيادة العسكرية الفرنسية مع الثورة التحريرية، يتميز بالارتباك والتخبط من خلال تجربة العديد من الخطط والإستراتيجيات والتكتيكات العسكرية لوضع حد لها . ويمكن تفسير هذا الأمر بعدة معطيات، تخص الجيش الفرنسي نفسه ، وأخرى متعلقة بالوضع بالمغرب العربي و طبيعة الثورة الجزائرية نفسها .

بالنسبة للجيش الفرنسي ، فإن القيادة العسكرية الفرنسية وجدت نفسها غير قادرة على تجميع جيشا من العسكريين المحترفين ، بعد أن أبيدت أو كادت خيرة وحداته وتشكيلاته العسكرية المحترفة في حرب الفيتنام (2) ، دون الاستعانة بالاحتياط العام والتجنيد الإجباري ، وما يترتب عن هذا القرار من رفض شعبي على مصير أي حكومة فرنسية تقره. الأمر الثاني ؛ الأزمة المعنوية والنفسية التي كانت تمر بها المؤسسة العسكرية الفرنسية عامة وجيش الشرق خاصة بسبب ما تركته حرب الهند الصينية من آثار مدمرة على معنويات هذا الجيش الذي شعر أنه ترك لوحده يواجه أزمته ومعاناته دون دعم من الأمة الفرنسية التي حارب من أجلها ، وانتشر شعور عام بين أفراد المؤسسة العسكرية مفاده، أنه الجيش طعن في الظهر من قبل السياسيين (3) . وهذا الشعور ولد نوع من الإحساس بالوحدة والانعزال انعكس سلبا على السلوكيات اليومية للجنود ، من خلال استفحال ظاهرة العدوانية والشوفنية والاحتقار ، وزاد إحساس غالبية هؤلاء الجنود بعدم المساواة بين مختلف التشكيلات المكونة للجيش الفرنسي الأمر سوءا مما حدا بأحد الباحثين العسكريين الفرنسيين الى وصف هذا الجيش بأنه ؛ " جيش بسرعتين ، أي أنه يوجد في حقيقة الأمر جيشان ، جيش صغير يعاني وجيش كبير يتدحرج نحو الهاوية . . . ولا يختلفان في التجنيد فقط، لكن في الهيئة و التأطير والمهام الموكلة لكل واحد "(4). وكانت النتيجة وحسب نفس الباحث ،؛ غياب التنسيق بين مختلف التشكيلات بسبب عدم التعود على العمليات القتالية المشتركة ، واختلاف رؤى الإستراتيجية للقيادات العسكرية التي تؤطر هذا الجيش والتي كانت تتصرف دون استشارة القيادة العليا (5).

وتزداد هموم هذا الجيش عندما يكلف مرة ثانية، بمسؤولية الدفاع عن شرف ومكانة فرنسا الاستعمارية في الجزائر .

أما المعطيات المتعلقة بالوضع بالمغرب العربي ، أنّ اندلاع الثورة الجزائرية تزامن بانشغال الحكومة الفرنسية بالتطورات العسكرية والسياسية في كل من المغرب الأقصى وتسخير جزء من جيشها الاستعماري في أراضي هاتين الدولتين . إلا أن تأكد الحكومة الفرنسية من طبيعة ما يحدث في الجزائر ، سوف يدفع بهذه الحكومة إلى الإسراع في إيجاد الحل السياسي لتتمكن من تجنيد كامل قواتها العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية بأسرع وقت قبل أن يستفحل أمرها .

أما المشكلة الثانية التي فاجأت القيادة العسكرية الفرنسية ، فهي طبيعة الثورة الجزائرية نفسها والتجاوب الشعبي الذي استقبلت به عملياتها العسكرية الأولى .كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية السياسية منها والعسكرية والإدارية ، على يقين تام أن إجراءات القمع والتنكيل والقتل الجماعي والقنبلة المركزة للقرى والمدن الجزائرية التي انتهجتها لإخماد انتفاضة الثامن من ماي عام 1945 ، كفيلة بالقضاء حتى على مجرد تفكير الجزائريين في القيام بانتفاضة مرة أخرى . رغم بعض التقارير السرية الأمنية التي أشارت الى أن بعض الدلائل التي تملكها، تشير الى أن هناك أمر يحضر في الخفاء ، لكن لم تتوصل إلى معرفة ماهيته وطبيعته (6). وكانت دقة العمليات الثورية في ليلة أول نوفمبر والسرية والتنظيم المحكم و الطابع الوطني الذي رافقها بمثابة المفاجأة غير المنتظرة لقيادة الجيش الفرنسي ، التي شعرت لأول مرة أنها ليست أمام حركة عفوية أو ظرفية ، وإنما أمام ثورة شعبية وطنية منظمة ، تعتمد أسلوب حرب العصابات التي عرفها

الجيش الفرنسي في الهند الصينية ، لكنه لم يتقنها ، فأصطدم بصعوبة التكيف والتأقلم مع تقنياتها القتالية (7).

تضاربت الإحصاءات الرسمية الفرنسية السياسية منها والعسكرية، في تحديد تعداد الجيش الفرنسي المتواجد في الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية. إلا أنه بعد مقارنتنا لمختلف المصادر والوثائق التي تمكنا من الإطلاع عليها ، أن نحدد بالتقريب تعداد الجيش الفرنسي بمختلف تشكيلاته البرية والبحرية والجوية زيادة على فرق الجندرمة .فقد وصل عدد القوات البرية الى حوالي 60,719 رجل مدعمة ب 4618 من الجندرمة (8) وينخفض هذا العدد الى 58,000 رجل في نهاية شهر نوفمبر 1954 موزعة بين مختلف المهام ، 17,000 رجل في المنشآت القاعدية والخدمات ، 27,000 رجل لتأمين الحراسة والتدريب ، أما ما تبقى من التعداد أي 14,000 موجه لخوض المعارك ، منها ؛ فيلقين من المظليين وخمسة فيالق من القوات البرية وعشرة سرايا من الجندرمة لحفظ الأمن (9). أما الجيش الجوي فقد كان يتشكل الى غاية 1 جانفي 1953 من ؛ 227 ضابط و 1034 صف ضابط و 4452 جندي عامل (10) وقد وصل إجمالي العاملين في سلاح الجو الفرنسي على التراب الجزائري قبيل عام 1954 الى 8000 رجل (11) . أما عن البحرية ، فإلى غاية 1 جانفي 1954 كان تعددها حوالي 9834 رجل ليرتفع الى 10,461رجل الى غاية 1 أفريل 1954 (12).

منذ اللحظات الأولى التي تلت اندلاع الثورة، بدأت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في الجزائر في رسم ملامح الإستراتيجية العسكرية الشاملة ، التي تمكنها من ، القضاء على الثورة واستداداتها الداخلية والخارجية، تعتمد في المرحلة الأولى ،على الإسراع في تطوير الآلة

العسكرية من الناحية البشرية و المادية مع اعتماد أساليب وتكتيكات مغايرة في ميادين المواجهة القتالية ، لتكون أقرب تماثلا بتلك التي يستخدمها جيش التحرير الوطني في معاركه ضد الجيش الفرنسي .أما المرحلة الثانية ، فهي مجموعة من الإجراءات القمعية والزجرية والدعائية التي تمكنها من تدمير البنى والأطر السياسية والإدارية والاجتماعية لجبهة التحرير والتي كنا قد أشرنا إليها في الفصل السابق ، تحت اسم ما عرف بالتهدئة وإعادة الأمن .

ب. تكثيف التجنيد الاجباري :

في كل تقاريرها الموجهة للسلطات السياسية الفرنسية ، كانت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في الجزائر ، تركز دائما على الإلحاح على ضرورة تدعيم هذا الجيش بأكبر عدد من القوات الإضافية ، وهذا للتغلب على الوضعية العسكرية ، التي توصف بأنها صعبة وحرجة للغاية، والتي ترغم القوات الفرنسية بالاكتفاء بمهمة الدفاع وتأمين الحماية للمراكز الحساسة ، مع القيام ببعض المناوشات ، مع عجزها في كثير من الأحيان عن القيام بهجمات مضادة [13] . وتشير هذه التقارير أن النقص العددي للقوات الفرنسية ، كان وراء فشل هذه الأخيرة في الحيلولة دون اتساع رقعة الثورة عبر كامل مناطق الجزائر وبخاصة في السنوات الأولى (14). في هذا السياق يجب الإشارة الى الدور الذي لعبه لوبي المستوطنين وغلاة الاستعمار الفرنسي واليمين الفرنسي ، المتنفذ في دواليب أجهزة الحكم الفرنسية المختلفة ، وبصفة خاصة سيطرته على مراكز اتخاذ القرار فيها ، في إرغام الحكومات الفرنسية المتتالية على إعطاء الوضع في الجزائر العناية الأوفر في برامجها السياسية ، التركيز على دعم الآلة العسكرية في العدد والعدة بهدف خنق الثورة في مهدها[15] . ولاعتبارات سياسية وانتخابية ، تنافست هذه الحكومات

في استنفار كل الطاقات الفرنسية المالية والمادية والبشرية لتلبية احتياجات وطلبات الجيش الفرنسي في الجزائر لتمكينه من ترجيح الكفة لصالحه في ساحة المعركة التي يخوضها ضد وحدات جيش التحرير الوطني.

بدأت النجدات العسكرية في الوصول الى الجزائر ، ليرتفع عدد القوات الفرنسية الى 76,000 رجل.مع بداية شهر جانفي 1955 ليصل الى 100,000رجل في شهر جوان من نفس السنة (16) وبإضافة فرقتين من المشاة وتعبئة المستوطنين في إطار تشكيل قوات المقاطعات المحلية (U.T) ارتفع هذا العدد الى 114,000 رجل في شهر جويلية 1956 (17).ومع استهلال سنة 1956 حتى يصل تعداد هذه القوات الى 186,000 رجل في عهد حكومة قي موليه . وقد تشكلت غالبية هذه التعزيزات من الوحدات العائدة من الهند الصينية مثل ؛ الفيلق الأجنبي الثالث للمشاة ، ونصف الزمرة الثالثة عشر للفيف الأجنبي والكتيبة الأولى الأجنبية للمظليين ، وأيضا الفرقة الاستعمارية المغربية للمشاة التي نزلت بوهران في أفريل من عام 1956 . و تدعمت أيضا ، بالفرق العسكرية الفرنسية المتواجدة في الأراضي الألمانية وبشرق فرنسا ، مثل الفرقة الحادية عشر والثانية عشر للمشاة ، والفرقة الثانية والرابعة للمشاة المتحركة ، والفرقة الخامسة المزنجرة والفرقة السابعة الميكانيكية السريعة ، وعدد من فرق النخبة من القناصة الألبيين (18).

بعد إقحام كل هذا العدد الضخم من القوات ، ونتيجة لعدم تحسن الوضع العسكري لجأت الحكومة الفرنسية في EDGAR FAURE الى إصدار مرسوم 24 فيفري 1955 و مرسوم 8 ماي 1956، لاستدعاء الاحتياطي العام بالنسبة للدفعات 1953/2 – 1952/2 – 1953/1 وكان المجندون الإحتياطيون المحليون قد أقحموا في العمليات العسكرية مع انطلاق الثورة مباشرة

وفي هذا السياق دائما ، أظهرت الحكومة الفرنسية برئاسة GUY MOLLET إصرارها للدخول بقوة في الحرب ، وتجسد هذا الإصرار واقعيا باعتماد قانون 16 مارس ، الذي بموجبه تدعمت الهيئات التنفيذية الفرنسية بالجزائر بصلاحيات خاصة لتسوية القضايا والمشاكل في الجزائر . إذ تسمح المادة الخامسة من هذا القانون ، باتخاذ كل الإجراءات التي تراها ضرورية لإعادة الأمن ، ومنها نقل الاحتياط للجزائر .وما ترتب عن هذا الإجراء من تمديد فترات تأدية الخدمة العسكرية في الجيش ، ومثال ذلك دفعات 1954/1 و 1961/2 التي قضى أصحابها 25 شهرا في العسكرية[19] .علينا أن نشير ، أنه بعد التطورات العسكرية التي رافقت هجمات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، كانت حكومة EDGAR FAURE قد اتخذت قرار استدعاء دفعتين من الجنود الذين تم تسريحهم (20) . أما حكومة GUY MOLLET ، فقررت استدعاء حوالي 200,000 جندي مسرح مع تمديد مدة الخدمة العسكرية الإجبارية . هذه الإجراءات مكنت الحكومة الفرنسية من رفع تعداد الجيش الفرنسي الى 360,000 رجل في نهاية شهر جوان (21) .وباستدعاء وحدات الجيش الفرنسي في كل من تونس والمغرب وعودة القوات الفرنسية المشاركة في حرب السويس ، وصل إجمالي الجيش الفرنسي الى حوالي 396,000 رجل في صيف 1957 (22) .وقد ساهمت إجراءات تخفيض سن القبول للشباب في الجيش الفرنسي من 21 سنة في سنة 1954 الى 20 سنة ، مع تمديد فترة الخدمة العسكرية الإجبارية الى 24 شهرا ، الى الارتفاع المذهل والسريع للجيش الفرنسي خلال أعوام 1956 و 1957 (23) .وما كادت سنة 1957 أن تنتهي حتى وصل تعداد هذه الأرمادا الى حوالي 500000 رجل دون أن نضيف إليها بقية القوات الإضافية الأخرى من شرطة وجندرمة و الحركة والدفاع الذاتي

والمقاطعات ، موزعة كما يلي : 50,000 رجل فرق التدخل السريع ، 163,000 رجل فرق حماية الإقليم ، 6500 رجل في المدارس والمعاهد العسكرية ، 10,000 رجل في قيادة الأركان ، 20,000 رجل للمراقبة ، 50,000 رجل مرضى وفي عطل ، 100,000 رجل في المنشآت والخدمات. وكان هذا المجموع من القوات البرية يضم ؛ 223 كتيبة مشاة ، 26 فرقة خيالة ، 9 فيالق مدفعية ، 50 سرية جندرمة وهذا في شهر أفريل 1957 (24).

وقد اهتدت السلطات الاستعمارية في إطار إستراتيجيتها العسكرية الى تكثيف تجنيد الجزائريين وتنظيمهم في وحدات قتالية وتحت تسميات متعددة ، مثل ، المخزن و الحركة و فرق الدفاع الذاتي، فقد إرتفع عدد هذه القوات من 91.124 عنصرا في أكتوبر 1957 [25] ليصل الى حوالي 182.960 عنصرا[26] .وقد لعبت القوات الإضافية هذه ، بما فيها الوحدات الإقليمية للمستوطنين ، دورا أساسيا في دعم الجيش الفرنسي وذلك لمعرفتها الجيدة للواقع الجزائري ، وتكيفها السريع مع ظروف حرب العصابات ومعطيات التضاريس والطبيعة المحلية. وقامت بأبشع الجرائم ، وارتكبت الموبقات واستولت على الأموال ونهبتها وحاربت الثورة بجميع الوسائل معتمدة على خبرة عناصرها ومعرفتهم بأحوال الشعب وطبيعة أرضه [27].

كانت هذه القوات مؤطرة من قبل قيادة عسكرية ، تضم عدد معتبر من الضباط المحترفين من قدماء الحرب الفيتنامية ذوي الخبرة والتجربة في فنون ونظريات الحرب ، ومن خريجي الأكاديميات والمعاهد العسكرية الفرنسية ، يتوزعون في الشكل التالي : 60 جنرالا ، وما بين 600 الى 700 عقيدا ومقدم ، وما بين 1300 الى 1500 رائدا(28) ، يقابلهم في ساحة المعركة ، في أحسن الأحوال ، 6 عقداء يديرون شؤون 6 ولايات بمساعدة 19 رائدا (29).

نجت عن سياسة التجنيد الإجباري العشوائية والغير مدروسة العواقب، الممارسة من قبل الحكومات الفرنسية، ردود أفعال رافضة ومستنكرة لهذا النوع من السياسات. وكانت المؤسسة العسكرية أول من نبه الحكومات الفرنسية، الى النتائج الوخيمة التي تترتب عن استقبال هذه الأعداد الضخمة من الشباب الفرنسي ، الذي أرغم قسرا على التّجنيد في الجيش الفرنسي . فهذه الأعداد تفتقد لأدنى معرفة بالعلوم العسكرية والأساليب القتالية وفي أجواء مناخية غريبة عنها . فهي لم تتلقى سوى بعض المبادئ العامة التي تمكنها من القيام ببعض الأعمال البسيطة ، مما عرض الجيش الفرنسي الى خسائر مادية وبشرية والنّاجمة في عمومها عن التهاون وسوء التقدير . زيادة على ما ترتب من وجود جيشين في جيش واحد جيش من الدائمين المحترفين وجيش من المجندين المؤقتين ، من اختلاف في تسيير العمليات العسكرية(30) . الأمر الثاني كان سياسيا، فكثيرا ما كان قرار الحكومات الفرنسية بتمديد الخدمة العسكرية واستدعاء الاحتياط ، يقابل بردود فعل شعبية فرنسية عنيفة اتخذ شكل المظاهرات المنددة بالإجراءات الحكومية في أغلب المدن الفرنسية وفي محطات السكك الحديدية ، أو إعلان التمرد أو الفرار من الجندية تعبيرا عن الرفض ، وهذا ما تسبب في العديد من المرات في إسقاط الحكومات بحجب الثقة منها في البرلمان الفرنسي (31) . وقبل الانتقال الى التطرق الى التطور النوعي في نوعية العتاد المستخدم من قبل الجيش الفرنسي ، دون الإشارة الى الدعم الكبير الذي قدمه المستوطنون ومساهمتهم جنبا الى جنب مع باقي تشكيلات الجيش الفرنسي .وقد لعبت جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي في هذا السياق دورا كبيرا من خلال إقناع المستوطنين على التطوع في الميليشيات التي أسستها السلطات العسكرية تحت تسميات متعددة ، مثل ؛

المجموعات المسلحة للحماية المدنية أو الوحدات الإقليمية المدرعة أو الكتائب الريفية ، وكان عددها في شهر نوفمبر 1955 حوالي 20,000 رجل ليرتفع الى حوالي 70,000 رجل(32) ، استحوذت مدينة الجزائر لوحدها حوالي 25,000 رجل (33) . وقد استعانت القوات النظامية الفرنسية بهذه القوات لتأدية عدة مهام منها؛ حماية المزارع والمراكز الاستيطانية ، والمشاركة في العمليات التي تقوم بها قيادة الإقليم أو المنطقة التي تتمركز بها هذه القوات (34)، وكذلك تشارك مع قوات الجندرمة ولأجهزة الأمنية والبوليسية في عمليات التحقيق والاستنطاق وممارسة التعذيب على المساجين (35) .

ج.تنويع مصادر السلاح و تجديده :

سخرت الحكومة الفرنسية جزءا كبيرا من اقتصادها لسد احتياجات المؤسسة العسكرية وتطوير صناعتها العسكرية الحربية ، مع الإنفاق بسخاء للرفع من القدرة القتالية لدى الجيش الفرنسي.وهذا الأمر لا يتم إلا بالإسراع في تجديد وتنويع العتاد الحربي لهذا الجيش ، لأنه أضحى قديما ولا يتوافق مع طبيعة الأحداث التي تعيشها الجزائر . بالإضافة الى أن الجزء الأكبر من ترسانة الأسلحة التي كانت في حوزة الحكومة الفرنسية مخصصة لخوض الحروب التقليدية على نطاق واسع ، وفي مناطق ذات خصوصيات مناخية وتضاريسية محددة . كان الجيش الفرنسي في الجزائر ، أو ما كان يعرف بالناحية العسكرية العاشرة تتوفر على أكثر من 50.000 آلية ، متعددة الأحجام والمهام منها ؛ سيارات الجيب والشاحنات الفرنسية من نوع SIMCA و RENAULT و CITROEN و شاحنات الاستطلاع الأمريكية من نوع FORD ، والسيارات المجهزة بالمدافع والرشاشات الثقيلة والخفيفة من مختلف الأحجام والأشكال وبقاذفات الصواريخ

، كذلك عدد معتبر من المصفحات والدبابات من نوع CHAR D'ASSAUT[36]، و المدافع الرشاشة من نوع 29/24 والفانبار .ونشير هنا ، أن الجيش الفرنسي ابتدءا من سنة 1956 ، بدأ في التخلي تدريجيا عن السلاح القديم ، الذي يعود الى الحرب العالمية الثانية ، وتعويضه بسلاح جديد ، فقد تخلى مثلا عن استخدام البنادق من عيار 8 ملم والرشاش MAS 38 ، وتم تسليح أفراد القوات البرية بأسلحة فردية متطورة مثل المسدس الرشاش MAT 49 [37] المزود بخزان يسع 40 خرطوشة ، زيادة على البندقية النصف آلية MAS 36 و MAS 49. والبندقية الأمريكية GARA النصف آلية ،كذلك سلح أفراد بعض الفرق المختصة في القتال الليلي ببنادق أمريكية من نوع Carabine المزودة بمناظير تستخدم الأشعة ما فوق الحمراء [38] .

أولت القيادة العسكرية الفرنسية اهتماما أكبر بتطوير سلاح الطيران ، لما له من أهمية في مواجهة حرب العصابات التي طبقها جيش التحرير الوطني. فسلاح الطيران وحده كفيل بتحديد وتدمير مواقع العدو على الأرض ، ونقل القوات جوا وإنزالها في أماكن العمليات ، زيادة على حماية الرتل العسكرية على الطرقات ، وأيضا هو سلاح فعال في المناطق الجبلية والوعرة ، إذ في إمكان الطيارين توجيه وإرشاد القوات البرية على الأرض نحو نقاط تمركز القوات المعادية . وفي هذا الإطار برزت أهمية استخدام سلاح الحوامات LES HELICOPTERES وسرعان ما اكتشف الفرنسيون أنهم في حاجة ماسة لهذا النوع من السلاح ، فراحوا يعقدون الصفقات مع حلفائهم لشراء هذا النوع من الطائرات ، والتي بدءوا يعلقون عليها آمالا كبيرة في إيقاف الثورة (39). فقد ارتفع عدد الحوامات المستخدمة في العمليات العسكرية من 35 في شهر أوت 1956 الى 67 حوامة في نهاية نوفمبر من نفس السنة الى 160 في شهر جوان 1957

(40). وقد خصصت الحكومة الفرنسية حوالي 1.5 مليار لشرائها من حلفائها الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (41). لم يقتصر استخدام على نقل الجنود ، وإنما استخدم في الدعم التكتيكي للوحدات القتالية على الأرض ، وبفضل ما يتمتع به من مزايا تقنية مثل الرشاشات وأجهزة إطلاق الصواريخ والقدرة على المناورة ، كلها معطيات تجعل منه سلاح فعال في المراقبة والإغارة والقنبلة ، وخاصة بعد أن سمح للقوات الجوية الفرنسية باستعمال قنابل النابالم (42).

وقد استحوذت الجزائر لوحدها على 40 في المائة من تعداد سلاح الجو الفرنسي والمقدر ب:135.000 رجل لمواجهة الثورة الجزائرية (43). أكده القائد الأعلى لسلاح الطيران الفرنسي في تصريحه المؤرخ في 13 أفريل 1956 الذي جاء فيه : " يوجد الآن في الجزائر 55,000 من الجنود التابعين لسلاح الطيران و 750 طائرة وسيرتفع عدد هؤلاء الجنود الى 64000 وهذا في أكتوبر المقبل . . . وسنواصل جهودنا في هذا الميدان ، الى أن تتحصل على 1400 طائرة في الأشهر القادمة ، وذلك بفضل الإعانة الأمريكية التي بفضلها سوف تتحصل على 300 طائرة من نوع T6 و60 طائرة حاملة القنابل من نوع B26 وطائرات من أنواع أخرى " (44) .وهذا يبين الأهمية التي أولتها القيادة العسكرية الفرنسية لسلاح الطيران في حربها ضد الجزائريين ، والذي ازدادت أهميته في العمليات العسكرية خلال أعوام 1956و 1957، فقد انتقلت وتيرة إقحامه من 1500عملية في مطلع 1956 لتنتقل بعد الصومام إلى 8300 عملية .إذ أنه في غضون سنتين ونصف فإن عدد الطائرات التي شاركت في العمليات العسكرية ارتفع من 197 طائرة الى غاية تاريخ الأول من شهر أفريل 1955 الى 686 طائرة و 82 حوامة الى غاية الأول من شهر نوفمبر

1957 (45) .وعن حجم المشاركة من قبل هذا السلاح ، تذكر إحصائية فرنسية ، أن السرب المختلط للحوامات بوفاريك قام من 1 أوت 1955 الى 30 سبتمبر1956 ب : 14000 ساعة طيران ، ونقلت حوالي 60,000 مظلي ، و 400 طن من العتاد ، وأجلت حوالي 200 جريح (46).

وكانت أشهر الطائرات التي ساهمت في العمليات القتالية نجد؛ " MISTRAL " ، VANNEAUX " DACOTA ، THUNDERBOLT CORSAIR ، VAUTOUR ، BROSSARD " . وأشهر الحوامات " SIKORSKY، ALOUETTE ، H21 ، H19 وهي حوامة مجهزة بأحدث التقنيات ، وبأسلحة جد متطورة مثل الآليات الموجهة وأجهزة الرقابة الدقيقة (47).

احتاج هذا الأسطول الضخم من الطائرات الى إعادة النظر بالكامل في الهياكل القاعدية التي بناها الأمريكيون في الخمسينيات من القرن الماضي ، وتعويضها بهياكل جديدة من أجل استيعاب هذا العدد الضخم من العتاد ، وتوفير تغطية جوية للشمال الإفريقي عامة والجزائر خاصة . فباشرت القيادة الفرنسية في بناء مطارات جديدة قادرة على استقبال الطائرات الحربية المتطورة ، وتطوير شبكة الكشف الكهرومغناطيسي وقاعات العمليات العسكرية والتوجيه والمراقبة (48).

وفي هذا السياق اشتهرت بعض القواعد الجوية التي يمكن أن نذكر منها ؛ قاعدة وهران ـ السانية ، وهي مجهزة بطائرات مطاردة ومقنبلة وبعدد من الحوامات ، مهمتها تغطية الحدود المغربية ـ الجزائرية . قاعدة عنابة وهي مختصة في الاعتراض بواسطة الطائرات المطاردة والمقنبلة ، ومهمتها مراقبة الحدود الجزائرية ـ التونسية . قاعدة الجزائر ـ الدار البيضاء وهي متخصصة في

نقل القوات المحمولة جوا . زيادة على قواعد أخرى لا تقل أهمية مثل ؛ قاعدة البليدة ، بوفاريك ، عين آرنات ، حاسي مسعود ، ورقلة . وهذه الشبكة الواسعة من القواعد الجوية ، سمحت للطيران الفرنسي من التدخل في أقل من ربع ساعة في أي نقطة من ربوع الجزائر (49) ولما كانت المصانع الفرنسية غير قادرة على توفير هذه الأنواع الجهنمية لمواجهة الثورة الجزائرية ، استعانت بالحلف الأطلسي الذي أصدرت منظمته في 1956/03/27 بلاغا تؤيد فيه استعمال فرنسا لهذا العتاد مما سمح لفرنسا بأن تزود جيشها مثلا بالمدافع الثقيلة الموجهة بالرادار (50) .

ولما شعرت الحكومة الفرنسية أن مساعدات الحلف الأطلسي غير كافية ، طلبت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية .ورغم أن هذه الأخيرة أخضعت تلبية الطلب الفرنسي ، بسياسة فرنسا في كل من الشرق الأوسط والشمال الإفريقي ، إلا أن موقع فرنسا كحليف أساسي في الحلف الأطلسي ،يجعل دائما الساسة الأمريكيون يحافظون على هذا الموقع خدمة لمصالحهم الإستراتيجية.وقد بلغت هذه المساعدات بين 1954 – 1957، حوالي 806 مليار ف/ف (51) ولا ننهي الكلام دون الإشارة إلى الدور الحربي الذي ساهمت به القوات البحرية كمراقبة السفن وتفتيشها وحتى المشاركة في العمليات الأرضية كالقيام بعمليات الإنزال على السواحل واستخدام سلاح المدفعية من عيار 220 ملم في قنبلة المناطق المتعفنة والقرى والمداشر . واشهر الموانئ في هذا السياق ميناء بجاية و سكيكدة والمرسى الكبير (52) .

2.الأساليب والتكتيكات العسكرية :

تنوعت الأساليب والتكتيكات العسكرية المطبقة من قبل القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في الجزائر في مواجهتها؛ من جهة، للانتصارات العسكرية، وارتفاع وتيرة العمليات الفدائية من جانب جيش التحرير الوطني في المدن وفي أماكن تجمع الأوربيين. ومن جهة أخرى ،أمام نجاح جبهة التحرير الوطني بواسطة التوعية والتجنيد التي باشرتها بين الأوساط الشعبية ، في كسب تأييد هذه الأخيرة ،مما زاد في صلابة ترسخها وتجذرها في الواقع الجزائري . فكانت الثورة الجزائرية حقل تجارب لعديد من النظريات والتطبيقات العسكرية ، تنافس فيها ضباط وقادة الجيش الفرنسي كل حسب موقعه في هرم المؤسسة العسكرية لإقناع الساسة الفرنسيين بنجاعتها في وضع حد للهيب الثورة .وما نشير إليه في هذا الصدد أنه رغم اختلاف تسميات هذه التطبيقات والأساليب المقترحة للتعامل مع العمل الثوري في الجزائري ، إلا أن مراميها وأهدافها كانت واحدة ، وهي القضاء على الثورة الجزائرية وإبقاء الجزائر مستوطنة فرنسية الى الأبد .منتهجة في ذلك ، كل الوسائل والطرق والأساليب المتنافية مع أبسط حقوق الإنسان وقوانين الحروب التي تنص عليها شرائع الدول والحكومات ومنها الدولة الفرنسية نفسها . وازدادت خطورة هذه التطبيقات بعد أن مالت الكفة لصالح المؤسسة العسكرية وجنرالاتها للسيطرة على مقاليد الأمور في الجزائر ومنحها كافة الصلاحيات المطلقة لمواجهة الثورة .

أ.المرحلة الأولى : 1954-1956

رهانات الحرب الكلاسيكية :

منذ الوهلة الأولى، ولتطبيق البرنامج العسكري الهادف للقضاء على الثورة وامتداداتها الداخلية والعسكرية، اتبعت القيادة العسكرية الفرنسية أسلوب الحرب الكلاسيكية، وهو

أسلوب مستمد من التكتيك المتبع من قبل جيوش الحلف الأطلسي. والذي يعتمد على حشد أكبر عدد من القوات والقيام بعمليات عسكرية ضخمة تشترك فيها مختلف تشكيلات الجيش البرية والجوية وفي بعض الأحيان البحرية ،مع استخدام مختلف الآليات ، مثل ؛ المدرعات والدبابات وطائرات الهيلوكبتر والبوارج البحرية وإقحامها في ساحة المعركة دفعة واحدة . وفي نفس الوقت ، انتهاج أسلوب التربيع والتمشيط ، وهو تكتيك عسكري من موروثات الحرب العالمية الثانية ، يعتمد على تركيز عدد من القوات في أماكن محددة لتأمين حراستها مع القيام بعمليات تمشيط واسعة النطاق ، تكلف بها وحدات أخرى مهمتها تدمير وتتبع وحدات جيش التحرير الوطني (53). ومباشرة بعد اندلاع الثورة التحريرية ، سارعت القيادة العسكرية الفرنسية ، والمشكلة في غالبيتها من خريجي المدرسة العسكرية القديمة ، والمتمسكة بمفاهيم واستراتيجيات الحروب التقليدية ، الى تجسيد تجاربهم ونظرياتهم .وفي هذا النوع من الحروب يتعمد العدو قصدا ، استعراض قوته العسكرية المادية والبشرية ، من أجل تحقيق هدفين رئيسين ، حسب ما ذهب إليه، أحد المتحمسين لإستراتيجية الحرب الكلاسيكية وهو الجنرال La Cherriere هما :

- التأثير على معنويات السكان من خلال إرهابهم وترويعهم بهذا النوع من الاستعراضات العسكرية من أجل ثنيهم عن مساندة الثوار . من الوسائل التي أتبعت في هذا السياق ، القنبلة الجوية على أهداف وهمية يرغم السكان على مشاهدتها (54).
- وهو مرتبط بالهدف الأول ، إذ ظن هذا الجنرال ، أن عمليات استعراض القوة سيكون تأثيرها فعالا على معنويات ومواقف السكان ، الذين يسارعون الى طلب الحماية

والآمان من الجيش الفرنسي ، مما يؤدي الى عزل الثوار ومن ثمة فشلهم ، وبذلك يجنب الجانب الفرنسي الاستخدام الفعلي لهذه القوات (55) .

باشرت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في تطبيق أولى خطوات هذه الحرب ، بواسطة تكثيف العمليات العسكرية المتتالية على العديد من المناطق ، وبصفة خاصة ، المنطقة الأولى والثانية والتي ترى فيها أنها معاقل مهمة لتمركز وحدات جيش التحرير الوطني . رغم أن واقع الحال يفند هذه الرؤية ، فأغلب هذه العمليات استهدفت السكان المدنيين العزل في القرى والمداشر ، مما عرض هذه الأخيرة للتدمير الشامل بما فيها من بشر ومزروعات وحيوانات،وخاصة وأن هذه العمليات وحسب الخطة الموضوعة لها ، تركز قوة نيرانها على منطقة واحدة حتى تتم إبادة فرق جيش التحرير الوطني التي تزعم أنها متواجدة بها ، ثم تتحول إلى منطقة أخرى . وفي هذا السياق شنت القوات الفرنسية أكثر من 20 عملية عسكرية بين شهري نوفمبر وديسمبر تحت قيادة الجنرال La Charrière ، كن أشهرها Ichmoul في الأوراس في 26 نوفمبر ، أي خمسة أيام قبل زيارة وزير الداخلية الفرنسي FRAnCOIS MITTERAND ورغم ضخامة القوات الفرنسية المشاركة فيها ، إلا أن نتيجتها كانت هزيلة ، إذ لم تعد كمية قليلة من الأسلحة وبعض العشرات من المشبوهين (56) . أما في منطقة القبائل ، فقد شنت فيها القوات الفرنسية عمليتين شهيرتين هما ؛ ALOES الأولى والثانية والثالثة و Tourterelle وذلك في شهر ديسمبر 1954[57] . أما أشهر العمليات العسكرية الفرنسية خلال سنة 1955 ، فأهمها ؛ عملية VERONIQUE في 19 جانفي 1955 ،وكان جبل أحمر خدو بالأوراس مسرحا لها ، وشارك فيها حوالي 5000 جندي مدعمين بالطائرات والآليات

المدرعة والمدفعية . أما العملية الثانية التي شهدتها هذه السنة ، فهي عملية VIOLETTE في 23 جانفي والتي دامت ثلاثة أيام ودارت رحاها في جبال تيزا وقوشي جنوب الأوراس وأنجحت فيها القيادة العسكرية الفرنسية، نفس القوات التي شاركت في العملية السابقة [58].

ومن العمليات العسكرية الكبرى التي شنتها القوات الفرنسية على منطقة القبائل نذكر ؛ عملية الأمل والبندقية والتي صادفت التحضيرات لعقد مؤتمر الصومام . وكان Robert Lacoste يعلق عليها آمالا واسعة لتحقيق مشروعه الاستعماري في الجزائر خلال عام 1956 ، والمتمثل في استحداث المنطقة المثالية (59). وقد أشرف الجنرال "Beaufre" على هذه العملية ، والتي بدأت في شكل عملية تطهير واسعة للمنطقة في 1956/04/28 و بلغت ذروتها في شهر ماي 1956 وقد شارك في هذه العملية حوالي 30.000 جندي وعشرات من قاذفات القنابل مدعمين بالطائرات والحوامات (60).

في هذا السياق ، تذكر المصادر العسكرية الفرنسية الرسمية ، عن قيام الجيش الفرنسي ب: 269 عملية عسكرية ، في الفترة الممتدة من 18 ماي الى 21 جوان 1958 ، شاركت فيها 444 كتيبة فرنسية رغم كثافة العمليات العسكرية وضخامة الآلة العسكرية المسخرة لها ، إلا أن نفس المصادر تعترف بضآلة النتائج المحققة (61).

وأردفت هذه القيادة تكتيك تكثيف العمليات العسكرية ، بتكتيك عسكري آخر،و هو ما أشرنا إليه سابقا بطريقة التربيع والتمشيط ، والتي تقتضي بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة محددة المساحة ، وحصارها وتطهيرها الواحدة تلو الأخرى عن طريق تمشيطها ، مع نشر سلسلة من الحاميات المتنوعة و مراكز المراقبة الدائمة التي تسمح في آن واحد من حماية مراكز تجمع

الأوربيين والعملاء والخونة ، زيادة على الأملاك والمباني العمومية والخاصة وطرق المواصلات الإستراتيجية المستهدفة على الدوام من قبل وحدات جيش التحرير الوطني [62].

وقد طبق الجيش الفرنسي هذا التكتيك ابتداء من شهر فيفري 1955 في الشمال القسنطيني ، ثم عمم على بقية المناطق في شهر جويلية 1956 وذلك من أجل ؛ أولا ، للتقليل من احتمالات الخسائر التي قد يلحقها الثوار الجزائريون بالأشخاص والأملاك ثانيا ؛ احتلال أكبر قدر من المساحة الترابية للجزائر ، والمقدرة ب : 2,400,000 / كلم [63]. وقد أسندت هذه المهام المتعددة الى الوحدات الإقليمية والسرايا الريفية والى الكتائب المتمركزة على مستوى كل منطقة عسكرية [64]. لن يكتف الجيش الفرنسي بخطة التمركز والتموقع لأنها تجعله في حالة دفاع دائم عن مواقعه ، مما يعرضه لخسائر كبيرة ، من جراء الهجمات المباغتة على هذه المراكز ، من قبل وحدات جيش التحرير الوطني ، فكان لزاما عليه أخذ مبادرة الهجوم . فبدأت عمليات التمشيط ، وهي الطريقة التي لم يتخل عنها الجيش الفرنسي طوال سنوات الثورة . وحددت القيادة العسكرية أهداف هذه الخطة العسكرية في ؛

- القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني والبحث عن مخابئ الأسلحة .
- تدمير الجناح السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني والمتمثل في المنظمة السياسية – الإدارية وتعويضها بهيكل وتنظيم بديل عميل لها (65).

كانت القوات الفرنسية تبدأ عمليات التمشيط على نطاق واسع ، بضرب خناقها على المناطق المستهدفة ، باعتماد تقنية اقتناص الخنزير ، من خلال سد المنافذ بواسطة وحدات عسكرية متحركة أو ميكانيكية، لعدم تمكين وحدات جيش التحرير من اختراق

الحصار المفروض عليها ، مما يرغمها على الاستسلام أو المقاومة حتى الموت . وتقسم ساحة المعركة المفترضة الى أقسام محددة جغرافيا بين الوحدات العسكرية تفي نفس الوقت تقوم فرقا من المشاة الراجلين في شكل أرتال وفرق مساندة مجهزة بآليات خفيفة، بتمشيط المنطقة ذهابا وإيابا واحتلال نقاط وأهداف استراتيجية معينة بالاستعانة بالوحدات العسكرية المحمولة جوا (66) .وتستمر هذه القوات في التمشيط حتى اكتشاف الهدف وتحديد موقعه ، فتعطى الأوامر لوحدات التدخل بالهجوم العام وكانت في غالب الأحيان مشكلة من المظليين (67).

أما الهدف الثاني ، فلا يمكن تحقيقه إلا بواسطة استغلال المعلومة التي تصل القيادة العسكرية ، من عدة مصادر إما استخباراتية أو طريق العملاء والخونة . وتمر بمرحلتين ؛ المرحلة الأولى ، مرحلة الحسم العسكري من خلال القضاء على تواجد وحدات جيش التحرير في مدينة أو قرية معينة . ثم تليها المرحلة الثانية ، وهي الأهم والتي تقتضي القيام بإجراءات عدة ذات طابع سياسي وإنساني واقتصادي واجتماعي ، تتوج بوضع بنى وهياكل جديدة على أنقاض تلك التي أقامتها جبهة التحرير الوطني لتوجيه الأوساط الشعبية وتجنيدها في النضال الوطني .وترتكز هذه المرحلة على الدعاية المكثفة والمحضرة مسبقا ، من أجل استعادة ثقة الجزائريين ، واقناعهم بأهمية تكوين فرق الحركة والدفاع الذاتي (68). وفي هذا السياق ، أولت السلطات العسكرية الفرنسية ، أهمية كبيرة عن البحث عن المعلومات ، وخاصة بعد أن تيقنت أن العمليات العسكرية الأولى كانت تضرب في غالب الأحيان في الفراغ ، و السبب نقص المعلومات . لهذا سارعت وزارة الداخلية الفرنسية الى إنشاء مركز المعلومات والعمليات

C.R.O مهمته ؛ توحيد العمليات العسكرية ، ووضع آليات ربط واتصال بين القيادة العسكرية لمختلف المصالح المختصة [69] . ومن العمليات العسكرية التي شنت اعتمادا على معلومات تلقاها هذا المركز ، يمكن ذكر ، عملية PILOTE في مارس 1957 في شمال الشلف ، وعملية PILOTE N, K في ماي من نفس السنة في منطقة باليسترو ، وعملية PILOTE NC 15 في الأطلس البليدي في شهر جويلية وجبال الظهرة وشمال مستغانم في شهر أوت [70] . وفي سنة 1957 أصبحت حوالي % 50 من العمليات العسكرية الفرنسية تشن اعتمادا على المعلومات ، مقابل 15% في شهر نوفمبر 1954[71].

كانت القيادة العسكرية الفرنسية تعتقد ، أنه باستخدامها لهذه الأساليب والخطط القتالية ، وبجميع هذه الإمكانيات العسكرية الجبارة التي ترافق عملياتها ، ستضع حدا لهجمات جيش التحرير الوطني . إلا أن نتائج هذه العمليات في غالب الأحيان كانت ضعيفة المردود . ويفسر هذا الفشل بالأسباب التالية :

- إن تكتيك التربيع ، تكتيك مكلف جدا للطرف الفرنسي ، لأنه يتطلب أعدادا ضخمة من الجنود ، و القوات الفرنسية المتواجدة كنت غير كافية لتوفير حماية مباشرة ، وإذا طبق الجيش الفرنسي منظومة الحماية الثابتة فإنه سيتوزع على كل المراكز ، فلا يستطيع القيام بأي عمل سواه،مما يساعد وحدات جيش التحرير على فرض إرادتها [72].وحتى ولو فرضنا أن الجيش الفرنسي عب ء كل قواته لحماية هذه المراكز والمنشآت الإستراتيجية ، فإنه يعجز توفير الحماية الكاملة لها . فقد عدد المنشآت لوحدها حوالي 7500 منها 5000 مزرعة للمستوطنين ، زيادة على 4500 /كلم من

السكك الحديدية وحوالي 30,000 / كلم من الطرق البرية (73). فمثلا جندت القيادة العسكرية الفرنسية خمسة فيالق على طول طريق سكة الحديد الرابط بين ، مدينة توقرت ومدينة سكيكدة ، لحمايته ومراقبته باعتباره طريق الإستراتيجي مهم للاقتصاد الفرنسي (74). وتعترف القيادة العسكرية في تقاريرها للحكومات الفرنسية ، بأن الجيش الفرنسي قادر فقط على توفير الحماية لثلث هذه المراكز ، والباقي تصله النجدة متأخرة (75).

- إن هذا التكتيك ، عمل على بعثرة التشكيلات القتالية الفرنسية في شكل زمر صغيرة ومنعزلة في كثير من الأحيان عن توجيهات القيادة . زيادة على ما تركته هذه العزلة من تأثيرات سلبية على معنويات الجنود ، من خلال شعور غالبيتهم بالإهمال واللامبالاة بمصيرهم من قبل هذه القيادة . وهذا ترتب عنه تعمق الانقسامات داخل صفوف الجيش الفرنسي الى فريقين المدللة والمدربة التدريب الجيد والمجهزة بأحسن الأسلحة وتركب وسائل النقل المريحة ، وفرق المناطق المجهزة بوسائل وإمكانيات بسيطة مقابل جسامة وصعوبة المهام المكلفون بها (76).

وهكذا أرغمت وحدات جيش التحرير الوطني ، الجيش الفرنسي على توزيع قواته دون تجميعها مما سهل على هذه الوحدات من الإغارة والهجوم على الوحدات الفرنسية المعزولة ، زيادة على إلحاق أكبر الأضرار بهذا الجيش من خلال استهداف النقاط الحساسة والحيوية ، مثل الجسور والطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الهاتف والمزارع والمحاصيل (77).

والخروج من هذا المأزق ، وضعت القيادة الفرنسية مجموعة من الإجراءات حيز التنفيذ، الهدف من وراءها إدخال ديناميكية جديدة على خططها العسكرية والقتالية من أهمها :

- إنشاء كتائب متخصصة في مرافقة القوافل و الرتل العسكرية في الطرق البرية وتوفير الحماية اللازمة زيادة على تأمين طرق سكك الحديد ، بوضع أجهزة كشف قادرة على تحديد المتفجرات وأعمال التخريب على مسافة تقدر ب : 7/كلم (78).
- تكوين فرق عسكرية من المستوطنين تتكلف بمهمة الدفاع عن 5000 مزرعة ومنشأة فلاحية ، وتجهيز هذه الأخيرة بوسائل اتصال وربط مع المراكز العسكرية القريبة ، وإعادة تهيئتها وتأمينها
- توحيد تبعية كل الفرق العسكرية المتواجدة بالجزائر وعلى اختلاف تشكيلاتها بما في ذلك فرق الجندرمة الى توجيهات وأوامر القائد العسكري العملياتي على مستوى القطاعات العسكرية(79) .
- للتغلب على النقائص التي كانت تعانيها فرق الجيش الفرنسي ، التي منها عدم مهارتها القتالية وتحركها الثقيل وصعوبة تكيفها مع أسلوب حرب العصابات الذي فرضه عليها جيش التحرير الوطني ، بدأت القيادة العسكرية في تشكيل فيالق متنقلة ،مجهزة بأسلحة خفيفة ، تتمتع بفاعلية هجومية ، متكيفة مع كل الظروف الطبيعية والمناخية وتتنقل ليلا ، وتكون قيادتها موجودة على مستوى كل منطقة أو قطاع عسكري. وكان كل فيلق يتشكل من 330 رجل وفصيلة هاون وثلاثة كتائب اقتحام وفصيلة إشارة .

وقد جمعت هذه الفيالق في نهاية عام 1955 تحت إسم : GROUPEMENT

PARACHUTISTE D'INTERVENTION [80]، واشتهرت منها فرق: BLIZARD التي كان يقودها العقيد DUCOURNEAU في عملياته العسكرية في أوراس النمامشة [81] أو فرق المظليين الذين يقودهم العقيد BIGEARD في جبال إيدوغ (82). وتدعم هذا الإجراء بخلق كتائب التدخل السريع في 29 جانفي 1957 ، في إطار خطة PLAN SCIPION التي بموجبها حررت هذه الكتائب من أية تبعية أو ارتباط ولها تموقع ثابت لتدخل في أية لحظة وفي أي مكان ، حين تقرر القيادة القيام بعملية هجوم (83).

رغم هذه التغييرات والتحويرات التي دأبت القيادة العسكرية الفرنسية على إدخالها في خططها وأساليبها القتالية على مدار السنتين الأوليتين من اندلاع الثورة التحريرية ، إلا أن الأوضاع العسكرية بقيت جد مقلقة بالنسبة للقيادة العسكرية في الجزائر التي كان يشرف عليها الجنرال La Cherriere ، بحيث فشلت عمليات التربيع والتمشيط الواسعة النطاق التي شنتها وحداته العسكرية على معاقل جيش التحرير الوطني ، بسبب بدائية أساليبه القتالية وثقل آلياته العسكرية الغير متوافقة مع طبيعة حرب العصابات .فتكتيك الثوار يتفادى المواجهة المباشرة ، زيادة على تمتعه بدعم شعبي ومعرفة جيدة بطبيعة الأرض وتضاريسها ، مما أوقع الكثير من العمليات الفرنسية التي شنت ضد وحدات جيش التحرير الوطني في الفراغ . فتحرك هذه الآليات الميكانيكية ، كان يتم في أغلب الأحيان ليلا وأضواءها و هدير محركاتها ، كانت تنذر الثوار من مسافات بعيدة مما يمكنها من إخلاء مواقعها الى مواقع أكثر أمنا (84). بذلك افتقدت إستراتيجية La Cherriere الى عنصر المفاجأة ، العامل الرئيسي في تحقيق الانتصار على العدو [85].

وكان أكثر المنتقدين لخطط وأساليب Lacherriere ، العقيد Roger Trinauier [86] الذي قال : " إن النتيجة المستخلصة والتي لا يمكن إخفاءها ، هي أننا نواجه أعداءنا ، بجيش غير تكيف وبخطط عسكرية لا يمكن أن تلحق الهزيمة بهم. وهذا ما حدث في الهند الصينية، فرغم التفوق الظاهري في العدة والعتاد لصالح الجيش الفرنسي، إلا أن هذا التفوق لم يحول دون هزيمتنا . ورغم ذلك فإننا ما زلنا نستخدم نفس الجيش ، وما زلنا في مختلف المعارك العسكرية التي نخوضها، نتبع نفس الأساليب والتكتيكات القتالية للقضاء على العدو ، عدو كان دائما يفلت من قبضتنا . وهكذا فإن آلتنا العسكرية الحالية شبيهة بمطرقة آلية تحاول دون جدوى سحق ذبابة " (87). وأمام هذه الانتقادات ، كان لزاما على السلطات السياسية الفرنسية ، التفكير في إيجاد مخرج يحقق لها الانتصار العسكري الساحق والسريع ، لتهدئة الرأي العام الفرنسي الذي ازدادت ضغوطاته وتململاته بسب الخسائر التي بدأت تلحق بالجانب الفرنسي ، وخاصة في فئة الشباب المجند . ويلاحظ، أنه ابتداء من سنة 1956 ، بدأت القيادة العسكرية تعطي الأولوية للعمل العملياتي ضد وحدات جيش التحرير الوطني وقوافل السلاح من خلال تكثيف الجيش الفرنسي عملياته العسكرية ، حيث وصل عدد هذه العمليات في الشهر الواحد الى حوالي 500 عملية [88] . واعتمدت الإستراتيجية العسكرية الجديدة على المزج بين أسلوب كل من دي كورنو ولاشاريار من خلال :

1- تشديد الرقابة على خطوط المواصلات والأماكن ذات الأهمية الإستراتيجية .

2- تكثيف التواجد العسكري الثابت ، لمراقبة تحركات السكان ، وفي نفس الوقت شن هجومات محدودة وعلى نطاق ضيق ضد وحدات جيش التحرير الوطني .

3- التركيز على الوحدات العسكرية المتحركة والمتنقلة ، المكلفة بالقيام بدوريات مستمرة داخل مساحة جغرافية محددة سلفا ، مع الظهور الدائم أمام السكان لإشعارهم بتواجد الفرق الفرنسية ، مع إنتهاج أساليب وخطط وحدات جيش التحرير .وفي السياق أنشأت قيادة الجيش الفرنسي على مستوى المناطق العسكرية فرق متخصصة في حرب العصابات والحرب الثورية ، يتراوح عدد أفراد الفرقة الواحدة بين 60 الى 80 رجلا . وقد وصل تعداد هذا النوع من الفرق في جويلية 1958 الى 12 كتيبة على مستوى الجيش الفرنسي العامل في الجزائر (89) .

4- غلق مناطق معينة ، والتي يكون قد تم تمشيطها (90) .

بهذا التكتيك حوصرت المدن والقرى والمداشر الجزائرية ، بعدد هائل من المراكز العسكرية والأبراج ،حيث وصل عددها ،اعتمادا على المصادر الفرنسية،الى 5000 مركز عسكري (91) . إلا أن مستوى التدريب والتكوين العسكري للجندي الفرنسي، وعدم استيعابه لمبادئ وطبيعة الحرب الدائرة بالجزائر ، زيادة على انهيار وانخفاض معنويات الفرق العسكرية الفرنسية ، كلها عوامل حالت دون ترجيح الكفة لصالح الجيش الفرنسي ،وتحقيق الانتصار العسكري النهائي الموعود على وحدات جيش التحرير الوطني . عن هنا تأتي مرحلة جديدة في التفكير عن أنجع الأساليب والطرق لتحسين الوضعية العسكرية في الجزائر ، والتي بدأت تداعياتها ، تؤثر على المكانة الدولية لأية حكومة فرنسية و ترهن مستقبلها السياسي.

ب- المرحلة الثانية : 1956-1958

دور التهدئة وإعادة الأمن :

توصل منظرو الفكر الاستعماري الفرنسي الى أن ؛ القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني وتدمير منظمته السياسية – الإدارية وتحييدها لا يحقق أهدافهم ، دون العمل على فرض السلم الفرنسي في الجزائر والتحضير لعهد جديد . وكلفت المؤسسة العسكرية بالقيام بهذه المهمة وهي ما أتفق على تسميته بتهدئة البلاد la Pacification du Bled [92] .

وحسب نفس المنظرين ، فإن التهدئة ، تبدأ بخلق علاقات إنسانية وحميمية مع السكان بواسطة التواجد العسكري المكثف ، مما يسمح بإعادة الثقة المفقودة بين الجزائريين المغرر بهم والمستعمرين الفرنسيين . ثم تليها مرحلة تقديم مختلف أنواع المساعدات للسكان ، وعلى جميع الأصعدة ، التعليمية ، الاقتصادية ، الاجتماعية (93) .وأخيرا تنظيم السكان ، بتعيين رؤساء الدواوير والقرى والعروش وخلق وحدات الدفاع الذاتي وفرق الحركة ، مما يمهد لاستبدال المنظمة السياسية – الإدارية ، بمنظمة جديدة تعمل على إعادة تنظيم السكان وهيكلتهم على أسس تنظيمية جديدة (94) .فيساعد هذا الأمر على خلق جو من التعايش والشعور بالمساواة بين المجموعتين في إطار الكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل ، وهذا لا يتأتى إلا بواسطة عمل نفسي -دعائي نشط ومتوافق مع المحيط ، لمحاربة الأفكار الهدامة التي غرستها جبهة التحرير الوطني في عقول الناس (95) .

وفي خطابه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في 2 جوان 1956 ، حدد Robert Lacoste المبادئ والأسس التي يقوم عليها مفهوم التهدئة :

1- حفظ حياة وأملاك كل شخص .

2- تحرير الجزائريين من الرعب المسلط عليهم .

3- التحكم في توجهات ومواقف الرأي العام الداخلي .

4- التحضير للاتفاقات المستقبلية،لتمكين بناء جزائر جديدة في إطار المجموعة الفرنسية [96] .

وبذلك يتضح أن التهدئة تعتمد على ثلاثة إجراءات رئيسية : وقائية ، تتمثل في الاستمرار في تدمير البنى التحتية التنظيمية منها والعسكرية للثورة التحريرية . بسيكولوجية ، في شكل مجموعة من التدابير الدعائية المتعددة الأشكال والمظاهر موجهة للتأثير على مواقف السكان لدفعهم للانتقال الى الجبهة المضادة للثورة .مع تركيز العمل النفسي والدعائي على مختلف شرائح المجتمع الجزائري ، الشباب ، النساء ، الرجال ، الشيوخ وتشجيعهم على حمل السلاح سواء للدفاع عن أنفسهم أو ضمن القوات الإضافية يحاربون ضمن القوات الفرنسية ، وتخصيص الأعطيات للعملاء والوشاة والمخبرين [97] .

وأخيرا ، إجراءات ذات طابع اجتماعي ، تهدف الى تلميع صورة المستعمرين الفرنسيين في عقول الجزائريين ، من خلال تمكين الجمعيات الوطنية الفرنسية الخاصة والعامة من التكفل بهذا الدور ، وتفعيل الجانب الاجتماعي مثل ؛ منظمة الصليب الأحمر الفرنسي ، جمعية الصداقة الإفريقية ، مؤسسة المارشال Delatre [98] . وتدعي السلطات الاستعمارية أن الهدف من وراء هذا الإجراء الاجتماعي؛ تحسين الظروف المعيشية للسكان ، وتوفير الرعاية الصحية ، للبرهنة على صدق نوايا الحكومة الفرنسية في ترقية المجتمع الجزائري الى مصافي المجتمعات المتحضرة والمتشبعة بمبادئ وقيم الحضارة الغربية .ولهذا سارعت هذه السلطات الى فتح عدد معتبر من مراكز التكوين المهني المخصصة للشباب الجزائري ، مع تأمين فرص العمل له بعد

تخرجه من هذه المراكز . و تدعمت هذه الإجراءات بمجموعة من الإصلاحات تدعي أنها وضعت في صالح الجزائر ، وهي إصلاحات ذات طابع إداري وزراعي ، وقد أشرنا إليها في فصل الإصلاحات .

في هذا النوع من الإستراتيجية، يصعب الفصل أو التمييز بين العمل العسكري والبوليسي وبين التهدئة لأن كل عمل يكمل العمل الآخر. وفي هذا السياق، قدم الجيش الفرنسي مساعدات معتبرة للسلطات الإدارية والمدنية، خاصة في ميدان الاتصال بالسكان، من خلال تخصيص مصلحة تابعة له تسمى مصلحة الشؤون الجزائرية ، يشرف عليها حوالي ؛ حوالي 730 ضابطا و 550 ضابط صف و 900 جندي عامل (99) . زيادة على هذا راح الجيش الفرنسي ، يؤسس الجمعيات العسكرية المكلفة بتحسين المستوى المهني للمجندين بين صفوفه من الشباب ذوي أصول شمال إفريقية لمساعدتهم بعد التخرج من إيجاد عمل يخرجهم من حالة البؤس واليأس التي يعيشونها ، هذا ما أدعته السلطات الاستعمارية في مختلف تقاريرها وتعليماتها (100) .

رغم التصريحات الفرنسية المتتالية عن النجاحات الوهمية التي حققتها السلطات الاستعمارية، من وراء سياسة حرب التهدئة ، والتفاخر بخلق مناطق التهدئة في منطقة القبائل والشمال القسنطيني . إلا أن التقارير الرسمية والسرية تدحض وتفند ما تعلنه السلطات العسكرية للرأي العام الداخلي والخارجي . وبالعودة الى هذه التقارير ، وهي كثيرة ، إلا أنه وقع اختيارنا ، على تقرير أصدره المكتب الثاني في 3 ديسمبر 1956 [101] ، يجمل التقرير أسباب فشل سياسة التهدئة في العوامل التالية :

1- قلة الإعتمادات والقروض المالية المخصصة من قبل الحكومة الفرنسية الموجهة لإنعاش المشاريع الاقتصادية والصحية والتعليمية الموجهة لترقية السكان .

2- قلة التقنيين والمتخصصين في إدارة الأشغال العامة والورشات .

3- عدم استتاب الوضع الأمني، مما يعرض هذه المشاريع لهجمات المجاهدين، وفي نفس الوقت عجز الجيش الفرنسي في توفير الحماية اللازمة لهذه المشاريع مما استنزف أموالا إضافية، لإعادة إصلاح وترميم ما خرب ودمر. وهذا اعتراف صريح من قبل المؤسسة العسكرية بفشلها في إلحاق الهزيمة بجيش التحرير الوطني . ويشير التقرير الفرنسي الى حالة أللاستقرار التي خلقتها وحدات جيش التحرير الوطني في الجزائر ، مما عرقل من إمكانية نجاح كل أنواع الإستراتيجيات والوصفات العلاجية لوضعية عسكرية حرجة ، رغم تعدد هذه الإستراتيجيات ، وخاصة بعد إحجام وتردد غالبية الجزائريين في التجاوب مع السلطات الاستعمارية بالرغم من الإغراءات والامتيازات التي وفرتها لهم هذه السلطات . و يستشهد التقرير في هذا السياق، بتزايد وتيرة فرار الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي النظامي ومن فرق الدفاع الذاتي ومن فرق الحركة [102]. وهذا دليل على نجاعة الإستراتيجية المتبعة من قبل جبهة وجيش التحرير الوطني لإفشال مختلف السياسات الفرنسية الرامية لتأليب الجزائريين ضد ثورتهم ، وخلق ما يسمى بالقوة الثالثة البديلة ، والتي عولت عليها الحكومات الفرنسية الآمال العريضة [103].

وما يؤكد فشل سياسة حرب التهدئة ، تصريح الضابط الفرنسي Serge Edouard المنشور في جريدة le Monde ، الذي يقول فيه : " لقد كان الأساس الأول لسياسة التهدئة ، هو أننا كنا نظن أن الأهالي واقعون تحت ضغط الثوار وإرهابهم . ولكن الغريب هو أننا نعتقد في

الوقت نفسه ، أن جميع الجزائريين متآمرون مع الثوار . والأمر الذي لا شك فيه على أي حال هو أن سكوت الأهالي عندما نسألهم يعبرون عن رغبتهم في الاستقلال. وهي رغبة لا يمكن أن تتصور معها أنهم يقبلون الانضمام لفرنسا ، لأنهم يعترفون أن الانضمام لفرنسا معناه الرجوع الى ما كانوا عليه من المرتبة المنحطة أمام مستعمريهم . و الحق أن حملة الانضمام التي قمنا بها لم تأت إلا بنتائج هزيلة في العدد وحتى الحصول على المعلومات. وما زاد في إفلاس سياسة التهدئة ، هو أننا شوهنا معنى التهدئة ، فبدلا من أن نجعلها تهدئة أفكار جعلناها تهدئة حربية فاشلة " [104].

3- الحرب الثورية ونظرية الحرب المضادة :

محاولة منهم لإضفاء صبغة الشرعية، لما يرتكب من أعمال قمع وتشريد وقتل جماعي ضد الجزائريين راح القادة العسكريون الفرنسيون ومن وراءهم اليمين الفرنسي المتطرف ، يختلقون الذرائع والحجج الواهية لإقناع خصومهم داخل فرنسا وخارجها . ومن بين الأوهام والأكاذيب التي بدءوا يروجون لها في المحافل الدولية وبخاصة الغربية منها ، أكذوبة أن الحرب التي تخوضها جبهة وجيش التحرير الوطني في الجزائر، ما هي إلا امتداد لحرب الهند الصينية ، وأن فرنسا تحارب نفس العدو، وإن اختلفت ساحة المعركة من الأدغال الى الجبال . وأن فرنسا تقف وحدها تواجه حربا ثورية[105] عالمية تدميرية، يشنها العالم الشيوعي الشرقي على العالم الرأسمالي الغربي، وذلك بإثارة الاضطرابات الاجتماعية والثورات التحررية في البلدان المستعمرة ، و خلق حركات مسلحة ذات إيديولوجية ماركسية، لقلب الأوضاع وفرض أنظمة ذات طابع ديكتاتوري شمولي [106].

وحسب تفسيرات هؤلاء القادة ، فإن الشيوعية العالمية تقوم منذ عام 1920بعملية زحف على القارة الأوربية من الناحية الجنوبية منطلقة من آسيا الى إفريقيا ، وأن آخر خط دفاعي هو بالجزائر .ولتدعيم هذه الرؤية ، رسم الإستراتيجيون العسكريون الفرنسيون على خريطة العالم سهما أحمر اللون منطلقا من موسكو ويعبر الشرق الأوسط مرورا بالجزائر والدار البيضاء ثم المحيط الأطلسي ، ليلتف حول أوربا من الجنوب (107). و حسب نفس المنظرين، فإن الجيش الفرنسي لا يخوض حربا استعمارية ضد شعب يحارب من أجل استقلاله، وإنما يقف في وجه مؤامرة شيوعية تريد تدمير الوطن الفرنسي والحضارة الغربية (108). والغريب في هذا، أن تحاول المؤسسة العسكرية الفرنسية ، تبرير سياستها القمعية الوحشية التي تنتهجها ضد الشعب الجزائري بالادعاء، بأنها تحمي العالم الحر من الموت العنيف الذي ينتظره على يد الحركات الثورية المدعمة بالشيوعية العالمية ،فهي مرغمة على انتهاج تكتيك الحرب المضادة ، الذي يعتمد أساسا على تطبيق نفس طرق وأساليب الخصم (109)

وكان هذا الشعور عاما بين أوساط القيادات العسكرية التي كانت تريد أن تستثمر تجربتها الفيتنامية من خلال شن حرب ثورية مضادة، تنسيهم هزيمة معركة Dien Bien Fou وخيبة الأمل التي أحسوا بها بعد معركة السويس . فالجزائر في نظرهم ، هي الفرصة الأخيرة التي ستعيد الأمجاد الفرنسية الى سابق عهدها ، وتضمن في نفس الوقت الوجود الفرنسي في الجزائر ومن هذا المنظور ، يتضح وكأن الجيش الفرنسي وضع لنفسه مهمة مقدسة ، هي إنقاذ الوطن الأم فرنسا من خطر التدمير، وأن يعيد بعث الأمة الفرنسية ، وقطع الطريق على التخريب الشيوعي والدفاع عن العالم الحر ضد الخطر الأحمر (110) .ومن هذه المفاهيم والتصورات ،

جاءت فكرة إقامة التجربة الأولى للمدارس المضادة لحرب العصابات ، مثل تلك التي أنشئت في مدينة بسكرة عام 1955 من قبل الجنرال Vanuxem للمظليين الفرنسيين (111).

أما عن الأساليب التي بواسطتها تطبق الحرب المضادة ، فيقول أحد منظريها ، وهو العقيد Trinquier : " إن الهدف المنشود من وراء الحرب العصرية ، ليس الاستيلاء على أهداف جغرافية أو عسكرية ، أو ضم مناطق ترابية كما هو جاري في الحروب السابقة ، بل الهدف الرئيسي هو السكان الذين علينا أن نخضعهم بكل الوسائل الممكنة ، والأكثر فعالية (في نظره) هو الإرهاب " (112). أما العقيد Jacques Hogard ، فيركز على أهمية ، خلق حالة الاضطراب في صفوف العدو ، بواسطة شن عمليات عسكرية وبوليسية والضربات الجوية البوية ، مما يؤثر على معنويات الثوار (113). هذه المعنويات التي تعتمد على الشعور بالأمان ، أما إذا هوجموا وتوبعوا باستمرار من قبل القوات الفرنسية ، فإن معنوياتهم ستنهار وخاصة بعد أن يعزلوا عن السكان ويفرض عليهم الحصار الاقتصادي بعد تعميم إستراتيجية المناطق المحرمة . ويضع هذا المنظر ثلاث خطوات لتحقيق النصر :

1- إبادة الوحدات العسكرية للعدو .

2- تدمير المنظمة السياسية . العسكرية للثورة .

3- السيطرة على السكان بواسطة العمل الدعائي والنفسي المكثف، والذي يعتبره ، أكثر فعالية من الأسلحة النووية (114). و في هذا السياق ، تحتل المعلومة مكانة كبيرة في فكر وإيديولوجية هؤلاء القادة العسكريون ، لهذا جميعهم يجمعون على الحصول عليها بأية وسيلة ولو تكن بربرية . ويقترحون مجموعة من الوسائل والطرق التي يرون بأنها كفيلة بتحقيق هذا

الهدف، ومنها؛ التعذيب، التصفية والقتل الجماعي، الاختراقات (115). وفي هذا الإطار ، تجدر الإشارة، الى أن غالبية الضباط الفرنسيون العائدون من الهند الصينية ، كانوا يميلون الى استخدام نفس التكتيكات القتالية ، التي بواسطتها حقق الفيتناميون انتصارهم العسكري على الجيش الفرنسي، في مجابهة جبهة التحرير وجيشها (116).

وقد وجدت هذه الأفكار تشجيعا كبيرا من طرف الجنرال Raoul Salon [117]، خاصة بعد تعيينه قائدا عاما للجيش الفرنسي بالجزائر في ديسمبر 1956. والذي باشر في تجسيد الدروس المستخلصة من التجربة الفيتنامية التي عايشها كضابط عسكري بين سنوات 1952- 1953. ومن بين القرارات التي أصدرتها القيادة العسكرية الفرنسية بين 1956-1957 في هذا الإطار :

1- تأسيس مجموعات التدخل على مستوى النواحي و المناطق والقطاعات العسكرية ، وتشكل كل مجموعة تدخل من ؛ فيلقين من المشاة ، سربة مدفعية ، فصيلة مدرعات ، فصيلة الهندسة . وسوف يدعم هذا الإجراء بتأسيس كتائب التدخل في 29 جانفي 1957 (118) .

2- إجبارية مرور الضباط العسكريون العاملون في الجيش الفرنسي والإحتياطيون القادمون من فرنسا ومن مستعمراتها والمعينون للعمل في الجزائر، للتدريب في مركز التهدئة وحرب العصابات على مبادئ وتقنيات حرب العصابات وكيفيات مواجهتها ، وهذا بموجب التعليمة الصادرة في أفريل1957 [119].

وسوف تكون سنة 1957 ، سنة تجارب إستراتيجيات الحرب الثورية المضادة ، وتخصصت عدة أجهزة فرنسية في تطبيق أسلوب القمع البوليسي والقضائي والإداري والعسكري (120)، وتجسيد نظريات الحرب الثورية المضادة لكل من ؛ Allard ، Salan ، Hogard ،Trinquier

Bigeard , Jean pierre , Château -Jobert , Fossey - François ، باعتماد وسائل مختلفة منها ؛ الاستنطاق و التعذيب المتعدد الأشكال ، القتل ، السجن ، العمل المخابراتي. ومن بين المصالح البوليسية القمعية التي وضعتها السلطات الاستعمارية تحت الإشراف المباشر للمؤسسة العسكرية ، ومنحت كافة الصلاحيات ، الجهاز العملياتي للحماية D.O.P تحت إشراف العقيد Godard (121)، الجهاز الحضري للحماية D.P.U تحت إشراف العقيد Trinquier [122] ، وهما جهازان تابعان مباشرة لمركز التنسيق بين الجيوش C.C.I الذي أنشأه الجنرال Raoul Salan ، وعين على رأس إدارته العقيد Simoneau ،وهو هيئة فوق كل الهيئات الرسمية ، إذ لم يكن في مقدور أية سلطة سياسية كانت أم عسكرية التدخل في صلاحياته ومهامه ، والتي كانت على رأسها توفير الأجهزة المختصة في استنطاق الأسرى والسجناء للوحدات القتالية في الجيش الفرنسي (123).

وقد برز دور هذه المصالح العسكرية ذات العمل البوليسي القمعي خلال مراحل معركة الجزائر سنة بعد إسناد صلاحيات الشرطة لرجال المظليين 1957 التي لم يتوان أفرادها في استخدام شتى أنواع التعذيب الوحشي ضد 120,000 جزائري (124).

ومن الأمور التي يجب أن نشير إليها في سياق الحرب المضادة، نظام الرقابة والتتبع، الذي ابتدعه العقيد Trinquier ، والذي استطاع بواسطته اختراق التنظيم السياسي والعسكري لجبهة التحرير في مدينة الجزائر وضواحيها . يعتمد على إحصاء السكان ومراقبة تحركاتهم وتقسيم الأحياء السكنية الى مجموعات أو أقسام محددة ومعرفة بواسطة حروف وشارات على جدران وأبواب المنازل،مع تعيين رئيس لكل مجموعة ،وهو المسئول أمام المصالح السابقة الذكر،

بتقديم تقارير يومية عن الأشخاص الذين يزرون الحي أو يقيمون لدى العائلات القاطنة بالحي. وقد اقترح Trinquier تعميم نظام الرقابة هذا على بقية مناطق الجزائر، بعد أن أثبت نجاعته في مدينة الجزائر وضواحيها حسب ادعاءاته (125). وبالفعل ظهرت نفس الهيكلة للسكان في مدينة قسنطينة في جويلية 1958 على يد الملازم Racinet (126).

وقد وجدت أفكار هؤلاء القادة تجاوبا كبيرا من طرف بعض الأوساط اليمينية المتطرفة، مثل تلك التي تنتمي الى الرابطة الكاثوليكية، ومنهم العقيدان Goussault وFougas. والرائد Cognit الذين يديرون المكتب الخامس. وقد لعبت مجلة Le Verbe التابعة لهذه الرابطة، دورا كبيرا في الترويج لهذه الأفكار من خلال المقالات العديدة التي كانت تنشرها (127).

الإحالات :

(1)- Alleug , Henri : op.,cit. . p 71

(2)- Hartmut Elsenhans : op, cit . p 448.

(3)- Navarre, général Henri : l'Algérie de l'indochine. Paris, Plon 1958. pp320-321.

(4)- Jauffret, Jean – Charles : soldats en Algérie 1954-1962. Autrement 2000. p 81

(5)- jauffret, Jean – Charles: une Armée a deux vitesse en Algérie 1954-1962. Réserves Générales et troupes de secteur.dans:Militaire et Guérilla. Pp21-37.

(6)- حول حول هذا الموضوع :

Vaujour , jean : histoire de la Révolution Algérienne , de la Révolte a la Révolution aux premiers jours de la guerre d'Algérie. Albin Michel,paris 1985.

(7)- Claude Carre : Aspects Opérationnels du Conflit Algérien 1954-1962 . dans : R.H.A , n 166 mars , 1987, p 83.

(8)- Shat: 1h 1375, Situation des Effectifs de l'Armée de Terre. Situation en Algérie .10 Août 56 .

(9)- Shat, 1h 1933 d 1 : Canevas Chronologique, Chapitre 2 : Extension de la Rébellion , p 6.

(10)- Rimo : op., cit. , p 443.

(11)- Philippe Vial-Pascal Tanchoux : les Archives d'Algérie de l'Armée de l'Air . dans : R.H.A , n 2, 1992. p67 .

(12)- Rimo : op., cit. , p 443.

(13)- Courriere, y : le Temps des Léopards ,vol 1, Rahma Alger ,1993 ,284.p.

Shat, 1h 1933, d 4 : situation en Algérie, 22 octobre 1954

Shat, 1h 1933 d 1 :Canevas....p 9 .

فمثلا في تقرير الجنرال La Cherriere المؤرخ في 22 أكتوبر 1954 إبي قبيل اندلاع الثورة ، يلح فيه قائد الناحية العسكرية العاشرة في الجزائر على تزويده في أقرب الآجال بستة كتائب من فرق المشاة ، وثلاثة فيالق مزودة بالبغال . أما الجنرال Lorillot فقد طلب تخصيص حوالي 120000 رجل للقيام بمهام الحماية والمراقبة فقط . أنظر تقريره في :

Shat, 1h 1678, d3: expose militaire sur l'Algérie . prononce par M. le Général de corps d'Armée

Lorillot commandant de la 10 Région Militaire devant les Auditeurs du Collège des Hautes Etudes de la défense nationale, 16 nov. 1955.

(14)- Shat, 1h 1933 : Evolution de la Situation du Début de la Rébellion a l été 1960 .

(15)- أهم الحكومات الفرنسية المتعاقبة على إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة المدروسة هي كالتالي :

حكومة بيير مانداس فرانس (نوفمبر 1954 – 5 فيفري1955)

حكومة إدغارفور (فيفري 1955– جانفي 1955)

حكومة قي موليه (جانفي 1956– 21 أفريل 1957)

حكومة بورجيس مونوري (مارس1957 – 30سبتمبر 1957)

حكومة قايار (نوفمبر 1957 – أفريل 1958)

وعن مواقف السلطات الاستعمارية من قضية التجنيد ، أنظر ؛ الساسة الفرنسيون وقضية التعداد العسكري ، ملحق رقم : 4

(16)- Shat, 1h 1933 d 1 : Canevas.....p 6 .

يذكر جاك سوستيل في تقريره المرفوع الى وزارة الداخلية الفرنسية بباريس ؛ أن القوات المتوفرة في الجزائر ، غير كافية للقيام بمبادرة فعالة ضد الثوار ، نظرا لنفاذ الاحتياط ، ويستحيل على القوات الفرنسية الوصول الى المراكز الثائرة وبخاصة بمنطقة القبائل ، لهذا يلح على إمداده بقوة قوامها 100000 رجل . . yves courriere : op,cit pp 107-108

(17)- Hartmut Elsenhans : op, cit . p 449 .

(18)- Shat, 1h 1812 d 5 :Note de Service du 27 Avril 1956.

(19)- Introduction a l'Etude des Archives de l'Algerie . Service de l'Armee de Terre Paris 1992. p 36

(20)- Hartmut Elsenhans : op, cit . p 452.

(21)- ibidem

(22)- l'echo d'alger 26.06.1957.

(23)- Hartmut Elsenhans : op, cit . p 454.

(24)- l'Humanité : 16.05.1959. ، أما المؤرخ الفرنسي Guy pervillé، فيقدر عدد القوات الفرنسية في نهاية عام 1957ب : 450000 رجل دون ذكر مصادره في تحديد هذا الرقم .أنظر دراسته :

l'Armée Française au Combat de 1956-1962.dans : la France en Guerre d'Algérie , Musée d'Histoire Contemporaine / BDIC , 1992 p46.

عن تطور تعداد القوات الفرنسية في الجزائر من 1 نوفمبر 1954 الى 1 جانفي 1961 .أنظر الملاحق

رقم : 33 - 34 وأيضا :

Shat, 1h 1933: le Problème Militaire en Algérie ,3 bureaux, avril 1957

(25)-عن تعداد الجزائريين في الجيش الفرنسي أنظر ؛ الملحق رقم : 37

(26)-حول أهمية القوات الإضافية وأنواعها في الجيش الفرنسي أنظر الملحق رقم : 38

(27)-عن دور هذه القوات أنظر :

-Ageron ,Charles- Robert : les Supplétifs Algériens dans l'Armée Française pendant La Guerre d'Algérie , in Vingtième Siècle , oct/ déc , 1955 , pp 3-20.

- Abd -el- Aziz , Meliani : le Drame des Harkis , la France Honteuse . Vérités et Légendes , pérrin, paris , 1993.

- Darboise , J. M et (autre) : Officiers en Algérie , Maspéro, paris , 1960.

- Mohand , Hamoumou : L'histoire des Harkis et Français Musulmans la fin d'un Tabou ? in Mohamed Harbi , Benjamin Stora (sous la direction) : La Guerre d'ALgérie 1954- 2004 , Tome 1, Institutions - Acteurs Chihab Editions , Alger , 2004, pp 317-344.

(28)- Teguia Mohamed : op, cit p 274.

(29)- Shat, 1h 1600: Fiche , Encadrement de l'A. L. N Recapitulatif , SD .

(30)- Shat,1h 1817. d1 : les Missions , les Moyens, l'Organisatio Commandement, la Coopération Interarmes et Interarmées 1956.

(31)- Hartmut Elsenhans : op, cit . p 451.

وصل عدد المجندين في الجيش الفرنسي في الجزائر من 1 جوان 1954 الى 1 نوفمبر 1961 الى حوالي

1,179,523 مجند دون حساب بقية الجنود من النظاميين والاحتياطيين . - Jauffret, Jean Charles : op., cit. p 80

(32)- Shat, 1h 1942,D2: le Rôle de l'Armée en Algérie et Evolution de son Action depuis Nov. 1956expose fait par le Général Lacomme a la Maison du Combattant le 26 mars p 8.

(33)- Hartmut Elsenhans : op, cit . p 572

(34)- shat, 1h 1942,d2: op, cit , p 9

(35)- Hartmut Elsenhans : op, cit . p 572

Shat, 1h, 1678,d3: op, cit pp 14-16

(36)- Teguia, M : op, cit p 277 .

(37)- Shat, 1h 1820,d5 :les Besoins en Matériel Nouveaux provoques par la Forme de Guerre en Afrique du Nord . 6 Mai 1957.

(38)- Shat, 1h 1825 , d5 : Message Postalise du Général Commandant supérieure

Interarmées , Commandant 10 Région au Général Commandant le C.A d'Oran , 10 avril 1958.

(39)- المجاهد : رقم 15 ، سنة 1958 ، ص 6 .

(40)- Shat, 1h 1821,d 1 M Note sur le Rôle des Forces Armées . juin 1957.

(41)- l'Humanité : 15. 08.1957,p 6.

(42)- shat, 1h 1820, d 5 :les besoins .....

وهذا ما أكدته أول تعليمة أصدرها الجنرال راؤول سالان القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر بتاريخ 13 ديسمبر 1956 ، عندما قال :" يجب علينا من الآن وصاعدا أن نبحث عن تفوقنا من خلال استخدامنا للمدفعية من عيار 105 ملم و 155 ملم في بعض المناطق ، وعما قريب استعمال النابالم"

Figueras André : Salan Raoul Ex-General d'Armée . Table Ronde, Paris , 1965, p 152.

(43)- Patrick Facon : l'Algérie et la Politique Générale de l'Armée de l'Air 1954-1958. in : R.H.A N 2, 1992 , p 76.

(44)- المجاهد: رقم 15، سنة 1958، ص 6 .

(45)- Philipe vial : op. , cit. , p 68.

(46)- Pfirrmann, Capitaine : Chasseurs des Djebels . in : H. M , p 12 .

(47)- François Pernot : la Rébellion et le Fait Aérien . in : R.H.A ,N 2, 1992. pp 86-87 .

عن استخدامات هذه الطائرات وخصوصياتها أنظر ؛

Pfirrmann, Capitaine : Chasseurs des Djebels . in : H .M pp7-13.

Notre Aviation en Algérie . in : historia magazine , pp 1-6 .

(48)- Patrick, facon : op. cit. p 81 .

(49)- Teguia, Mohamed : op. cit. pp 276- 277.

(50)- تقرير الولاية الثالثة ، ص 32 .

(51)- المجاهد: رقم 1 ، بتاريخ 20,08,1957 ص 7 .

(52)- Teguia, Mohamed : op. cit. p.

(53)- Frederic , Medard : Bouclage et Ratissage , le Quotidien de l'Armée de Pacification . in : M . G. A, n 3, Mai Juin 2002. pp 38-45 .

شرع في تطبيق نظامه الشهير المسمى بخط المربعات التي تطلبت إقامة 310 من المراكز العسكرية بالقبائل وحدها . عند ذلك أخذ الجنود الفرنسيون الأنذال في نشر سلامهم المزعوم ، وذلك بواسطة

عمليات حربية واسعة النطاق تتخللها إعدام المدنيين وأفعال اللصوصية وهتك الأعراض الغالية والحرائق والرمي برصاص الرشاشات وإلقاء القنابل . . " المجاهد : العدد 3 ، السنة 1956 ، ص ص 14 – 1

وأحسن من عرف هذا التكتيك العقيد رمضاني محمد الذي يقول : " بعد فشل نظرية قتل الثورة في المنطقة الأولى ، اضطر إستراتيجيو القوات الفرنسية الى تطبيق تكتيك جديد ابتدعه مخططوها سنة 1956، أطلق عليه اسم مخطط " المربعات" نُفذ على أساس إنشاء شبكات واسعة من نقاط الدفاع والمراقبة تغطي كامل التراب الوطني ، ترابط بها نحو 400 ألف من قواته البرية وكان القصد من هذه الخطة ، تطويق وعزل ومراقبة مواقع المجاهدين ، وتضييق الخناق على وحدات الثوار ومتابعة تحركاتهم وسكناتهم، أينما ذهبوا وحيثما حلوا، ومحاولة بسط سيطرة قوات العدو على أوسع رقعة من الجغرافيا الجزائرية ، بهدف تشديد القبضة على مختلف المناطق لمنع الثوار من القيام بعملياتهم المختلفة الأشكال بحرية ، والتمكن من التدخل السريع وعن قرب عند اللزوم وربحا للوقت والجهد والمال وإلحاق أكبر الخسائر بوحدات المكافحين ، والحد من تنقلاتهم عبر المناطق الكفاحية وتقليلها الى الحدود الدنيا ، إذا تعذر تحييدها والقضاء عليها تماما " أنظر ؛ محمد رمضاني : الملحمة المنتجة للنصر . جريدة الشروق ، 2004/7/5 ، العدد 1118 ، ص 7 .

(54)- le Monde 23.11. 1954 .

من بين الذين يؤمنون بأسلوب استعراض القوة وزرع الرعب والخوف بين المدنيين نذكر ؛ العقيد قودار وعن طبيعة أساليبه مع المجاهدين أنظر الملحق رقم : 2

(55)- Jauffret , jean – Charles : l'Armée et l'Algérie en 1954 . R.H. A . n 187 , juin 1992 , p 24.

(56)- Jauffret , jean – Charles : la Guerre d'Algérie .... T 1 , p 845 .

(57)- jauffret , jean – Charles : l'Armée et l'Algérie ..... , p 24.

(58)- Teguia , Mohamed : op, cit , p 297.

(59)- حسن بومالي : المرجع السابق ، ص 335 .

(60)- المجاهد : 1/1/ 1958 .

(61)- Jauffret, Jean – Charles : op. , cit. , p 24 .

(62)- يلاحظ تضاعف وتيرة العمليات العسكرية الفرنسية في عهد هذا الوزير ، يمكن الإشارة لتلك التي تعرض لها الأطلس البليدي ؛ ففي شهر جوان من سنة 1956 ، شنت القوات الفرنسية ضد هذه المنطقة ، عدة عمليات منها : Arquebuse, Zoulou, Basque, Espérance, Poitier, أما في شهر مارس 1957 ، فأشهر عملية كانت عملية ؛ Ambiance التي قادها Bigeard . وكذلك عملية ؛ N.K والتي أشرف عليها jacques Massu . وقد بدأت في 26 جويلية 1957 وانتهت في شهر سبتمبر . وشاركت فيها عدة تشكيلات من الجيش الفرنسي ، وكانت كتائب المنطقة الأولى والثانية في الولاية الرابعة هي المستهدفة . عن هذه العمليات العسكرية ، أنظر؛

Shat, 1 H 1943 D1 , Canevas ..... .
Teguia , Mohamed : op. , cit. , pp 290-309

(63)- Claude Carre : op. . cit. . p 84 .

(64)- Shat , 1H 1943 D1 Canevas .....p 8 .
Shat , 1 H 1678, D3 : op , cit . p p 14-16 .

أما عن النتائج المترتبة عن إتباع الجيش الفرنسي لهذا التكتيك فيلخصها العقيد محمد رمضاني قائلا : " تبين للوحدات الفرنسية ، بعد أن وضعت مخطط المربعات موضع التطبيق في الميدان، أنها أي الوحدات قد تمططت أفقيا أكثر من حجمها ، وتبعثرت قدراتها ، فأصيبت بالشلل وفقدت القدرة على حشد وتركيز القوات عند الحاجة والضرورة . وتبين أن الوحدات الفرنسية أصبحت معزولة ، وأن عملية تزويدها بالمؤن والذخائر والاحتياجات المختلفة ، أضحت مكلفة وصعبة ومحفوفة بمخاطر عديدة ، وأن تنقلات قوافل التموين ، قد نتج عنها ارتفاع عدد الشاحنات والمركبات المجندة للقيام بالعمليات الإمدادية ، وأن تأمين القوافل عبر الطرقات أصبح يتطلب تسخير قوات إضافية برية وجوية تسير أمام وخلف الأرتال . . . " محمد رمضاني : المرجع السابق ، ص 7 .

(65)- توصلت السلطات الاستعمارية الى أن هذه المنظمة هي العقل المدبر والدعامة الأساسية التي ترتكز عليها الثورة التحريرية . فهي التي تؤطر الجماهير الشعبية وتوجهها لتحقيق أهداف الثورة وبواسطتها يتمكن المجاهدون من العيش والاختفاء بين هذه الأوساط دون أن تصلهم أيدي العدو . وحسب نفس

السلطات ، فإنه دون القضاء على هذا التنظيم ، لا يمكن انتظار أية فائدة من وراء عملية استعادة ثقة السكان . وعليه فمن أولى الأولويات متابعة وتحييد المنظمة السياسية على جميع الأصعدة والمستويات وبكافة الوسائل المتوفرة وقد تكلفت بهذه المهمة أجهزة D.O.P المتواجدة على مستوى كل ناحية وقطاع ومنطقة . Bernard , Droz : op. , cit . p 135

(66)- Shat , 1 H : Notes sur le Rôle des Forces Armées . juin 1957 .

Roger Trinquier : le temps perdu, paris , Albin Michel , 1978,p . 314.

(67)- ibidem ,

(68)- Shat , 1 H 1822 DI :Directives Générales de Division du Dognon , Commandant PI le CA d'Oran . 19 Août 1957

(69)- Jauffret , Jean- Charles : op., cit. , p 24 .

(70)- Introduction a l'Etude des Archives de l'Algérie, Service Historique de l'Armée de Terre Vincennes 1992. p 40.

(71)- Shat , 1 H 1820, D 5 : les Besoins en Matériels Nouveaux Provoques par la Forme de Guerre en Afrique du Nord . 6 Mai 1957.

(72)- Shat , 1 H 1942 D1: Canevas .....p 8.

(73)- Shat , 1 H 1942 D1: Canevas .....p 8 .

(74)- Shat , 1 H 1942 D1: Canevas .....p 14.

(75)- (1)Shat, 1 H 1678, D 3: expose militaire sur l'Algérie . 16 nov. 1955.

(76)- l'Armée Française 1954-1959 in : Historia Magazine .p 21.

(77)- Ibidem . p 4 .

(78)- Introduction a l'étude des Archives de ..... p 62 .

(79)- SHAT , 1H 1678, D3 : op, cit , p 21 .

(80)- Jauffret Jean- Charles : l'Armée Française in : la France en Guerre . p 44

(81)- وقد اشتهرت في هذا السياق فرق Blizzard التي كان يقودها العقيد دي كورنو الذي خاض بها معركة Taghit- Ardamne التي استشهد فيها البطل قرين بلقاسم برفقة 22 من رفاقه ، والاستيلاء على 15 قطعة سلاح .أنظر :

Aspirant Olivier Hamon : chronique du conflit Algérien 1954-1962. R.H.A ,N 2, 1992 , p 37.

(82)- Bigeard , M : op. , cit. , p ^p 220-233.

(83)- Shat , 1 H 1942 D1: Canevas .....p 23 .

(84)- Jauffret , Jean - Charles : la Guerre d'Algérie .... T 1 , p 843 .

(85)- Shat , 1 h 1809 , D 1 : Directive aux Généraux Commandants les Divisions , 17 sep 1955.

(86)-

(87)- Shat, 1h 1942. d3 : Procèdes Tactiques pour la Recherche et la Destructions des Bandes Rebelles. Alger, 25 Juin 1960.

(88)- Shat , 1 H 1942 , D2 : le Rôle de l'Armée en Algérie .....p 6

وعن وعن التكتيك الجديد أنظر ؛ الملحق رقم : 3

(89)- Shat , 1 H 1824. D2 : Companies contre Guerillas . 29 sep 1959 .

(90)- Hartmut : op, cit . p 575.

(91)- LE MONDE : 15 . 12 . 1961 .

(92)- Shat, 1H 1942, D2 : op . cit . p 13 .

(93)- Shat, 1H 1942,D2 : op . cit . p 13 .

(94)- Shat, 1H 1942, D1 : Canevas .....p 24 .

(95)- Shat, 1H 1942, D2 : op . cit . p 14 .

(96)- Shat, 1H 2524, D1 :la Pacification . centre d'instruction pacification et contre Guérilla, les buts les Moyens , Rôle de l'Armée , les Principes , la Méthode Technique d'Application . p 2.

(97)- Shat, 1H 1942, D2 : op . cit . p 14 .

(98)- Shat, 1H 1942, D2 : op . cit . p 26 .

(99)- Shat, 1H 1942, D2 : op . cit . p 15 .

(100)- Shat, 1H 1942, D2 : op . cit . p 18 .

(101)- Shat , 1H 2538 , D1 : le Problème de la Pacification . 10eme Région Militaire , Etat Major , 2eme Bureau . 12 Pages

(102)- Shat, 1H 1942, D1 : Canevas .....p 24 .

وحسب الوثائق الفرنسية الرسمية فقد وصل عدد الفارين من الجزائريين بين سنتي 1955 و 1956 من الجيش الفرنسي الى حوالي 900 رجل كل ثلاثة أشهر . أنظر :

Maurice Faivre , : les Combattants Musulmans de la Guerre d'Algérie , des Soldats Sacrifies ,Paris, Harmattan ,1995. P 255.

(103)- عن القوة الثالثة ، أنظر ؛

(104)- نص تصريح الضابط الفرنسي سيرج ادوار ، المنشور في جريدة لوموند الفرنسية والذي نقلته المجاهد في 1957/11/15 ، عدد 12 ص ص 6-7 .

(105)- جاء في الموسوعة العسكرية أن الحرب الثورية ، هي صراع عادل تستخدم فيه القوى العسكرية والنفسية والسياسية لشعب من الشعوب ضد قوة محلية متسلطة أو قوة أجنبية مستعمرة .

وحسب نفس الموسوعة ، فإن الحرب الثورية تختلف عن الحرب التقليدية بعدة سمات منها :

-أنها تتم بين شعب ضعيف ماديا ولكنه يملك دفعا معنويا عاليا ، يسمح له بخوض الحرب مهما كانت التضحيات ،وشعب يعتمد على قوته المادية القاهرة ، ولكنه لا يملك الحافز المعنوي أو السبب السياسي القوي اللازم لمتابعة الحرب

-أنها ر تتم بين جيشين تابعين لشعبين ، ولكنها تتم بين شعب مسلح يملك قوات مسلحة ويقاتل بها ، ويمنحها زخمه ودعمه وجيش يعززه شعب آخر لقهر الشعب الأول بعد تدمير قوته المسلحة .

-أنها تعتمد في المقام الأول على الدافع المعنوي النابع من الإحساس بالظلم الاجتماعي أو الوطني وعلى التوعية السياسية المبنية على فكرة سياسة عادلة ومقبولة وقادرة على استقطاب الجماهير الشعبية.أنظر :

الموسوعة العسكرية الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1981، ص 581.

(106)- للتوسع أنظر :

Claude Dumas : la Guerre Révolutionnaire . PUF 1959. que sais-je n 826.
Le colonel Trinquier : la Guerre Moderne . la Table Ronde . 1961.
Guerre , subversion , Révolution . Robert Lafont , 1968.

(107)- Allard le Général : vérités sur L'affaire Algérienne . in Revue de la Defence Nationale , Janv1958,pp 5-41

(108)- Duauesne , jacques : Pour Comprendre la guerre d'Algérie . Perin , Paris, 2001 . p 180.

(109)- عن هذا التوجه الجديد في الإستراتيجية العسكرية الفرنسية ، أنظر:

Le General Chassin : Réflexions Stratégiques sur la Guerre d'Indochine. in Revue de la défense nationale , dec 1954, pp 507-522.
Lacheroy CH : la Guerre Révolutionnaire in la Défense Nationale , Paris, P.U.F ,1958, pp 307-330.

(110) - سليمان الشيخ : الجزائر تحمل السلاح ، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة . ترجمة محمد حافظ الجمالي .منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال . الجزائر 2002. ص 190 .

(111)- Jauffret jean charles : l'Armée Française au combat de 1954 a l'envoi du Contingent . in la France en Guerre d'Algérie .... P 41.

(112)- Trinquier Roger: le Coup D'état du 13 Mai . ed, Esprit Nouveau, paris 1962. p 31 .

(113)- Hogard jacques : Stratégie et Tactique de la Guerre Révolutionnaire. In R. M .I , n 295 juin 1958.,

(114)- Hogard Jacques : Guerre Révolutionnaire et Pacification . in R. I , n 280 ,Janv. 1957 , p 9

(115)- Teguia, Mohamed : op . cit . p 289 .

(116)- Lieutenant, x : pour quoi nous avons perdu la Guerre d'Algérie . in la Nef Numéro Spécial, N 7,Juillet - Sep 1961.

(117)- ولد راؤول سالان في 1 جوان 1899 بمدينة Roquecourbe في مقاطعة Tarn الفرنسية . دخل المدرسة العسكرية سان سير وتخرج منها سنة كضابط استعلامات 1919 ، عمل في الشرق الأقصى واللاوس وسورية . وأشرف على المكتب الخامس في الهند الصينية بين 1924-1937 ، وفي هذه السنة عاد الى باريس وأشرف على مصلحة الاستعلامات بين المستعمرات وكذلك المكتب الثاني التابع للقوات الفرنسية في إفريقيا الغربية . و في سنة رقي الى رتبة Général de Brigade بعد أن شارك في معركة فرنسا وألمانيا . عاد مرة ثانية الى الهند الصينية برفقة الجنرال Leclerc ، حيث أشرف على قيادة القوات الفرنسية في الصين و الفيتنام الشمالية . بعد عودته الى باريس استلم رئاسة جمعية محاربي الإتحاد الفرنسي . في 2 نوفمبر 1956 عين قائدا عاما للجيوش الفرنسية في الجزائر وبقي في ذا المنصب الى غاية 19 ديسمبر 1958، حيث عوض بموريس شال . ولمواجهة تردي الأوضاع العسكرية في الجزائر استلم الجيش الفرنسي في عهده ، كافة السلطات والصلاحيات المطلقة المدنية منها والعسكرية ، لاسترجاع الأمن والهدوء وحماية الأشخاص وإنقاذ الجزائر وتجسد ذلك في معركة الجزائر في سنة 1957 . وفي 16جانفي 1957 ، نجا سالان من محاولة اغتيال في إطار ما عرف حينذاك بحادثة البازوكا . ولعب سالان دورا كبيرا في المطالبة بعودة الجنرال ديغول في ماي 1958 في إطار لجنة إنقاذ الجزائر، إلا أنه ما فتئ أن تحول الى أشد المعارضين لسياسة ديغول الجزائرية ، بعد تزعمه لمنظمة الجيش السري . في 22 أفريل 1961 فشل برفقة كل من شال ، زيلر ، جوهو في المحاولة

الانقلابية ضد ديغول . ألقي عليه القبض في 20 أفريل وحكم عليه بالإقامة الجبرية المؤبدة ، أطلق سراحه في 15 جوان 1968 . مات في 3 جويلية 1984 بباريس . أنظر عن حياة سالان :

- André, Figueras : Salan Raoul, ex-General . la table Ronde , Paris 1965.
- Alain , Gandy : Salan , Perrin, paris , 1990.
- Raoul, Salan : Mémoires, fin d'un empire, tome3 : Algérie française ,1954-1958, tome4.
- L'Algérie De Gaulle et moi, 1958-1960. Presse de la Cite, 1972,1974.

(118)- Shat, 1H 1942 D1 : canevas ..... p

(119)- Shat, 1H 1942 D1 : canevas ..... p 25 .

(120)- ximenes , : Essai sur la Guerre Révolutionnaire. In Revue Militaire d'information, n 281 Fev- Mars 1957

(121)- حسب الوثائق الفرنسية الرسمية ، فإن (DOP) هو مصلحة عسكرية متعددة المهام والصلاحيات فهي مختصة في الجوسسة المضادة ، وتدير عمليات الشرطة و الجندرمة وتجمع المعلومات ، وتشارك في العمليات العسكرية . زيادة على استنطاق الأشخاص المشبوهين وتحويلهم نحو المصالح المختصة وفي الأخير إرسال المعلومات المستقاة الى المكتب الثاني لاستغلالها . يتكون (DOP) من ضابط عسكري برتبة نقيب في أغلب الأحيان بمساعدة ثلاثة ضباط و 5 من رتبة صف ضابط وحوالي 20 من المجندين . زيادة على عدد من المترجمين أغلبهم من الأقدام السوداء أو من الخونة والحركة . وصل عدد هذه المصالح الى 18 مصلحة و36 ملحقة . حول هذه المصلحة وأدوارها المختلفة وما ألحقته بالثورة أنظر :

Jacques , Isnard : les DOP etaient charges des Interrogatoires Muscles. Le Monde 11 dec2000.

Vittori jean - pierre : Nous Avons fait une Sale Besogne elle n'a servi a rien . in: la Nouvelle observateur, 14 dec 2000

Raphaelle Branche : la Torture et l'Armée pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962 Gallimard , 2001, pp 195-211.

(122) - بادرت السلطات الاستعمارية الى إنشاء هذا الجهاز لتدمير المنظمة السياسية الإدارية لجبهة التحرير من خلال تعزيز الرقابة وملاحقة المناضلين المندسين في الأوساط الشعبية وتصفيتهم وأعتمد عمل هذا الجهاز على العمل المخابراتي بتجنيد عدد من العملاء والخونة الذين اشتهروا

باسم؛ Bleus de Chauffe الذين يندسون بين السكان لمراقبتهم وإخبار السلطات الاستعمارية بأي تحرك مشبوه . وحسب الجنرال Raoul Salan فقد وصل عدد هؤلاء الخونة الى 7500 عميل . عن هذا الجهاز أنظر :

Trinquier , Roger : parade au terrorisme : on quadrille a Alger . in Historia Magazine , n 225 24 Nov. 1972 pp 965-972.

Raoul salan : Mémoires : Fin d'un Empire. T3, Algérie française 1954-1954. presses de cite. Paris , 1972,

(123)- Claude , Paillat : Vingt ans qui déchirèrent la France , la Liquidation Tome 2 , Robert Laffont , paris 1972, p 498.

(124)- EL Moudjahid , N 52, Année 1959 .

(125)- Trinquier , Roger : le Coup D'état .....p p 37-38 .

(126)- Racinet , jean – Claude :les Capitaine d'Avril .France –Empire ,1976.p 351

(127)- Teguia , Mohamed : op., cit. p 281 .

الباب الثالث

الثورة الجزائرية في مواجهة الاستراتيجيات الفرنسية

الفصل الأول : إستراتيجية الثورة في الميدان العسكري

الفصل الثاني : إستراتيجية الثورة في الميدان السياسي و التنظيمي .

الفصل الثالث : إستراتيجية الثورة في الميدان الإعلامي و الدبلوماسي .

الفصل الأول

إستراتيجية الثورة في الميدان العسكري

.وضعية جيش التحرير الوطني 1954- 1956

.النشأة التاريخية لجيش التحرير الوطني :

تشكلت النواة الأولى لجيش التحرير الوطني من المناضلين المنتسبين الى حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وخاصة أعضاء المنظمة الخاصة ، الذين بادروا بإعلان الثورة بعد أن تلقوا تدريبات عسكرية على حرب العصابات وعلى استعمال الأسلحة، والذين كان أغلبهم مطاردين من قبل السلطات الاستعمارية بعد اكتشاف أمر المنظمة زيادة على قدماء المحاربين الجزائريين ذوي الخبرة العسكرية الذين سبق لهم حمل السلاح من خلال مشاركتهم في حروب فرنسا بما فيها حرب الهند الصينية [1] .

وقد التحق بصفوف هذه الكوكبة بعد إشعال فتيل الثورة في غرة أول نوفمبر 1954، أعداد من الجزائريين الذين أعلنوا القطيعة مع النظام الاستعماري ، والذين سبق لهم أن تبوؤوا مسؤوليات سياسية وإدارية في الإدارة الفرنسية . ويمكن أن نضيف إليهم أولئك الفارين بأسلحتهم من الجيش الفرنسي ، وأيضا الذين انتقلوا طواعية الى صفوف جيش التحرير خلال معارك هذا الأخير ضد الجيش الفرنسي [2] .

بعد أن اشتد عود الثورة وكثر عدد الملتحقين بها، ي فتح باب التجنيد للراغبين ، إلا أن قيادة جيش التحرير الوطني وضعت عدة شروط ومقاييس الواجب توفرها في المنخرط [3] ،

سارت الأسبقية والأفضلية للشباب الذي مارس الخدمة العسكرية وللفدائيين والمناضلين الذين شف العدو أمرهم بالمدينة أو الذين شاركوا في جلب السلاح من تونس ولسكان الأرياف ذين جعلت الثورة من ديارهم مقرات لجيش التحرير الوطني. وبهذه الطريقة ظهرت التشكيلات ولى لجيش التحرير الوطني [4] .

لإشراف على عملية التجنيد ، أمرت قيادة الثورة بتشكيل لجان شعبية على مستوى ناطق والنواحي ، مهمتها القيام بعملية تسجيل الراغبين وفق مقاييس وشروط محددة ، بليغ أوامر الثورة ، وإيجاد مناضلين مكلفين ببث الوعي الثوري والتعبئة المادية والمعنوية . هدف تعميم الثورة على مختلف جهات الوطن ، وحتى لا تكون مقتصرة على منطقة أو فئة ينة من الشعب الجزائري ، جندت القيادة شخصا أو شخصين من جميع الأعراش والدواوير نواحي [5]

انت هذه اللجان تعقد الاجتماعات في القرى والمداشر وفي الأرياف ، تشرح فيها لهم داف الثورة ، وحثهم على دعمها والوقوف معها ، وضرورة الالتحاق بها والانضمام الى فوف جيش التحرير الوطني [6] . وبعد عملية الفرز والتدقيق للأشخاص الراغبين في جنيد، تقوم هذه اللجان بتجميع المجندون وتوزع عليهم ما توفر من أسلحة بعد أداء القسم د تبقي على أعداد من هؤلاء كاحتياطيين في زى مدني ، توكل لهم مهمة مراقبة تحركات دو والمتعاملين معه [7] .والبقية تلتحق مباشرة بالجبال ، إذ يوجهون الى مراكز التدريب سكرية ، وهي مراكز تقع في أماكن سرية ، يشرف عليها مناضلون ذوي خبرة عسكرية مهم تأهيل هؤلاء الشباب .إذ يخضع هؤلاء لتدريبات عسكرية مكثفة ،و تمرينات على

رب العصابات واستخدام السلاح والمراقبة الليلية وصنع القنابل والمتفجرات والقذائف الليلية والتخطيط للعمليات العسكرية مثل الكمائن والاشتباكات ونسف الجسور الى غير ذلك من عمليات . وإضافة إلى التدريب العسكري ، كان الجنود الجدد يتلقون تكوينا سياسيا وعقائديا ونفسيا دينيا ، يهدف الى ترسيخ مبادئ الدين الإسلامي وغرس الروح الوطنية وأهداف الثورة. وبذلك أصبح جيش التحرير الوطني يتكون من :

- **المجاهدون** : وهم الذين تم تجنيدهم في صفوف جيش التحرير الوطني بعد تكليفهم بتنفيذ عمليات فدائية أو كشف العدو أمرهم ، زيادة على أنه كان لهم السبق في المشاركة في هجومات ليلة أول نوفمبر .وقد كانت هذه الفئة منظمة تنظيما عسكريا محكما له قوانينه ونظمه ، وزيها العسكري المميز .زيادة على تمتع أفرادها بقدرات قتالية وبتكوين ثقافي وسياسي وعسكري معتبر [8] .
- **المسبلون** : وهم أفراد مسلحون يتميزون بارتدائهم اللباس المدني ، يكلفون بالقيام بعدة مهام لصالح الثورة [9] ولم يكونوا خاضعين للقوانين التي يخضع لها المجاهدون ، وفي مؤتمر الصومام ، سوف تحدد مهامهم بعد أن تم إدماجهم في النظام .
- **الفدائيون** : وهم من الشباب عموما ، وكان نشاطهم مركزا بصفة خاصة في المدن والقرى حيث الكثافة السكانية المرتفعة من الأوربيين .خضع نظام الفداء[10] لتنظيم صارم خاص ، بموجبه يتم تقسيم المدن والقرى الى قطاعات وعلى رأس كل قطاع مسؤول يساعده مساعدان يشرف كل واحد منهما على فوجين أو خليتين . وتضم كل

خلية أو فوج عضوين ومسئولا ثالثا . وتحتفظ كل خلية بسرها ولا يمكن لها أن تعرف أي شيء عن بقية الخلايا[11] .

أولت الثورة الجزائرية اهتماما كبيرا للعمل الفدائي ، باعتباره أسلوب من أساليب الكفاح المسلح التي فرضته طبيعة الثورة نفسها . ومما رسته شاقة محفوفة بالمخاطر ، ولهذا لا يخوض غمارها إلا ذوي الإيمان الراسخ والعزيمة الفذة ومن خصائصه ، الكتمان والسرية والحيطة والحذر الدائم [12] . وكانت الأعمال الفدائية موجهة ، سواء في المدن أو القرى ، الى تحقيق الأهداف التالية :

تصفية غلاة المعمرين وكبار العملاء والخونة وضباط الجيش والبوليس و الجندرمة الفرنسيين وغيرهم من أعوان الاستعمار . فمثلا بلغ عدد العمليات الفدائية ضد الأملاك العامة والخاصة الفرنسية خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1954 الى حوالي 187 عملية.و122 عملية ضد قوات الأمن الفرنسية والمستوطنين في نفس الفترة ، لترتفع هذه الحصيلة سنة 1955 الى 3222 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و 3050 عملية ضد الأشخاص وقوات الأمن الفرنسية [13]

بث الرعب و عدم الاطمئنان و جو التوتر في نفوس الفرنسيين ، وبصفة خاصة المستوطنين مما أرغم الجيش الفرنسي على تخصيص جزء كبير من قواته لحماية أمن المستوطنين وممتلكاتهم في المدن ، والدفاع أيضا عن المراكز الحيوية الاستعمارية ،مما يخفف من وطأة الحصار المضروب على الجبال [14] . كانت الأعمال الفدائية تنفذ في البداية بواسطة الشبان المشبوهين ، ثم أصبح هناك جنود يختارون من قيادة جيش التحرير الوطني ويدخلون

في لباس مدني ليقوموا بتنظيمها سياسيا وعسكريا [15] . أما النتائج المترتبة عن تفعيل الفدائي وتدعيمه ، فقد كانت جلية ، إذ دلت الأحداث ، على أنه ساهم مساهمة فعالة رة مواقف العديد من الجزائريين المترددين أو المتعاونين مع العدو الذين اقتنعوا أخيرا بقدرة الجزائرية على فرض وجودها داخل الجزائر وخارجها .

تعداد جيش التحرير الوطني وتطوره :

ن الإشكاليات التي يصادفها من يريد أن يؤرخ لتاريخ جيش التحرير الوطني ، اختلاف وتناقضها في كثير من الأحيان ، بخصوص تحديد تعداد هذا الجيش عشية اندلاع الثورة يرية . وتزداد عملية ترجيح رأي على آخر صعوبة ، إذا علمنا أن الأرقام التي ذكرت من الجزائريين أو الفرنسيين ، مردها تخمينات و إفتراضيات ليس إلا .

ا كانت عملية التستر والسرية الفائقة التي أحاطت عملية تشكيل هذا الجيش ، أثناء لة التحضير والاستعداد سببا رئيسيا؛ في أن يسارع القادة الأوائل الى التخلص من أية أدلة تؤدي الى اكتشاف أمره من طرف السلطات الاستعمارية. التي بدورها لم تكن على دراية بحضر في الخفاء ، حتى أعلن جيش التحرير الوطني عن نفسه في نوفمبر 1954 . ورغم ذلك العودة الى شهادات المجاهدين في العديد من الملتقيات التاريخية ، فإن عدد الأفواج الأولى ا الجيش كانت حوالي 122 فوجا[16] وأن الفوج كان يتكون من 11 الى 13 مجاهد ، فإن مالي جيش التحرير قد قارب 1600 مجاهد ، وهو عدد يتوافق مع ما ذكره "محمد ضياف" في شهادته [17] . وحسب أحد تقارير المكتب الثاني الفرنسي عن الوضعية سكرية في الجزائر مؤرخ في 20 أكتوبر 1955 ،فإن هذا العدد سيرتفع الى أكثر من 10000

مجاهد[18] . ويفسر ارتفاع عدد المجاهدين ، بنجاح التوعية السياسية والتعبئة الشعبية التي كانت تقوم بها اللجان الثورية ، مما زاد في شعبية الثورة واتساع نطاقها الجغرافي[19] ، خاصة بعد هجمات الشمال القسنطيني، التي وضعت حدا للعديد من المترددين والمشككين في إمكانية نجاح المشروع الثوري [20] . وسوف يعرف تعداد جيش التحرير الوطني تزايدا مضطردا بعد سنة 1956، واعتبارا من هذه السنة ، بدأنا نعثر في الأرشيف الفرنسي الحربي على العديد وربما المئات من الوثائق في شكل إحصائيات وتقديرات تخص التطور المادي والبشري لجيش التحرير الوطني. ، مستقاة من معلومات جمعتها مختلف الأجهزة الأمنية الفرنسية . وحسب هذه الوثائق ، فقد وصل تعداده الى غاية 15 ديسمبر 1956 الى حوالي 18500 مجاهد نظامي[21] ،ليرتفع في 15 أوت 1957 الى 19930 مجاهد[22] ، ليصل في 15 جانفي 1958 الى 22126 مجاهد نظامي ، دون حساب بقية تعداد المسبلين والفدائيين[23] . أما الجانب الجزائري ، فإن تقرير " عبان رمضان " الموجه للمجلس الوطني للثورة سنة 1956 ، يقدر تعداد جيش التحرير الوطني بحوالي ؛ 100,000فإنه مقاتل موزعين على الشكل التالي :

القاعدة الشرقية : 4000 مجاهد ، الولاية الأولى 10,000 ، الولاية الثانية 6000 ، الولاية الثالثة 12,000 ، الولاية الرابعة 4000 ، الولاية الخامسة 6000 ، الولاية السادسة 2000 . بالإضافة الى المسبلين الذين تراوح عددهم بين 40000 و 50000 مسبل [24] . وما جاء في هذا التقرير ،أكدته وثيقة فرنسية مؤرخة في 15 جوان 1956 صادرة عن القيادة العامة للجيش الفرنسي لوضع لوحة تقديرية لقدرات جيش التحرير الوطني . حيث تذكر أن مجموع القوات النظامية لجيش التحرير الوطني يبلغ عددها ، 25000 مجاهد موزعين بالشكل التالي : 6000 في المنطقة

لمنطقة الشرقية والوسطى .يضاف إليهم حوالي 21000 من القوات
من القوات الاحتياطية [25] . ولم تتوقف الوثيقة عند هذا العدد،بل
قيام ثورة عربية عامة ، فإن قيادة الثورة الجزائرية في استطاعتها تجنيد
اتل [26] .أما عن نوعية وطبيعة الأسلحة التي كان يملكها جيش التحرير
بالتنوع تبعا للظروف والمعطيات الداخلية والخارجية التي مر بها الكفاح
مجموع أسلحة جيش التحرير الوطني في المرحلة الأولى، لا تتعدى بعض
الحرب العالمية الثانية وبنادق الصيد والقنابل والألغام التي تمت صناعتها
، زيادة على الأسلحة البيضاء مثل ؛ السكاكين والمعاول والسيوف
ر والحراب [27] . وأمام تنامي الثورة وانتشارها وارتفاع عدد المتطوعين
التحرير الوطني ،لجأ قادة المناطق وكإجراء أولي ، الى الاعتماد على
هود في مجال صنع المتفجرات من جهة ، ومن جهة أخرى رفعوا شعار : "
عدونا" وهو شعار أتى بنتائج إيجابية معتبرة [28] .وفي نفس الوقت ،
خارجية مضمونة لتزويد جيش التحرير وبأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاته
ة والذخيرة . وفي هذا السياق كلفت مندوبية الخارج ببذل الجهود لشراء
سائل تهريبها . وأنتقل كل من الشهيدين العربي بن مهيدي ومصطفى بن
المغرب الأقصى والثاني الى ليبيا عن طريق تونس لربط الاتصال بمندوبية
وضوع التسليح مع حث أعضائها على الإسراع في توفيره.وقد اعتمدت

الثورة العديد من الطرق والأساليب التي تمكنها من الحصول على السلاح ، والتغلب على مختلف عمليات التطويق والحصار والمراقبة التي باشرتها السلطات الاستعمارية .

ج. التسليح :

كانت قضية التسليح ، من القضايا الشائكة التي واجهت الثورة الجزائرية في المرحلة الأولى منذ انطلاقها الأولى . ففي البداية ، استعانت وحدات جيش التحرير الوطني بما كان لديها من مخزون أسلحة كان اشتراه القادة الأوائل للمنظمة الخاصة ، المدفون في باطن الأرض بمنطقتي وادي السوف والأوراس منذ سنة1947 [29] . الى جانب هذا ، بعض الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية ، التي اشتراها المناضلون بأموالهم الخاصة استعدادا للثورة وما جمعته اللجان الثورية والشعبية من بنادق الصيد والبنادق الحربية من مختلف فئات الشعب. ومن مصادر التموين الأخرى ، الغنائم التي غنمها جيش التحرير الوطني أثناء العمليات العسكرية المختلفة مثل ، الكمائن والهجمات والاشتباكات في البوادي ، وعن طريق والأعمال الفدائية الموجهة ضد مختلف المصالح الاستعمارية[30] .وفي هذا السياق ، علينا أن نشير في الأخير الى أهمية ما حمله الفارون من الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي دوريا من أسلحة معهم [31] .

غير أن اتساع نطاق الثورة أدى الى نتيجتين أولاهما : الحاجة المتعاظمة لمختلف أنواع الأسلحة والذخائر والتجهيزات القتالية ، مما يتطلب إيجاد مصادر خارجية تؤمن تزويد الثورة باحتياجاتها من مختلف الأسلحة ، وثانيهما : قيام السلطات الاستعمارية بتشديد الرقابة على الحدود الجزائرية البرية والبحرية ، والحيلولة دون وصول هذه الإمدادات وتذكر المصادر

الجزائرية مدى الصعوبات التي جابهت الثورة في بداية عمرها لإقناع الدول ومنها الدول العربية من أجل دعم الثورة ومدها بالسلاح .وفي هذا السياق ، لعب مكتب جبهة التحرير الوطني في القاهرة ، والذي كان يشرف عليه كل من أحمد بن بلة ، آيت أحمد ، محمد خيضر ، دورا كبيرا في إقناع الدول العربية وعلى رأسها الحكومة المصرية بضرورة الإسراع في تقديم العون والمساعدة في هذا المجال. وقد استجابت الحكومة المصرية لانشغالات ممثلي الثورة الجزائرية ، عندما كلف كل من عبد المؤمن النجار والعقيد إسماعيل صادق قنصليها العسكريين في كل من مدريد وطرابلس ، بتقديم كل التسهيلات الممكنة لمساعدة الجزائريين[32] . وكانت مصر وراء قرار جامعة الدول العربية بتخصيص مبلغ 80000 جنيه كمساعدة للثورة الجزائرية ، وقد صرف من هذا حوالي 50000 جنيه لشراء الأسلحة [33] .وازداد دور مصر بعد اللقاء التاريخي بين أحمد بن بلة والرئيس المصري جمال عبد الناصر ، الذي أمر وزير دفاعه ، بتقديم كل أنواع المساعدة لتلبية حاجة الثورة للسلاح من الأسلحة و فتح مراكز لتدريب الثوار الجزائريون على الحدود المصرية – الليبية .وقد تعرضت مصر من جراء موقفها الداعم للثورة الجزائرية الى العديد من الضغوط الخارجية ، توجت بالهجوم الثلاثي سنة 1956، والتي اعتبرت إنذار لكل بلد عربي تسول له نفسه إعانة الجزائر[34] . وكانت جهود أحمد بن بلة قد أثمرت ، في وصول أول شحنة أسلحة للثورة الجزائرية على متن السفينة المصرية "انتصار" التابعة للقوات البحرية المصرية في شهر ديسمبر 1954 ، والتي أنزلت حمولتها بالقرب من مدينة طرابلس الليبية ، وأخذت طريقها بعد ذلك الى الجزائر على ظهور الجمال وعبر الجنوب التونسي[35] . وفي شهر فيفري 1955 نفس السفينة تمكنت من إنزال حمولة أسلحة موجهة

الناحية الغربية [36]. وفي مارس من نفس السنة وصل يخت "الملكة دينا" الى ميناء "كابوداوا" في منطقة مليلة المغربية محملا بشحنة من الأسلحة الحديثة[37]. وكان في انتظارها الشهيد العربي بن مهيدي ،الذي أشرف بنفسه على نقل الشحنة الى المنطقة الخامسة [38].وارتفعت وتيرة شحن الأسلحة للثورة الجزائرية ، بعد إعلان استقلال الجارتين تونس والمغرب في سنة 1956 .فقد انتقلت كل مراكز التدريب ومخازن الأسلحة [39] الواقعة بالأراضي الليبية و التابعة للمقاومة التونسية الى الجزائريين وحدث نفس الأمر بالمغرب .وفي هذه الأخيرة ، استطاع محمد بوضياف ، الذي كان يشرف على عملية توريد الأسلحة في الناحية الغربية ، من خلق شبكة نشطة في مدينة برشلونة لشراء الأسلحة وإرسالها الى الشمال المغربي مخبأة في براميل الطلاء ، ومن هناك تأخذ طريقها الى داخل الجزائر[40].وتحولت المدن المغربية ، تيطوان ، الناظور ، وجدة الى نقاط عبور ثابتة و مراكز تدريب عسكري للجزائريين وفي نفس الوقت ، قواعد لتخزين الأسلحة القادمة من أوربا أو من المشرق العربي .وقد ازدادت أهمية الحدود المغربية – الجزائرية كمنفذ لتوريد الأسلحة بسبب :

- تشديد إجراءات الرقابة العسكرية الفرنسية على الحدود الشرقية، مما صعب وصول إمدادات السلاح الى الولايات الداخلية .
- بعد الحدود المصرية على الحدود الجزائرية الشرقية .
- وجود قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية في التراب الليبي .

ما حدا بقيادة الثورة الى التفكير في الاستعانة بشبكات دولية متخصصة في تهريب الأسلحة من الدول الأوربية الرأسمالية والاشتراكية وهذه الشركات تضم جزائريين عرب وأوربيين من بينهم فرنسيين [41] ، تتولى مهمة اقتناء السلاح من أوربا وتوصيله الى المنطقة الغربية ، وفي هذا السياق أنشئت قيادة الثورة " إدارة الاتصالات الخاصة بالمعلومات "كجهاز يشرف على تنظيم عملية التسليح . وهنا اندلعت حربا جديدة بين هذه الأخيرة و أجهزة المخابرات الفرنسية[42] ، وكان مسرح هذه الحرب المدن و العواصم الأوربية . وقد جندت الحكومة الفرنسية إمكانات كبيرة لتدعيم "مصلحة التوثيق والدراسات والتجسس المضاد" Service de Documentation D'étude et de Contre-espionnage ، وهو الجهاز الذي تكفل بمهمة محاربة شبكات دعم جيش التحرير الوطني بالسلاح [43] . وعمد الى تتبع رؤوس هذه الشبكات وتصفيتهم جسديا ، مع تكثيف التعاون والتنسيق مع أجهزة الدول المنضوية تحت مظلة الأطلسي، لمراقبة حركة تنقل الأموال المودعة في حسابات جبهة التحرير الوطني في العديد من المؤسسات المالية المتواجدة بأوربا [44] لتضييق الخناق على تحركات أفراد هذه الشبكات والتي ضمت جزائريين وأوربيين من جنسيات متعددة متعاطفين مع القضية الجزائرية. ولعب العقيد " Mercier " مسئول هذه المصلحة المتحالف مع منظمة اليد الحمراء الفرنسية ، دورا كبيرا في تعرض الكثير من مهربي وتجار الأسلحة المتعاونين مع الثورة الجزائرية الى التصفية الجسدية وفي ظروف غامضة[45] .و استطاعت هذه الإجراءات الحد من تسرب الأسلحة الى داخل الجزائر [46] ، وحسب الوثائق الفرنسية ، فإن البحرية الفرنسية تمكنت من حجز ما مقداره 811 طنا من الأسلحة والذخيرة و 40 طنا من المتفجرات ، وذلك بين

1956/1/16 و 1959/4/8 وهي الكمية التي كانت على متن البواخر الأربعة Athos - Licide - Sranita- Slovenija [47] .

ولن تمكنت فرنسا من مصادرة بعض شحنات الأسلحة ، فقد وجدت أخرى طريقها الى المجاهدين. وقد كان وصول شحنات الأسلحة الى تلك المناطق في حد ذاته عملا جبارا فالطريق طويل عبر الصحاري والجبال والوهاد و طوق المراقبة العسكرية المشددة ،غير أن الإرادة الصلبة للمجاهدين الجزائريين ذللت كل هذه الصعوبات ، واستطاعوا حمل سلاحهم على ظهورهم أحيانا وعلى ظهور ما يتوافر لهم من وسائط النقل في أحيان أخرى وإيصاله الى وحدات جيش التحرير الوطني داخل الجزائر [48] .وقد استخدم جيش التحرير الوطني جميع الطرق وشتى الأساليب من أجل الحصول على السلاح ، و أن يتدارك الصعاب الآنفة الذكر ، لا سيما عمليات التطويق الفرنسي على الأرض وعمليات حجز ومطاردة الكثير من السفن والبواخر التي تقترب من السواحل الجزائرية . ولما فشلت السلطات الاستعمارية الفرنسية من عزل الثورة الجزائرية عن محيطها العربي والدولي ، ومن القضاء على قواعدها الخلفية ، أومأت لوسائل إعلامها المختلفة بفكرة التحريض الخارجي الذي تقف من وراءه قوى أجنبية لزعزعة الوضع الداخلي الفرنسي. وسارعت جبهة التحرير الوطني بدحض الإدعاءات الفرنسية من خلال مذكرة ضمنتها موقفها الرسمي من التصريحات الفرنسية [49] . وقد اعترفت الأجهزة الأمنية الفرنسية في تقاريرها التقارير الفرنسية بالنجاحات الباهرة ، التي حققتها الثورة الجزائرية ، من جراء تنويع مصادر تموينها بالسلاح ، والذي انعكس بدوره على تحسن الأداء القتالي للمقاتل الجزائري ، الذي بدأ يستعمل أسلحة متطورة ذات قوة نارية كبيرة ،

هذا لا تخلو هذه التقارير من الإحصائيات والتقديرات التي تشير الى التطور الكبير في كمية ونوعية العتاد العسكري التي يستخدمها جيش التحرير الوطني من سنة الى أخرى. وقد قدرت التقارير الفرنسية كمية الأسلحة التي يمتلكها جيش التحرير الوطني الى غاية 1957/8/15 بحوالي 12768 قطعة ، وتطورت هذه الكمية لتصل الى غاية 1958/1/15 حوالي 15122 قطعة .أما عن مصدر هذه الأسلحة ، فإن هذه التقارير تعترف أن 36 % منها مصدرها الجيش الفرنسي والباقي أي 64 % تحصل عليها عن طريق التهريب [50] . أما عن جنسية هذه الأسلحة فهي موزعة على الشكل التالي : 29 % انكليزية و34 % ألمانية و13.5 % إيطالية و13.5 % إسبانية و3 % بلجيكية و9 % [51] .

وبالعودة الى الوثائق الفرنسية الرسمية ، فإن جيش التحرير الوطني بدأ يقتني أسلحة متطورة ابتداءا من نهاية عام 1955 ، وما كاد عام 1956 أن ينتصف حتى أصبح يمتلك دفاعات جوية بمعنى الكلمة ، ووصل معدل استخدامه لها 50 مرة في الشهر ليرتفع هذا العدد بداية مع شهر جانفي 1958 الى أكثر من 100 مرة [52] .

د.التموين :

كان تموين جيش التحرير الوطني بالمواد الغذائية ومستلزمات الحياة في بداية الثورة يقع على عاتق الشعب، مع مساهمة مالية معتبرة من طرف الثورة ، زيادة على ما كان يتحصل عليه من غنائم نقدية وعينية من المعمرين الأوربيين مقابل حياتهم وممتلكاتهم .ومع تطور الأحداث أخضعت عملية التموين الى نظام ، يتم عن طريق جمع الاشتراكات والزكاة والهبات والتبرعات [53].وقد تشدد قادة الثورة في دفع الاشتراكات وجمعها ، وفرضت عقوبات على المتهاونين في

أدائها ، مع تقدير الإمكانات المادية للأفراد والأسر[54] . ومن مصادر التموين أيضا تلك الرسوم التي كانت تفرض على عقود الزواج والطلاق وكذلك على معاملات البيع والشراء .، وعندما اشتد عود الثورة ، أضحى تموين جيش التحرير يتم بطريقة ذاتية بحيث عينت الثورة لجان مختصة مهمتها شراء ونقل وخزن وتوزيع التموين [55].وظهرت في هذا الإطار ، المراكز الشعبية في القرى والأرياف ، مهمتها استقبال المجاهدين، ومدهم بما بكل ما يحتاجونه من مئونة وغذاء[56] . ولمواجهة الطوارئ ، بادر جيش التحرير الوطني الى حفر مخابئ ومغارات لخزن المؤن في أماكن يصعب على قوات العدو الوصول إليها . وبعد سنة 1956 بدأت الثورة في وضع هياكل وتنظيمات تدابير جديدة تسير عملية التموين، مكنت جيش التحرير الوطني من مواجهة الأزمات والصعوبات التي فرضتها قوات العدو ، والتي منها الرقابة والحصار وسياسة تجويع الشعب من خلال مصادرة المحاصيل الزراعية ، وتدمير القرى والمشاتي ، وتطبيق مبدأ الأرض المحروقة والتهجير القصري السكان[57] . أحدث مؤتمر الصومام منصب المون في كل التشكيلات الإدارية والسياسية التي أنشأها ، وحدد مهام المون في قبض الأموال من المسئول السياسي، وتوزيعها على ممولي القسمات الذين بدورهم يشرفون على عدد من المسبلين الذين يتولون الإشراف الكامل على التموين[58] ، وتعيين أعضاء اللجان التابعة له وتحديد دورها ومراقبة أنشطتها . وكانت مهمة هذه اللجان الإشراف على عملية الشراء والتوزيع والنقل والتخزين[59] . ولا يمكن وكانت الثورة تتلقى أيضا أموالا من الخارج في شكل هبات أو تبرعات من العديد من الدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية . وفي هذا السياق ، تبقى المساهمة المالية المعتبرة التي كانت تقدمها الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من أهم المصادر

من الطرق المستخدمة تقليديا في إفريقيا الشمالية بدءا من التطويق حتى الإرهاب والتنكيد التي كان يقوم بها الأمير عبد القادر أحيانا . والقضية كلها هي الاستفادة من أثر المباغتة ، والهجوم السريع ، ثم التبدد في الطبيعة حاملين معنا أكبر كمية ممكنة من الأسلحة [63] .

ويتضح استيعاب جيش التحرير الوطني لمفهوم حرب العصابات ، من خلال المبادئ العشرة [64] التي أعلنها في السنة الأولى للثورة ، والتي تعتبر المنهاج أو الإيديولوجية العسكرية والسياسية ، التي على جميع القادة العسكريين التقيد والالتزام بها وهذه المبادئ هي :

- مواصلة الكفاح الى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام .
- مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات الى أقصى حد ممكن .
- تنمية المقدرة المادية والمعنوية و الفنية في وحدات جيش التحرير الوطني .
- الجنوح بأقصى ما يمكن الى الحركة والخفة والى التفرق ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم
- تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات .
- توسيع شبكة الاستخبارات وسط العدو ووسط السكان.
- توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سندا أمينا ثابتا
- تقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني .
- تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل في نفوس المجاهدين .
- مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو.

وقد فرضت طبيعة حرب العصابات على وحدات جيش التحرير الوطني ، في مواجهته لجيش الفرنسي ، أن تنوعت الأساليب والتكتيكات القتالية المطبقة من طرفها ، وحتى العمليات العسكرية التي كانت تشنها هذه الأخيرة ، لم تكن بنمط واحد ، وإنما تعددت حسب معطيات التنوع التضاريسي والطبوغرافي التي تحدث فيه . واعتمدت هذه العمليات على الاشتباكات و الهجمات الخاطفة المحدودة في المكان والزمان على مراكز عسكرية الثابتة ، وأعمال النسف والتخريب المتنوعة ، لخطوط المواصلات مثل الجسور والسكك الحديدية والهاتف وأعمدة الكهرباء[65] ، زيادة على نصب الكمائن لمختلف القوافل المدنية والعسكرية المتنقلة عبر أماكن يتم اختيارها بدقة فائقة [66]. وكانت الكمائن تدرس بدقة وتخضع لضوابط صارمة ، تتضمن ؛ عنصر المباغتة وكثافة النيران وسرعة التنفيذ والانسحاب[67] .ومن أجل التقليل من الخسائر البشرية ، كانت القيادة العسكرية لا تغامر بإشراك أعداد كبيرة في تنفيذ هذه العمليات ، إنما توكل المهمة الى الأفواج[68] ، التي تتميز بخفة الحركة والقدرة على التنقل دون إجهاد من منطقة الى أخرى ،والتخفي ، وسهولة توجيه أعضاء الفوج ، كلها أمور تصعب على قوات العدو من اكتشاف أمرها[69] .وفي إطار هذه الإستراتيجية ، فقد تعين على جيش التحرير الوطني اختيار أنسب التكتيكات وكل ما يساعده في العملية ، على الإنفراد بزمام المبادرة واختيار الزمان والمكان والتقدير السليم للقوى المتواجدة[70] .وفي هذا السياق ، يعرف "كريم بلقاسم" طبيعة أسلوب المواجهة الميدانية بما يلي : " إن الأسلوب الذي نواجه به العدو عندما يكون مطلعا على وجودنا في جبهة ما ، ليس هو الأسلوب الذي نواجهه عندما يكون جاهلا لوجودنا ، لكن القاعدة الأساسية في جميع أنواع المعارك هي أن نحتفظ دائما بزمام

الوقف حتى يكون في متناولنا أن ندخل في المعركة وأن نتجنبها حسبما نريد أي أن المعركة يجب أن تتم حسب إرادتنا وحسب خطتنا بحيث لا يستطيع العدو أن يفرض علينا المعركة حسبما يريد" [71] وهكذا وبفضل هذه الإستراتيجية، أضحت وحدات جيش التحرير الوطني تملك زمام الموقف العسكري في مختلف جبهات القتال ، وباتت المبادرة في حوزتهم ، يستطيعون مواجهة القوات الفرنسية متى أرادوا ، ويتجنبون الاحتكاك بها متى شاءوا ،وذلك بفضل خفة الحركة والمرونة في التخطيط ، وسرعة التأقلم مع الأوضاع المستجدة [72]

كان جيش التحرير الوطني يهدف من وراء تكثيف العمليات العسكرية وتنويعها الى تحقيق الأهداف التالية هي :

- توجيه العمليات العسكرية الى المراكز التي تحتوي على الأسلحة والذخيرة الحربية للاستيلاء عليها
- تخريب المؤسسات والمنشآت الاقتصادية الفرنسية بما فيها ضيعات المعمرين .
- تنظيم وإنشاء الهياكل السياسية والعسكرية وتوسيعها .
- القيام بشرح أهداف الثورة وأبعادها للشعب ، قصد كسب تعاطفه ومساندته .
- إحداث الفزع والرعب وسط قوات العدو ومدنييه المسلحين وكذا العملاء له[73].

و.القدرات القتالية للمجاهدين في نظر العسكريين الفرنسيين :

قد اعترف العديد من الضباط الميدانيين الفرنسيين في تقاريرهم المختلفة بالقدرات القتالية الفائقة وميزة الشجاعة والاستماتة التي يتحلى بها المجاهدون الجزائريون أثناء معاركهم

مع الجيش الفرنسي ، وكثيرا ما يختمون تقاريرهم بهذه الجملة :" الخارجون عن القانون يقاتلون دائما الى آخر رمق "[74]

أما آخر فيقول : " " ماذا تستطيعون ضد متوحشي الأوراس و ضد محاربي النمامشة الذين يعيشون بدون ماء كالزواحف ؟ إن الأوربي لا يمكن أن يحرز تقدما ضد عدو بدوي أو جبلي ، يكتفي بحفنة من التمر في اليوم ، ويتنقل بخفة وبدون عياء ظاهر على أرض يعرفها منذ قرون.لا يمكن منافسته، وقبل كل شيئ فإن هؤلاء الخارجون عن القانون يخوضون حربا لا نعرفها " ويقصد بهذه الحرب ، حرب العصابات [75] .أما الجنرال Lafont : " قائد إقليم قسنطينة " يعمل تحت قيادتي مائة وأربعون وستون ألفا من الجنود المدربين الأكفاء . وعلى الرغم من ذلك ، فأنا أشعر بالخجل عندما اعترف بأن هذا العدد من الجنود ضئيل أمام قوة الثوار في إقليم قسنطينة وحدها "[76] وكانت النتيجة من وراء انتهاج أسلوب حرب العصابات[77] ، إرهاق الجيش الفرنسي وتبديد طاقاته وأسلحته ، مما أثر على معنويات جنوده وقادته[78] . وبحسب أحد التقرير الفرنسية عن الوضعية العسكرية في الجزائر[79] ، فإن المكاسب المحققة من طرف " العدو" أي جيش التحرير الوطني يمكن إجمالها في :

أولا : الهجرة المكثفة للمستوطنين نحو المدن والتجمعات العمرانية الكبيرة الآمنة ، حيث الوجود العسكري الفرنسي الكبير ، ولم تتوقف هجرة هؤلاء عند هذا الحد ، بل ازدادت وتيرته بمغادرة التراب الجزائري في تجاه فرنسا ، مما أدى الى توقف العديد من المزارع المناجم التي يديرها الأوربيون عن نشاطها الاقتصادي ، وما تبقى منها خفض إنتاجه وعدد ساعات عمله .

ثانيا : عجز القوات العسكرية الفرنسية على مواجهة وحدات جيش التحرير الوطني التي

عرف التقرير بتحسن تسليحها وتطور قدراتها القتالية ، مما عرض الجانب الفرنسي الى خسائر كبيرة ، ويستدل التقرير بارتفاع عدد العمليات التي يشنها جيش التحرير الى 1239 عملية في شهر فيفري ، بعد أن كانت في شهر جانفي حوالي 1140 عملية[80] .ويقر التقرير ، أن الانتصارات المحققة في العديد من المواقع من طرف وحدات جيش التحرير الوطني ، كانت لها تأثيرات سلبية على معنويات الجيش الفرنسي ، وخاصة بين وسط الضباط[81] . ويطالب بالإسراع في معالجة هذه المشكلة ، بواسطة زيادة تعداد القوات العسكرية الفرنسية الى مستوى تستطيع فيه الوقوف في وجه جيش التحرير . زيادة على ضرورة تزويد هذه القوات بالعتاد العسكري المتطور مثل ، الرشاشات المحمولة على الآليات المتحركة والشاحنات المزنجرة المضادة للدروع ، والمكيفة لحماية السكك الحديدية ومراكز الاتصالات .وفي الأخير يقترح التقرير ، تكثيف التواجد العسكري في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية وحماية طرق المواصلات ، ومنح القيادة العسكرية كافة الصلاحيات مع تزويدها بكل ما تحتاج من إمكانيات مادية وبشرية[82] .

2.تطور جيش التحرير الوطني بعد مؤتمر وادي الصومام :

كان مؤتمر وادي الصومام في 20 أوت 1956 ، نقلة نوعية بارزة في المسار التطوري لجيش التحرير الوطني. فبالعودة الى وثيقة المؤتمر وقراراته ، فإن هذا الأخير ، حدد أهداف الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري وشروط توقيف القتال[83] .زيادة على وضعه لهيكلة وتنظيم جديد لجيش التحرير الوطني، تمكنه من التمييز بين مختلف وحداته وفروعه وضبط

مهامها ، حتى يكون جيشا ثوريا وعصريا ، مهيئا لمستلزمات الثورة التحريرية ومواجهة مخططات العدو [84] ويمكن إجمال القرارات العسكرية التي تمخض عنها هذا المؤتمر فيما يلي :

1- توحيد النظام السياسي والعسكري عند كل مسئول، حيث أن طبيعة العمل مسلح وصبغته الثورية تفرض هذه الوحدة، فالهدف السياسي للثورة التحريرية هو الاستقلال الوطني والطريقة لبلوغ هذا الهدف هو العمل المسلح. و بالتالي، فلا يمكن فصل الغاية عن الوسيلة. ولهذا، كان لابد أن يكون المسئول الأول في كل مركز من مراكز التنظيم الإقليمي لجيش التحرير الوطني سياسيا – عسكريا حتى يتقن استعمال الوسيلة من غير أن تغيب عنه الغاية المنشودة[85].

2- وضع نظام عسكري جديد لجيش التحرير الوطني ، من خلال هيكلة تنظيمية واحدة من القاعدة الى القمة . و الهدف من وراء هذا الإجراء ، القضاء على المفارقات والاختلافات وعدم التنسيق بين قادة المناطق الذي ميز المرحلة الأولى من الثورة[86] ، ومنه تمكين الثورة في أن يصبح لها جيشا حقيقيا له شخصيته المميزة وقيادته الموحدة ، مزودا بتنظيمات ومصالح عصرية متعددة تساعده على مواجهة مخططات الجيش الفرنسي ، معتمدا في ذلك كله على تطبيق إستراتيجية عسكرية جديدة ، تتماشى وتطور الآلة العسكرية الفرنسية التي ازداد إصرارها على القضاء على الثورة [87].

3- توحيد النظام العسكري لجيش التحرير الوطني من حيث ،تشكيلاته[88] و رتبه[89] وقياداته[90] وقواته الرئيسية[91] وتنظيمه الإقليمي العسكري[92] . زيادة على تنظيمه لمصالح وهياكل جيش التحرير كمصالح الاستعلامات و الدعاية والصحة والمحاكم والتموين ، مع تحديد

الصلاحيات والالتزامات والقواعد التي تحكم نشاط هذه المصالح والمشرفين عليها ، ليتجاوب مع مقتضيات المرحلة الجديدة من تطور الثورة .

أما انعكاسات هذه الإستراتيجية العسكرية الجديدة على الواقع الميداني ، فقد ظهرت في ارتفاع وتيرة الانتصارات العسكرية لجيش التحرير الوطني على القوات الفرنسية في الكثير من المواقع والمعارك [93] . مما ألحق بالجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح والعتاد ، وخاصة بعد أن أعطيت الأوامر بتكثيف العمل الفدائي في المدن والتجمعات السكانية للمستوطنين[94] بل تجاوزت هذا الحد لينتقل هذا العمل الى العمق الفرنسي ، مما كان له الأثر البالغ على الثورة والشعب الذي ازداد إيمانا وتمسكا بقضيته ، وعرّض في نفس الوقت ، الحكومات الفرنسية المتعاقبة لضغط اقتصادي واجتماعي حاد ، أجبرها على التفكير في البحث عن مخرج مشرف بأدنى الخسائر .

الاحالات :

(1)- Jacques Frémeaux : la France et l'Algérie en Guerre 1830-1870 , 1954-1962 Economica, Paris 2002, pp 123-124.

(2)- المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير ولاية بجاية ، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد ببيازة من 1-3 ماي 1983 . ص 8 . تذكر الإحصائيات الفرنسية أنه الى شهر جوان 1956 ، يكون فإن الجيش الفرنسي قد فقد 2700 قطعة سلاح ، 58% عن طريق الفارين . Hartmut, Elsenhans : op., cit. . p 47.

(3)- ومن هذه الشروط :

- قيام الراغب في الانخراط بعملية فدائية ضد العدو الفرنسي أو أعوانه يثبت من خلالها جدارته .

- أن يتحلى الراغب في الانخراط بخصال حميدة منها؛الإخلاص والرغبة في الجهاد،والإيمان بالثورة وحب الوطن

- أن يلتزم الراغب في الانخراط بالبقاء في صفوف جيش التحرير الوطني حتى تحقيق النصر أو الشهادة .أنظر ؛ بو الطمين الأخضر : لمحات من ثورة الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987، ص 49 .

(4)- أنظر الملحق رقم : 17

(5)- حسن بومالي : المرجع السابق ، ص 84 .

(6)- بوبكر حفظ الله :تطور جيش التحرير الوطني 1954-1962 . شهادة ماجستير، جامعة باتنة ،2002. ص 1 .

(7)- حسن بومالي : " إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة الى غاية مؤتمر الصومام" في كتاب : الإعلام ومهامه أثناء الثورة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر 1998، ص 42 .

(8) - أنظر؛ المنظمة الوطنية للمجاهدين : - الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، 39. - Jacques Frémeaux :op. , cit. PP . 124-130 وأيضا :

بو الطمين جودي الأخضر: لمحات من ثورة الجزائر. المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1987 ،ص 48-47

(9) - حددت مهام المسبل فيما يلي :

- القيام بحراسة جيش التحرير عند دخوله وخروجه من المشاتي .

- القيام بعمليات تموين أفراد جيش التحرير .

- القيام بتوزيع البريد الوارد والصادر.

- القيام بدور الكشاف أو الدليل أمام طلائع جيش التحرير .

- الإشراف على جمع الإعانات النقدية وجمع المواد التموينية وتخزينها .

- القيام بمراقبة تحركات الخونة .

- المشارك في العمليات العسكرية ، مما أهله أن يكون جنديا احتياطيا عند الضرورة .

الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، 39.

(10) - عن موضوع الفداء أنظر : بو الطمين جودي الأخضر : " الفداء نظامه ودوره في ثورة التحرير " مجلة أولنوفمبر ، العدد 45، الجزائر 1980 .

(11) - المنظمة الوطنية للمجاهدين :الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، المجلد الثاني،الجزء الأول ص 98 .

(12) - نفسه ،ص 97.

(13) - عن النشاط الفدائي ونتائجه أنظر الملاحق رقم : 25 . 26. 28.29

(14) - المنظمة الوطنية للمجاهدين : المرجع السابق ، ص 85 .

(15) - نفسه ص ، 51 .

(16) -كانت هذه الأفواج موزعة على التراب الوطني بالشكل التالي :

- أفواج المنطقة الأولى : 85 فوجا

- أفواج المنطقة الثانية : 4 أفواج

- أفواج المنطقة الثالثة 8 أفواج

- أفواج المنطقة الرابعة : 13 فوجا

- أفواج المنطقة الخامسة : 12 فوجا . أنظر كتاب : مصطفى بن بولعيد . . . ص 116.

(17) - أنظر شهادة محمد بوضياف في : مصطفى بن بولعيد .

(18) - Shat,1h 1678d2 : Visite du Ministre de la Défense Nationale et des Forces Armées. Situation de l'Algérie le 20 octobre 1955.

وحسب جريدة l'express واعتمادا على مصادر فرنسية رسمية فإنها تقدر تعداد جيش التحرير الوطني ب 30000 مقاتل 1955/11/10 .

(19) - أنظر خريطة الانتشار العسكري للثورة التحريرية 1954-1956. ملحق رقم : 40 وأيضا ملحق رقم 41 عن توزع وتموقع وحدات جيش التحرير الوطني 1954 - 1956.

(20) - Shat 1h 1678, d3 : Etude sur l'Organisation Rebelle en Algérie , 10 Région militaire , Etat Major- 2eme Bureau; le Général de Corps d'Armée Lorillot Commandant la 10 Région Militaire, 7 Février 1956.p8.

(21) - أنظر الملحق رقم (18): تقديرات تعداد وتسليح جيش التحرير الوطني الى غاية 15 ديسمبر 1956.

(22) - أنظر الملحق رقم (19) : تقديرات تعداد جيش التحرير الوطني الى غاية 15 مارس 1957.

(23) - Shat , 1682,d2 : Etude générale sur l'Evolution du potentiel de l.A.L.N (Armement - Personnel) au cours du 2eme Semestre 1957. Commandant Supérieur Interarmées , 10

أنظر الملحق رقم (): الملحق رقم (54) - خريطة الوضعية العسكرية للثورة الى غاية 1957/12/15

(24) - Rapport de Abane Ramdane au C.N.R.A (1956). Revue NAQD n° 12. PP 191-211.

(25) - Shat, 1H1678: étude des Possibilités de la Rébellion Algérienne dans le Cadre d'un Conflit avec le Maroc et la Tunisie et les Pays du Moyen Orient . 15 juin 1956.

(26) – ibidem

(27) – من أهم أنواع الأسلحة التي كان يقتنيها أفراد جيش التحرير الوطني نذكر : بنادق الصيد ، بنادق 303 الإنكليزية ، الستاتي الإيطالية ، الموسكوتو الفرنسية ، الخماسي المصري ، السباعي ، الخماسي الأمريكية والإسبانية والألمانية ، السباعي الأمريكية ، العشاري الإنكليزية ، الموزير الألمانية . أما البنادق النصف الآلية : فنذكر ؛ Garant ، US 17 ، أما الأوتوماتيكية ، فنذكر MAS 36- 49 ، FM 24- 29 ، FM - BAR ، و الرشاش 7/12 . p.m 38 ، TOMSAN بالإضافة الى مختلف المسدسات مثل : 35/6 . 7/65 ومدافع الهاون المتعددة الأعيرة :60 ، 80، 105، 120 . المنظمة الوطنية للمجاهدين : المرجع السابق ،ص 243 .

(27) – نفسه ، ص ص 89، 122.

(28) – محمد العربي الزبيري : " الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية " ، مجلة المصادر ، العدد الثاني ، 1999 ، ص 28.

(29) – يذكر محمد حربي ؛ أن الدفعة الأولى من السلاح التي وصلت المنظمة الخاصة ، كانت تضم حوالي 300 قطعة حربية من مختلف الأنواع ، أما الدفعة الثانية فكانت تضم : 20 رشاشا و30 مسدسا و5 بنادق حربية وصندوقين من القنابل اليدوية .

Harbi , Mohamed : le FLN Mirage et Réalité , des Origines a la Prise du Pouvoir 1945-1962. paris , ed , j.A 1985

(30) – بوالطمين ، جودي الأخضر : لمحات من الثورة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987.

(31) – يوسف مناصرية : واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955 . في كتاب : مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية . . . ص 33. وتذكر الوثائق الفرنسية أن إجمالي ما حمله الفارون من مختلف الأسلحة بلغ 3328 قطعة ،وذلك في الفترة الواقعة بين 1955– 1958 .أنظر الملحق: 27 عن كمية الأسلحة المستولى عليها خلال المعارك والتي حملها الفارون الى جيش التحرير . وفي هذا

أيضا يجدر بنا أن نشير ، الى كميات الأسلحة المعتبرة التي حملها بعض الجزائريين الى جيش التحرير الوطني بعد مشاركتهم في أحداث تاريخية أشهرها، عملية العصفور الأزرق في أكتوبر 1956 في الولاية الثالثة . حول هذا الموضوع أنظر ؛

Maurice , Faivre : l'Affaire k , comme Kabyle, Guerres Mondiales et Conflits Contemporains, 1988, pp. 37-67.

(32) - Lebjaoui, Mohamed : Vérités sur la Révolution Algérienne . Gallimard, Paris, 1970. p 129.

(33) - من مظاهر دعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية ، نقل 1500 قطعة سلاح مملوكة للجامعة كانت مخزنة في مخازن الجيش السوري الى مصر وإصلاحها بورش الصيانة بمصر ليتم نقلها الى المنطقة الشرقية بالأوراس . أنظر فتحي ذيب : عبد الناصر وثورة الجزائر ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1984، ص 105 .

(34) - عبد الرحمان عمراني : " التسليح أثناء الثورة " في : التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956–1962 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر 2001، ص 97 .

(35) - وتضمنت هذه الشحنة : 100 بندقية إنجليزية علامة 303، 10 رشاش تومسون، 8000 طلقة 1000 طلقة ذخيرة حارقة ، 1000 طلقة خارقة للدروع الخفيفة ، 24000 طلقة للرشاش تومسون، 120 قنبلة يدوية . أنظر ؛ مصطفى الهشماوي : المرجع السابق ، ص 96 .

(36) - Jacques Guillon : la contre Bande des Armes pendant la Guerre d'Algerie, dans : R.H.A, paris 1992, p 118.

(37) - كان على متن هذه السفينة : 204 بندقية 303، 20 رشاش بون جرن ، 240 خزنة ذخيرة للبون ، 34 كأس إطلاق القنابل ، 68 رشاش طومسون ، 33000 طلقة 303، 356 قنبلة يدوية ميلز ، 136000 طلقة طومسون 4000 كبسولة للمتفجرات ، 50 علبة كبريت مضاد للهواء ، 350 كلغ جيلينيت " متفجر ، 700 متر فتيل أمان . مصطفى هشماوي : جذور أول نوفمبر 1954 في

الجزائر . منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 . الجزائر ، ص 98 . و عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة ، الجزء الأول ، البعث ، قسنطينة ، 1991 ، ص 260 . تعتبر هذه العملية ، أول عملية تهريب للأسلحة تتم من الجهة الشرقية . و تضمنت هذه الشحنة : 100 بندقية " لي أنفليد " ، 10 رشاش " برين " ، 25 بندقية رشاش " تومي " ، 5 كأس إطلاق ، 8000 طلقة ، 43 رشاش " بارن" 1000 طلقة حارقة ، 1000 طلقة خارقة الدروع، 24650 طلقة 045 ، 120 قنبلة يدوية من نوع ميلز . أنظر ؛ قوافل تموين الثورة بالسلاح ، إعداد مصلحة البحوث والأرشيف ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، وادي سوف ، مارس 1999، ص 11 .

(38) - Lebjaoui, Mohamed : Vérités sur la Révolution Algérienne . Gallimard, Paris, 1970. p 132

(39) - قدر هذا المخزون حسب محمد ببجاوي بجوالي : 1450 بندقية إنكليزية الصنع ، 500 رشاش إنكليزي الصنع ، 2000 مسدس من صنع بلجيكي وألماني وإسباني ، 5000 قنبلة يدوية ، زيادة على كمية كبيرة من المتفجرات والذخيرة المتعددة الأعيرة. Lebjaoui, Mohamed : op. cit. p 130.

(40) - نفسه ، ص 133.

(41) - محمد صديقي : الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح . ترجمة أحمد الخطيب ، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة ، ص ص 45-48 . وأيضا الملحق رقم : 31

(42) - عن دور مختلف أجهزة المخابرات الفرنسية في الثورة الجزائرية أنظر :

Porch. Douglas: Histoire des Services Secrets Français de la Guerre d Indochine au Raibow Warnion. Albin Michel1997.

Bergot,Erwan : le Dossier Rouge : Service Secret contre F.L.N. paris B. Grasset,1976

(43) - Godard, Yves: les Paras dans la Ville , les Trois Batailles d'Alger, Fayard , Paris , 1973. p 115.

(44) - جبهة التحرير الوطني مساعدات مالية من العديد من الدول العربية ومن الجامعة العربية ، وكانت هذه الأموال تودع في حسابات جبهة التحرير الوطني على مستوى عدد من البنوك ، ومنها على سبيل المثال البنك التجاري العربي الذي يقع مقره في مدينة جنيف . Jacques Guillon : op. cit . p 109

(45) - Hartmut, Elsenhans : op.cit. pp. 471-472

(46) - أشار تقرير عبان رمضان الى الأزمة الخانقة التي بدأت تعترض الكفاح المسلح من جراء نقص الأسلحة ، وحدد احتياجات جيش التحرير الوطني بحوالي 60000 قطعة سلاح . وحسب نفس التقرير ، فإن الولايات الأكثر احتياجا للسلاح هي الولاية الرابعة والثالثة والخامسة والسادسة ، وأن أغلب أسلحة هذه الولايات تم الاستيلاء عليها من قوات العدو . : Rapport de Abane Ramdane . op. cit. . p 202

(47) - shat, 1 h 1751 : Evolution de la Situation Militaire en Algérie entre les Sessions 1958- 1959 de l'Assemblée a l'ONU

(48) - مصطفى طلاس وبسام العسلي : المرجع السابق ، ص 204.

(49) - ومما جاء في هذه المذكرة :

- إن جيش التحرير الوطني يتبع أسلوب حرب العصابات ، وهذا الأسلوب يستوجب إمكانية الحصول على الأسلحة والذخائر في مكانها وبأخذها من العدو . وهذا الذي يفسر كون سلاح القوات الجزائرية معظمه من طراز " أوطان" أي قوات الدفاع عن الأطلنطي الشمالي .
- استطاع جيش التحرير الوطني في بعض الأحيان أن يتزود بكميات طفيفة جدا من السلاح من الخارج. فهو يتحصل عليها بوسائله الخاصة . وهي وسائل يعتبرها الشعب الجزائري مشروعة أتم المشروعية. ولجيش التحرير الوطني ميزانية حربية وممثلون في الخارج. والشعب الجزائري يساهم بقسط كبير وبتطوع في تمويل هذه الميزانية " جريدة المقاومة ، 1957، ص 12.

(50) - shat, 1H 1682, D2 : etude generale..... p 7 .

(51) - idem .

(52) - أنظر الجدول الإحصائي لعدد الطائرات الفرنسية المصابة من طرف مضادات جيش التحرير الوطني في الملحق رقم : 32 وأيضا : Hartmut, Elsenhans : op, cit . p 47.

(53) - أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة الجزائرية ، ص 53.

(54) -المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة ، الولاية الرابعة ، ج 1، التقرير السياسي 1959-1962 ، مطبعة المجلس الشعبي الوطني ، ص ص 30-31.

(55) - الأخضر بو الطمين : وقائع وصور من زمن التحدي ، ص 13

(56) -المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، الجزء2، المجلد 1، ص 121.

(57) -المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 59/1/1 الى 62/7/5، ص 55.

(58) -المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية 1956- 1958ص 97 .وكان مسئول التموين مطالب بتقديم تقارير شهرية لمجلس الولاية عن الوضعية الاقتصادية والتموينية في الولاية ويقدم عرض حال عن المداخل والمصاريف والاحتياطات المتبقية ونشاطات المصالح التابعة له . أنظر : نفسه ص 11.

(59) -المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الأحداث السياسية والتنظيم الاجتماعي الفترة 56-58 ، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة الولاية الثانية ، قسنطينة من 30 -31 /1/1985 ص 10.

(60) -المنظمة الوطنية للمجاهدين : التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية 1956 -1958 ، دار الشهاب باتنة ، ص 105.

(61) -المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية ، الولاية الرابعة ، الجزء 1 : التقرير السياسي ، الفترة من 1959 الى نهاية 1962.ص 26.

(62) - جاء في كتاب الجزائر الثائرة لجوان غيلسي ما يلي : " اقتبست الثورة الجزائرية أساليبها الإستراتيجية والتكتيكية ، من مختلف الثورات التي سبقتها ، ولعل أهم دروس تلقتها في حرب العصابات كانت من تلك التي اتبعها "ماوتسي تونغ" وشرحها في كتبه . وقد زودت حركات المقاومة الفرنسية في الحرب ضد الألمان ، الثورة الجزائرية بالكثير من تعابيرها . أما حروب العصابات الإسبانية و اليوغسلافية إبان الحرب الكونية الثانية، فقد أوحت للجزائريين بالكثير من الدروس ،كما أنهم استوحوا من أعمال الجيش الجمهوري الأيرلندي الكثير من الآراء العسكرية والسياسية " أنظر: جوان غيلسي: الجزائر الثائرة. تعريب خيري حماد ، منشورات دار الطليعة بيروت 1961 ص 138

(63) - Teguia, Mohamed :L'Armée de Libération Nationale en Wilaya IV, Casbah Editions, ALger,2002,p54.

(64) - المجاهد : العدد 1، 1956، ص 24.

(65) - أنظر ملحق رقم 30 : إجمالي هجومات جيش التحرير الوطني ضد السكك الحديدية خلال عام 1957 في منطقة الجزائر.

(66) - رمضاني محمد : الملحمة المنتجة للنصر. جريدة الشروق ، 2004/7/5 ، العدد1118 ، ص 7.

(67) - تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية ، الولاية الرابعة ، الجزء الأول:التقرير السياسي، الفترة من20أوت 1956الى نهاية 1958 .مطبعة المجلس الشعبي الوطني،ص 80 . وأيضا :

Rapport de Abane Ramdan au C.N.R.A(1956)..P198.

(68) - يقول عبان رمضان : " الأفواج الصغيرة لجيش التحرير الوطني \ لغير مسلحة تسليحا جيدا والبعض منها بعيد عن البعض الآخر ، قد وضعت القوات الاستعمارية ليس في خيبة وفشل ، بل كانت وصمة عار على جبينها، اليوم تراقب كل التراب الوطني و جيوشنا مسيطرون في وهران والعاصمة وقسنطينة وغايتنا تتحقق " المجاهد : عدد 3 ص 4/3 .

(69) - أنظر تقنيات وقواعد نصب الكمائن وطرق الانسحاب في :

- Proces -Verbal de la Réunion des Chefs de la Zone II de la Wilaya 3 de Kabylie 15 Mars 1957.
- Document d'Instruction de L'Etat - Major de L'A.L.N sur l'Embuscade (date nom précise)dans:la Dernière chance de l'Algérie Française , pp 258- 262.

(70) – تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية ، الولاية الرابعة ... المرجع السابق ، ص 80 .

(71) – المجاهد : 28 ديسمبر 1959 . ص 3.

(72) - رمضاني محمد: المرجع السابق ، ص 7 .

(73) - حول هذه النقطة أنظر ؛ الشيخ محمود الواعي : حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد . في كتاب : مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954 .إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس 1999، باتنة.ص 665 .و الأخضر جودي بو الطمين : وقائع وصور من زمن التحدي.مجلة انوفمبر العدد 163 . 2000ص ص 12–17

(74) Shat, 1h 2524, : Centre d'Instruction, de Pacification et de Guérilla d'arzew , adaptation de l'armée aux opérations en algérie .

(75) Henri LeMire : Histoire Militaire de la Guerre d'Algérie . p 52 –

(76) Le Figaro 1.8.1956 –

(77) – المنظمة الوطنية للمجاهدين . الملتقى الوطني الثاني لتاريخ . الجزء الثاني ، المجلد الأول . قصر الأمم 8–10 ماي 1984 . ص 90 .

(78) - جسن بومالي : المرجع السابق 101 .

(79) shat , 1h 2882 d1: Compte- Rendu Particulier de Situation , Division de Constantine et Commandment des Troupes de l'Est Algérien. Général de Division Noiret Jean Constantine,le 6 mars 1956. (8 pages).

(80) ibid. , p 2. –

(81) ibid. , p 3. –

(82) ibid. , pp 7-8. –

(83) –حددت وثيقة الصومام الشروط السياسية لتوقيف القتال في الأمور التالية :

- الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزأ .

- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية.

- إطلاق سراح جميع المعتقلين الجزائريين والمنفيين من أجل نشاطهم الوطني قبل وبعد ثورة أول نوفمبر 1954.

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني ، بوصفها المنظمة الوحيدة الممثلة للشعب الجزائري والمخولة بالقيام بأية مفاوضات والمسئولة عن وقف إطلاق النار والتحدث باسم الشعب الجزائري .

أما الشروط العسكرية فسيتم البث فيها لاحقا .

أنظر : نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 . نشر وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1976 . ص 16 . و أيضا ؛

Ben youcef, Ben Khedda : Abane - Ben M'hidi : Leur apport a la Révolution Algérienne .Dahlab, Alger, 2000. pp 126-127.

وأيضا : وزارة المجاهدين :وثائق مؤتمر الصومام ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد .الجزائر، 1996، ص 47.

(8)-يقول عبان رمضان في هذا السياق : " أصبح جيش التحرير الوطني جيشا حقيقيا له شخصيته وقيادته الموحدة التي جعلت مقرها في مكان ما بالجزائر ، وأصبح رجال هذا الجيش ببذلته الخاصة وعلامتهم وامتيازاتهم وأصبحت مصالحه منظمة تنظيما جديدا من مواصلات واستعلامات ومصالح تموين .. " أنظر عبان رمضان : " افتتاح فصل جديد من الثورة الجزائرية " ، المجاهد ، الجزء الأول ، العدد 3 ، ص ص 3-4.

(8)-جريد المقاومة: عدد 18 ، 1957/7/1 ، ص 5. وقد حددت وثيقة المؤتمر صلاحيات هذا المسئول في :

- التدريب العسكري لجنود جيش التحرير الوطني.

- التربية الفكرية والعقائدية لجيش التحرير الوطني .

- النشاطات والعمليات العسكرية التي تقع في حدود دائرته .

- يراقب ويحدد مكان العمليات ، ويقيم النتائج .

- يقوم بدفع مرتبات المجاهدين ويسهر على تنفيذ تطبيق الطاعة والانضباط داخل وحدات جيش التحرير .أنظر علي كافي : المرجع السابق ، ص ص 110-111 .

(86) - "كنا بمنطقة جرجرة نعيش حالة انعدام قيادة مركزية والتنسيق بين المناطق وبين الداخل والخارج ، بقلق متزايد، رغم النجاحات التي كنا نحققها من حين الى آخر. وكان أشد ما يقلقنا انعدام نظام موحد للجيش ، وأشد ما يزعجنا احتمال استشهاد أحد قادة المنطقة وإمكانية وقوع شرخ عند استخلافه . . . وبعد مؤتمر الصومام انقشع القلق والتوتر، ورجع الاطمئنان للنفوس، إذ سطع نور الثورة ليبين الآفاق البعيدة للمجاهدين ، ومنذ المؤتمر أصبح إيماني راسخا بأن الاستقلال آت لا ريب فيه "أنظر هذه الشهادة في محمد عباس : ثوار . . .عظماء، مرجع سابق ، ص 265.

(87) - ارتكزت هذه الإستراتيجية على :

1- توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية وتعميمها داخل الجزائر وخارجها .

1 - إضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما يستحيل معه تحقيق نصر عسكري .

2 - إتلاف الاقتصاد الاستعماري ، بحيث تصبح الإدارة العادية للبلاد متعذرة .

3 - الإخلال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في فرنسا ، بحيث تصبح مواصلة الحرب أمرا مستحيلا.

4 - توسيع الثورة الى حد يجعلها مطابقة لما تقتضيه للقوانين الدولية .

5 - مؤازرة الشعب أمام جهود الإبادة التي تشنها القوات الفرنسية.

أنظر : التقرير الولائي المقدم للملتقى الجهوي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية المنعقد في 29-30 ديسمبر 1984 ولاية باتنة ، ص 13 ، وأيضا ؛ وزارة الإعلام والثقافة : كيف تحررت الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979، ص 73 . و عقيلة ضيف الله : المرجع السابق ، ص 251.

(88) – حددت تشكيلات جيش التحرير الوطني كالتالي:

1 – الفيلق : يكون من 350 جنديا يشكلون ثلاث كتائب يقودها عشرون إطارا .

2– الكتيبة : تتكون من 110 جنديا يكونون ثلاث فرق وخمسة إطارات

3– الفرقة : وتتكون من 35 جنديا يشكلون ثلاثة أفواج وعلى رأسها عريف أول .

4– الفوج : يتكون من 11 جنديا من بينهم عريف وجنديان أولان .

أنظر ، جبهة التحرير الوطني : محضر جلسات المؤتمر الوطني للثورة . . . . ص 6.

(89) – أما عن الرتب العسكرية، فقد أقر المؤتمر تلك المستعملة في منطقة القبائل وقتذاك وهي كالتالي:

الجندي الأول ، العريف ، العريف الأول ، المساعد ، الملازم ، الملازم الثاني ، الضابط الأول (ملازم أول) الضابط الثاني(نقيب) ، الصاغ الأول (رائد)، الصاغ الثاني (عقيد) . الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة ، الولاية الثالثة ، خلال الفترة آوت 1956 الى نهاية 1958، تيزي وزو ، 1985/02/8/7، ص 9.

وخصص المؤتمر رواتب شهرية لأفراد جيش التحرير حسب رتبهم العسكرية على الشكل التالي :

الجندي	1000 فرنك	الملازم الثاني	3000 فرنك
الجندي الأول	1200 فرنك	الضابط الأول	3500 فرنك
العريف	1500 فرنك	الضابط الثاني	4000 فرنك
العريف الأول	1800 فرنك	الصاغ الأول	4500 فرنك
المساعد	2000 فرنك	الصاغ الثاني	5000 فرنك
الملازم	2500 فرنك		

أنظر ؛ محضر جلسات لمؤتمر الوطني ،المرجع السابق ، ص 7. كما تم الاتفاق على مقادير المنح العائلية والمساعدات المالية لعائلات الشهداء جنودا كانوا أو مدنيين ، زيادة على استحداث أوسمة للمجاهدين تقديرا لبطولاتهم من جهة ، ولرفع معنوياتهم من جهة أخرى .

(90) – عن القيادة المحلية لجيش التحرير ، فقد حددها المؤتمر على الشكل التالي :

1– مسئول الولاية : ويكون برتبة صاغ ثاني ومساعدوه الثلاثة برتبة صاغ أول .

2– مسئول المنطقة : يكون برتبة ضابط ثاني ومساعدوه الثلاثة يكونون برتبة ضابط أول.

3– مسئول الناحية : يكون برتبة ملازم ثاني ومساعدوه الثلاثة يكونون برتبة ملازم.

4– مسئول القسم : يكون برتبة مساعد ونوابه الثلاثة يكونون برتبة عريف. وقد نصت قرارات المؤتمر، أن تعيين الضباط أو نزع الرتب العسكرية من اختصاص لجنة التنسيق والتنفيذ باقتراح من قائد الولاية . أما عن تعيين نواب الضباط أو نزع رتبهم فتكون من صلاحيات قائد الولاية. محضر جلسات مؤتمر الصومام . .ص 6. وأيضا الملحقين رقم : 23- 24

(91) – حصر المؤتمر القوات المشكلة لجيش التحرير الوطني في ؛

المجاهدون : وهم جنود جيش التحرير الوطني الذين يرتدون ألبسة عسكرية ، ويحملون السلاح ويحاربون قوات الجيش الفرنسي.

الفدائيون : وهم الذين لا يرتدون اللباس العسكري ،يعيشون في القرى والمدن أنهم يؤدون مهام شبه عسكرية في مقاومة القوات العسكرية الفرنسية.

المسبلون : وهم الذين يقومون بتموين الجيش ، وبحراسته في راحته، والذين يحملون الذخائر والجرحى ، زيادة على قيامهم بتخريب السكك وطرق المواصلات من أعمدة هاتفية وجسور وغيرها . وهم الذين يكشفون جميع المعلومات من العدو واتجاهاته. أنظر المقاومة الجزائرية: العدد2، 1956/11/15،ص ص 6-7.

(92) - أملت ظروف الحرب ، إعادة النظر في التنظيم الإقليمي والإداري لجيش التحرير الوطني ، من خلال وضع خريطة جديدة لتقسيم التراب الوطني ، لتسهيل الاتصال والتنسيق بين مختلف القيادات العسكرية . وبموجب ذلك ، تم تقسيم البلاد الى ستة ولايات (بدلا من المناطق) وكل منطقة الى نواحي وكل ناحية الى أقسام وكل الى فروع . أما الجزائر العاصمة فقد جعلها منطقة مستقلة تعمل بنظام التسيير الذاتي .

الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة ، الولاية الثالثة ، خلال الفترة آوت 1956 الى نهاية 1958، تيزي وزو ، 1985/02/8/7، ص 6. والملحق رقم (43): خريطة التقسيم السياسي والعسكري بعد مؤتمر الصومام .

(93) - فمثلا ، وصل عدد المعارك التي خاضتها وحدات جيش التحرير الوطني ضد الجيش الفرنسي في الولاية الرابعة ، في الفترة الممتدة من 20 أوت 1956 الى 31 ديسمبر 1958 الى حوالي 296 معركة و 333 اشتباكا و 248 كمينا و141 هجوما خاطفا ، غنم فيها الجانب الجزائري 3441 قطعة سلاح ، وتدمير 57 طائرة حربية و15 مروحية

تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة ، الولاية الرابعة . . . . ص 83 ، 99 . وأيضا الملحق رقم : 20

(94) - أنظر مجمل العمليات الفدائية ضد الأملاك العامة والخاصة الفرنسية 1954 . 1962 في الملحق رقم : 28

الفصل الثاني

إستراتيجية الثورة في الميدان السياسي والتنظيمي

1- وضعية الثورة التنظيمية والإدارية قبل مؤتمر الصومام :

لم تقتصر مهمة قيادة الثورة التحريرية على القيام بشن العمليات العسكرية ضد الجيش الفرنسي وحسب ، وإنما تعدته الى مهمة أصعب، تتجسد في توعية وتعبئة الجماهير بمختلف فئاتها وشرائحها الاجتماعية ، وإقناعها بحتمية العمل المسلح ،كوسيلة لتحقيق الاستقلال .فكان على هذه القيادة تكثيف العمل المتواصل لتحقيق هذه الغاية التي ستمكن الثورة في الأخير ، من تعزيز إمكانياتها المادية والمعنوية . فبدأت في مباشرة إرساء وتدعيم قواعد التنظيم السياسي والإداري الذي سيجند ويؤطر جماهير الأرياف والقرى والمداشر في أطر تنظيمية دقيقة . وذلك بإنشاء الخلايا واللجان والمراكز. وتكثيف اللقاءات والاتصالات المستمرة الرامية الى انتقاء الرجال المناسبون وتحميلهم مسئولية مهمة الإشراف على هذه الهياكل التنظامية .

كان الهدف المنشود من وراء وضع أسس هذه الهياكل ، التكفل بمجابهة مستلزمات الواقع الجديد الذي فرضته الثورة ، وتلبية احتياجات جبهة التحرير الوطني المتزايدة ، والتصدي لدعايات العدو ومناوراته ، بالإضافة الى عزل الجماهير عن الإدارة الاستعمارية تماما[1] . لم تكن عملية انتقاء واختيار الرجال عشوائية، وإنما وضعت مقاييس يجب توفرها

في هؤلاء الرجال منها ؛ النضج السياسي والتجربة الطويلة في ميدان التنظيم ، وآخرها الاستعداد الكامل للتضحية بالنفس والنفيس في سبيل تحرير الوطن [2] .

بدأت الثورة في إرساء وتدعيم قاعدة التنظيم التي بواسطتها تستطيع أن تؤطر المواطنين وتجنيدهم في أطر تنظيمية تمكنها من توفير كل احتياجات وحدات جيش التحرير الوطني من ملبس وغذاء ودواء وأسلحة ومعلومات واتصالات [3] فكانت « المجالس الشعبية »[4] التي تم تنصيبها على مستوى القرى و الدواوير ، وتعيين المسئولين عليها .و قد سبق هذه الخطوة القيام بحملة توعية من طرف أعضاء جيش التحرير الوطني بين الأوساط الشعبية مركزين في لقاءاتهم واجتماعاتهم على الطابع الديني ، وعلى إقناع الطلبة على الانخراط وتولي المسئولية في هياكل الثورة الجديدة [5] .

أما في المجال المالي، فقد وضعت الثورة نظام متميز لتحصيل الاشتراكات وأموال الزكاة والتبرعات من المواطنين وأرفقتها في نفس الوقت بآليات لصرفها وتوزيعها على مستحقيها . أما في المجال القضائي، فظهرت « **اللجان الشرعية** » لفض النزاعات والخصومات بين المواطنين . وكانت هذه اللجان تتفرع الى فرعين رئيسين : فرع خاص بالقضايا الشعبية وفرع خاص بجيش التحرير الوطني (محاكم عسكرية) [6] .

إلا أن دعامة التنظيم الإداري والسياسي الإقليمي للثورة في مرحلتها الأولى، كان نظام « **المرشدين السياسيين** » الذين كانوا يشرفون على اللجان الشعبية السابقة الذكر .وكان إشرافهم ينطلق من الخلية ثم الفوج والعرش وأخيرا القسم ومن جهة أخرى كانت هذه الأخيرة من جهتها

تسير من طرف عدد من المسئولين لكل واحد منهم المجال المحدد له فنجد مثلا؛ مسئول التموين مسئول الأخبار والمواصلات، مسئول الاستعلامات[7] . و قد حددت هؤلاء في:

- القيام بالدعاية والدعاية المضادة للاستعمار بهدف رفع معنويات المجاهدين والمواطنين.
- طبع وتوزيع منشورات الثورة المتضمنة التعليمات والتوجيهات الموجهة للمواطنين.
- جمع الاشتراكات والتبرعات وأموال الزكاة.
- محاربة النعرات القبلية والآفات الاجتماعية وتوعية المواطنين التابعين لقطاعه بأهمية الوقوف مع الثورة ودعمها .
- تقديم المساعدات والإعانات لعائلات الشهداء والمجاهدين والمعتقلين.
- الإشراف على الحالة المدنية مثل تسجيل عقود الزواج والطلاق والميراث والوفيات وحل الخلافات والنزاعات القضائية بين الناس.
- إعداد التقارير الشهرية عن الحالة المالية والقضائية والسياسية[8] .

وضعت الثورة أيضا جهاز مهمته التكفل بالاستعلامات والإعلام والمواصلات والبريد، زيادة على كشف الخونة والعملاء المندسين بين الأوساط الشعبية. ومراقبة تحركات وحدات الجيش الفرنسي وأسلحته وعتاده . وكذلك من المهام التي أنيطت بهذا الجهاز تقديم إحصائيات عن الغنائم وعن الخسائر والأسرى والشهداء والمجندين والمدنيين ، وإحصاء خسائر التهديم والتخريب من طرف الجيش الفرنسي والخسائر التي ألحقتها به وحدات جيش التحرير الوطني[9] .وبفضل روح الانضباط الثوري والصرامة والإخلاص والمواظبة ، استطاعت الخلايا والمجالس واللجان الشعبية في تموين المجاهدين ، وتهيئة إيوائهم ، وتغطية حركاتهم بواسطة

الحراسة والمرابطة وجمع الأسلحة وإخفائها في مستودعات سرية ،وتجنيد المتطوعين في صفوف جيش التحرير الوطني ، وتهيئة الجنود الإضافيين ووضعهم تحت تصرف الجنود النظاميين ، والقيام بأعمال التخريب ، ومعالجة وتوفير الراحة للجرحى وجمع الأموال .

وهكذا استطاعت الثورة من ترسيخ تواجدها ونفوذها بين الأوساط الشعبية، ومكنتها تنظيماتها من تحطيم أسس النظام الاستعماري القائم، بمقاطعته وعدم التعامل معه على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية [10] . زيادة على أنها نجحت في ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية بتوحيد أبناء الشعب رغم اختلاف رؤاهم ومشاربهم السياسية، وراء جبهة التحرير الوطني.

كان لعدم مسايرة هذا التنظيم الإداري والهيكلي للتطور السريع الذي عرفته الثورة في السنتين الأوليتين ، والناتج عن بعض المصاعب والتي يمكن إيجازها في : أولا ؛ عدم استقرار هذه التنظيمات وتعددها من منطقة لأخرى ، مع افتقارها الى القوانين التي تحكمها و تنظم في نفس الوقت طبيعة العلاقة بين هذه التنظيمات ، وتحدد المسئوليات والصلاحيات للأشخاص المشرفين على إدارة هذه الهياكل [11] . ثانيا : عجز هذا التنظيم في استيعاب الإقبال الشديد للجزائريين على الانخراط في الثورة ، والذي لم يكن متوقعا بهذه الكثافة من طرف قادة الثورة هذه المعطيات مجتمعة ، كانت سببا وراء التفكير في وضع إستراتيجية جديدة ، تمكنها من إعادة هيكلة أطرها النظامية وتدعم استمرارية الثورة وتحافظ على هذا الاندفاع الشعبي ،من خلال توجيهه الوجهة الصحيحة وتستجيب في نفس الوقت للمتطلبات والمستجدات التي

بفرضها الانتشار السريع للكفاح المسلح ، والتطور الرهيب للآلة العسكرية الفرنسية . وهذا ما سوف يناقشه المؤتمرون في لقائهم بوادي الصومام .

2- مؤتمر الصومام وإعادة هيكلة التنظيمات الإدارية والسياسية للثورة :

كان لزاما على قيادة الثورة الجزائرية ، بعد مرور عامين تقريبا من الكفاح المسلح ، من وقفة تقييمية وتقويمية للسلبيات والإيجابيات التي ميزة المرحلة السابقة ، والخروج بإستراتيجية جديدة موحدة وشاملة ودائمة للعمل الثوري تأخذ في الحسبان المعطيات والتحديات الجديدة التي بدأت تواجه الثورة .ومنها :

-الاتفاق على هيكلة موحدة لتنظيمات الثورة من القمة الى القاعدة سياسيا وعسكريا ، للقضاء على الاختلاف و الارتجال الذي ميز المرحلة السابقة من عمر الثورة . مما يمكن الثورة من التخلص من تداخل المسؤوليات والصلاحيات والقرارات المتناقضة وتحديد الاختصاصات لكل مسئول قيادي [12].

-كذلك البحث عن أساليب جديدة للتعاطي مع البعد الجديد الذي بدأت تأخذه الثورة من حيث الاتساع والشمول، مما يستلزم الإسراع في إيجاد تنظيم جديد محكم في الميدان العسكري والسياسي والإداري والاجتماعي يستجيب لمتطلبات الكفاح المسلح على المستوى الداخلي والخارجي [13]. تنظيم يستطيع الوقوف أمام الهجمة الشرسة والمدمرة التي بدأت تنتهجها السلطات الاستعمارية منذ استلام « روبير لاكوست » الولاية العامة في الجزائر ومنحه كافة الصلاحيات بموجب قانون« السلطات الخاصة » الذي وافقت عليه الجمعية الفرنسية .والذي خول لهذا الأخير استخدام كافة الوسائل الممكنة للقضاء على الثورة وكانت أخطر هذه

الوسائل الحرب الدعائية والنفسية ، والتي تعتمد على التغلغل الى الأوساط الشعبية والتغرير بضعاف النفوس من بعض الجزائريين ، بواسطة المشاريع الإصلاحية وتبيض الوجود الفرنسي في الجزائر .

-وضع خريطة مضبوطة جديدة للمناطق بناء على معطيات التجربة السابقة وما تمليه ظروف الحرب وذلك من أجل التحكم أكثر في النشاط ، وتوفير المردودية و التأطير ، وتحسين مستوى المبادرة ، وتشجيع روح المساعدة والتعاون والتنسيق بين مختلف المناطق والجهات من الناحيتين المادية والبشرية[14] .

-صياغة وثيقة سياسية تحدد إيديولوجية جبهة التحرير الوطني ومنهاجها السياسي، وأهداف المستقبلية لبناء الدولة الجزائرية، وآفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية والتصور السلمي لتسوية القضية الجزائرية، والوسائل الواجب استخدامها لتحقيق هذه الأهداف[15] .

يتضح مما سبق أن الثورة، كانت في أشد الحاجة لوضع هياكل وتنظيمات لتحقيق توحيد القيادة وتحديد مختلف الهيئات وكيفية ترابطها وتكامل مهامها من جهة ومن جهة ثانية وضع مشروع للمستقبل من خلال برنامج سياسي واضح الأهداف.

أ.قرارات المؤتمر في المجال السياسي :

1 - تشكيل قيادة جماعية للثورة ، وذلك بإنشاء هيئات قيادية عليا، ذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية مهمتها الإشراف على مواصلة الكفاح المسلح وتوجيه السياسة العامة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني .وتمثلت هذه الهيئات في ؛ « المجلس الوطني للثورة الجزائرية »[16] و « لجنة التنسيق والتنفيذ »[17] .

2 - أقر المؤتمر مبدأ إشراف وأولوية الهيئة السياسية على الهيئة العسكرية تأكيدا لهدف الثورة الذي هو هدف سياسي وأن العمل العسكري ما هو إلا وسيلة لفرض الإرادة السياسية ، كما أقر ضرورة إشراف الهيئة الداخلية على الهيئة الخارجية التي ما هي إلا عامل مكمل ومساعد للهيئة الداخلية. [18].

3 - خلق منصب المحافظ أو المرشد السياسي، للإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني. أما عن مهام المحافظ السياسي، فقد جاء في محضر جلسات المؤتمر أنها تتلخص في؛ تنظيم الشعب وتربيته والدعاية والإعلام والحرب النفسية والمساهمة بالرأي في برامج العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني وكذلك فيما يتعلق بالتمويل والتموين [19].

4 - صياغة وثيقة سياسية تحدد الأهداف والوسائل النضالية والتي تضمنت ثلاثة محاور رئيسية ؛ الوضع السياسي الراهن ، الآفاق العامة والمستقبلية ، وسائل العمل والدعاية و أهمية الحركات الفلاحية والنسائية والنقابية والشبابية في الدعم الثورة التحريرية والدور المنتظر منها . زيادة على أهداف الحرب السياسية والعسكرية وشروط توقيف القتال[20]

ب. قرارات المؤتمر في المجال التنظيمي والإداري :

لم يهمل المؤتمرون الجوانب التنظيمية والإدارية، بخاصة تلك المتعلقة بقضايا المواطنين اليومية، فعملوا على تدعيم التنظيمات الأولية بتنظيمات جديدة ، تعتمد مبدأ القيادة الجماعية في التسيير سواء على المستوى القيادي أو على المستوى القاعدي[21] ، وفي نفس الوقت تتميز بالفعالية والتوافق مع خصوصيات المجتمع الجزائري وتستجيب أيضا للمستجدات الجديدة

والمتسارعة التي فرضها التطور المضطرد للكفاح المسلح . وقد مكنت عملية إرساء قواعد وأسس هذه التنظيمات من تبليغ أهداف ومبادئ جبهة التحرير الوطني الى كل فئات وشرائح المجتمع الجزائري وبصفة خاصة المترددة منه .وكان تنظيم الشعب وهيكلته والإسراع في إيجاد إدارة جزائرية بديلة ، وبخاصة في المناطق المحررة ، من المواضيع التي أولاها المؤتمرون اهتماما كبيرا في مناقشاتهم . و من أهم القرارات في هذا السياق :

- **المجالس الشعبية و التنظيم القضائي:**

المجالس الشعبية :

كان الهدف من وراء خلق هذه المجالس، تدريب الشعب الجزائري على إدارة شؤونه بنفسه، وتمكين جبهة التحرير الوطني من تدعيم وتوسيع قواعدها الشعبية [22] .ورغم أن هذا التنظيم كان معمولا به منذ عام 1955 إلا أن المؤتمرون ارتأوا تدعيمه وتوسيع شبكته بحيث تشمل كافة مناطق الوطن ، وأن تمنح هذه المجالس صلاحيات وسلطات أوسع تجعلها أكثر فعالية وأكثر اتصالا بالجماهير الشعبية [23] .وكانت عملية تشكيل هذه المجالس تتم بواسطة الانتخابات من قبل المواطنين انطلاقا من الدواوير والمشاتي والقرى ، حيث يتم اختيار خمسة أعضاء من بينهم رئيس المجلس[24] ، يتوزعون المهام والمسئوليات[25] .ورغم أن المؤتمر حدد مهمة هذه المجالس في ؛ الاعتناء بالحالة المدنية والشؤون القضائية والإسلامية والاقتصادية والشرطة فقط[26] .إلا أن مهام هذه المجالس لم تنحصر فيما حددته وثيقة الصومام ، وإنما تعدته الى مجالات أوسع من ذلك ،ومنها مثلا إحداث جهاز للشرطة يساعد هذه المجالس في تأدية مهامها . ويمكن إجمال مهام هذه المجالس في :

.جمع الاشتراكات والتبرعات وأموال الزكاة من مسئولي الدواوير والقرى والمدن .

.تنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب حتى تكون المساهمة جماعية.

.الإشراف على عملية صرف المنح على أسر الشهداء وعائلات المجاهدين.

.الإشراف على الأمن وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل الدواوير والقرى والمدن.

.كشف هوية الخونة والعملاء والمخبرين وإحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي.

.جمع المواد التموينية وتخزينها ثم توزيعها على مراكز جيش التحرير الوطني .

الإشراف على الحالة المدنية للمواطنين والتكفل بحل المشاكل والنزاعات التي تقع بينهم.

.استقبال جنود جيش التحرير الوطني وتأمين المأوى والأكل ومدهم بكل ما لديها من معلومات تخص الجوانب العسكرية[27] .

التنظيم القضائي

احتل التنظيم القضائي الصدارة ضمن التصور الإستراتيجي العام الذي وضعته جبهة التحرير الوطني، باعتباره وسيلة من وسائل المجابهة بينها وبين الأجهزة القضائية الفرنسية ومن وراءها الإدارة الاستعمارية، زيادة على أن الإشراف على قطاع القضاء يسهم في تقريب الثورة من الشعب. ولهذا أنشئت « لجان عدلية » أو « لجان صلح » على مستوى المجالس الشعبية ، حيث كانت بمثابة محاكم ابتدائية مهمتها الأساسية ؛ النظر في المنازعات والمخالفات والجنح التي يكون أطرافها من المدنيين ، كذلك كان من مهامها تنظيم الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وتسجيل الولادات والوفيات وغيرها[28] . وكانت الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي لكل الأحكام القضائية التي تصدرها لجان الصلح [29] . وكانت هذه اللجان تتشكل

من رئيس وأربعة أعضاء تعينهم لجنة المنطقة باقتراح من لجنة الناحية. ويراعى في اختيار هؤلاء الأشخاص، عدة مقاييس منها على سبيل المثال؛ السمعة، الأخلاق، معرفة أحكام الشريعة الإسلامية. أما عن الأحكام التي تصدرها هذه اللجان فقد كانت نهائية غير قابلة للنقض أو الاستئناف، بالمقابل يمنح المتهم فرصة الدفاع عن نفسه أو توكيل من يدافع عنه.وكإجراء احتياطي كانت الأحكام تصدر شفهيا ، ثم تسجل وترسل دوريا الى السلطات العليا . أما عن مكان إجراء المحاكمات، ففي غالب الأحيان كانت تجرى في منزل أحد المتخاصمين أو في مكان تختاره اللجنة بعناية [30]. و عن اختصاص هذه اللجان، فإنها مجال اختصاصها كان محصورا في القضايا ذات الطابع المدني مثل؛ الالتزامات والعقود، الحيازة الوصية، الميراث، الأحوال الشخصية، النفقة النسب، وكذلك الجنح بمختلف أنواعها[31]. ولم تكف الثورة بهذه اللجان العدلية أو الشرعية ، وإنما أنشأت محاكم ثورية ، مهمتها الفصل في القضايا التي يكون أحد أطرافها من مناضلي جبهة التحرير الوطني أو عضو من أعضاء جيش التحرير الوطني وحتى في قضايا الجنايات ولو كان صاحبها مدنيا . وقد وضع جيش التحرير الوطني قانون داخلي يحدد الإجراءات التي تخضع لها عملية تنفيذ العقوبات ، حيث يتم تنفيذ جميع الأحكام الصادرة في حق أفراد الجيش والنظام السياسي من طرف الهيئة العليا مباشرة طبقا لدرجات المسئولية [32]. و فيما يخص حكم الإعدام، فقد أوكلت مهمة النطق به لمجلس التأديب العسكري للمنطقة وبحضور قادة الناحية المعنية التي حدث فيها الجرم.ومنعت قوانين الثورة ، ضباط جيش التحرير الوطني ، مهما كانت رتبهم العسكرية ، إصدار أحكام الإعدام على مرؤوسيهم[33] ، أما تنفيذ عملية الإعدام في المتهم ، لا تصبح سارية المفعول إلا بعد إبلاغ

الولاية بذلك .ومن التعليمات التي شددت عليها قوانين الثورة في هذا الإطار، الكيفية التي تنفذ بها عملية الإعدام في المحكوم عليهم ، فقد منع القانون الداخلي الآنف الذكر ، الذبح أو التشويه والتمثيل بالجثث مهما كانت الحجج المتذرع بها[34] .

.التنظيمات الشعبية والجماهيرية :

كان من بين الأهداف التي سطرتها جبهة التحرير الوطني تنظيم كل الفئات الاجتماعية وتجنيدها لخدمة الكفاح المسلح، وبعث منظمات وطنية جماهيرية ، مهمتها هيكلة و تأطير واستقطاب كل القوى الحية في المجتمع الجزائري وتهيئتها للكفاح المسلح التحريري ، وفصلها عن الهياكل التنظيمية للإدارة الفرنسية[35] . وقد انصب اهتمام جبهة التحرير الوطني بصفة خاصة على عنصر الشباب. ومن أجل استثمار الحماس الوطني الفياض الذي يميز هذه الشريحة " شرعت جبهة التحرير الوطني في عمل جبار ، لتعبئة الملايين من الرجال ، لأنه يجب أن تكون الجبهة حاضرة في كل مكان ، كما يجب تنظيم فروع النشاط البشري في أشكال عديدة تكون في أكثر الأحيان معقدة " [36] .

ولتجسيد هذه الإستراتيجية ، كلفت « لجنة التنسيق والتنفيذ » ، أحد أعضاءها وهو المرحوم" بن يوسف بن خدة" بمهمة التنسيق والاتصال مع قيادات هذه المنظمات الشعبية ، لوضع الخطط والبرامج لدعم الثورة التحريرية داخليا وخارجيا . وقد شملت هياكل هذه المنظمات الشعبية والجماهيرية، قطاعا واسعا من القوى الحية في المجتمع الجزائري، مثل العمال، الطلبة، التجار، المهاجرين، المرأة.

الحركة العمالية :

اعترافا منها بدور الإتحاد العام للعمال الجزائريين في تدعيم الثورة وفي نمو قوتها ونجاحها النهائي ، باركت جبهة التحرير الوطني في وثيقة مؤتمر الصومام ، تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين واعتبرته رد فعل سليم يقوم به العمال الجزائريون ، ضد الهيمنة و التدجين والتأثير الإيديولوجي ، الذي مورس عليهم من طرف النقابات الفرنسية المختلفة [37] . وحرصت جبهة التحرير الوطني على انضمام إتحاد العمال الجزائريين الى الجامعة العمالية للنقابات الحرة ، لأن نشاط النقابي في هذه الهيئة الدولية ، يمكن جبهة التحرير الوطني من استعمال نفوذها عن طريق الجامعة العمالية الدولية للضغط على الحكومات المعادية للثورة لتعديل مواقفها لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة [38] .ويساعي جبهة التحرير الوطني في دعم الإتحاد ، تم انشال الحركة العمالية من نطاقها الضيق المركز على المطالب الاقتصادية والاجتماعية والدفع بها الى ساحة النضال السياسي والعسكري ،كقوة رديفة للثورة التحريرية .ولا يعني هذا التوجه الجديد ، أن المركزية النقابية الجزائرية قد تخلت عن تأدية مهامها الأساسية ، وعلى رأسها الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين وحماية مصالحهم ، وفي التخطيط للمستقبل بواسطة تكوين الإطارات وإعداد الدراسات التقنية الكفيلة بترقية الاقتصاد الجزائري وتنميته بعد استرجاع السيادة الوطنية [39] و حثت وثيقة الصومام المناضلين في جبهة التحرير الوطني الى أن يكونوا من أشد الناس إخلاصا وأقواهم نشاطا وأكثرهم تضحية واهتماما باحترام القواعد الديمقراطية ،عملا بالتقاليد التي درجت عليها كل حركة عمالية حرة [40]

استطاعت جبهة التحرير بفضل المناضلين النقابيين الجزائريين من القيام بحملة دولية واسعة للتشهير بجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر،وبالتالي كسب الرأي العام الدولي وبخاصة العمال

من أجل تأييد القضية الجزائرية [41] هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فقد استطاع الإتحاد التوغل بسرعة بين الأوساط الشعبية وتعبئتها سياسيا وتجنيدها وتنظيمها لخدمة أهداف الثورة وتعليماتها .وكانت أشهر تحركات الإتحاد دوره في العديد من الحركات الاحتجاجية ومنها إضراب الثمانية من 24 جانفي الى 4 فيفري 1957،الذي جاء لدعم موقف جبهة التحرير الوطني بمناسبة مناقشة هيئة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية[42] . وأستمر الإتحاد في تأدية رسالته النضالية رغم الإجراءات القمعية والردعية ، وحملة الاعتقالات بين صفوف العمال وقياداتهم ،وتضييق الخناق على نشاطاتهم النقابية ، والطرد من وظائف العمل ، التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية . وقد استشهد العديد من العمال في سبيل القضية الوطنية ، ومنهم الأمين العام للإتحاد المناضل "عيسات إيدير"، الذي تم اغتياله في السجن في جويلية 1959 . ورغم انتقال الإتحاد الى العمل السري[43] ، لمواجهة هذه الهجمة الشرسة والظروف الصعبة التي كان يعيشها المناضلون النقابيون ،إلا أنه أستطاع أن يفرض وجوده كمنظمة نقابية الممثلة لآلاف العمال الجزائريين في الداخل والخارج.

الحركة الطلابية :

نظرت وثيقة الصومام الى شريحة الشباب على" أنها تمثل الجانب الأعظم في قوة جبهة التحرير الوطني ، وركنا متينا من أركان مقاومتها .و خاصة وأن الشباب قد وجد في الثورة الجزائرية ومآثر جيش التحرير الوطني والنشاط الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني ما يستجيب لشجاعته التي يغذيها شعور وطني شريف ونبيل"[44] .وهذا الاعتراف بأهمية ودور الشباب وبصفة خاصة المثقف منه في دعم الثورة ، ليس وليدة مؤتمر الصومام ، وإنما يعود بداية الثورة

عندما فتح المجال للكفاءات العلمية الفكرية للانخراط في صفوف جبهة و جيش التحرير الوطني.و قد تبوء العديد من الطلبة مناصب قيادية في العديد من الميادين الحيوية، كالدعاية والإعلام والتربية والتعليم والمالية وضباط عسكريين ومرشدين سياسيين. لكن انخراط الطلبة في صفوف الثورة كان مقيدا ومحدودا وذلك بسبب تحبيذ قادة الثورة أن يكون مكان الطالب المدرسة والجامعة ، ذلك لإدراكهم لمنافع العلم والمعرفة ، وما سيترتب عن ذلك من فوائد جمة ، بالنسبة لمستقبل البلاد في مرحلة ما بعد الثورة[45] . وقد أكدت هذا المسعى وثيقة مؤتمر الصومام عندما أكدت على أن تسند جبهة التحرير الوطني الى الطلبة ، مهمات دقيقة في الميدان الذي يمكنهم أن يقوموا فيه بعمل نافع للثورة ، كالأعمال السياسية والصحية والاقتصادية [46]. وفي إطار إستراتيجية استيعاب و تأطير الطلبة الذين لم يلتحقوا بالثورة، بدأت جبهة التحرير الوطني في التفكير في خلق هيكل تنظيمي يضم جموع الطلبة الجزائريين ، الذين هم في حقيقة الأمر جنود احتياطيين ، ليكونوا أداة من أدوات المعركة السياسية التي تخوضها الجبهة بصفة خاصة في المحافل الدولية وفي التجمعات الطلابية والشبابية العالمية .زيادة على تحميل هذه الفئة المسئولية المناطة بها ، والمتمثلة في ترقية المجتمع الجزائري اجتماعيا وثقافيا وسياسيا .وأفلحت جهود جبهة التحرير الوطني في تأسيس منظمة للطلبة عرفت باسم الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في شهر جويلية 1955 [47].و قد طالب الطلبة في توصيات مؤتمرهم باستقلال الجزائر ، و وضع حد لسياسة التنكيل و الاضطهاد التي يتعرض لها الجزائريون ، كما دعوا الحكومة الفرنسية الى الشروع الفوري في المفاوضات مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري والمتمثل في جبهة التحرير الوطني [48]. وبسبب هذه المواقف الوطنية

الشجاعة التي بدأ يتخذها الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من الثورة الجزائرية ، و ازدياد دوره في التعبئة السياسية بين الأوساط الطلابية الجزائرية، وكسب تأييد وتعاطف العديد من المنظمات الطلابية العالمية . بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية في ملاحقة ومضايقة وارهاب الناشطين من أعضاء الإتحاد . وقد تجلت هذه السياسة بعد المؤتمر الثاني للإتحاد في مارس 1956، إذ قامت هذه السلطات بإيقاف و اعتقال عدد من الطلاب وتعريضهم لمختلف صنوف التعذيب [49] . وقد كان لهذه الإجراءات القمعية تجاه أعضاء الإتحاد ، دور في تصعيد وتيرة المواجهة بين الطرفين الى الانتقال الى أسلوب جديد، وهو الإضراب العام اللانهائي عن الدراسة في المعاهد والجامعات التي يتواجد بها الطلبة الجزائريون .وقد تم اتخاذ قرار شن الإضراب بالاتفاق مع جبهة التحرير الوطني وحدد تاريخ 19 مايو 1956بداية لهذا الإضراب .وجاء في نداءه الموجه الى عموم الطلبة الجزائريين والرأي العام الفرنسي ما يلي : " ...فالواجب يناديا الى تحمل الآلام ليلا ونهارا بجانب من يكافحون ويموتون أحرارا تجاه العدو . وعليه فإننا نقوم من الآن بالإضراب عن الدروس والامتحانات لأجل غير محدود ، فلنهجر مقاعد الجامعات ولنتوجه الى الجبال والأوعار . ولنلتحق كافة بجيش التحرير الوطني وبمنظمته السياسية جبهة التحرير الوطني . . . " [50] . استغرق إضراب الطلبة عن الدراسة عاما ونصف ، حقق فيه الإتحاد كل أهدافه التي أعلنها في بيانه السابق ومنها التحاق أعداد كبيرة من الطلبة بالجبال وحمل السلاح مع المجاهدين وتحول الإتحاد الى خلية من خلايا جبهة التحرير الوطني ، أمر قادة الثورة الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتوقيف الإضراب وتوجيه نداء للطلبة بالعودة السريعة الى الدراسة ، مع الاستمرار في نشاطهم النضالي والسياسي على جميع

أصعدة . وأمام الانتصارات الباهرة التي بدأ الطلبة الجزائريون يحققونها في الساحة الداخلية والخارجية ، تحركت السلطات الاستعمارية الفرنسية لوضع حد لتنامي الوعي الوطني المرتبط بوجود هذا التنظيم الطلابي ، فاستغلت انعقاد المؤتمر الثالث للإتحاد بباريس في ديسمبر 1957 لتعلن حل الإتحاد يوم 1958/1/28 ، واعتقال عدد من مسيريه ، مما أرغم اللجنة التنفيذية للإتحاد الى الانتقال الى سويسرا . كما أضطر معظم الطلبة الجزائريين المقيمين بفرنسا لمغادرتها الى العديد من بلدان العالم عبر سويسرا التي تحولت الى نقطة عبور لهم [51] .

وفي الختام نشير ، أن من عوامل نجاح الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في تأدية مهمته الوطنية ، تكمن في التزامه الصارم ، عبر مسيرته النضالية وفي تحركاته ونشاطاته في المحافل الدولية ، بإستراتيجية جبهة التحرير الوطني القائمة على أساس مبدأين اثنين :

-محاربة الاستعمار والإمبريالية العالمية بكل الوسائل والسبل، وفي كل الميادين والواجهات،لصالح الثورة وقضايا الحرية

-الالتزام بالحياد ، وتجنب الميول والأفكار السياسية التي تؤدي الى تقسيم العالم الطلابي، والعمل على تحقيق جبهة طلابية عالمية قوية تقف الى جانب القضايا العادلة ومنها الثورة الجزائرية[52] .

اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني :

لم تقتصر إستراتيجية الثورة التحريرية على تنظيم و تأطير المنظمات الشعبية والجماهيرية الموجودة داخل الجزائر ، وإنما درس المؤتمرون ، وضعية المهاجرين الجزائريين خارج حدود الجزائر ، وبخاصة الجالية الجزائرية بفرنسا ، والطرق والكيفية التي تساعد جبهة التحرير الوطني من الاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية المعتبرة التي تتوفر عليها . كذلك الإسراع في إبعاد

هذه الجالية عن تأثيرات النقابة العمالية الفرنسية ، ومن سيطرة الموالين للحركة الوطنية الجزائرية «المصالية» .زيادة على هذا ، التخفيف من الضغط الاستعماري المسلط على المجاهدين الجزائريين بالجزائر، وإرباك العدو ، وتشتيت قوات . إن فكرة تأسيس تنظيم هيكلي للجالية الجزائرية بفرنسا تعود الى سنة 1954 ، عندما أشرف المرحوم محمد بوضياف ومجموعة من المناضلين الجزائريين على وضع الأسس الأولى لهذا التنظيم في مدينة لوكسمبورغ الفرنسية في أواخر ديسمبر 1954[53] . انتهى هذا الاجتماع بتشكيل قيادة الأركان الأولى لإتحاديه جبهة التحرير الوطني بفرنسا[54] . وكانت المهمة الأولى لهذه القيادة تتمثل أولا ؛ في شرح أهداف جبهة التحرير الوطني على مستوى القاعدة العمالية لانتزاع المناضلين المهيكلين في « إتحاديه حركة انتصار الحريات الديمقراطية » . ثانيا ؛ إرساء قواعد التنظيم الجديد وهياكله في المدن الفرنسية . ولم تكن هذه المهام بالسهلة في وسط معادي ومتذبذب تجاه توجهات ومبادئ جبهة التحرير الوطني .وقد أدت الصراعات والتصفيات والاغتيالات بين الإخوة الأعداء ، الى اكتشاف أمر التنظيم من طرف أجهزة الأمن الفرنسية في 26 مايو 1955 و اعتقال العديد من كوادر الاتحادية .ولما تواترت أخبار انعقاد مؤتمر الصومام لقياديي الاتحادية سارع هؤلاء بوضع تقرير مفصل عن الأوضاع العامة للوسط العمالي الجزائري بفرنسا والمصاعب التي تواجه الاتحادية. وقد حالت أسباب عدة دون مشاركة وفد الاتحادية في جلسات المؤتمر. ورغم غياب وفد هذه الأخيرة عن حضور جلسات المؤتمر لأسباب عديدة ، إلا أن مؤتمر الصومام أكد على ضرورة وأهمية تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا ، وذلك انطلاقا من " أن العمال الجزائريين في فرنسا بمثابة رأس مال ثمين بحكم عددهم وصغر سنهم ، والروح النضالية والقدرة السياسية

التي يتمتعون بها ".وفي هذا الإطار حددت وثيقة مؤتمر الصومام الأهداف المستقبلية من وراء تنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا في[55] :

.إثارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي بنشر الأخبار والمقالات في الصحف والمجلات، بواسطة المناضلين المحنكين والمثقفين والطلبة وذوي الخبرة.

-العمل على فضح « المصالية » كتيار سياسي وتورطها مع الدوائر القريبة من الحكومة الفرنسية ، الأمر الذي يفسر أن هذه النزعة ليست موجهة ضد الاستعمار وإنما ضد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني .

ومن أجل تنظيم نشاط جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، اتبعت قيادة جبهة التحرير الوطني نفس الهيكلة التنظيمية المطبقة بالجزائر، حيث قسمت فرنسا جغرافيا الى ستة ولايات وأضيفت السابعة سنة 1960 . وتنقسم كل ولاية الى مناطق ، وكل منطقة الى نواحي التي تتكون من أقسام ، والأقسام الى الفروع وهذه الأخيرة الى الخلايا[56] ، ووصل عدد الجزائريين المنخرطين في هذه الهياكل حوالي 114,000 شخص[57] . ومع مرور الأيام اتضحت أهمية هذا التنظيم في دعم العمل السياسي والعسكري للثورة الجزائرية على الصعيد الأوربي عامة والصعيد الفرنسي بصفة خاصة. وتعددت مهام الاتحادية وتوسعت لتشمل:

-محاربة المصالية .

-جمع الأموال والمساعدات لفائدة الثورة .

-نقل المعركة داخل التراب الفرنسي .

-تحطيم الاقتصاد الفرنسي وإشاعة البلبلة وقلة الأمن بواسطة العمليات الفدائية ضد الممتلكات العمومية

- ربط الاتصال بالأحرار من الفرنسيين وكسب تأييدهم لصالح الثورة [58].

من الأعمال البارزة لإتحاديه جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، مساندتها لإضراب الثمانية أيام من 28 جانفي الى4 فيفري 1957، الذي أعلنته جبهة التحرير الوطني دعما لعرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة . وكذلك تنفيذ حكم الإعدام على الخائن "علي شكال" في 27 مايو 1957 على يد الفدائي "محمد صدوق " .وسوف تكون سنة 1958 سنة حاسمة في تاريخ اتحادية ، عندما تقرر جبهة التحرير الوطني رفع وتيرة العمل المسلح ، بنقل وتكثيف العمليات الفدائية الى داخل فرنسا . وكانت أشهر هذه العمليات « عملية البرق أو العاصفة » التي استهدفت عدد من المنشآت الاقتصادية والعسكرية الحيوية ، منها الثكنات العسكرية ومستودعات الوقود ومصانع السيارات ومنشآت البترول، وقد وصل عدد هذه الهجمات ، حسب المصادر الفرنسية الرسمية ، الى عشرين هجوما خلال ثلاثة ساعات فقط[59]

هذا عن إتحاديه جبهة التحرير الوطني في فرنسا ، أما عن اتحاديات جبهة التحرير في كل من تونس والمغرب فإن مهامهما انحصرت في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تخص جموع اللاجئين المتواجدين على أراضي هذين البلدين . ومن المهام التي أنيطت بهذه الاتحاديات :

- تعبئة الجزائريين وتوعيتهم سياسيا وعقائديا .

- القيام بدور الوساطة بين الجزائريين وسلطات البلد المضيف.

-الإشراف على تسيير وإدارة تجمعات الجزائريين باعتماد نفس التنظيم السياسي والإداري المطبق بالجزائر.

-الإشراف على توفير الخدمات اليومية للعائلات الجزائرية مثل العلاج ، التعليم ، والمساعدات الغذائية للمعوزين [60] .

الحركة النسوية :

فتحت الثورة التحريرية المجال واسعا أمام كل الطاقات الجزائرية للانخراط في العمل الثوري وتشجيعها على إظهار كل ما يساعد على تدعيم هذا التيار والسير به نحو تحقيق أهدافه. فقد دعت وثيقة بيان أول نوفمبر الشعب الجزائري كله دون استثناء لمؤازرة جبهة التحرير الوطني، ومد يد المساعدة لنصرتها ضد الاستعمار الفرنسي[61]. فكانت المرأة من الفئات السباقة الى تلبية نداء أول نوفمبر 1954 . وقد مكنت الثورة التحريرية المرأة الجزائرية من تفجير كل طاقاتها الخلاقة وقدراتها ، فخاضت المعارك الطاحنة بجانب إخوانها المجاهدين ، وداوت الجرحى وأسعفت المرضى وكانت المرشدة والمفوضة السياسية والمدرسة ، وتحول بيتها الى مأوى يحتمي به المجاهدون ليجدوا فيه المأكل والمشرب والراحة والعناية .واستهدفت بقسوة و فضاعة من قبل الاستعمار الفرنسي وأجهزته القمعية ، لكونها قاعدة أساسية للثورة وعنوان عزتها وكرامتها وصمودها [62]، فسلط عليها أقسى أنواع التعذيب والتنكيل والقهر فشردها وهجرها وسجنها وحكم عليها بالإعدام [63].

ورغم أنها تمقت الحرب وويلاتها، لم تلبث أن التفت حول جبهة وجيش التحرير الوطني لتنفذ بصدق وإخلاص مبادئ الثورة، وتتولى أصعب المسئوليات وتقوم بأخطر المهام والعمليات

الفدائية على درجة كبيرة من الإتقان. فبرهنت عن وعيها وكفاءتها وأثبتت أنها جديرة بالقيام برسالتها النضالية [64]. وما يؤكد هذا ، اعتراف الجنرال **Massu** بالدور البارز الذي لعبته المرأة الجزائرية خلال الثورة عندما قال :" لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقية ، بفضل أجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو ولاسيما في المرحلة الأولى للثورة التي كثر فيها الاحتراز والشك ،بصفتها مسئولة عن الاتصال تمكنت من تنفيذ مهام ذات ثقة "[65]. وقد أشادت وثيقة مؤتمر الصومام بالمواقف الوطنية الشجاعة للمرأة الجزائرية في الماضي والحاضر بالقول : " توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باطراد وإنا لنحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل البطولي الذي ما انفكت تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات وأخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير ، وبالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس ، من أجل تحرير الوطن "[66]. وما يدعم مضمون الوثيقة ، أنه في الفترة الممتدة بين 1نوفمبر 1954 الى 31ديسمبر1956 فقط ، وصل عدد المجاهدات ضمن وحدات جيش التحرير الوطني الى حوالي 2388 مجاهدة ، وأن هؤلاء شاركن إخوانهن المجاهدين في 178 معركة كبيرة ، وفي 948 هجوما على المراكز والدوريات ، وفي 2469 هجوما على المزارع والمركبات الخاصة، وفي 2152 عمل تخريبي[67] .وأن نسبة من استشهدن منهن كان حوالي 45٪[68]. وسوف يرتفع عدد النساء المشاركات في العمل العسكري والنضالي في السنوات اللاحقة من عمر الثورة ، ليصل الى حوالي 10949 امرأة[69] . أما عن الأعمال التي مارستها المرأة خلال الثورة التحريرية

،فقد كانت متعددة ومتنوعة ، منها؛ مقاتلة مسلحة ،فدائية ، ممرضة ، سكرتيرة ، مفوضة سياسية طاهية ، جامعة أدوية وذخائر ، ضابطة ارتباط وإدلاء ، مسئولة مأوى وتموين ، خياطة [70] . وقد حددت وثيقة مؤتمر الصومام المهام التي يمكن للمرأة أن تقوم بها في إطار إحترام تقاليد وقيم المجتمع الجزائري وهي :

.مؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة معنوية .

.تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ.

.مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين[71] .

ومن الميادين التي برزت فيها المرأة الجزائرية ، ميدان الصحة ، إذ كانت مهنة التمريض من المهن التي مارستها الفتيات الجزائريات اللواتي صعدن الى الجبال والتحقن بوحدات جيش التحرير الوطني للإشراف على مراكز التمريض القارة ، وأيضا مرافقة هذه الوحدات في تنقلاتها .والصنف الثاني من الممرضات اللواتي بقينا في وظائفهن في المستشفيات في المدن الكبرى ، ورحن يقدمن الإسعافات للفدائيين ويزودن الثورة بالأدوية من مكان عملهن وخارجه. والميدان الثاني الذي برزت فيه المرأة ، كان الميدان السياسي والتعبوي في المدن والقرى والمداشر ، وخاصة وأن نسبة معتبرة من المجتمع الجزائري من النساء ، وظروف المعركة وقيم المجتمع الجزائري المحافظ تحول دون قيام الرجل بهذا العمل ، مما فرض على قيادة الثورة الاستعانة بالمرأة أو الفتاة الجزائرية لتأدية عدد من المهام منها ؛ إرساء قواعد التنظيم للنساء في المدينة ، بتكوين نظام أو حركة سياسية نسائية مشكلة من خلايا وأقسام وأفواج[72] . التكفل بالتربية والتوعية السياسية والتربية الصحية بين الأوساط النسوية . وفي نفس الإطار دائما،

علينا أن نشير الى الدور الريادي الذي لعبته المرأة المسبلة ، ريفية كانت أو حضرية إبان ثورة التحرير الوطني . فقد كانت تجمع الأموال والاشتراكات والتبرعات والمساعدات المادية من أغذية وأدوية وملابس قديمة من الأسر وإيصالها الى مسبلين رجال ، بدورهم ينقلونها الى الجبال ، وفي غالب الأحيان كانت المسبلات يقمن بتوزيع المساعدات المالية على عائلات المجاهدين والمعتقلين [73] . زيادة على هذا الأمر، كانت المرأة المسبلة تقوم بالاتصال بين الجبهة والمجاهدين، بنقل الرسائل والتعليمات والمناشير والمواد والأسلحة وتوزيعها .وإخفاء المناضلين المطلوبين وتأمين المخابئ لهم [74] . وكذلك تأمين تنقل المجاهدين فرادى ودوريات وأفواج بإرشادهم الى المسالك الآمنة [75] .وقبل هذا استقبال و إيواء المجاهدين وتوفير احتياجاتهم من الغذاء والنوم والعلاج لهم، وتنظيف ملابسهم والسهر على راحتهم وتأمين سلامتهم لمدد زمنية قد تطول .وإخفاء هم في مخابئ خاصة في حالة انكشاف أمرهم والإشراف على هذه المخابئ والعناية بالمؤن والأسلحة المخزنة بداخلها [76] .

أما في الميدان العسكري ، فقد لعبت المرأة دورا مشرفا وبطوليا ، سواء في الجبال برفقة وحدات جيش التحرير أو في المدن في إطار العمل الفدائي .ففي الجبال شاركت المجاهدين في معاركهم وهجماتهم وكمائنهم ، وقد تسقط شهيدة في ميدان الشرف .وكانت لا تتميز عن المجاهد من ناحية المظهرية في الملبس والتسليح، والواجبات والحقوق فيما عدا الحقيبة التي ترافقها دائما، والتي تحفظ فيها بأدوات الإسعاف والأدوية. وقد برهنت المرأة في العديد من الوقائع على شجاعتها وإقدامها في التضحية والمقاومة المستميتة ومقدرتها على استعمال السلاح في المعركة ، ونذكر في هذا السياق الشهيدة " الآنسة مليكة " الممرضة في الولاية

الخاسة والتي قاتلت باستماتة فائقة دفاعا عن مرضاها[77] .أما عن النشاط الفدائي للمرأة في المدن ، فقد ارتفعت وتيرته بصفة خاصة قبيل معركة وأثناءها ، مستهدفا العديد من الأهداف الحيوية والبالغة الأهمية ، وذلك تجسيدا للإستراتيجية العسكرية الجديدة التي أقرها مؤتمر الصومام .وكانت المرأة تشارك مع الفدائيين في الهجوم على الثكنات ومحافظات الشرطة ومراكز الدرك والحرس والملاهي الليلية والمقاهي وقاعات السينما وذلك بوضع القنابل الموقوتة وصناعتها ، وإخفاء الأسلحة المستخدمة في العمليات .وقد زرعت هذه العمليات الرعب والهلع في نفوس المستوطنين ، ولفتت أنظار الرأي العام العالمي على ما يحدث في الجزائر .ومن الشواهد الدالة على مساهمة المرأة في حرب المدن، أنه خلال ثلاثة أشهر فقط، تم إلقاء القبض على 71 فدائي من بينهم 15 فدائية. وقد تعرضت الفدائية من جراء ذلك ، الى انتقام شديد مارسه عليها جنود الفرقة العاشرة للمظليين الذين مارسوا عليها أشنع أساليب التعذيب ، التي سبق وأن تطرقنا إليها في فصل التعذيب . كان على رأسها التشويه وانتهاك العرض ثم الحكم بالإعدام . وقد استطاعت المرأة أن تواصل المعركة رغم تفكيك التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر ، وخاصة بعد فرار القيادة السياسية الى المغرب ومنها الى تونس وإلقاء القبض على القيادة العسكرية باستسلام " ياسف سعدي" واعدام العربي بن مهيدي[78] . وبالإضافة الى هذا كله ، استعانت الثورة الجزائرية بالمرأة في التحضير للإضرابات والمظاهرات الشعبية المؤيدة للثورة ، وإفشال المشاريع الفرنسية مثل الانتخابات والاستفتاءات والتحريض على مقاطعة الجمعيات الاجتماعية والخيرية التي أنشأتها السلطات الاستعمارية الفرنسية .

الحركة التجارية والمهنية :

في إطار إستراتيجيتها الرامية لتجنيد واستقطاب كل فعاليات المجتمع الجزائري وقواه الفاعلة لدعم ومساندة الثورة لم تستثن جبهة التحرير الوطني فئة التجار والحرفيين من هذه الإستراتيجية، وذلك نظرا للدور الكبير الذي قد تقوم به في تموين الثورة بما تحتاجه من أموال ومواد غذائية . ذلك " إيجاد هيئة مركزية تجارية حرفية حقيقية يديرها وطنيون قادرون على الدفاع عن الاقتصاد الجزائري "ما ورد في وثيقة مؤتمر الصومام [79]. وتحقيق هذا الهدف لا يأتى إلا بإيجاد تنظيم هيكلي يؤطر هؤلاء التجار والحرفيين ، ويقوم في نفس الوقت بتوعيتهم وشرح أهداف الثورة لهم وضرورة الوقوف وراءها، وفي نفس الوقت يدافع عن مصالحهم .ولهذا ورد في الوثيقة أن على جبهة التحرير الوطني السعي بجد لتحقيق وتجسيد هذا الهدف ، ومد يد المساعدة والدعم لهذا التنظيم النقابي وتمكينه على التطور والتوسع بتوفير الظروف والشروط السياسية المناسبة من أجل شن حملة ضد سياسة الضرائب الظالمة المطبقة في الجزائر، وكذلك مقاطعة كبار التجار الاستعماريين الذين يساندون ويدعمون الحرب الاستعمارية التي تشن على الجزائريين [80]. ولهذا دعت جبهة التحرير الوطني الى عقد مؤتمر تأسيسي بالعاصمة أيام 13 و 14 ديسمبر 1956 ، بحضور حوالي 40 نقابة تجارية وصناعية ، انتهت أشغاله بالإعلان عن تأسيس الإتحاد العام للتجار الجزائريين [81]. وبتأسيس الإتحاد العام للتجار الجزائريين ، استكملت الثورة التحريرية عملية التعبئة الشعبية العامة للمجتمع الجزائري ، مظهرة للعالم تلاحمها مع مختلف شرائح ومكونات الشعب الجزائري .

ومن الأدوار النضالية والوطنية التي شارك فيها الإتحاد العام للتجار الجزائريين ، مشاركاته
المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات التي كانت تبرمجها جبهة التحرير الوطني دوريا في
طار الإستراتيجية الجديدة التي وضعت أسسها في مؤتمر الصومام . وكانت أهم تحرك للإتحاد
إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني من 28 جانفي الى 4 فيفري
195 ، بعد التزام الإتحاد بغلق المحلات التجارية و الورشات ذات النشاط الاقتصادي التي
رها الجزائريون . وقد أدى التزام أعضاء الإتحاد بتعليمات وتوجيهات وأوامر جبهة التحرير
طني ، الى تعرض التجار الى المتابعات والاعتقالات والسجن والتعذيب ، مما أرغم الإتحاد
قل نشاطه الى خارج حدود الجزائر ، وأستقر به المقام في تونس ، التي واصل فيها تأدية
الته النضالية .

الإحالات :

(1) -أحسن بومالي : إستراتيجية الثورة . . . . .ص 138 .

(2) - نفس المرجع .

(3) - الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، الجزء الثاني ، المجلد الأول ، ص 82 .

(4)- حددت مهام المجالس الشعبية في ما يلي:

- إقناع الجزائريين بمقاطعة مختلف أشكال التعامل أو التعاطي مع الإدارة الفرنسية من ناحية التوظيف أو التقاضي أو دفع الضرائب أو المشاركة في الانتخابات.
- السهر على تأمين احتياجات جيش التحرير الوطني التموينية واللوجيستيكية ، وتقديم مختلف أشكال العون والدعم ، بخاصة أثناء المعارك والاشتباكات والحصار .
- تشكيل خلايا استخباراتية شعبية مهمتها ترصد تحركات العدو ، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة به،ونقلها لقادة وحدات جيش التحرير الوطني.
- السهر على تطبيق وتنفيذ أوامر وتوجيهات جبهة وجيش التحرير الوطني في القرى والمداشر.

أنظر : تقرير « ولاية عنابة » المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بقسنطينة في 10/8 مايو 1983 . ص 5، 14. وأيضا ؛ تقرير « ولاية أم البواقي » في نفس الملتقى ، ص 14 .

(5) - حسن بومالي : المرجع السابق ، ص 139 .

(6) - أنظر عن النظام القضائي : بوطمين الأخضر : لمحات من ثورة الجزائر . . . .ص ص 229 - 239 .

(7) -تقرير ولاية سيدي بلعباس المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بوهران من 8 -10 مايو 1983 ص 5.

(8) – أنظر : بوطمين الأخظر : المرجع السابق ، ص 45 وأيضا ؛ تقرير ولايات الوسط المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بتيبازة 1-3 مايو 1983 ، ص 5 و الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، الجزء الثاني ، المجلد الأول ، ص ص 82-83 .

(9) – بوطمين الأخظر : المرجع السابق ، ص 46 .

(10) – الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الأول، ص 83 .

(11) – عبد المجيد بوحوش: « الاتصالات والأخبار والمراكز البريدية والخلايا السرية خلال الثورة »، مجلة أول نوفمبر العدد 148، 1996، ص 27.

(12) – التقرير الولائي المقدم للملتقى الجهوي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية .29-30 ديسمبر 1984، ولاية باتنة ،ص 12

(13) – نفس المرجع ، ص 8 .

(14) – نفس المرجع ، ص 13 .

(15) – Henri Alleug : la Guerre d'Algérie ... tome 2, p 203.

(16) – تشكل المجلس الوطني للثورة من 34 عضوا، 17 دائمون و17 إضافيين من مختلف الاتجاهات الوطنية في الساحة السياسية الجزائرية، ما عدا الحزب الشيوعي الجزائري الذي أستبعد من عضوية المجلس.وفي المؤتمر الثاني المنعقد في أوت 1957 ارتفع هذا العدد الى 54 عضوا كانوا غالبيتهم من المقاتلين داخل الجزائر . يجتمع المجلس مرة كل سنة من طلب لجنة التنسيق والتنفيذ، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن يعقد المجلس جلساته بحضور نصف أعضائه زائدا واحد . ومن صلاحيات المجلس؛ اتخاذ القرار السياسي والعسكري، كمواصلة الثورة ضد العدو، والتفاوض معه في حالة ما إذا أظهر نوايا حسنة، كذلك من صلاحياته قبول التفاوض حول وقف إطلاق النار . وكذلك من صلاحياته تعيين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ . وأيضا. وكان أول اجتماع للمجلس ذلك الذي أنعقد بالقاهرة من 20ـ 28 أوت من عام 1957 ، عقب خروج لجنة التنسيق مدينة الجزائر ،

وهو أول مؤتمر يجمع قادة الثورة الذين جاؤوا من الداخل والذين يعملون بالخارج . ومن القضايا التي درسها إشكالية الخلاف بين الداخل والخارج ومسألة توزيع وتمويل جريدة المجاهد ونقل مقرها من المغرب الى تونس ، زيادة على رفع عدد أعضاء المجلس الى 54 ولجنة التنسيق والتنفيذ الى ثمانية أعضاء بدل خمسة . أنظر الملحق رقم : 13

. جوان جليسبي : المرجع السابق ، ص ص 122-123 .

Gilbert Meynier: Histoire Intérieure de FLN 1954-1962, Casbah Alger, 2003, P191

Mohamed, Harbi: les Archives .... PP 175-176.

Yves Courriere: le Temps des Léopards, op.cit ., pp 575-576.

(17) – فهي هيئة أركان الحرب العامة ، وتتمتع تحت إشراف المجلس الوطني بامتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، فهي بذلك الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة . ولها الحق في دعوة هذا الأخير الى الإنعقاد ، وتقدم أمامه في جلساته العادية والاستثنائية تقريرا عن نشاطها وفي نفس الوقت تستمد منه التفويض كلما دعت الحاجة للقيام ببعض المبادرات. وتسهر على تطبيق كل القرارات والتوصيات التي تصدر عن المجلس الوطني للثورة . زيادة على مراقبة جميع النشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص الثورة داخل وخارج الوطن. و من الصلاحيات التي منحت للجنة التنسيق والتنفيذ، دراسة ومنح الرتب العسكرية والإشراف على جميع اللجان، اللجنة السياسية، لجنة الدعاية والأخبار، اللجنة الاقتصادية، اللجنة النقابية وهي اللجان التي أوصى المؤتمر بإنشائها لتولي مهمة تطبيق قرارات المؤتمر والسهر على مصالح الشعب والثورة. وقد تشكلت من : عبان رمضان . العربي بن مهيدي ، بلقاسم كريم ، يوسف بن خدة ، سعد دحلب . وقد رفع المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة أعضاء هذه اللجنة من 5 أعضاء الى 14 عضوا . 5 منهم شرفيين وهم : أحمد بن بلة ، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف ، محمد خيضر ، رابح بيطاط . أما الأعضاء الآخرون فهم :

محمود شريف، الأخضر بن طوبال ،بلقاسم كريم ، عمر أوعمران ، عبد الحميد بوصوف ، عباس فرحات ، رمضان عبان ، الأمين دباغين ، عبد الحميد مهري .أنظر :

- الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية ، الولاية الثالثة خلال الفترة الممتدة بين آوت 1956 ونهاية 1958 .

- التقرير الجهوي للولاية الأولى، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 56 الى 31ديسمبر 1958 ص 24

- محمد عباس : ثوار . . . مرجع سابق، ص 143 .

.جوان جليسبي : المرجع السابق ، ص ص 121-122 .

18) – في تبرير لهذا القرار ، يؤكد « عبان رمضان » في تقريره المرفوع الى المجلس الوطني للثورة عام 1956، أنه بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري ، فإنه مبدأ عالمي تأخذ به كل الدول والثورات ، زيادة على أنه يظهر الطابع السياسي لكفاحنا من أجل تحقيق الاستقلال . أما « عمار بن عودة » ، فيذكر أن المقصود بأولوية السياسي على العسكري ، هو التركيز على التفاوض مع العدو لضبط شروط وقف إطلاق النار ، لأن الانتصار العسكري على أكبر الدول الاستعمارية يعد من باب المستحيلات ، خاصة إذا كانت تلك الدولة عضوا فاعلا في منظمة الحلف الأطلسي .أما الهدف من وراء أولوية الداخل عن الخارج ، فهو تجنيب الثورة من الوقوع ضحية المساومات والضغوط الخارجية ، والمحافظة على استقلالية قرارها . عن الموضع أنظر :

محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر 1942 - 1962 . الجزائر ، دار هومة ، 2000 ص ص 76-77.

- Rapport de Abane Ramdane au C.N.R.A 1956. in : NAQD n 12, PP 192-211.
- Ben kheda Benyoucef : Abane - Ben m'hidi leur apport a la Révolution Algérienne
Dahlab Edition , Alger, 2000.

(19) – ومع مرور الأيام توسعت مهام المحافظ السياسي الى :

- الإشراف على التربية السياسية والدعائية والإخبارية للمدنيين والعسكريين .

- الإشراف على الإدارة مثل الحالة المدنية والعدالة والتعليم.

- الإشراف على المالية ، مثل جمع الاشتراكات والهبات والضرائب والغرامات وتوزيعها على مختلف المصالح أو نقلها للجهات العليا .

- جمع الأدوية والأدوات الطبية والجراحية لصالح الهلال الأحمر الجزائري .

- العناية بالقضايا الاجتماعية مثل تقديم المساعدات لضحايا القمع الاستعماري ولعائلات المعتقلين والشهداء في شكل مساعدة نقدية أو عينية مثل توزيع المؤونة و الملابس.

- العناية بالأقلية الأوربية وبمساجين الحرب

حول دور المحافظ السياسي أنظر: وزارة المجاهدين: وثائق. . . . المرجع السابق، ص 19 .وأيضا
Teguia, Mohamed : op, cit . pp 153.154

(20) – تبدأ الوثيقة في شرح الأسباب والخلفيات التي حملت الجزائريين الى إعلان الثورة على الاستعمار الفرنسي ، ثم تنتقل الى الأهداف المنتظرة من وراء هذه الحرب سياسيا وعسكريا ، والتي لخصها في إضعاف الجيش الفرنسي وتدمير اقتصاده والإخلال بوضعه الاجتماعي وعزله سياسيا داخل الجزائر وخارجها . أما عن وسائل الدعاية والعمل الواجب القيام بها ، فتتمثل في ؛ توسيع تنظيمات وهياكل جبهة التحرير الوطني الإدارية والسياسية والدعائية حتى تشمل عامة البلاد ، حتى تتمكن الثورة من إفشال حملة الدعاية والتشكيك وزرع الفتنة التي تشنها الإدارة الاستعمارية الفرنسية . وفي هذا الإطار ركزت الوثيقة على دعم وتشجيع المنظمات الشعبية والنقابية والبانية والنسائية والثقافية، دون إهمال الفعاليات الاقتصادية من تجار وصناعيين، للمساهمة في بجهودهم مساندة الثورة وضمان نجاحها . زيادة على ذلك ، شجعت الوثيقة الأقليات الأوربية والإسرائيلية الى الوقوف الى جانب الثورة بواسطة الضغط المتعدد الأوجه على الحكومة الفرنسية ،وخاصة وأن الثورة الجزائرية ليست

حربا أهلية أو دينية بل أنها ثورة تريد الاستقلال لإقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية تضمن المساواة بين مواطنيها . ومن التنظيمات التي أولتها الوثيقة اهتماما كبيرا، فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، فوضعت لها برنامجا لتفعيل نشاطها يعتمد تكثيف الاتصالات مع المنظمات والهيئات والحركات الفرنسية المناهضة للاستعمار ومشاركتها في حركة المظاهرات والإضرابات المنددة بالحرب في الجزائر . تنظيم المهاجرين وتأطيرهم ضد الدعاية المصالية الموجهة ضد جبهة التحرير الوطني . وتختم الوثيقة بحتمية المصير المشترك بين شعوب المغرب العربي، مما يحتم على هذه الأخيرة ضرورة تنسيق الجهود والتعاون بين مختلف الفعاليات السياسية والجماهيرية والنقابية المغربية من أجل مساعدة الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا ودوليا .

للتوسع في مضمون الوثيقة السياسية لمؤتمر الصومام ، أنظر :وزارة المجاهدين : وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996، ص ص 27 - 78 .

(21) – أنظر التنظيمات الإدارية والسياسية لجبهة التحرير الوطني في الملاحق : 14 - 15 - 16

(22) – Rapport de Abane Ramdane au C.N.R.A 1956. in : NAQD n 12, P 192.

(23) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 70 .

(24) – كانت مهمة رئيس المجلس ؛

- التنسيق بين أعمال مختلف الأعضاء .

- السهر على تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادرة من القيادة أو من المجلس.

- تنظيم وترأس اجتماعات المجلس.

- مراقبة ومتابعة نشاط رجال الشرطة.

المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الأحداث السياسية والتنظيم الاجتماعي 56- 58 المقدم للملتقى الجهوي لتاريخ الثورة ، الولاية الأولى ، قسنطينة في 31/30 جانفي 1985، ص 12 .

(25) – يتكون المجلس من: رئيس المجلس، مسئول التنظيم. مسئول المال، مسئول التموين والشؤون الاجتماعية، مسئول الأخبار والاتصالات.

(26) – أنظر وثائق مؤتمر الصومام ، المرجع السابق ، ص 19 .

(27) – المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الأحداث . . . المرجع السابق، ص ص 11 - 14. و علي كافي: المرجع السابق، 156 .

(28) – المنظمة الوطنية للمجاهدين: ملف تاريخ الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 18 .

(29) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 127 .

(30) – المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الجهوي الثالث لتاريخ الثورة ، منطقة الجزائر المستقلة 1956-1958 ، المقدم للملتقى الوطني الثالث المنعقد بقصر الأمم من 11 الى 13 ديسمبر 1985 ، ص 6 .

(31) – علي كافي : المرجع السابق ، ص 116 .

(32) – المنظمة الوطنية للمجاهدين : تقرير الأحداث السياسية . . . . المرجع السابق، ص 16

(33) – وزارة المجاهدين: وثائق . . . . . المرجع السابق، ص 24 .

(34) – المصدر نفسه

(35) – يحى بوعزيز : دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني 1954 - 1960 . في: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الثاني. ص 119 .

(36) – وزارة المجاهدين: المرجع السابق، ص 54 .

(37) – نفس المصدر ، ص 57 .

(38) – عبد القادر يحياوي : دور العمال الجزائريين في مسيرة الحركة الوطنية . في : الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، 10/9/8 ماي 1985 ، ص111 .

(39) – محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 146 .

(40) – وزارة المجاهدين : المصدر السابق ، ص 60 .

(41) – عبد القادر يحياوي : المرجع السابق ، ص 111 .

(42) – François, Weiss: Doctrine et Actions Syndicales en Algérie . Paris, Ed, Cujas 1970. P 34.

(43) – Slimane Chikh : l'Algérie en Armes , ou le Temps des Certitude , Alger , O.P.U, 1981,p 249.

(44) – وزارة المجاهدين: المرجع السابق، ص 61 .

(45) – عمار هلال: نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954 .الجزائر ، لافوميك ، 1986، ص 89 .

(46) – وزارة المجاهدين : المرجع السابق ، ص 62 .

(47) – عمار هلال : المرجع السابق ، ص 32 .

(48) – من الدراسات المتخصصة في تاريخ الحركة الطلابية الجزائرية ومساهمتها في الحركة الوطنية والثورة نذكر :

- Guy ,Pervillé : les Etudiants Algériens de l'Université Française 1880-1962, Paris, Centre National de la Recherche Scientifique, 1984.
- Guy , Pervillé : le Sentiment National des Etudiants Algériens de Culture Française , de 1912-1962, in : Relations Internationales,, n 12, Année 1974, PP 233-259.
- Fanny ,Colonna : les Instituteurs Algériens 1883-1939, Paris , Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1975.
- Benjamin ,Stora : le Syndicalisme étudiant et le Problème Algérien, Lille, FGEL, 1960.
- Zahir, Fares : les Thèmes, les Idées Politiques et l'action du Syndicalisme étudiant Algérien 1955- 1962. Mémoires de des de Sciences Politiques , Faculté de Droit de Paris , 1966.

(49) – المجاهد: 1960/7/25 ، العدد 74.

(50) – المجاهد : العدد 1 ، 1956 ، ص ص 19 - 20 .

(51) – المجاهد : 1960/07/25، العدد 73 .

(52) – المجاهد: 1960/08/8، العدد 4 .

(53) – تقرير ودادية الجزائريين بأوربا 1954 - 1956 ، المقدم الى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة 10/9/8 مايو 1984 . ص 247 .

(54) – تشكلت النواة الأولى لهذه القيادة من السادة : علي محساس ، محمد زروقي ، عبد الرحمان غراس ، أحمد الدوم ، مراد طربوش ، طالب أحمد مهدي .نفسه ، ص 247.

(55) – وزارة المجاهدين: المصدر السابق، ص ص 72 - 73.

(56) – عن اتحادية جبهة التحرير بفرنسا وتنظيماتها وأدوارها راجع:

. سعدي بوزيان : دور الطبقة العاملة الجزائرية بالمهجر في ثورة نوفمبر 1954 . مطبعة هومة ، الجزائر 1998 .

- Michel, Baroin : l'Organisation du F.L.N en France, Mémoire de D.E.S de Science Politique, Faculté de Droit, Paris, 1996.
- Gilbert, Meynier : Histoire Intérieure du FLN 1954-1962. Casbah Editions, Alger, 2003.

(57) – سعدي بوزيان : المرجع السابق ، ص ، 93.

(58) – التقرير الولائي المقدم للملتقى الجهوي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، ولاية باتنة ، 30/29 ديسمبر 1984، ص 56 .

(59) – Raymond Muelle : 7 ans de Guerre en France ,Paris ,Editions Patrimoine , 2001, pp 122-123.

(60) – التقرير الولائي المقدم للملتقى الجهوي ، المرجع السابق ، ص 57 .

(61) – أنظر نص بيان أول نوفمبر .

(62) – بشار قويدر : « قراءة في أدبيات نضال المرأة الجزائرية إبان الثورة » في: كفاح المرأة الجزائرية ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .الجزائر ، ص 177 .

(63) – وقد أجمل الشاعر محمد آل خليفة أدوار المرأة الجزائرية بقوله :

قد سبقن الرجال في البأس صبرا * وتحملن فتنة الأضـــــداد

وأثرن الأبطال للثأر منهـــــم * فاستباحوا زروعهم بالحصاد

الوثيقة الإيديولوجية لتصور المجتمع الجزائري بعد توقيف الحرب . واستطاعت الثورة بفضل الإستراتيجية التي أقرها المؤتمرون من الصمود والوقوف في وجه الأرمادا العسكرية والهجمة الإعلامية الدعائية التي جندتها الحكومة الفرنسية.

8 . إن كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بأقلام جزائرية وبموضوعية ، لا يزال في مرحلته الجنينية ، التي ستنضبط أكثر فأكثر ، وتكو ملامسة للحقيقة كلما بعد بنا الزمن . زيادة على أن هذه الأقلام الجزائرية تحاول جهدها في غالب الأحيان الرد على الكتابات الفرنسية، المتتالية والكثيفة والمتخصصة حول القضايا الشائكة في تاريخ الثورة ، نتيجة لما يتوفر للطرف الفرنسي من أدوات ووسائل عمل مادية كانت أو معنوية . وهذا ما جعل الكتابات الجزائرية تتميز بكونها مناسباتية تعبر عن ردات فعل تجاه أطروحات واستنتاجات أقلام ما وراء البحر . وانطلاقا من ذلك ؛ فإن الموضوع الذي اخترنا الكتابة فيه ما يزال يحتاج إلى بحث ودراسة وتعمق أكثر لمعرفة الخفايا التي لم تتمكن من كشف خيوطها كلها . وخاتمة القول أن العمل الفردي يضل دوما في حاجة الى من يكمله من الباحثين الآخرين .

تم بحمد الله وتوفيقه

المدية : الجمعة 11 ربيع الثاني 1426 / 20 مايو 2005

الملاحـــــق

قائمة الملاحق

(مرتبة حسب الموضوعات)

I- **السياسة الفرنسية** :

الملحق رقم (1) - ملكية الأوربيين والجزائريين للأراضي قبل اندلاع الثورة التحريرية

الملحق رقم (2) - نموذج من أساليب القادة العسكريون الفرنسيون تجاه المجاهدين

الملحق رقم (3) - نموذج من الإستراتيجية العسكرية الفرنسية

الملحق رقم (4) - الساسة الفرنسيون وقضية التعداد العسكري

الملحق رقم (5) - الإسعاف الطبي المجاني للجيش الفرنسي

الملحق رقم (6) - التنظيم المدني والعسكري للسلطات الفرنسية في الجزائر

الملحق رقم (7) - التنظيم السياسي والإداري في الجزائر الشمالية 1956 ▪ 1957

الملحق رقم (7) - نماذج من مناشير الدعاية النفسية الفرنسية

الملحق رقم (9) -عدد الجزائريين في مراكز التجمع حسب المناطق العسكرية الثلاثة .

الملحق رقم (10) - تعليمة عسكرية حول مفهوم المناطق المحرمة (1957/12/27)

II- **الهياكل التنظيمية والقيادية للثورة**:

الملحق رقم (11) - النظام الداخلي للمنظمة الخاصة

الملحق رقم (12) - تشكيلة قيادات المنظمة الخاصة 1947 – 1950

الملحق رقم (13) - الأجهزة الإدارية والتنظيمية للثورة وقياداتها بعد مؤتمر الصومام

الملحق رقم (14) - التنظيم الإداري والسياسي والعسكري للثورة على مستوى المنطقة

الملحق رقم (15) - التنظيم الإداري والسياسي لجبهة التحرير(مستوى الدوار والقبيلة)

الملحق رقم (16) - التنظيم الإداري والسياسي لجبهة التحرير(مستوى المنطقة والناحية)

III- **جيش التحرير الوطني** :

الملحق رقم (17) - التشكيلات الأولى لجيش التحرير الوطني

الملحق رقم (18) – تقديرات عن تعداد وتسليح جيش التحرير الوطني الى غاية 1956

الملحق رقم (19) – تقديرات عن تعداد وتسليح جيش التحرير الوطني الى غاية 1957

الملحق رقم (20) - تطور العمل العسكري للثورة التحريرية في الداخل 1954 – 1962

الملحق رقم (21) - التطور النشاط السياسي والعمل العسكري للثورة 1954 – 1959
الملحق رقم (22) - الهيكلة الإقليمية جيش التحرير الوطني
الملحق رقم (23) - القيادة العسكرية لجيش التحرير الوطني
الملحق رقم (24) - جدول إحصائي لمجمل عمليات يوم الاثنين 1954/11/1
الملحق رقم (25) - العمليات التخريبية لجيش التحرير ضد السكك الحديدية خلال 1957
الملحق رقم (26) - تطور النشاط الفدائي والتخريبي
الملحق رقم (27) - الأسلحة الحربية المستولى عليها من طرف جيش التحرير ومصادرها
الملحق رقم (28) - العمليات الفدائية ضد الأملاك العامة والخاصة الفرنسية 1954 – 1960
الملحق رقم (29) - العلميات الفدائية ضد قوات الأمن والمدنيين الفرنسيين 1954 – 1960
الملحق رقم (30) - هجمات جيش التحرير الوطني ضد السكك الحديدية (1957)
الملحق رقم (31) - جدول إحصائي لعمليات تهريب الأسلحة خلال الثورة التحريرية
الملحق رقم (32) - عدد الطائرات الفرنسية المصابة من طرف جيش التحرير الوطني

IV- **الجيش الفرنسي** :

الملحق رقم (33) - تطور تعداد القوات الفرنسية من 1954/1/1 الى 1957/1/1
الملحق رقم (34) - تطور تعداد القوات الفرنسية 1957/1/1 الى 1959/1/1
الملحق رقم (35) - خسائر الجيش الفرنسي البشرية (1954/11/1 – 14 أكتوبر 1955)
الملحق رقم (36) - إجمالي خسائر القوات الفرنسية وجيش التحرير الوطني 1954 – 1962

V- **الحركات المناوئة للثورة**:

الملحق رقم (37) - تعداد الجزائريين في الجيش الفرنسي 1956 -1957
الملحق رقم (38) - القوات الإضافية في الجيش الفرنسي 1957 - 1959

VI- **الخرائط التوضيحية** :

الملحق رقم (39) - خريطة عمليات أول نوفمبر 1954
الملحق رقم (40) - خريطة تطور الانتشار العسكري للثورة التحريرية (1954 – 1956)
الملحق رقم (41) - خريطة توزع وتموقع قوات جيش التحرير الوطني 1954 - 1956
الملحق رقم (42) - خريطة المناطق المحرمة
الملحق رقم (43) - خريطة التقسيم السياسي والعسكري بعد مؤتمر الصومام

ملحق رقم ، (1)

ملكية الأوربيين والجزائريين من الأراضي قبل اندلاع الثورة

صنف الملكيـــــة	عـــدد الملكيات			الساحة بآلاف الهكتارات		
	الأوربيين	المسلمين	المجموع	الأوربيين	المسلمين	المجموع
أقل من 1 هكتار	2. 393	105.954	108.347	0,8	37,2	38
من 1 الى 10 هكتار	5 039	332 529	337 568	21, 8	1 341,2	1 363
من 10 الى 50 هكتار	5 585	167 170	172 755	135,3	3 185,8	3 321, 1
من 50 الى 100 هكتار	2 635	16 580	19 215	186,9	1 096,8	4 070, 7
من 100 الى ما فوق	6 385	8 499	14 884	2 381,9	1 688,8	4 070 ,7
المجمـــــــوع	22 037	630 732	652 769	2 726,7	7 349,1	10 075, 8

Michel , lanay : paysans algériens , la terre , la vigne et les hommes; editions seuil, paris, 1963, p 62.

ملحق رقم : (2)

أساليب القادة الفرنسيين تجاه المجاهدين

Les méthodes du colonel Argoud

12 septembre 1957 - Sorti de Polytechnique " dans la botte ", capitaine à vingt-huit ans et colonel à quarante-quatre, le plus jeune de l'armée de 1958, major de l'Ecole de guerre, cet officier brillant et prestigieux faisait figure auprès de certains de ses pairs de futur chef de l'armée française.

*(1)*Théoricien passionné de la guerre révolutionnaire, il est allé jusqu'au bout de ses raisonnements et il est devenu le prototype des " soldats perdus ". Des barricades d'Alger en 1960 au putsch des généraux de 1961, puis par le terrorisme et en exil, il a fait tout ce qui était en son pouvoir pour infléchir la fatalité, empêcher l'indépendance algérienne, punir les Français, assassiner de Gaulle, récrire l'histoire.

Le colonel est sûr de lui quand il arrive en Algérie pour un premier séjour, le 1er avril 1956, avec son régiment, le 3e RCA. A ses yeux, la colonisation est un bienfait, d'ailleurs en accord avec la pensée chrétienne. Bien qu' " aucun plan d'ensemble n'ait présidé au développement de l'Algérie jusqu'en 1954 ", elle a coûté à la France depuis 1830 " beaucoup plus qu'elle ne lui a rapporté ". Le colonel a " étudié la guerre révolutionnaire depuis dix ans sur le plan théorique ". Il ne perd pas de temps. A M'sila, " je mets au point mes méthodes et... je fixe mon attitude à l'égard de la population. Je m'inspire directement de l'exemple de Kemal Ataturk ".

Quelles méthodes et quelle attitude ? Voici. Les lignes téléphoniques ont été coupées par des " rebelles " ? Sanction immédiate : " Trois mechtas environnantes sont détruites au canon de 75 " après avoir été évacuées. Ce n'est qu'un début. Une école de Melouza est sabotée ?

Cinquante hommes sont réunis sur la place du village. Ils refusent de dénoncer les coupables. Bien : " Je fais alors avancer une AM [automitrailleuse] et je fais coucher les cinquante hommes à plat ventre devant l'engin blindé. Je détruis, à coups de canon, deux mechtas appartenant à des fellaghas notoires fichés par la gendarmerie. Les obus-une douzaine-passent à un mètre à peine au-dessus des têtes. L'opération terminée, je leur ordonne de se relever. Je les fais s'aligner sur un rang. Je les passe en revue et je leur fais crier " Vive la France ! " ".

Une quarantaine de " rebelles " qui ont tendu une embuscade sont " accrochés " : automitrailleuses, aviation. " C'est une boucherie ", note le colonel, enchanté. Il décide de ramener les cadavres à M'sila. " Je les fais empiler dans des sacs et emporter jusqu'à Melouza, où nous arrivons dans la soirée. Le lendemain, je fais charger les sacs sur l'autocar. " Les cadavres sont déposés devant l'immeuble de la commune mixte. Ils y resteront exposés pendant vingt-quatre heures. Et désormais il en sera toujours ainsi : le colonel a trouvé " sa méthode ".

Il ne cessera de la perfectionner. L'exposition des cadavres ne lui suffit pas. Là où il commande, les exécutions capitales, elles aussi, seront publiques et elles seront nombreuses : trois cents dans le secteur de l'Arba. On lit, par exemple : " 6

novembre. Le poste à essence de l'Arba brûle à 6 heures du matin. D'une rapide enquête, il ressort que l'attentat a été commis par les deux gardiens de la pompe. Malgré les supplications du propriétaire, je reste inflexible. Ils sont fusillés ".

Ses chefs sont mécontents " du caractère public des exécutions et non point de l'exécution elle-même ". Il trouve un compromis : les exécutions auront lieu désormais en montagne, au-dessus de la cote 300, et la population des villages voisins y sera transportée par camions. " D'accord ", répond le général Allard.

Mais il y a pire : la torture. Les parachutistes la pratiquent sur une grande échelle et ils ont raison. " Appuyée sur une connaissance réaliste de l'âme musulmane et sur une étude pratique de la guerre révolutionnaire, elle tend uniquement à l'efficacité. " Et suivent ces lignes monstrueuses : " Le renseignement est obtenu à n'importe quel prix. Les suspects sont torturés comme les coupables, puis éliminés si nécessaire. Pour ces combattants habitués à courir tous les risques, la vie humaine n'a aucune valeur. " Tout est dit. Quand le colonel quittera le secteur qui lui était confié, " le climat, note-t-il, a complètement changé " (on veut bien le croire !), car " j'ai la prétention d'avoir fait du bon travail ".

PIERRE VIANSSON-PONTE
Le Monde du 18 octobre 1974

Pierre viansson - ponte : le monde 18 oct 1974

ملحق رقم : (3)

نموذج من الإستراتيجية العسكرية للجيش الفرنسي

I. LA TACTIQUE CONTRE LES REBELLES

NOTE D'ORIENTATION N° 115/GPI/TAP/AFN/3/S EN DATE DU 20-9-1955

ADAPTATION DE LA TACTIQUE ET DE L'ORGANISATION DES UNITES A LA LUTTE CONTRE LES REBELLES

L'action des unités du type classique ne donne que des résultats minimes en fonction des effectifs engagés. Il est nécessaire d'adapter la tactique et l'organisation des unités aux caractéristiques de l'action rebelle, tant sur le plan militaire que sur le plan psychologique, pour reprendre l'initiative des opérations et placer les rebelles à leur tour dans une ambiance d'insécurité.

Cette adaptation pourrait être réalisée par :

- le découpage des sous-secteurs en « quartiers », placés sous la responsabilité d'un capitaine, disposant :
  - d'organes de recherche de renseignements,
  - de commandos « action » sondant le terrain en permanence et exploitant tout renseignement recueilli.

1) *La formule actuelle* des troupes régulières implantées dans les agglomérations et attendant le « coup dur » pour riposter,

- laisse aux hors-la-loi le choix du moment et du lieu de leur action,
- leur permet d'agir aux moindres frais contre des objectifs fixés qu'ils ont toute latitude de reconnaître,
- impose des réactions brutales et aveugles qui creusent un fossé

chaque jour plus grand entre Français de souche et Français musulmans,

— est néfaste pour le moral des cadres et de la troupe à qui elle donne un sentiment d'impuissance et d'inefficacité,

— laisse les populations musulmanes sans défense contre la propagande rebelle,

— maintient les éléments européens dans un climat de « terreur panique ».

2) *La formule « section nomade »* doit permettre de renverser la situation en notre faveur par une action *dynamique*, adaptée au terrain et à l'ennemi dont elle calquera les méthodes.

Elle doit viser à :

— nous alimenter en renseignements (condition primordiale),

— nous permettre de les exploiter,

— placer l'atout « surprise » dans notre main,

— maintenir le tonus des unités, en intéressant les cadres et la troupe par un travail payant, leur laissant une large initiative et qui améliorera en outre leur niveau d'instruction et d'entraînement,

— reprendre « discrètement » les contacts humains avec la population musulmane et nous donner son « pou[illegible] »,

— rétablir la confiance et le calme dans la population européenne.

3) *Organisation territoriale.*

L'échelon régiment ou bataillon est trop élevé dans la hiérarchie et couvre une superficie trop grande pour mener avec fruit une action directe.

A un adversaire léger et fluide articulé en bandes de 30 à 40 hommes, il faut opposer des unités de même importance travaillant dans un cadre à leur dimension. Ce cadre est celui de la compagnie dont le capitaine a la responsabilité d'une portion de terrain d'importance variable (100 à 400 km²).

Le capitaine dispose de la plus large initiative dans sa zone et possède les moyens d'assurer un contrôle efficace et permanent du point de vue militaire et du point de vue psychologique.

L'échelon bataillon ou régiment à 1 200 hommes est l'échelon de soutien, sur le plan instruction, logistique, et également tactique, si des moyens importants sont nécessaires dans une situation donnée.

4) *Organes de recherche du renseignement.*

a) *Cellules clandestines.*

Le renseignement doit être recherché par des agents autochtones

travaillant *clandestinement* et non par des supplétifs en uniforme qui sont automatiquement brûlés.

Ces agents, groupés en cellules, genre « trinh sat » viet-minh, sont choisis dans les milieux les plus divers. Ils sont payés selon le principe de la « prime de rendement », prime calculée assez largement pour couvrir leurs risques et les inciter à en prendre.

Ils sont en liaison avec les éléments chargés de l'action, uniquement par l'intermédiaire du commandant de compagnie. Ce dernier peut, en fonction des directives des échelons supérieurs, diffuser par le canal des cellules de renseignements une propagande « de bouche à oreille », et faire échec aux rumeurs tendancieuses qui sèment le trouble dans les esprits,

La création de telles cellules présentera certainement des difficultés dans les circonstances actuelles et exigera des délais et des moyens. Mais il est impensable que nous restions impuissants et inactifs devant le « mur du silence ». Un travail patient, et peut-être long, doit pouvoir créer des fissures puis des brèches dans ce mur ; sans préjuger des résultats possibles, l'essai en vaut la peine.

b) *Commandos « renseignements »*.

L'action des cellules peut être dans certains cas prolongée par des commandos spécialisés qui précisent les renseignements fournis par les cellules et les rendent plus exploitables par les commandos « action » ; ils agissent surtout par l'observation et font de la « reconnaissance légère ».

5) « *Sections nomades* ».

Ce sont des unités légères chargées de mener le combat. Elles comprennent un effectif de 30 à 40 hommes articulés en :

— équipes de grenadiers-voltigeurs (1 sous-officier 4 à 6 hommes), dotées d'un armement léger, pistolet mitrailleur, grenades, fusils à lunette,

— équipes de soutien dotées de fusils mitrailleurs.

La « section nomade » agit en principe sur renseignement. Elle est nomade, travaille en souplesse, inonde le terrain qui lui est imparti par des déplacements continuels, *effectués surtout la nuit*. Elle essaime ses équipes en embuscades, se regroupe pour une action en force, avec l'aide, éventuellement, des sections voisines réservées, engagées à terre ou héliportées.

Dans la situation actuelle caractérisée par *l'absence de renseignements*, son action serait menée a priori. Des résultats intéressants seraient cependant acquis, car elle tire sa force de sa mobilité, qui doit créer chez les rebelles une *ambiance d'insécurité*.

Ce type d'action devant être ininterrompu, les mêmes éléments ne

peuvent la mener en permanence, sous peine d'une usure excessive et d'une baisse de rendement. Il est donc nécessaire de prévoir des relèves.

Une compagnie à 184 peut mettre sur pied 4 sections dont 2 sont engagées et 2 au repos et à l'instruction au P.C. de la compagnie. Ces dernières sont la réserve du commandant de compagnie. Le P.C. compagnie est installé au centre de la zone en un point d'ancrage constituant un centre de renseignements et une base.

La liaison radio entre le P.C. et les sections doit être assurée par des postes légers et portatifs type ANPRC/10. Si la portée est insuffisante dans certains cas, il est nécessaire de prévoir un relais par hélicoptère ou avion léger, survolant la zone à intervalles réguliers.

Le poste ANGRC/9 est à rejeter. Trop lourd et trop encombrant, son emploi est incompatible avec la *mobilité* qui doit être la qualité essentielle de la « section nomade ».

Le ravitaillement en vivres et munitions réalisé automatiquement par le système des relèves peut être complété par la création de dépôts de vivres camouflés. En cas d'urgence, la livraison par air, effectuée par des avions légers ou hélicoptères permet un ravitaillement immédiat.

Les évacuations sanitaires urgentes seraient assurées également par voie aérienne.

6) *Passage de l'organisation actuelle à l'organisation envisagée.*

Une formation préalable est nécessaire pour certaines unités, tant pour les cadres que pour la troupe. Elle pourrait être effectuée dans un centre d'instruction spécialisé à mettre sur pied.

Les délais d'instruction seraient brefs, étant donné l'expérience acquise par les cadres au cours des stages genre « Ecole de brousse ou Ecole de commando », et au cours des séjours en Extrême-Orient. Utilisant à plein l'esprit de débrouillardise et d'astuce du Français et son goût de l'action, intéressant les cadres à tous les échelons en leur laissant une large initiative, cette formation ne peut que valoriser une infanterie en l'accoutumant au camouflage, à l'observation, à la rusticité, et en mettant en valeur l'importance du renseignement.

Elle serait en outre conforme aux principes d'instruction actuellement envisagés [illegible] emploi de l'infanterie dans un conflit futur.

Le Général de Brigade MASSU,
Commandant le G.P.I. et les T.A.P. en A.F.N.
Signé : MASSU

Massu, Général Jacques : la Vrai Bataille d'ALger . Plon, Paris, 1972.

ملحق رقم : (4)

الساسة الفرنسيون وقضية التعداد العسكري

POLITIQUE DES EFFECTIFS EN ALGÉRIE

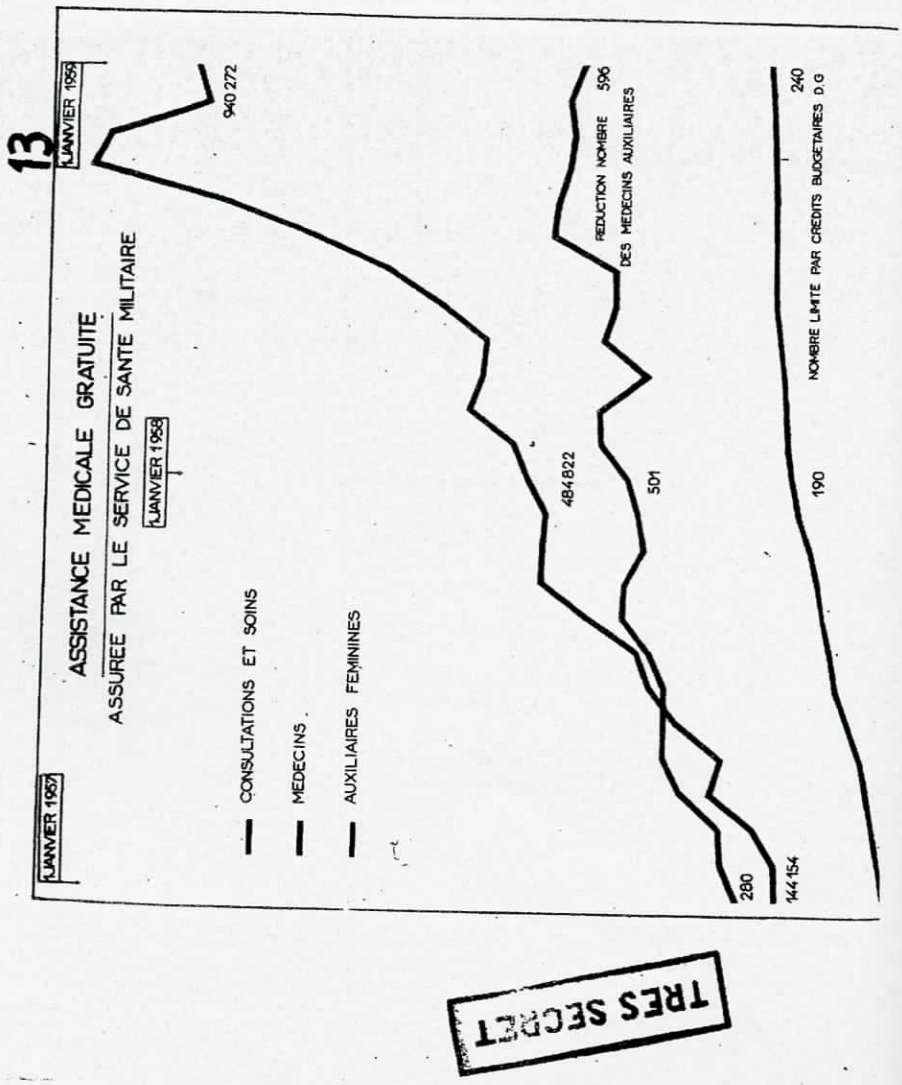
Demandes et décisions	*Date*	*Rappel et maintien*[3]	*Transfert d'unités*
Mendès : il faut tripler les moyens Cherrière : besoins considérables pour le quadrillage Cherrière demande 10 000 hommes. Rappel disponibles 51/1-52/1 résidant en Algérie Lorillot demande 30 bat. Et 18 esc. 10 cies Transport Rappel disponibles 51/1-52/1 résidant au Maroc Renforts absorbés par quadrillage Constantinois	*1954-1955* Nov. 1954 Février 1955 Mai Juin Juillet Août Octobre	Service 18 mois Rappel : 38 500	21e DIA 14e DI 2e DIM Retour TOE 4e DIM 27e DIA
Cailles : budget autorise 150 000. Rappeler disponibles Ély : besoin 400 000 hommes. Rappel disponibles. Impasse OTAN. Démission Guillaume et Zeller suite refus de renforts SEFAT : Renforts nécessaires pour reprendre initiative Rappel 53/1 et 52/2 M. Lejeune fixe 320 000	*1956* Janvier Février Mars Mai-Juin Septembre Décembre	Service 28 mois Maintien Cl. 54 = 88 916 Rappel : 118 000	19e DI départ RTM 4 Rgts TOE 12e DI-5e DB-7e DMR-13e 20e 29e DI-25e DP 10e DP-9e DI
Maintien 343 000 instruits + 27 000 autres armées Ély contre réduction effectifs Gouvernement confirme 340 000 instruits	*1957* Avril Juin	Maintien Cl. 55 = 140 920	11e DI 21e DI
Chaban fixe 371 000 instruits. Transferts Maroc et Air PLT Ély prévoit 260 000 en 1959 ; 165 000 en 1960 ; 130 000 en 1961 Budget 1959 prévoit service 24 mois = 310 000 hommes. Salan demande maintien 394 000 h. Conseil défense sur PLT prévoit 180 000 en 1962 Déflation 52 000, Challe accepte allégement en 1959	*1958* Février Avril Septembre Novembre Décembre	Maintien Cl. 56 = 232 142	30 000 Maroc 10 000 Air
Ordonnance 7 janvier fixe service 24 mois Conseil défense maintient 370 000	*1959* Janvier Février	Maintien Cl 57 = 167 178	
Maintien de 380 000 = service 27 mois 27 jours Messmer fixe 380 000 1er semestre 1961, 360 000 2e semestre. Le Pulloch précise 375 000 au 1er semestre, 358 000 au 2e.	*1960* Mars Septembre	Maintien Cl.58 = 166 667	
Dissolution 10e et 25e DP Création 11e DLi et 3 BRG 5 430 points tenus. 369 bat. 2e et 3e BRG dissoutes Création CIS Sahara - 1e BRG dissoute	*1961* Avril Mai Juillet Septembre Décembre	Maintien Cl.59 = 167 807 Cl.60 = 132 794	11e DLI et 14 Bat 7e DLB
4 170 points tenus. 333 bat. 2 940 points tenus. Harkis désarmés 500 points tenus Effectif Terre 132 000 hommes fin décembre	*1962* Janvier Avril Juillet Décembre	Cl.61 = 97 274 Cl.61/2a maintenue 1 mois Service 18 mois	2 divisions 3 RT-4 rgt. Spahis Plan Cigogne
Déflation poursuivie. Effectif Terre 50 000 en décembre	*1963* Décembre		

Service de 16 mois en juillet 1965.

Faivre, Général Maurice : Le Général Paul Ely et la Politique de Défense p 11

ملحق رقم : (5)

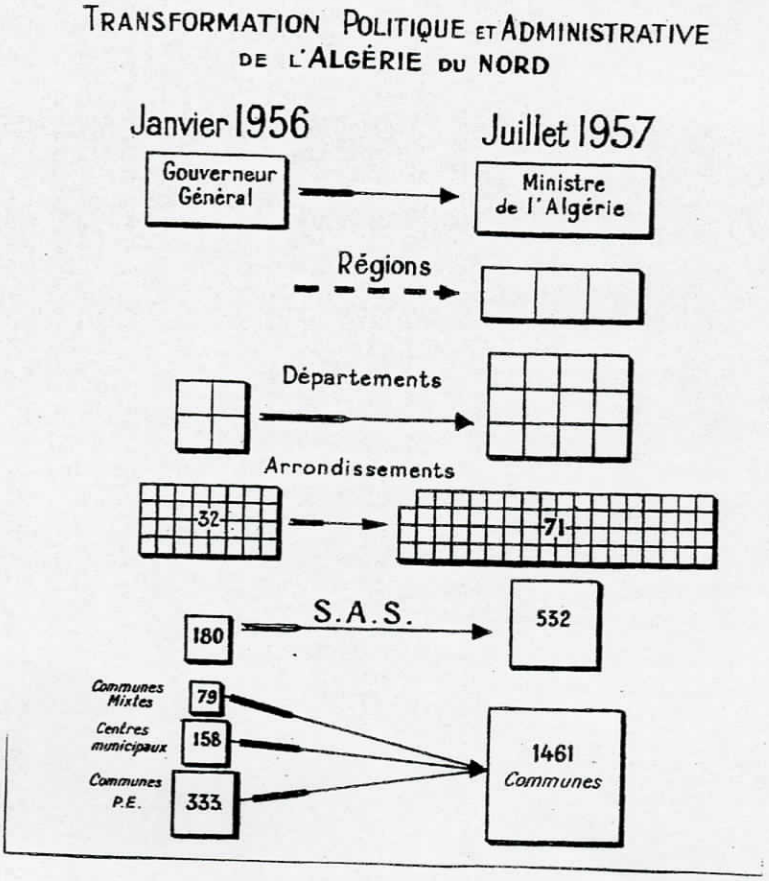
الإسعاف الطبي المجاني للجيش الفرنسي



SHAT 1H 1933 D 2 : Exposé du Général Allard sur la Situation militaires en Algérie , forces terrestres a la date du (9fev1959).

ملحق رقم : (6)

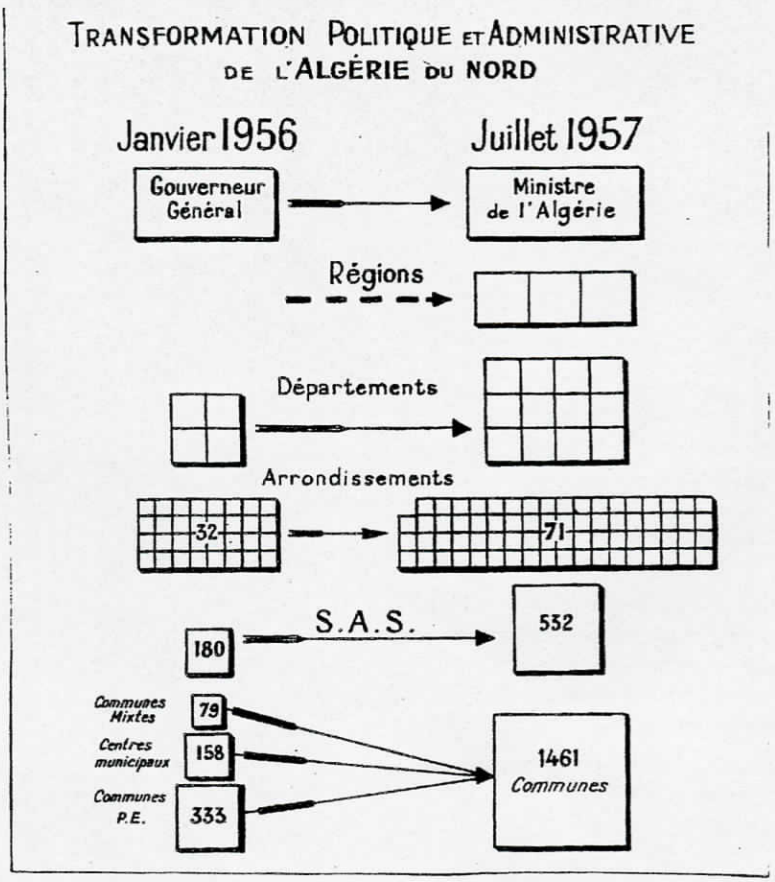
التنظيم السياسي و الإداري في الجزائر الشمالية 1956-1957



Allard, général : les Misions de l'Armée Française dans la Guerre Révolutionnaire d'Algérie , Alger, 1957. p 28

ملحق رقم (7)

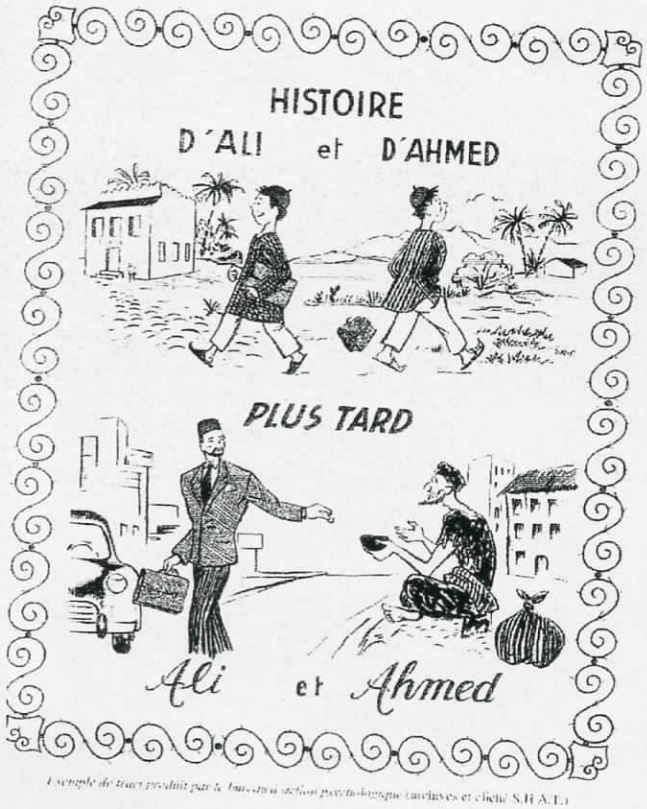
التنظيم المدني والعسكري للسلطات الفرنسية في الجزائر



Allard, général : les Misions de l'Armée Francaise dans la guerre révolutionnaire d'Algérie , Alger, 1957. p 84.

ملحق رقم ، (8)

نماذج من مناشير الدعاية الفرنسية



Exemple de tract produit par le bureau d'action psychologique (archives et clichés S.H.A.T.)



PARLONS P
DEFENDRE NOT

FRÈRES, CHOISISSEZ

LA FAIM - LA FATIGUE - LA MISÈRE - LES COUPS
et un jour la **MORT** dans le djebel.
ALORS RESTEZ avec les **REBELLES.**

OU BIEN

LA TRANQUILLITÉ - LA LIBERTÉ - LA VIE DE FAMILLE - L'AISANCE
ALORS N'ATTENDEZ PLUS, SUIVEZ NOTRE EXEMPLE.

FAITES COMME NOUS

BELKHELLI — **BOUKRA** — **DRISS FAROUK**



Comme nous, placez-vous sous la protection des Troupes Françaises, et comme nous vous serez bien traités.
N'hésitez pas à vous rendre aux Postes Militaires.
LE PORTE-DRAPEAU DES BONNES RAISONS DE SAUVER VOTRE GARANTIE DE RETOUR.

A BIENTOT FRÈRES

يا الاخوان الاعـــزاء خيـــروا
اذا كان تحبوا الجوع والحياء والميزيريـة
والموت في الجبل اقعدوا مع الجلاقة
اذا كان تحبوا السلامة والعافية والحياة يزاهلكم
جلا بد تديروا كيجنا عـــزما عاجلا

احنـــا

بالغلي موراه بن ... ابوقراء بن الاحول ... ادريس قروق
عبد القـــادر ... بن محمد ولد فدود ... بن الاخضر



نقولوا لكم اعملوا كما عملنا وارجعوا للعساكر الفرنسيين
وتكون لكم الخير مانا هوش واتخدموا للبوسطة متاع العساكر الفرنسيين واسلموا رواحكم
احفظوا هذا الكاغط جيه خط يد نايكون تسريح متاعكم

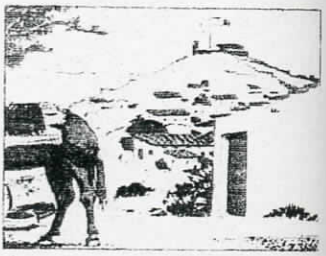
Tract bilingue incitant au ralliement.

©S.H.A.T.

78



MOHAMED EST UN PETIT GARÇON DE 10 ANS



IL HABITE CHEZ SES PARENTS DANS UN PETIT VILLAGE DE MONTAGNE, PROTÉGÉ PAR L'ARMÉE FRANÇAISE



DEPUIS DEUX ANS, LA FRANCE A OUVERT UNE ÉCOLE AU VILLAGE, OÙ IL RETROUVE TOUS LES JOURS SES 30 CAMARADES



L'INSTITUTEUR MILITAIRE LUI A APPRIS À LIRE ET À ÉCRIRE



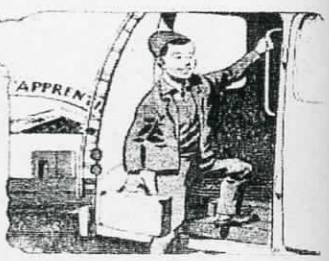
IL SAIT AUSSI MAINTENANT FAIRE DES ADDITIONS ET DES SOUSTRACTIONS



AUJOURD'HUI LE MAÎTRE A DONNÉ UN DEVOIR. RÉPONDEZ SUR UNE FEUILLE À CETTE QUESTION : QUE FEREZ-VOUS QUAND VOUS SEREZ GRAND ?



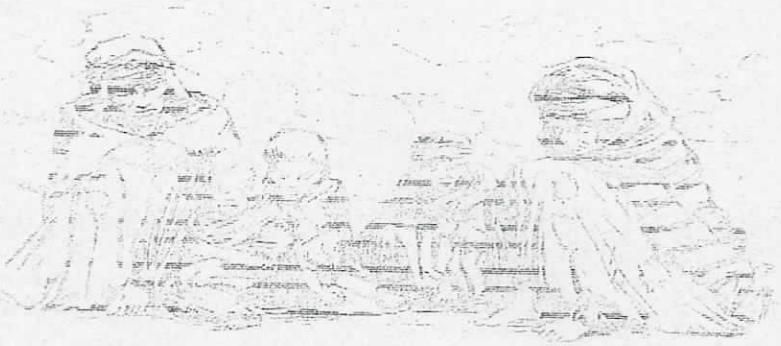
MOHAMED SE PENCHE SUR SON PAPIER, IL RÊVE... BIENTÔT JE SAURAI BIEN COMPTER ET BIEN ÉCRIRE...



JE VOUDRAIS QUE LA FRANCE M'ENVOIE DANS UN CENTRE D'APPRENTISSAGE

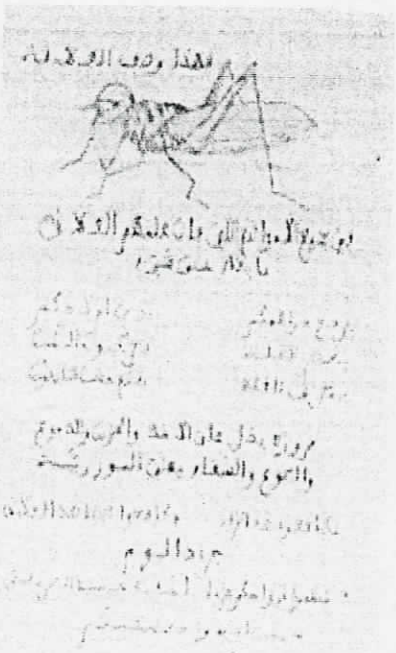
Images d'Épinal et guerre psychologique (Doc. Tallandier)

FEMMES D'ALGÉRIE



LA RÉBELLION BARBARE
C'EST POUR VOUS:
LA MAISON SANS HOMME
LA PEUR-LA MISÈRE
LES ENFANTS QUI ONT FAIM





ملحق رقم : (9)

عدد الجزائريين في مراكز التجمع حسب المناطق العسكرية الثلاثة

Dates	Nombre de centres de regroupement
1er novembre 1957	382 dont 246 centres définitifs
1er janvier 1958	492
1er avril 1958	567 dont 373 centres définitifs
1er juillet 1958	662
1er septembre 1958	788
1er novembre 1958	900 dont 544 centres définitifs
1er janvier 1959	936
1er avril 1959	1 033
1er juillet 1959	1 222 dont 715 centres définitifs
1er octobre 1959	1 242 dont 743 centres définitifs
1er janvier 1960	430 (Oranie)
1er juillet 1960	1 679 (source civile) dont 822 centres définitifs 1 719 (source civile) dont 897 centres définitifs 2 025 (source militaire)
1er octobre 1960	2 104 (source civile) dont 1 024 centres définitifs 2 232 (source militaire) ou 2 202 (source militaire) dont 1 213 centres définitifs
1er janvier 1961	2 380 dont 1 163 « nouveaux villages »
1er avril 1961	2 392
1er décembre 1961	1 075 (dans la région d'Alger)

Ageron ,charles – Robert :une dimension de la guerre : "les regroupements des populations", dans militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie , pp 327-346.

ملحق رقم : (10)

تعليمة عسكرية حول مفهوم المناطق المحرمة

Tél. 37.03 BAAe
37.35 P.C.A.

ALGER, le 20 AOUT 1956

10° REGION MILITAIRE
DIVISION MILITAIRE D'ALGER
COMMANDEMENT AIR ALGERIE
P.C.A. 17/540
ETAT-MAJOR/3° BUREAU

N° 254 /P.C.A. 17/540
N° 2.369 / D.M.A./3/AAe

N O T E D E S E R V I C E

OBJET : Zone Interdite

REFERENCE : 1929/DMA/3/OPE du 15 Juillet 1956 (diffusée aux subdivisions) T.O. 2004/DMA/3 OPE du 21. Juillet 1956 (diffusé aux subdivisions)
Lettre 6370/CAA/ 3 OPE/S du 10 Aout 1956 (non diffusée)



A la suite des deux notes citées en première référence et compte tenu des enseignements d'un mois d'opération, il est précisé que :

1 - La zone interdite des BENI MISCERA doit être considérée comme une zone où aucune présence n'est tolérée et où l'emploi des feux est systématique. Cette définition autorise l'emploi de tous les moyens de feux aériens ou terrestres (artillerie) sur tout groupement de personnes, sur tous isolés et sur toutes les zones suspectes.

2 - De plus en vue d'éviter toute méprise, cette zone doit être considérée comme réservée à l'action systématique et inopinée des formations de l'Armée de l'Air,

C'est à dire que ses appareils peuvent intervenir en tout temps et avec tous leurs moyens sur tous objectifs actifs ou passifs situés en zone interdite, soit sur ordre du P.C.A. (1) soit à leur propre initiative (délestage de bombes ou de rocketts).

**
** **

Ces dispositions ont les conséquences suivantes en ce qui concerne les unités terrestres :

Tout projet de pénétration dans cette zone, comme tout tir d'artillerie (autre que tir inopiné sur objectif fugitif) doit faire l'objet d'une demande adressée à la section combinée AIR-TERRE de l'E.M./D.M.A. (2) dans les conditions suivantes :

(1) mission secondaire prévue pour les dispositifs d'appui-feux n'ayant pas dépensé leurs munitions.

(2) constituée par le pool: Section appui aérien 3° Bureau de la D.M.A. Poste Commandement Air Alger (SAAe + PCA)

a) Intervention de l'Artillerie en zone interdite

1- Tout tir inopiné sur objectif fugitif pourra être déclanché par l'artillerie à son initiative à condition d'en rendre compte à la section combinée immédiatement sur réseau général Appui Aérien (1)

"Tir inopiné en cours telle zone, tel objectif..."

"Tir terminé....."

2- Toute intervention à temps, tir de réglage, tir d'instruction, tir de neutralisation zone suspecte devra être signalée par le même moyen à la section combinée deux heures avant le déclanchement.

b) Opération menée en zone interdite

1 - Opération à temps : Toute opération à temps devra être signalée à la section combinée 36 heures à l'avance, (ce délai étant nécessaire pour prévenir toutes les bases aériennes de l'interdiction de tir temporaire sur la zone interdite).

2- Opération inopinée : "Type poursuite" ou "coup de main".

L'autorisation devra être demandée à la section combinée sur le réseau général appui aérien (1)

Le P.C.A. mettra en place immédiatement un "P.C. Volant" qui aura pour mission de couvrir les troupes au sol et d'interdire toute intervention d'avions étrangers à l'opération.

*
* *

En ce qui concerne les unités aériennes, il leur est précisé que :

1 - L'aviation a l'autorisation de tirer à vue sur tout être vivant stationné ou circulant en zone interdite.

2 - Seules seront attaquées systématiquement, les habitations qui portent des traces apparentes d'occupation permanente ou temporaire (feux, circulation etc...)

En revanche, les cabanes de guetteur construites au sommet des pitons ou au passage des cols seront attaquées sans discrimination.

3 - L'aviation a l'autorisation d'utiliser la zone interdite comme zone d'entrainement au bombardement, champ de tir d'engins téléguidés ou comme zone de délestage de bombes ou de rocketts, sauf restriction mentionnée au paragraphe précédent en ce qui concerne l'attaque des habitations.

4 - Les unités aériennes désirant effectuer un tir en zone interdite devront avant le décollage, ou en vol avant intervention, prendre contact avec P.C.A. ALGER de telle façon que des consignes restrictives éventuelles puissent leur être transmises.

Le Général de Division MANCEAUX-DEMIAU
Commandant la Division Militaire d'ALGER

P.O. Le Lieutenant-Colonel LECOINTE
Chef d'Etat-Major

Le Commandant VALENTIN
Cdt. le P.C.A. 17/540

(1) ou par téléphone.

ملحق رقم : (11)

النظام الداخلي للمنظمة الخاصة

المادة 1 : الانضباط

بما أن الانضباط هو القوة الأساسية للجيوش ، فإنه يتحتم على كل قائد أن يحظى بالطاعة المطلقة للمقودين وبانقيادهم لأوامره في جميع الأوقات . ويجب أن تنفذ الأوامر بحذافيرها دون تردد ولا مهمة ، فالسلطة التي تصدرها مسئولة عنها .

المادة 2 : التجنيد

أ - التجنيد محدود

ب - يجب على العنصر المجند أن تتوفر فيه الشروط التالية : الإيمان ، الكتمان ، الشجاعة ، الحيوية ، الثبات ، سلامة الجسم .

ج - مدة الخدمة غير محدودة .

د - يجب على العنصر المجند أن ينجح في الامتحان وأن يؤدي اليمين . بعد ذلك لا يستطيع مغادرة المنظمة كيفما شاء ، وإذا فعل ذلك ، فإنه يعتبر هاربا .

المادة 3 : الاجتماعات

أ - الاجتماعات إجبارية وكذلك حضور جميع العناصر .

ب - التاريخ والمكان يحددان من طرف القائد المعني .

ج - التحية للقادة إجبارية قبل الاجتماعات وبعدها ، ولكنها ممنوعة في الخارج .

د - يفتتح الاجتماع ويختتم بالتحية الوطنية .

---

(1) – عبد الرحمان بن العقون : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر . الفترة الثالثة 1947–1954 الجزء الثالث ، ص ص 22 -25.

– محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عامها الأول .دار البعث ، الجزائر 1984 . ص ص 247 - 249

ه - يطبق الانضباط بصرامة أثناء الاجتماع ، ويفرغ جدول الأعمال بدقة متناهية.

المادة 4 : السلوك

يجب على كل مناضل أو قائد أن يتحلى بسلوك مثالي من جميع وجهات النظر.

المادة 5: الرخص

يجب على كل عنصر يكون مضطرا لمغادرة محل سكناه، مؤقتا ، من أجل قضاء حاجاته الخاصة أن يطلب رخصة يحدد فيها التاريخ والمدة والمكان المتنقل إليه ، ولا يسافر إلا عندما تعطى له الرخصة .

المادة 6 : التنقل

أ - إذا كان العنصر مضطرا لمغادرة محل سكناه ، نهائيا ، فإن من الواجب عليه أن يطلب تحويله الى المكان الذي يريد الانتقال إليه.

ب - لا يحق له أن يذهب إلا عندما يقبل طلبه.

ج - التحويل من وحدة الى أخرى يكون من طرف السلطة المعنية .

المادة 7 : الثواب

يجازى المناضلون حسب رتبهم .

أ - بالتنويه به مقابل عمل أداه بشجاعة وإخلاص .

ب - بالتهنئة الشفوية مقابل روح الانضباط وجميع الخدمات .

ج - بالترقية في العمل .

المادة 8 : العقاب

أ - التصنيف

1 - الأخطاء البسيطة : التغيب عن الاجتماعات ، الكسل ، الإرادة السيئة ، التهاون في العمل ، السلوك الردئ .

2 - الأخطاء الخطيرة : الإخلال بالانضباط ، عدم الطاعة ، إبداء الروح الانهزامية ، التقارير المزورة ، وكل خطأ بسيط يتكرر ثلاث مرات .

3 - الأخطاء الخطيرة جدا : الخيانة ، الهروب ، إفشاء السر للعدو وللأولياء ولأي عنصر أجنبي عن الوحدة الأساسية التي ينتمي إليها المناضل وكل خطأ خطير يتكرر ثلاث مرات .

ب - التحديد

1 - التوبيخ ، عن الأخطاء البسيطة .

2 - التجريد من الرتبة والتوقيف، عن الأخطاء الخطيرة (يمكن أن يكون التوقف محدودا أولا حسب خطورة الخطأ) .

3 - الشطب ، عن الأخطاء الخطيرة جدا .

4 - الإعدام :

أ - بالنسبة للأخطاء الخطيرة جدا والشطب الذي قد يسئ الى المنظمة الخاصة .

ب - تنفيذ حكم الإعدام يمكن أن يكون حالا أو يؤجل حسب قرار المنظمة الخاصة .

ملحق رقم : (12)

تشكيلة قيادات المنظمة الخاصة 1947 - 1950



Ben youcef ben kheda : les origines ..... p 297.

ملحق رقم ، (13)

الأجهزة الإدارية والتنظيمية والقيادية للثورة بعد مؤتمر الصومام

1) لجنة التنسيق والتنفيذ :

- عبان رمضان : المنسق بين الولايات وبين الداخل والخارج
- بن يوسف بن خدة :مكلف بالإعلام والاتصال بالمنظمات
- العربي بن مهيدي : مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن
- سعد دحلب : مسئول عن صحيفة المجاهد و الدعاية
- بلقاسم كريم : مكلف بالعمل العسكري

2) المجلس الوطني للثورة :

الأعضاء الدائمون		الأعضاء الإضافيون	
- عبان رمضان	- بلقاسم كريم	- عيسى بن عبد الله	- محمد لبجاوي
- عباس فرحات	- الأمين دباغين	- نائب بن بولعيد	- صالح الونشي
- مصطفى بن بولعيد	- توفيق المدني	- محمد بن يحي	- عبد الحميد مهري
- محمد بوضياف	- يوسف زيغود	- عبد الحفيظ بوصوف	- علي ملاح
- حسين آيت أحمد	- محمد يزيد	- محمود الشريف	- سعد دحلب
- أحمد بن بلة	- محمد خيضر	- سليمان دهليس	- سعيد محمدي
- العربي بن مهيدي	- عيسات إيدير	- أحمد فرنسيس	- عبد المالك تمام
- عمر أوعمران	- رابح بيطاط	- الطيب الثعالبي	- ممثل اتحاد الطلبة
- بن يوسف بن خدة		- الأخضر بن طوبال	

---

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين " تقرير ولاية باتنة " المقدم في الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة ، المنعقد بقسنطينة . 8_10 ماي 1983.

. مصطفى هشماوي : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر . منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

دار هومة ، الجزائر ، 2003.

- Benyoucef Ben khedda: Abane-Ben M'hidi : leur Apport à la Révolution Algérienne . Dahleb, Alger , 2000.

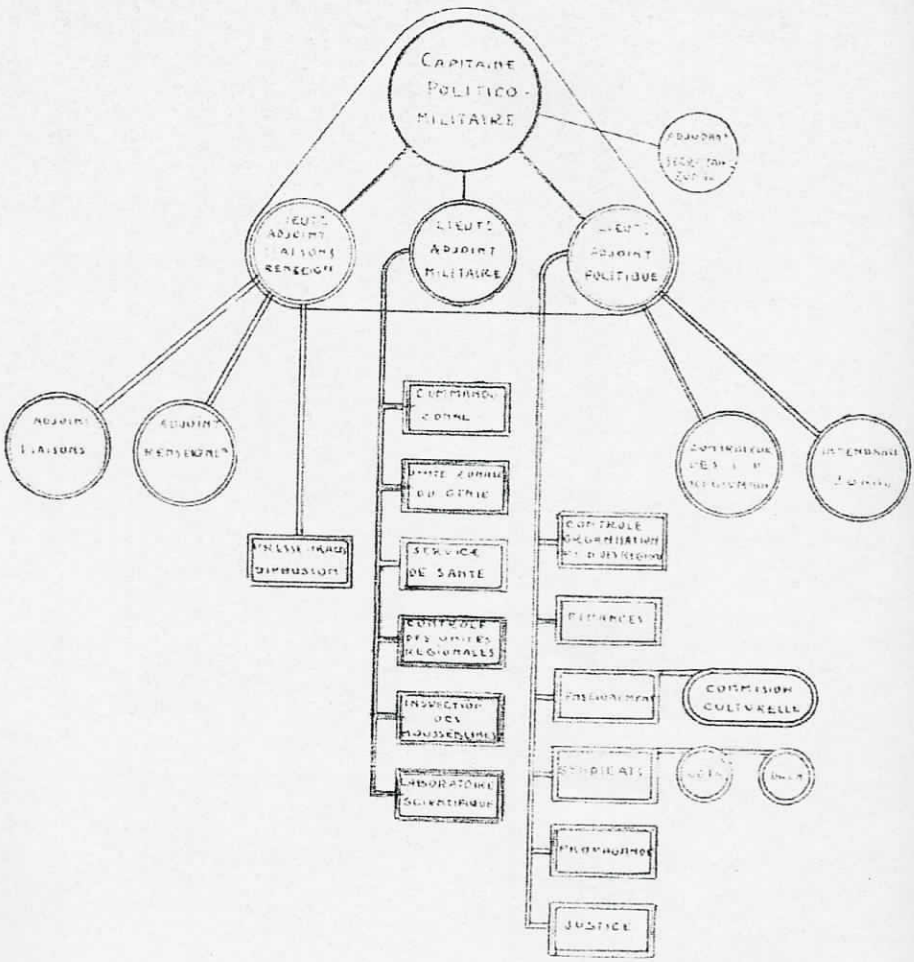
ملحق رقم : (14)

التنظيم الإداري والسياسي والعسكري لجبهة التحرير

2e BUREAU

ORGANISATION F.L.N

ECHELON ZONE

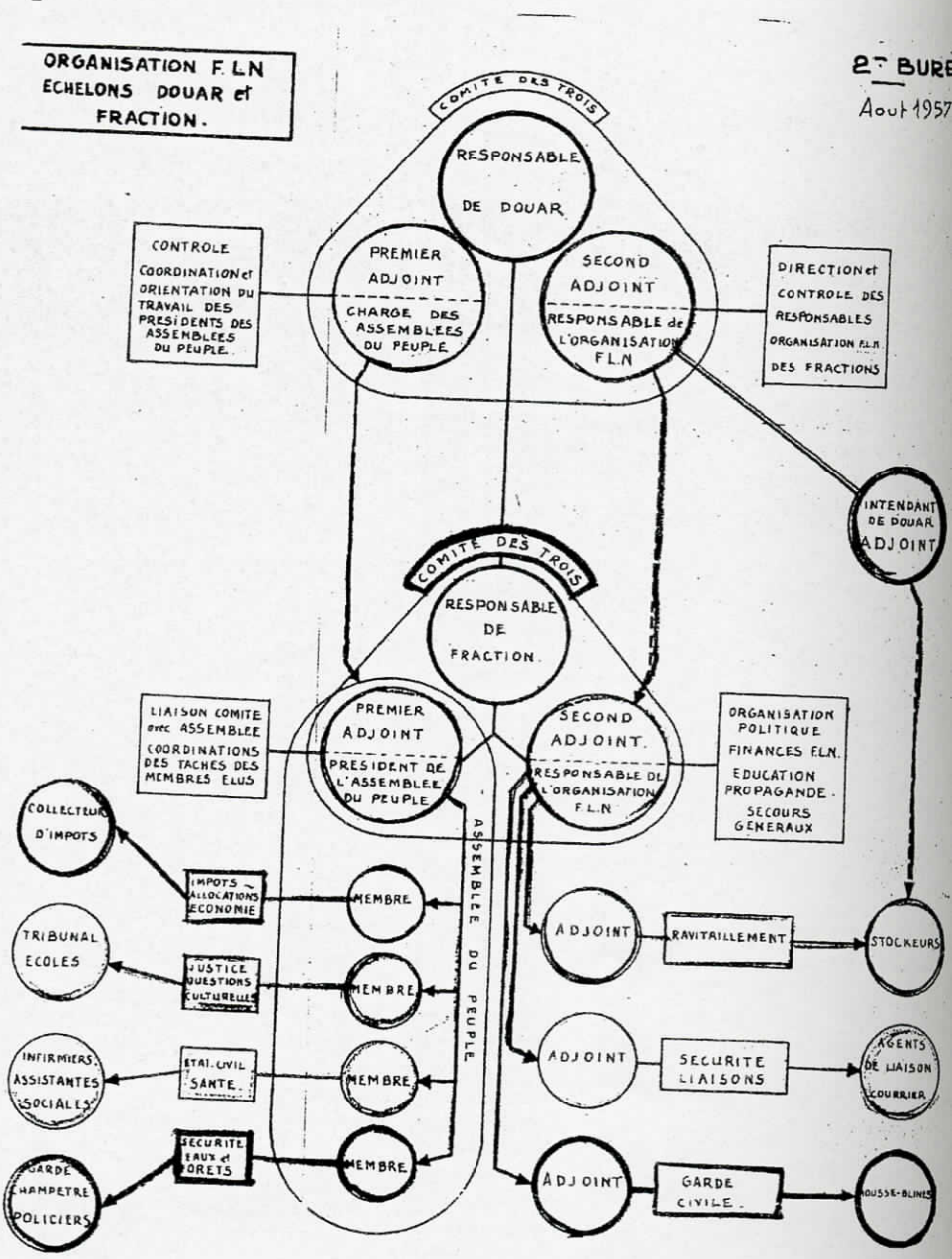


AOUT 1957

1H 1600 , d 1: Estimation des Effectives et de l'Armement Rebelles a la Date du 15 mars 1957

ملحق رقم : (15)

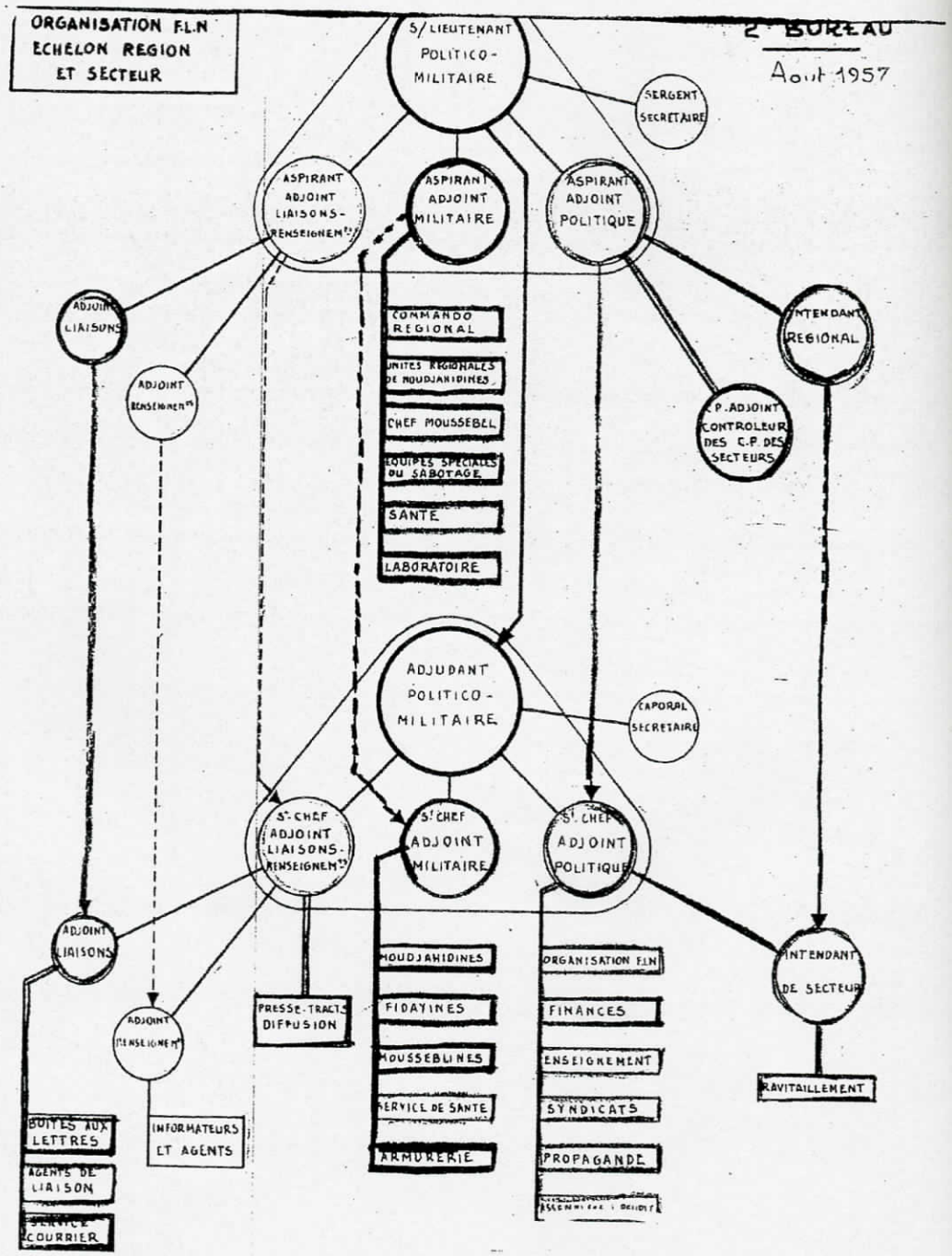
التنظيم الإداري والسياسي والعسكري لجبهة التحرير



1H 1600 , d 1: Estimation des Effectives et de l'Armement Rebelles a la Date
15 mars 1957

ملحق رقم : (16)

التنظيم الإداري والسياسي والعسكري لجبهة التحرير



1H 1600 , d 1: Estimation des Effectives et de l'Armement Rebelles a la Date du 15 mars 1957

ملحق : (17)

التشكيلات الأولى لجيش التحرير الوطني

التشكيلة	عدد أفرادها	القيادة
الزمرة	5 مجاهدين	جندي أول
الفوج	11–13 جندي	يرأسه عريف ونائبان برتبة جندي أول
الفصيلة أو الفرقة	3 أفواج 35-45 مجاهد	يرأسها6 مجاهدين برتبة جندي أول و 3 برتبة عريف وعلى رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب
الكتيبة	فصائل 105-110 مجاهد	يرأسها مساعد ونائبان عسكري و سياسي
القسم	يتكون من عدة كتائب	
المنطقة	تتكون من عدة أقسام	

- المنظمة الوطنية للمجاهدين ، تقرير ولاية بجاية ، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة المنعقد بتيبازة 1 -3 مايو 1983، ص 8.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، قصر الأمم 8-10 مايو 1984، الجزء الثاني ، المجلد الأول .

ملحق رقم : (18)

تطور تعداد وتسليح جيش التحرير الوطني 1954 الى غاية 15 مارس 1957

SECRET

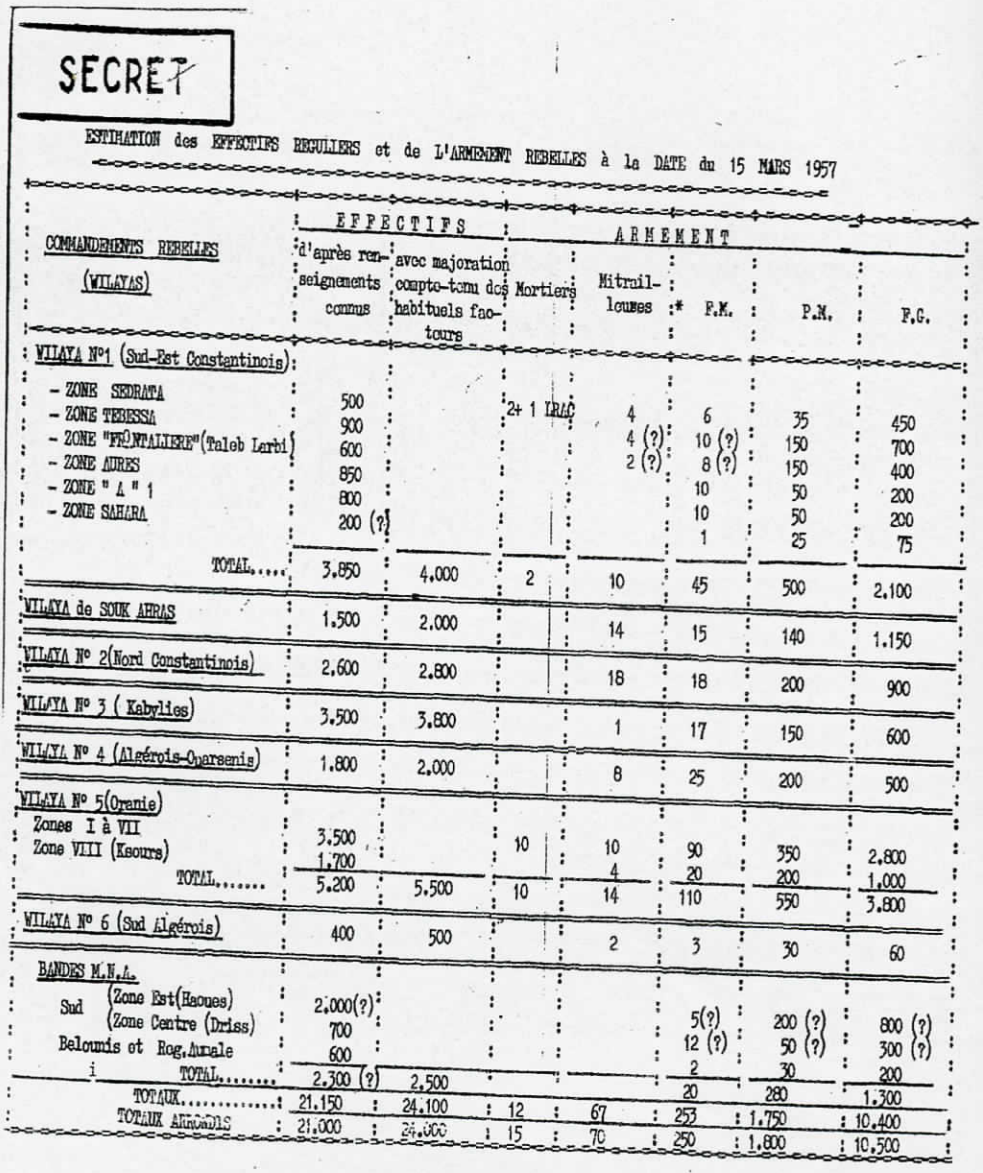
ESTIMATION DES EFFECTIFS ET DE L'ARMEMENT REBELLES A LA DATE DU 15 MARS 56

COMMANDEMENTS REBELLES (Wilayas)	BANDES REGULIERES (Moudjahidines)		ARMEMENT APPROXIMATIF				
	Effectifs probables	Effectifs possibles d'après certains renseignements	Mortiers	Mitrailleuses	F.M.	P.M.	F.G.
WILAYA N° 1 (AURES-NEMENTCHA)							
- Zone AURES-SAHARA	2.500	3.500		1-3	25	250	1.300
- Zone NEMENTCHA(+Tebessa)	2.500	-	2-?	7	30	300	2.000
- Zone Centrale (SEBAA)	400	-	1	3	4	30	300
TOTAL :	5.400	6.400	3	10-13	59	580	3.500
ZONE INDEPENDANTE de SOUK-AHRAS	1.400	-		4-8	15	60	1.150
WILAYA N° 2 (Nord CONSTANTINOIS)	1.800	2.000		3-4	21-25	150	700
WILAYA N° 3 (KABYLES)	2.800	3.000			13-15	200	500
WILAYA N° 4 (ALGEROIS)	1.700	2.000	2	1	22-30	250	600
WILAYA N° 5 (ORANIE)							
- Zone Nord (1 à 5)	1.800	1.900	8	8	48	200	1.100
- Zone Sud (- En ALGERIE	500	600	2	2	12	50	300
(- Sur la frontière N.O. de C. BECHAR	600	800		?	10-15	50(?)	400
TOTAL :	2.900	3.300	10	10	70-75	300	1.800
WILAYA N° 6 (Sud ATLAS)	500	600			1	50	300
BANDES DIVERSES : - M.N.A.	800				1	20	350
- Indéterminées	100					20	50
TOTAL :	900				1	40	400
ELEMENTS EXTERIEURS :							
Intervenant à partir de bases si (Côté TUNISIE...	400	500		3-5	?	?	350
tués au delà de la (Côté MAROC...	600	700		?	?	?	500
frontière. (N.N.O. TLEMCEN) TOTAL :	1.000	1.200		3-5	-	-	800
TOTAUX Arrondis :	18.500	21.000	15	35	220	2.000	9.800

SHAT : 1 H 1600 / D I: Estimation des Effectifs Reguliers et de l'Armement Rebelles a la Date 15 Mars 1957.

ملحق رقم : (19)

تطور تعداد وتسليح جيش التحرير الوطني 1954 الى غاية 15 مارس 1957



SECRET

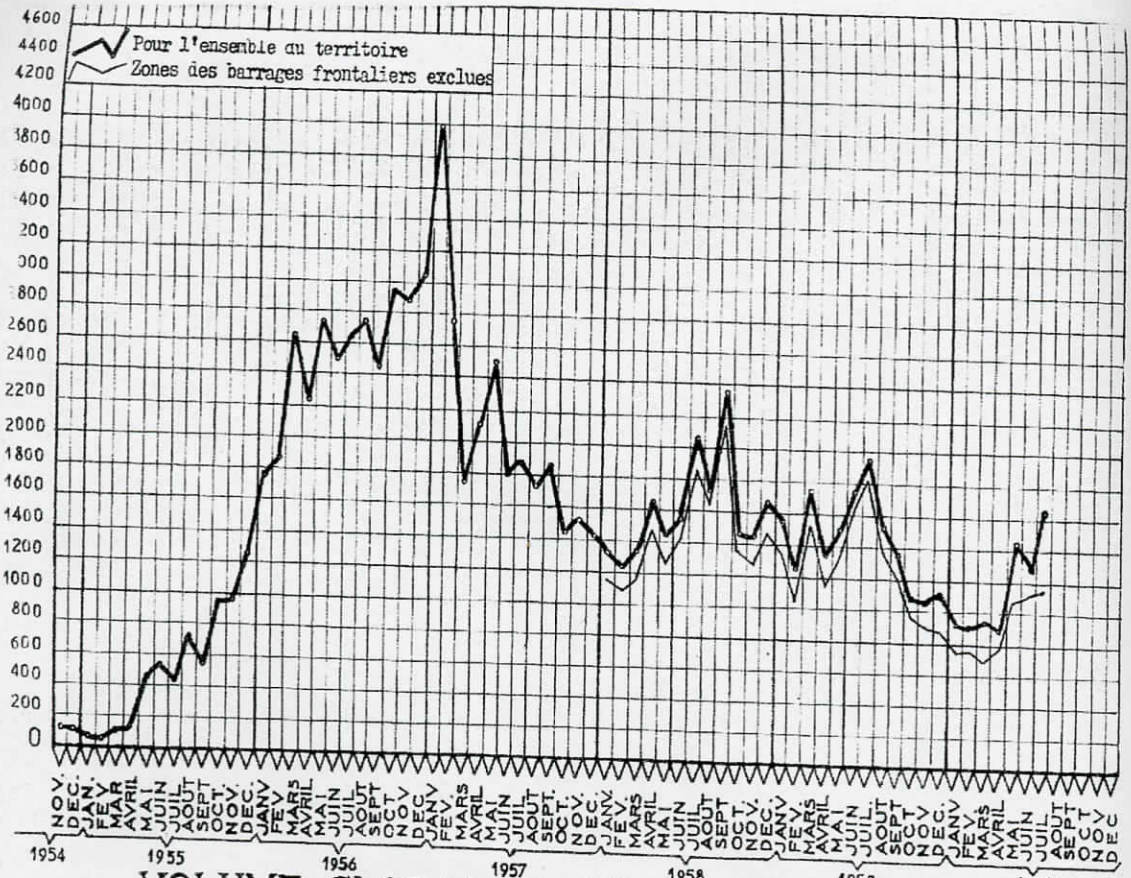
ESTIMATION des EFFECTIFS REGULIERS et de L'ARMEMENT REBELLES à la DATE du 15 MARS 1957

COMMANDEMENTS REBELLES (WILAYAS)	EFFECTIFS d'après renseignements connus	EFFECTIFS avec majoration compte-tenu des habituels faux	ARMEMENT Mortiers	Mitrailleuses	* P.M.	P.M.	F.G.
WILAYA N°1 (Sud-Est Constantinois)							
- ZONE SEDRATA	500		2+ 1 IRAC	4	6	35	450
- ZONE TEBESSA	900			4 (?)	10 (?)	150	700
- ZONE "FRONTALIERE" (Taleb Larbi)	600			2 (?)	8 (?)	150	400
- ZONE AURES	850				10	50	200
- ZONE " A " 1	800				10	50	200
- ZONE SAHARA	200 (?)				1	25	75
TOTAL.....	3.850	4.000	2	10	45	500	2.100
WILAYA de SOUK AHRAS	1.500	2.000		14	15	140	1.150
WILAYA N° 2 (Nord Constantinois)	2.600	2.800		18	18	200	900
WILAYA N° 3 (Kabylies)	3.500	3.800		1	17	150	600
WILAYA N° 4 (Algérois-Ouarsenis)	1.800	2.000		8	25	200	500
WILAYA N° 5 (Oranie)							
Zones I à VII	3.500		10	10	90	350	2.800
Zone VIII (Ksours)	1.700			4	20	200	1.000
TOTAL.....	5.200	5.500	10	14	110	550	3.800
WILAYA N° 6 (Sud Algérois)	400	500		2	3	30	60
BANDES M.N.A.							
Sud (Zone Est (Haoues)	2.000 (?)				5 (?)	200 (?)	800 (?)
(Zone Centre (Driss)	700				12 (?)	50 (?)	300 (?)
Beloumis et Reg. Aurale	600				2	30	200
TOTAL.....	2.300 (?)	2.500			20	280	1.300
TOTAUX.....	21.150	24.100	12	67	253	1.750	10.400
TOTAUX ARRONDIS	21.000	24.000	15	70	250	1.800	10.500

SHAT : 1 H 1600 / D I: Estimation des Effectifs Reguliers et de l'Armement Rebelles a la Date 15 Mars 1957.

ملحق رقم ، (20)

تطور العمل العسكري للثورة التحريرية 1954 – 1962



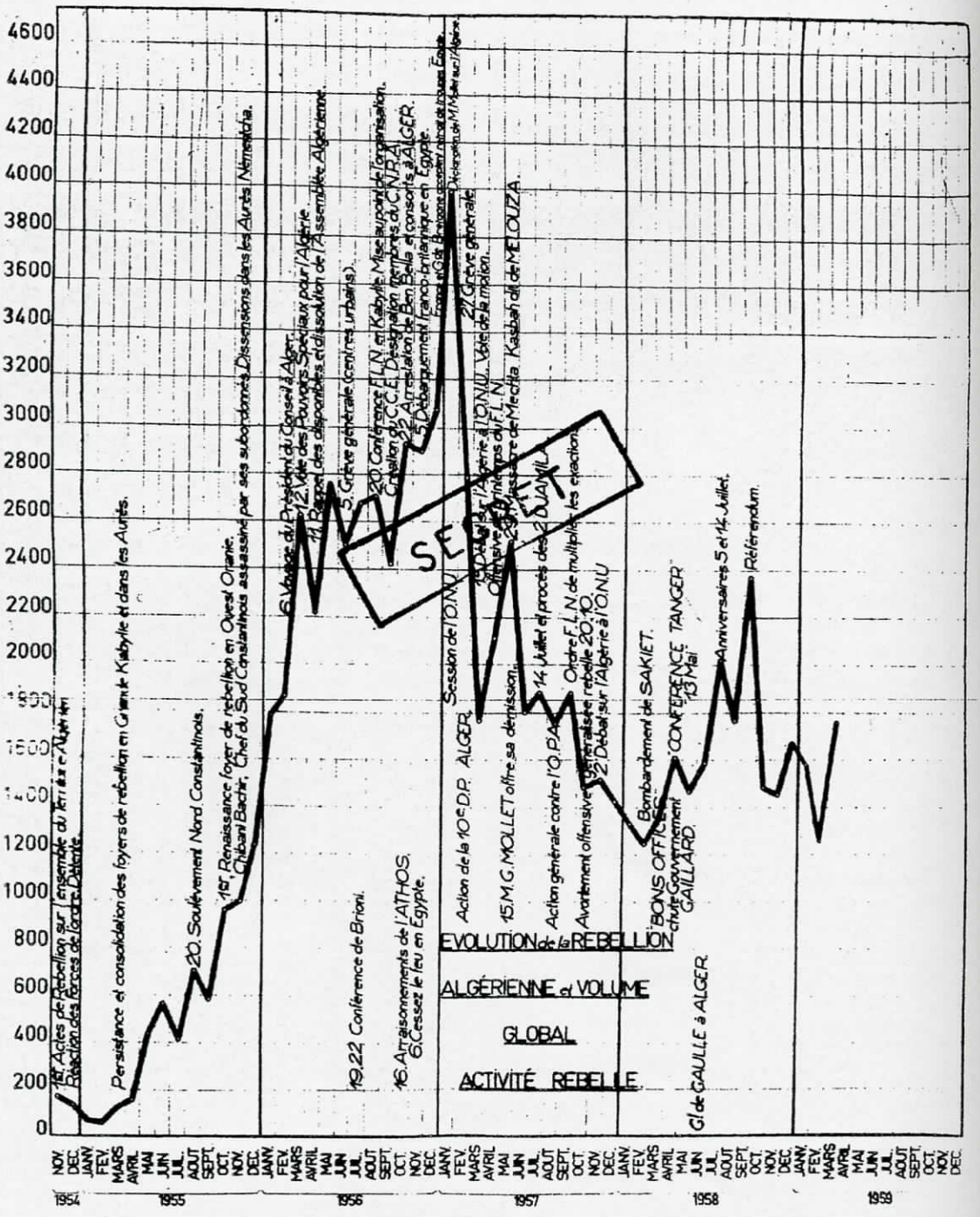
VOLUME GLOBAL DE L'ACTIVITE REBELLE

	JANV	FEV.	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL.	AOUT	SEPT.	OCT.	NOV.	DEC.	Total
1954											171	138	309
1955	71	60	123	158	432	564	415	705	584	954	998	1233	6297
1956	1785	1862	2624	2225	2753	2501	2675	2709	2427	2924	2895	3069	30449
1957	3988	2788	1763	2109	2514	1800	1876	1752	1884	1482	1512	1420	24888
1958	1324	1237	1347	1605	1465	1585	2024	1764	2368	1485	1450	1668	19322
1959	1582	1239	1764	1354	1513	1759	1982	1553	1388	1087	1038	1124	17383
1960	932	915	965	924	1411	1294	1635						

SHAT : 1 H 1942/ D2 . Volume Global de L'Activité Rebelle .

ملحق رقم ، (21)

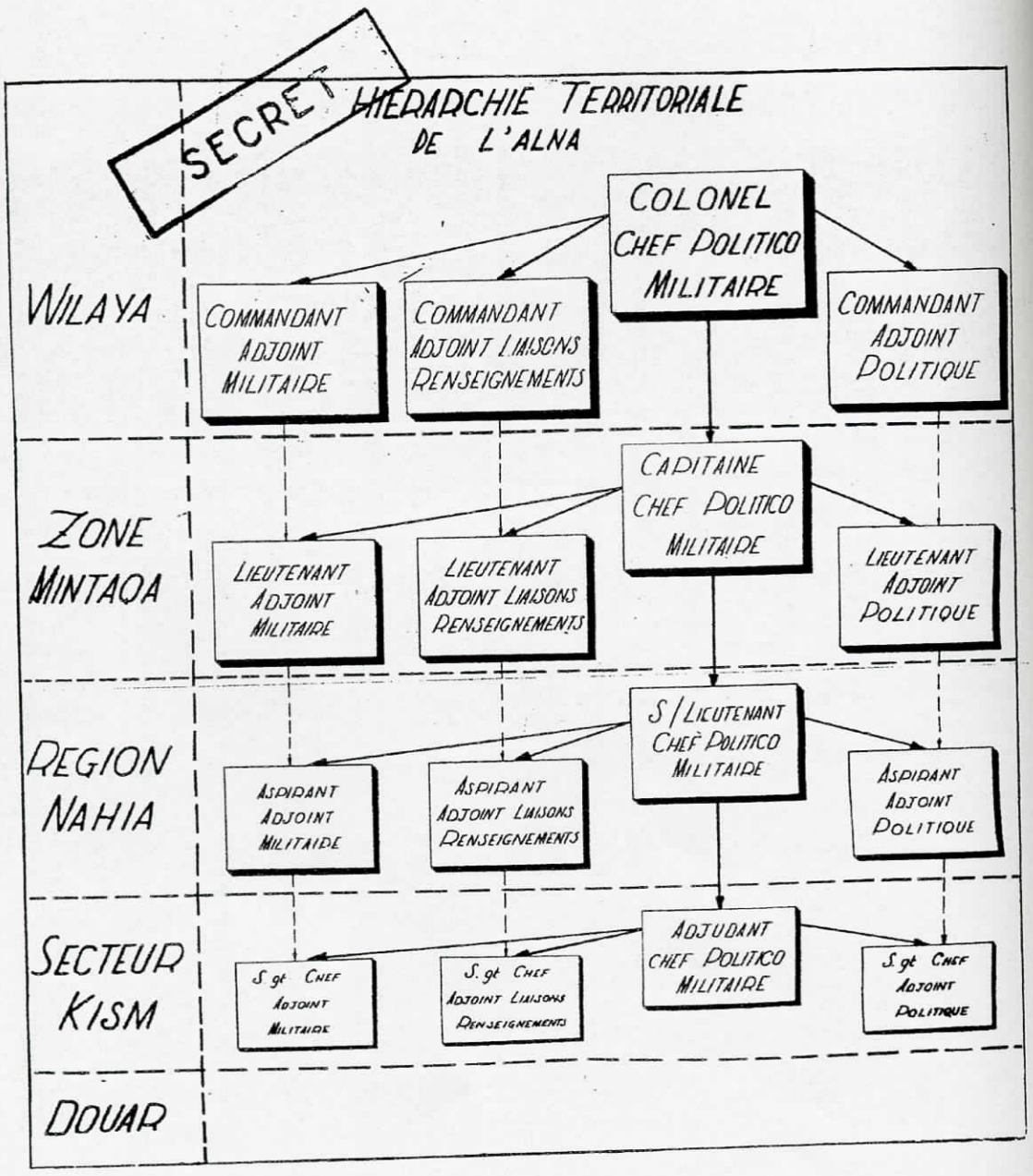
تطور النشاط السياسي والعمل العسكري للثورة1954 - 1959



SHAT : 1 h 1933 / d 3 Evolution de la Rébellion Algérienne et Volume Global Activite Rebelle .

ملحق رقم ، (22)

الهيكلة الإقليمية لقيادة جيش التحرير الوطني



Shat : 1 H 1600/ D 1 – Hierarchie Territoriale de L'A.L.N.A

ملحق رقم ، (23)

القيادة العسكرية لجيش التحرير الوطني

— F I C H E —

ENCADREMENT DE L'A.L.N.

(RECAPITULATIF)

	TOTAL Accordé	Col.	Cdt.	Cne	Lt.	S/Lt.	Aspt.	Adjt.	E/C et Sgt
INTERIEUR	3.200	I	7	34	I08	I08	423	566	I980
TUNISIE	I.7I0	5	6	27	43	I25	99	228	II86
MAROC (estim.)	690		6	I0	I5	50	40	88	476
TOTAUX	5.600	6	I9	7I	I82	283	562	872	3642

Shat : 1 H 1600/ D 1 – Encadrement de l'A.L.N (Recapitulatif) .

ملحق : (24)

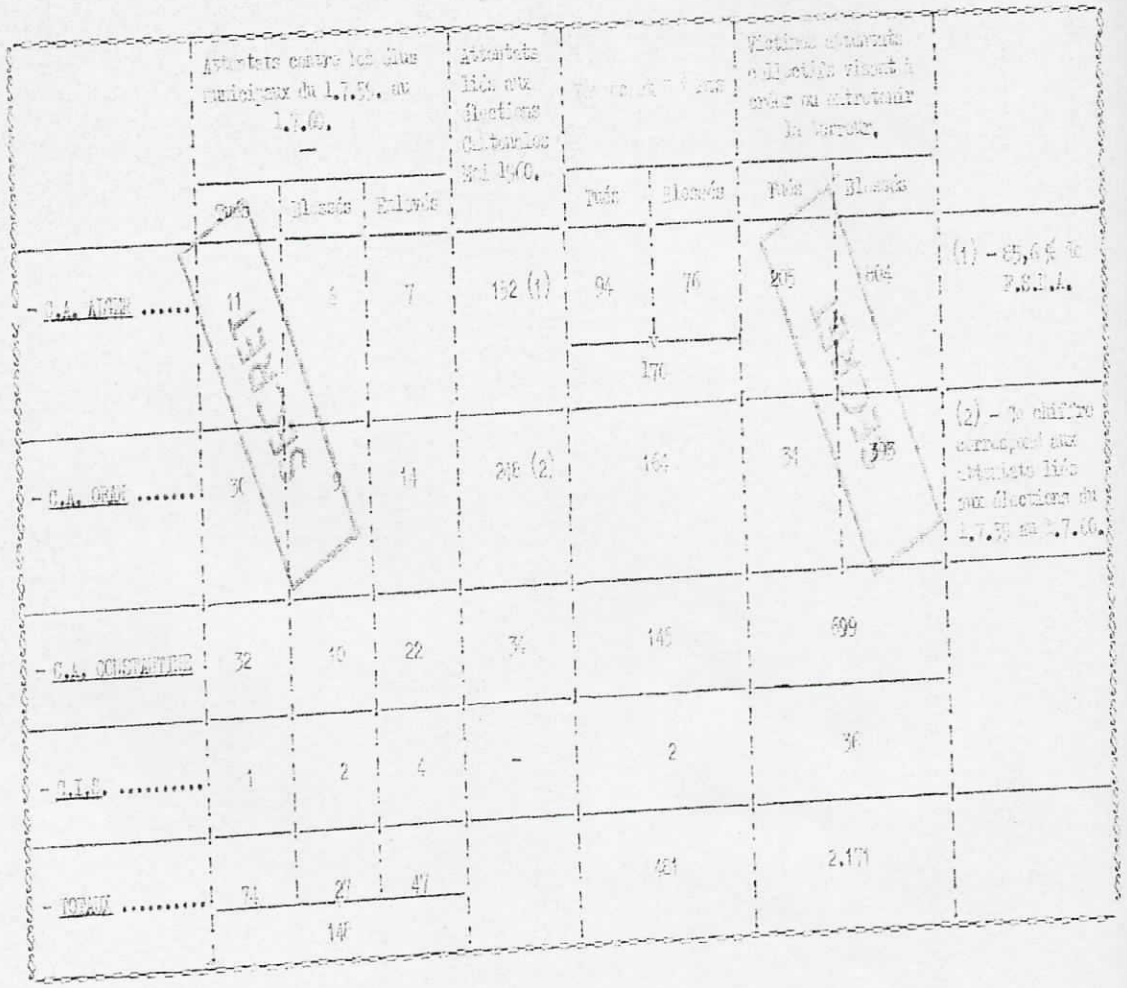
جدول إحصائي لمجمل عمليات يوم الاثنين 1954/11/1

المسئول	المنطقة	عـــــــدد الهجمات	القتلى من الفرنسيين	الجرحى
مصطفى بن بولعيد	الأوراس	43	06	06
مراد ديدوش	الـــــــشمال القسنطيني	02	00	01
بلقاسم كريم	القبائل	14	02	01
رابح بيطاط	الوسط	07	00	12
العربي بن مهيدي	الغرب	14	02	03
	المجموع	80	10	23

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، تاريخ الجزائر 1830 ـ 1962 ، قرص مضغوط .

ملحق رقم : (25)

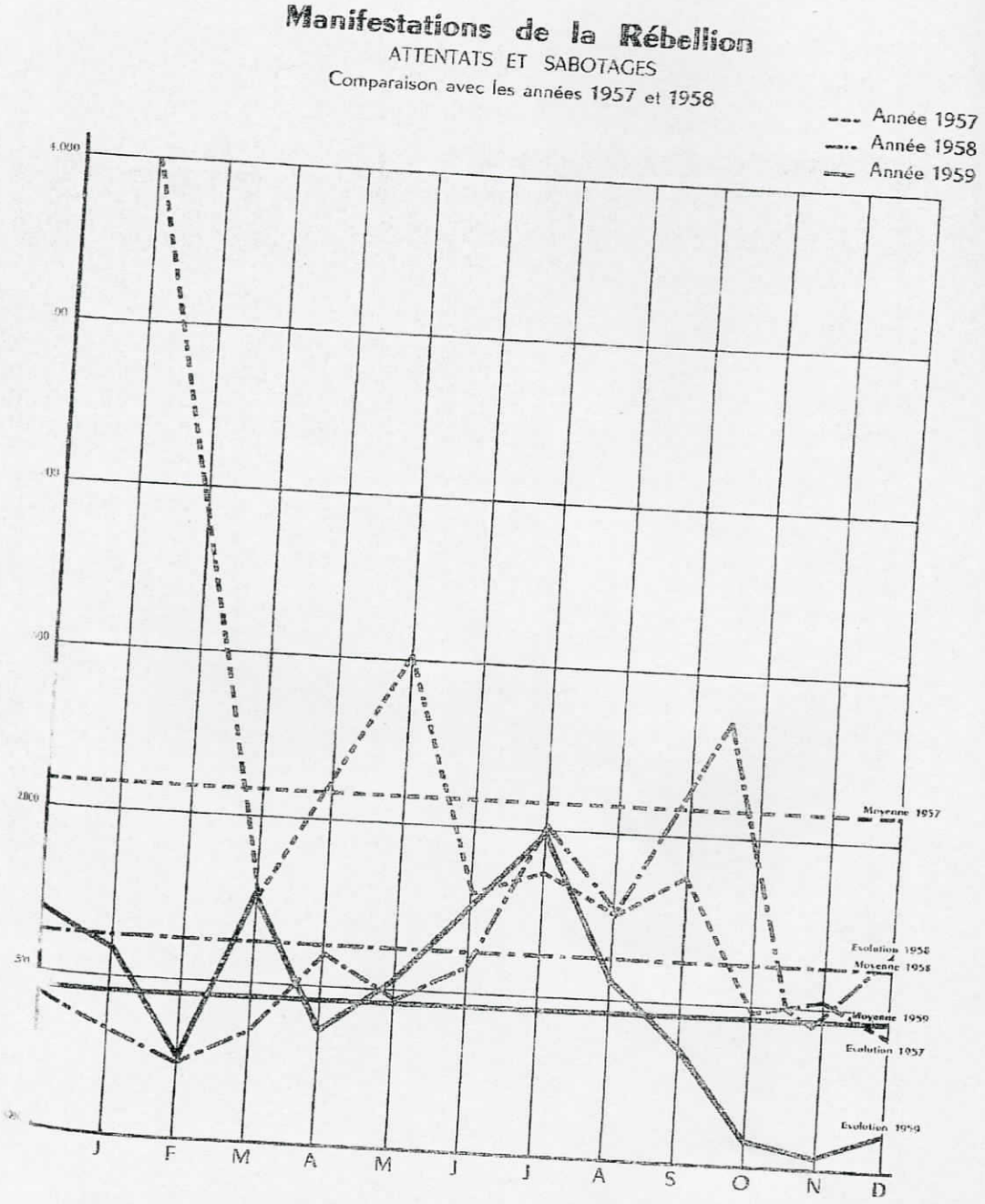
العمليات الفدائية لجيش التحرير الوطني



SHAT, 1H 1942,D2 : le Rôle de l'Armée en Algérie et Evolution de son Action depuis Nov.

ملحق رقم ، (26)

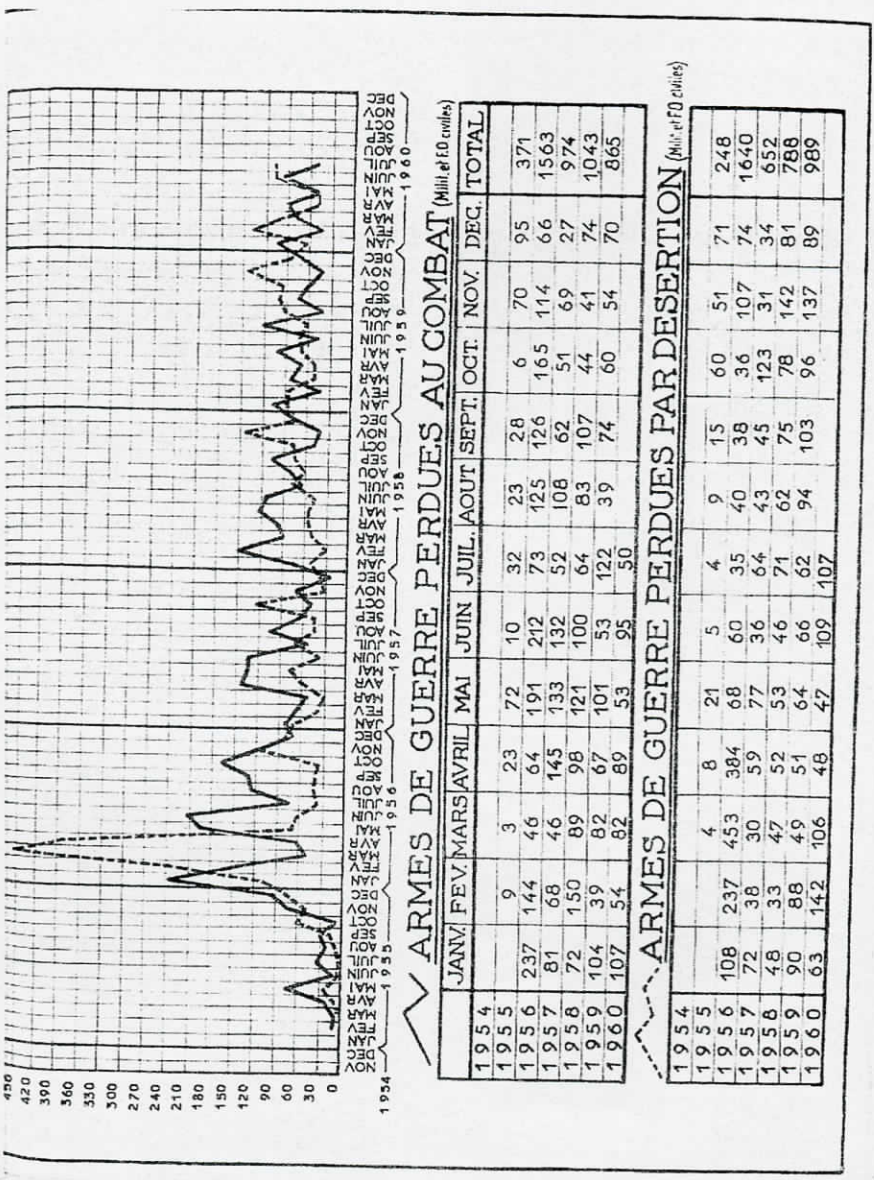
تطور النشاط الفدائي والتخريبي 1957 - 1958



Shat : 1 h Manifestation de la Rébellion ; Attentats et Sabotages Comparaison avec les Années 1957 et 1958

ملحق رقم : (27)

الأسلحة المستولى عليها من طرف جيش التحرير الوطني ومصادرها 1954 - 1960



ARMES DE GUERRE PERDUES AU COMBAT (Milit. et F.O civiles)

	JANV.	FEV.	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL.	AOUT	SEPT.	OCT.	NOV.	DEC.	TOTAL
1954													
1955		9	3	23	72	10	32	23	28	6	70	95	371
1956	237	144	46	64	191	212	73	125	126	165	114	66	1563
1957	81	68	46	145	133	132	52	108	62	51	69	27	974
1958	72	150	89	98	121	100	64	83	107	44	41	74	1043
1959	104	39	82	67	101	53	122	39	74	60	54	70	865
1960	107	54	82	89	53	95	50						

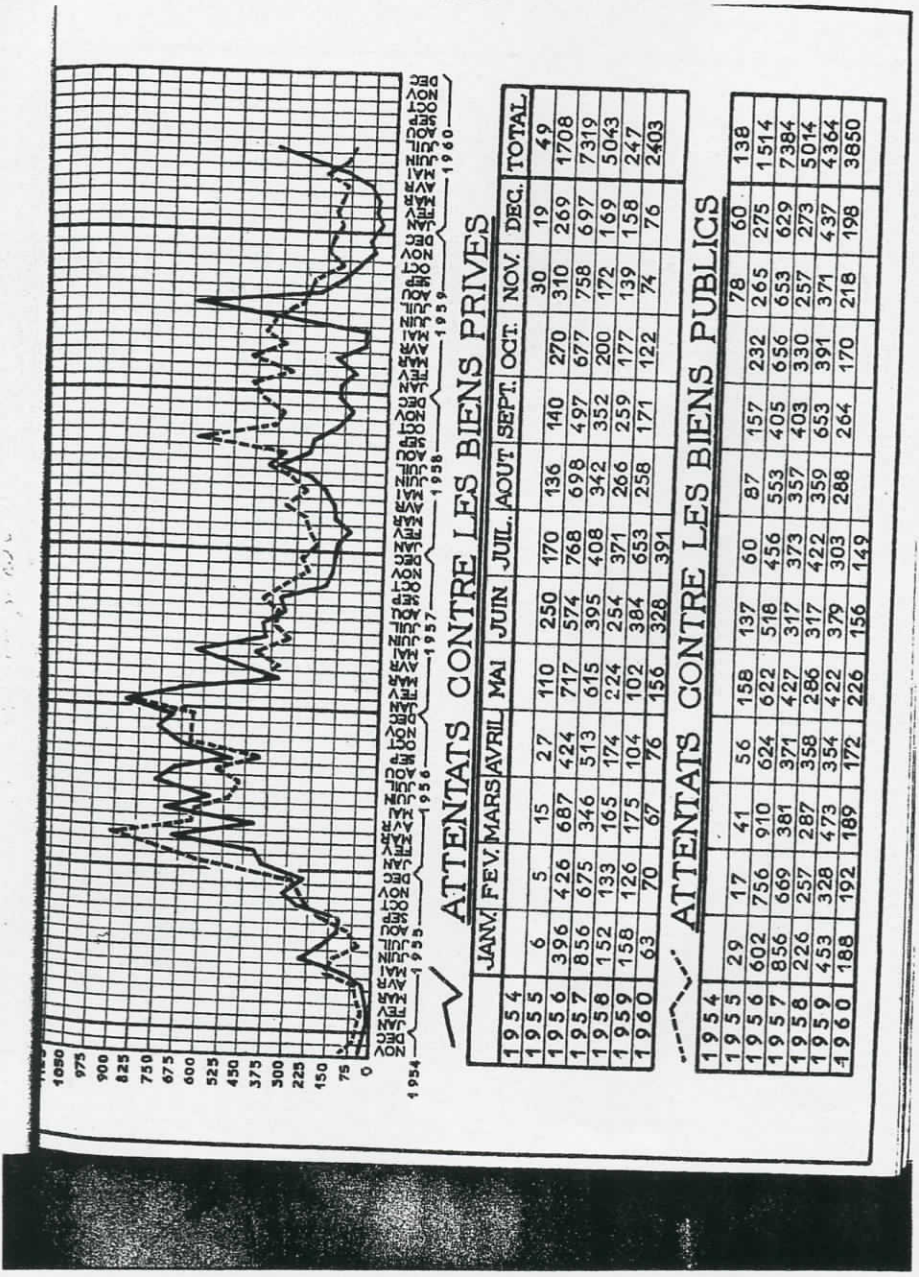
ARMES DE GUERRE PERDUES PAR DESERTION (Milit. et F.O civiles)

1954													
1955			4	8	21	5	4	9	15	60	51	71	248
1956	108	237	453	384	68	60	35	40	38	36	107	74	1640
1957	72	38	30	59	77	36	64	43	45	123	31	34	652
1958	48	33	47	52	53	46	71	62	75	78	142	81	788
1959	90	88	49	51	64	66	62	94	103	96	137	89	989
1960	63	142	106	48	47	109	107						

SHAT, 1H 1942,D2 : le Rôle de l'Armée en Algérie et Evolution de son Action depuis Nov. 1956expose fait par le Général La Comme a la Maison du Combattant le 26 mars p 8.

ملحق رقم : (28)

العمليات الفدائية ضد الأملاك العامة والخاصة الفرنسية 1954 - 1960



ATTENTATS CONTRE LES BIENS PRIVES

	JANV.	FEV.	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL.	AOUT	SEPT.	OCT.	NOV.	DEC.	TOTAL
1954											30	19	49
1955	6	5	15	27	110	250	170	136	140	270	310	269	1708
1956	396	426	687	424	717	574	768	698	497	677	758	697	7319
1957	856	675	346	513	615	395	408	342	352	200	172	169	5043
1958	152	133	165	174	224	254	371	266	259	177	139	158	247
1959	158	126	175	104	102	384	653	258	171	122	74	76	2403
1960	63	70	67	76	156	328	391						

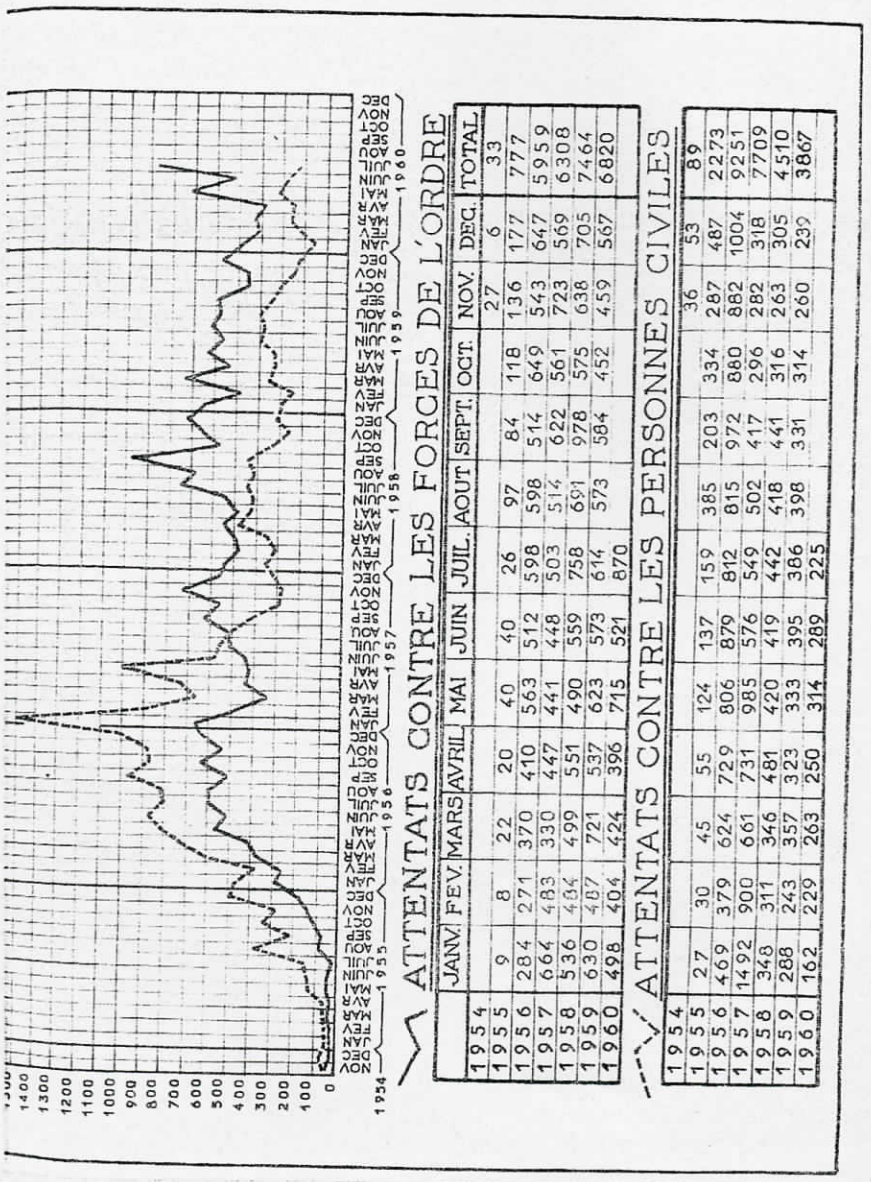
ATTENTATS CONTRE LES BIENS PUBLICS

1954											78	60	138
1955	29	17	41	56	158	137	60	87	157	232	265	275	1514
1956	602	756	910	624	622	518	456	553	405	656	653	629	7384
1957	856	669	381	371	427	317	373	357	403	330	257	273	5014
1958	226	257	287	358	286	317	422	359	653	391	371	437	4364
1959	453	328	473	354	422	379	303	288	264	170	218	198	3850
1960	188	192	189	172	226	156	149						

SHAT, 1H 1942,D2 : le Rôle de l'Armée en Algérie et Evolution de son Action depuis Nov. 1956expose fait par le Général La Comme a la Maison du Combattant le 26 mars p 8.

ملحق رقم ، (29)

العمليات الفدائية ضد قوات الأمن والمدنيين الفرنسيين 1954 - 1960



ATTENTATS CONTRE LES FORCES DE L'ORDRE

	JANV.	FEV.	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL.	AOUT	SEPT.	OCT.	NOV.	DEC.	TOTAL
1954											27	6	33
1955	9	8	22	20	40	40	26	97	84	118	136	177	777
1956	284	271	370	410	563	512	598	598	514	649	543	647	5959
1957	664	483	330	447	441	448	503	514	622	561	723	569	6308
1958	536	484	499	551	490	559	758	691	978	575	638	705	7464
1959	630	487	721	537	623	573	614	573	584	452	459	567	6820
1960	498	404	424	396	715	521	870						

ATTENTATS CONTRE LES PERSONNES CIVILES

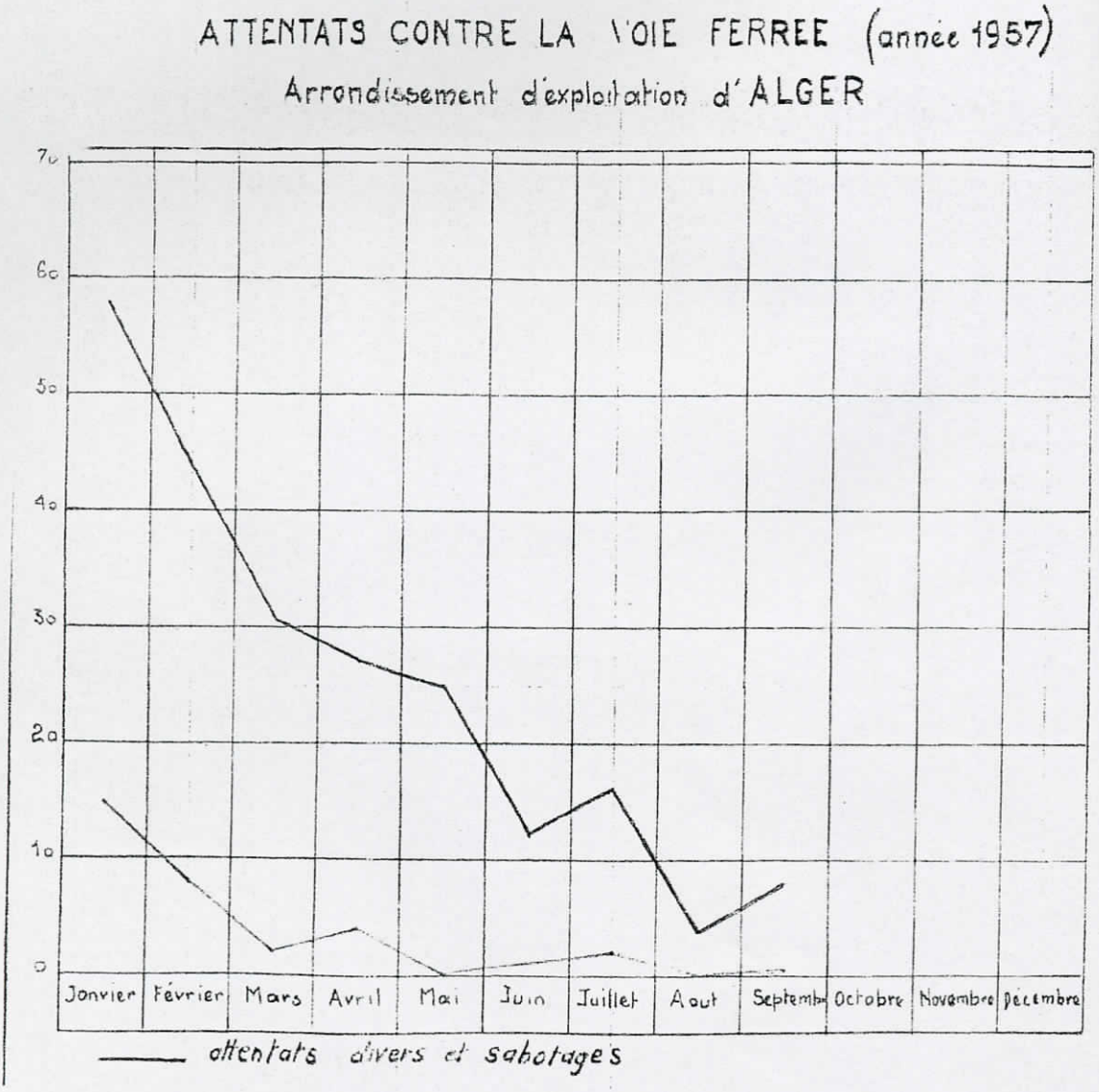
1954											36	53	89
1955	27	30	45	55	124	137	159	385	203	334	287	487	2273
1956	469	379	624	729	806	879	812	815	972	880	882	1004	9251
1957	1492	900	661	731	985	576	549	502	417	296	282	318	7709
1958	348	311	346	481	420	419	442	418	441	316	263	305	4510
1959	288	243	357	323	333	395	386	398	331	314	260	239	3867
1960	162	229	263	250	314	289	225						

SHAT, 1H 1942,D2 : le Rôle de l'Armée en Algérie et Evolution de son Action depuis Nov. 1956expose fait par le Général La Comme a la Maison du Combattant le 26 mars p 8.

ملحق رقم : (30)

هجمات وحدات جيش التحرير ضد السكك الحديدية

خلال عام 1957 منطقة الجزائر



Shat : 1 h 1600 d 1 Attentats contre la Voie ferre Année 1957 , Arrondissement d'Exploitation d'Alger .

الملحق رقم : (31)

جدول إحصائي عن تهريب الأسلحة خلال الثورة التحريرية

Annexe

Bilan estimé de la *Surmar*

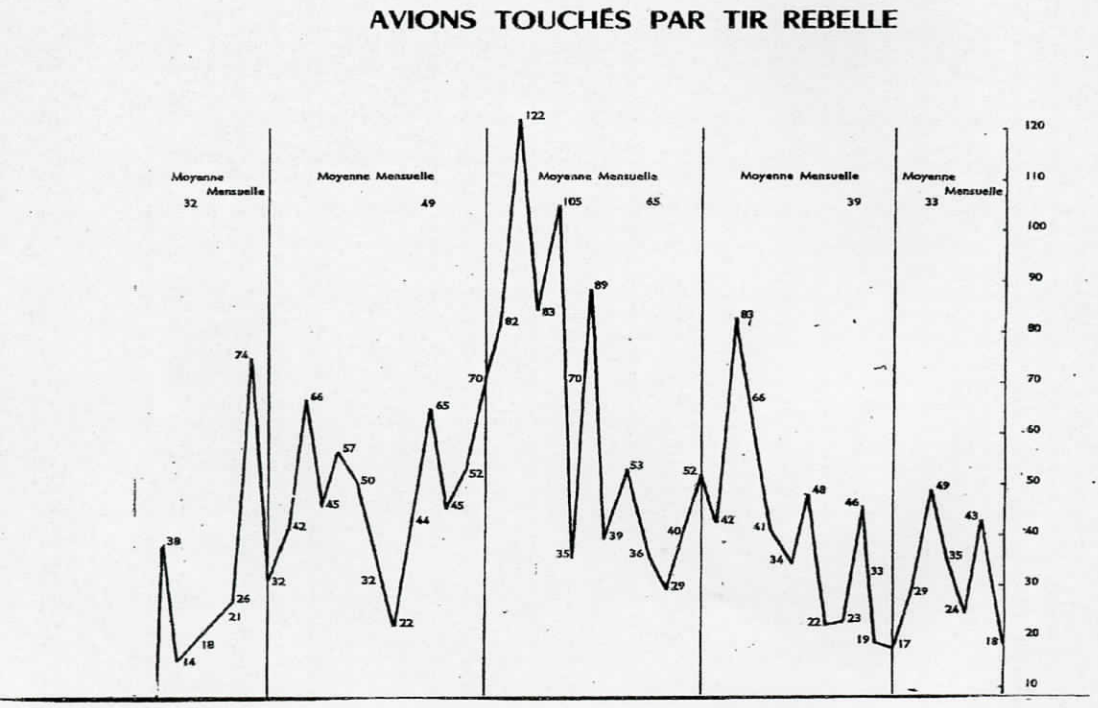
Dates	Armement entré au Maroc	Armement saisi
1954	Varié et en faible quantité, venant d'Espagne ou d'Allemagne, destiné principalement à l'armée de Libération marocaine.	
Février 1955	Egyptien *Dinah*, petites quantités, origine Egypte destinée A.L.N. algérienne.	
03/04/1955	Egyptien *Intissar*.., comme le précédent.	
1955/1956	Egyptien *Dinah* fait deux voyages de Malaga à Nador 200/300 fusils, 300 P.-M., mines, explosifs dest. A.L.N.-A.	
14/10/1956		Egyptien *Athos*, 70 tonnes d'armes infanterie, origine Egypte pour A.L.N.-A
10/11/1956	Espagnol *Virgen de la Plata* caisses venant d'Espagne débarquées Oued Draa.	
11/1956 1/1957	Espagnol *Ras Tarf*, caisses d'Espagne débarquées Nador.	
19/06/1957		Explosion d'un navire égyptien sur le Nil (chargement inconnu). Espagnol *Juan Illueca*, 150 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Ceuta. Faux dest. Crédit comm.Tétouan.
07/1957		Suédois *Swanee*, 300 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Almeria. Destinataire comme le précédent.
01/08/1957	Yougoslave *Sbrije*, 7 tonnes d'armes, 70 tonnes d'armes, 70 tonnes munitions. A Rijeka, chargement fait par *Omnipol*. Faux destinataire Arabie Saoudite.	
09/1957	Finlandais *Korsoe*, 30 tonnes armes dont 30 mortiers et obus, venant de Finlande probablement.	
18/01/1958		Yougoslave *Slovenija*, 500 tonnes chargées à Rijeka par *Omnipol* (Faux destin.Yémen). Saisie à Mers el-Kébir
16/03/1958 27/09/1958	Danois *Bornholm*, chargement inconnu débarqué à Casa.	
10/1958		Allemand *Atlas* explose à Hambourg, armes et explosifs, tonnage inconnu.
28/12/1958		Egyptien *Alhahira* explose à Ostende... id. *Atlas*. Danois *Granita*, 40 tonnes de toile chargées en Norvège (Faux destinataire Monrovia) saisie Mers el-Kébir).
12/1958	Est-allemand *Ravensberg*, lance-grenades et divers, origine inconnue, à terre Casablanca.	
18/01/1959	Allemand *Monkeddam* 6 000 fusils *Mauser* chargés par *Omnipol* à *Gdynia*, débarqués à Casablanca.	
01/04/1959		Tchèque *Lidice*, 500 tonnes chargées par *Omnipol* à *Gdynia* (faux destinataire Haiphong) saisie à Mers el-Kébir
19/12/1959		Danois *Biesbosch*, 360 tonnes d'explosifs, origine inconnue (faux destin. Société libyenne) saisie Mers al-Kébir.
1958/1959	Par avions de ligne ou charters, matériel radio, outillage, mitraillettes et armes de poing, de Belgique et de R.F.A. vers Casablanca, destinataires officiels firmes étrangères installées au Maroc.	
8/1960	Allemands *Lisboa* et *Ceuta* lance-flammes et métavon, de R.F.A. à Casablanca.	
9/1960		Est-allemand *Ravensberg*, lance-flammes de R.F.A. saisie à Mers el-Kébir.
20/11/1960 12/1960	Bulgare *Bulgaria*, 1 800 (?) tonnes de Varna à Tanger.	
21/12/1960		Est-allemand *Ravensberg* camions tout terrain, faux dest. Libye, saisie à Mers el-Kébir.
5/1961		Avions DC4 libanais, bazookas lance-grenades et obus, origine Suède (fausse dest. République argentine) saisie à La Sénia.
29/09/1961		Danois *Margot Hansen*, 200 fusils-mitrailleurs fabriqués en Espagne, embarqués en R.F.A., destination Casa (?) saisie à Mers el-Kébir. Panaméen *El Tigrito*, 200 pistolets-mitrailleurs venant d'Espagne destination déclarée A.L.N.-Algérie. Maroc saisie à Mers el-Kébir.
Pour mémoire 15/12/1960	Cargo soviétique *Tcherkassy* débarque son chargement à Casablanca.	
en 1961	Il est suivi par les cargos *Karaganda* et *Chulym* etc.	

Jacques guillon : la contrebande des armes pendant la guerre d'algerie R.H.A . paris . 1992 pp 105-118.

ملحق رقم : (32)

جدول إحصائي عن عدد الطائرات الفرنسية المصابة من قبل مضادات جيش التحرير الوطني

Annexe 26

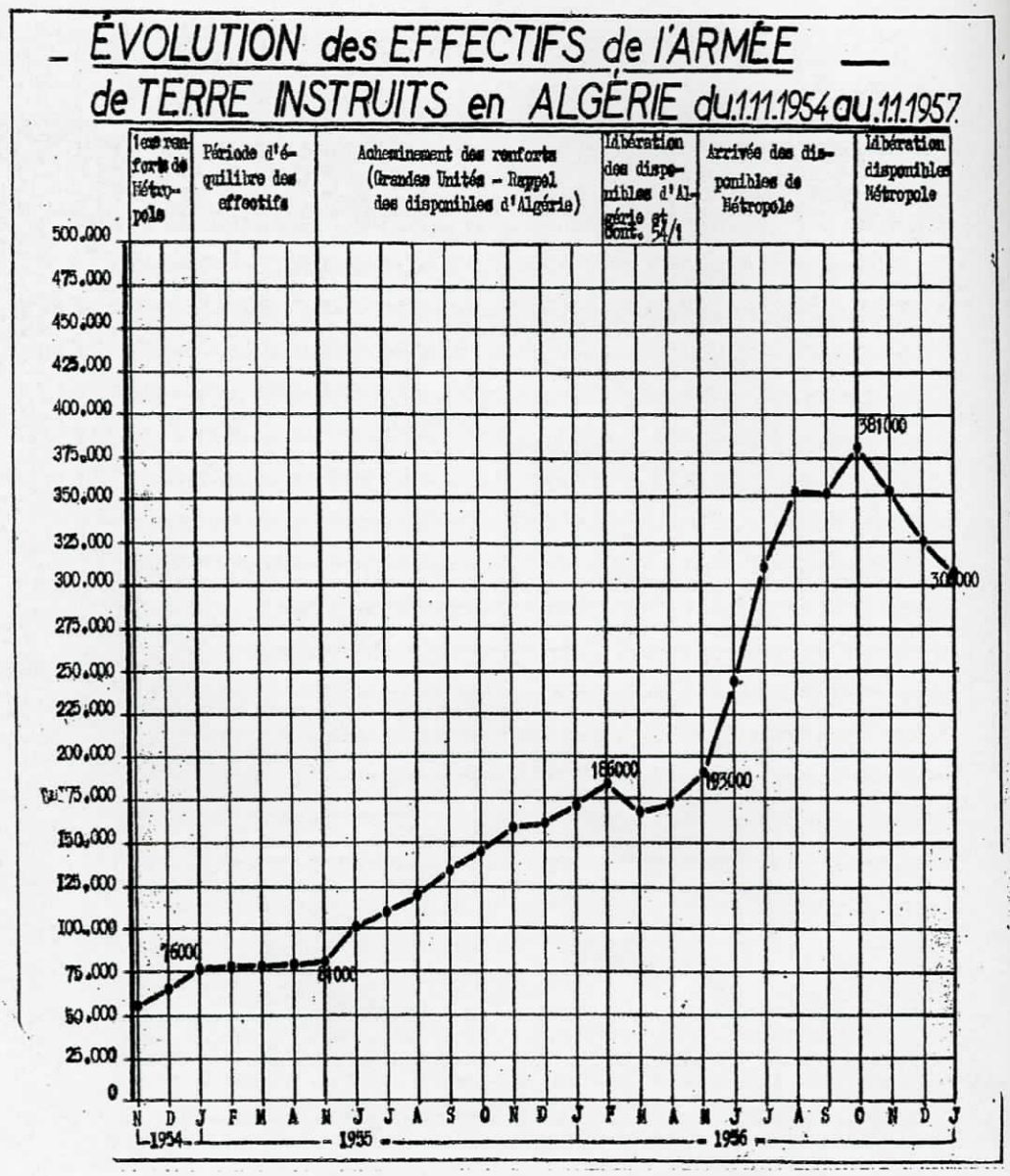


SHAT : 1 H 1933 / D 3 : Avions touches par tir Rebelle . Annexe 26

ملحق رقم : (33)

تطور قوات الجيش الفرنسي في الجزائر

من 1. 11. 1954 – 1.1.1957.

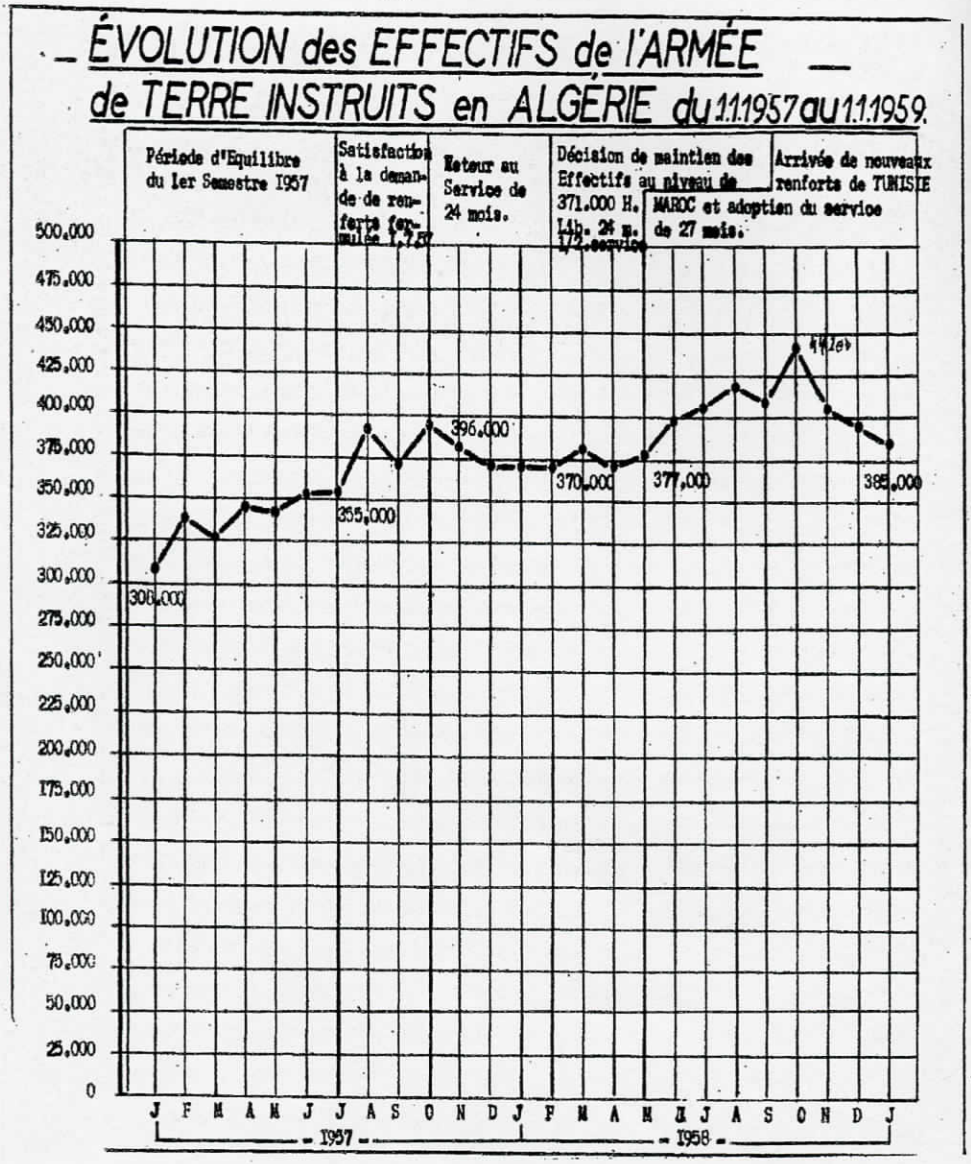


1H 1933 d 1 : évolution de la Situation du début de la Rébellion a l'éte 1960.

ملحق رقم : (34)

تطور قوات الجيش الفرنسي في الجزائر

من 1. 11. 1954 – 1.1.1959.

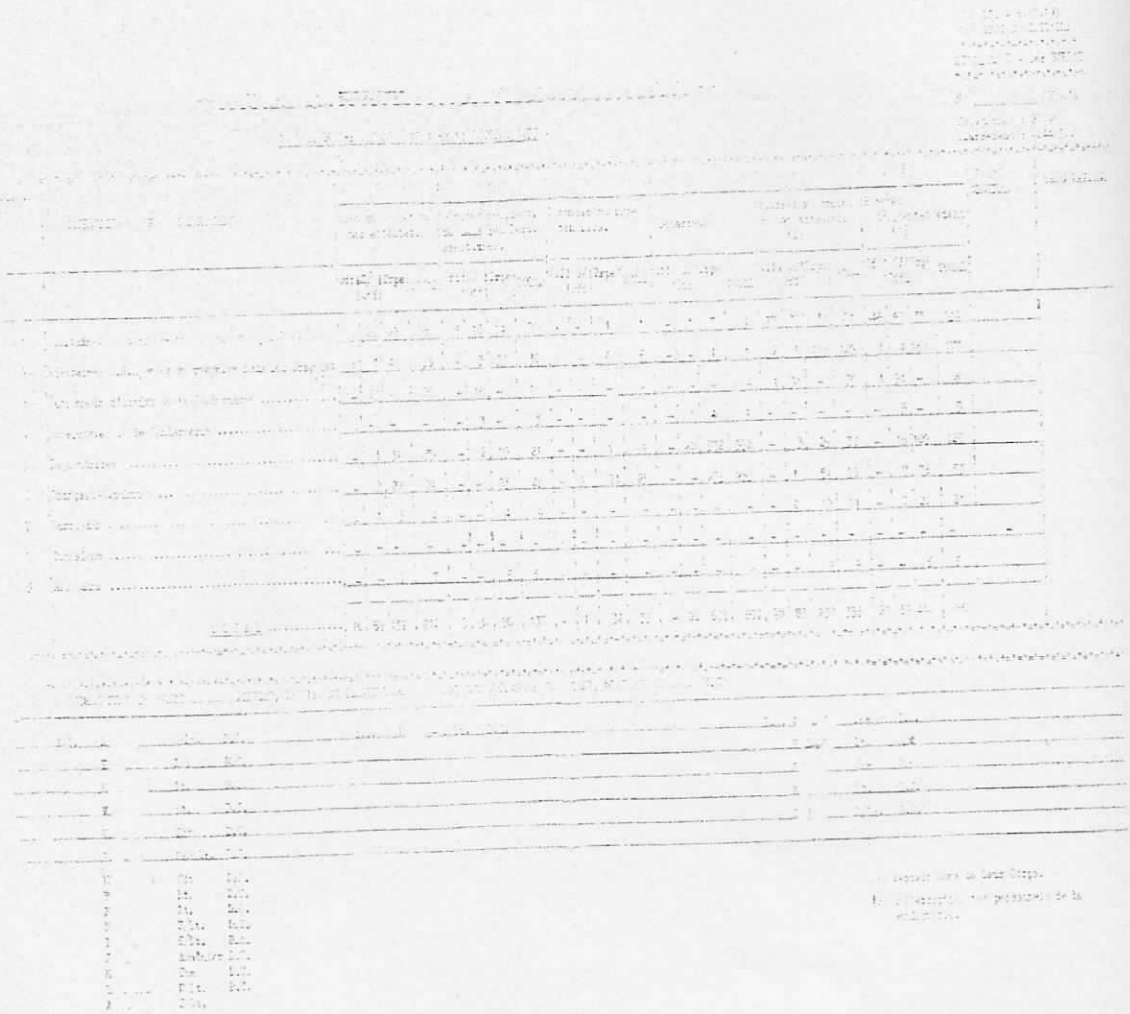


1H 1933 d 1 : évolution de la Situation du début de la Rébellion a l'éte 1960.

ملحق رقم ، (35)

خسائر الجيش الفرنسي البشرية

1955/10/14 - 1954/1/1

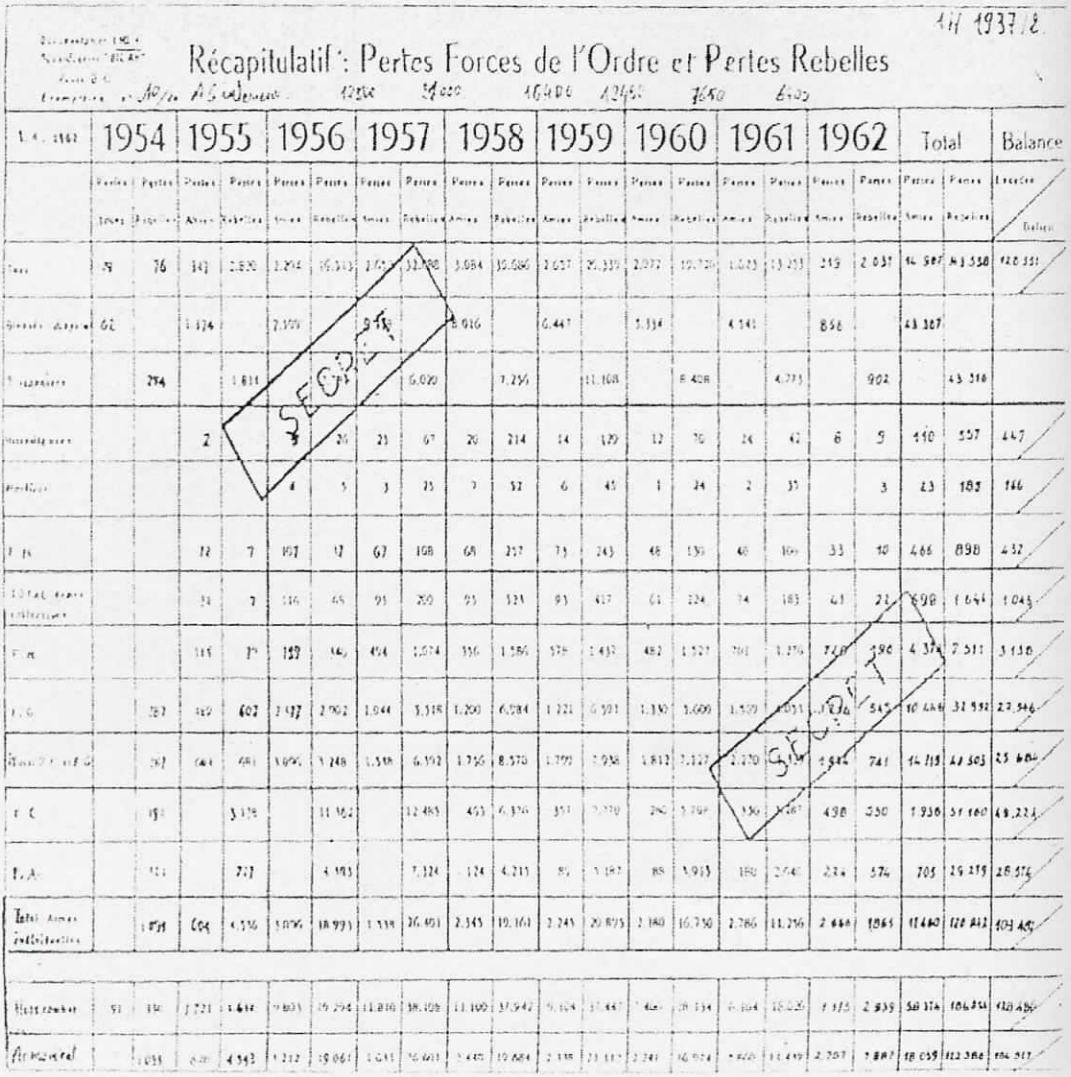


Baudoin, (Henri) – jean Charles Jauffret – Michel Hardy , Alain Porchet , jean Roucaud : La Guerre. d'Algérie par Les Documents. Tome 2: les Portes de la Guerre 1946-1954. Vincennes , service historique de l'armée de terre 1998.

ملحق رقم : (36)

إجمالي خسائر القوات الفرنسية وجيش التحرير الوطني

1962 – 1954



Récapitulatif : Pertes Forces de l'Ordre et Pertes Rebelles

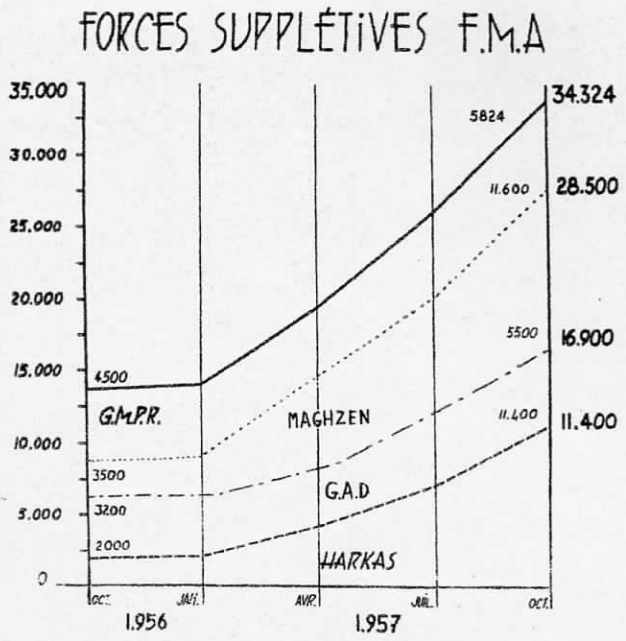
1 H 1937 / 2

	1954		1955		1956		1957		1958		1959		1960		1961		1962		Total		Balance
	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Pertes Forces	Pertes Rebelles	Excédent Déficit
	59	76	343	2.830	2.894	16.313	2.024	33.788	3.084	10.686	2.637	25.339	2.092	10.726	1.023	13.253	219	2.837	14.587	118.558	103.971
	62		1.174		7.379		9.158		8.916		6.447		5.334		4.141		858		43.387		
		294		1.811		7.731		6.020		7.295		11.108		8.408		4.773		902		45.518	
			2		9	26	21	67	20	214	14	129	12	76	24	42	6	9	110	557	447
					4	5	3	35	7	52	6	45	1	24	2	35		3	23	189	166
			12	7	107	12	67	108	69	257	73	243	48	130	48	169	33	10	466	898	432
			14	7	136	43	95	250	93	323	93	417	61	224	74	183	41	22	598	1.644	1.046
			115	39	159	146	454	1.074	356	1.586	579	1.437	482	1.527	701	1.276	740	390	4.378	7.511	3.133
		282	469	602	2.417	2.902	1.844	3.318	1.200	6.084	1.221	6.101	1.330	5.600	1.509	4.051	1.216	545	10.446	32.592	22.146
		282	484	681	3.096	3.248	1.538	6.392	1.756	8.570	1.799	7.938	1.813	7.127	2.270	5.327	1.956	741	14.113	47.503	33.390
		153		3.179		11.362		12.483	453	6.376	351	7.370	296	5.799	330	3.467	438	350	1.936	51.160	49.224
		121		717		4.393		7.324	124	4.211	84	3.187	88	3.933	180	2.048	224	574	705	26.375	25.670
		1.858	484	4.577	3.096	18.983	1.538	26.199	2.333	19.161	2.234	20.895	2.197	16.859	2.780	11.296	2.618	1.865	17.760	124.038	106.278
	91	130	1.721	1.644	9.603	19.294	11.836	38.108	11.109	37.942	9.164	37.447	7.464	28.134	6.184	18.020	3.135	2.935	58.374	186.854	128.480
		1.858	6.298	6.221	12.699	38.277	13.374	64.307	13.442	57.103	11.398	58.342	9.661	44.993	8.964	29.316	5.753	4.800	76.134	310.892	234.758

1 H 1937 / 2 : Récapitulatif : Pertes Forces de l'ordre et pertes Rebelle.

ملحق رقم ، (37)

تعداد الجزائريين في الجيش الفرنسي من 1954/1/1 - 1957/1/1

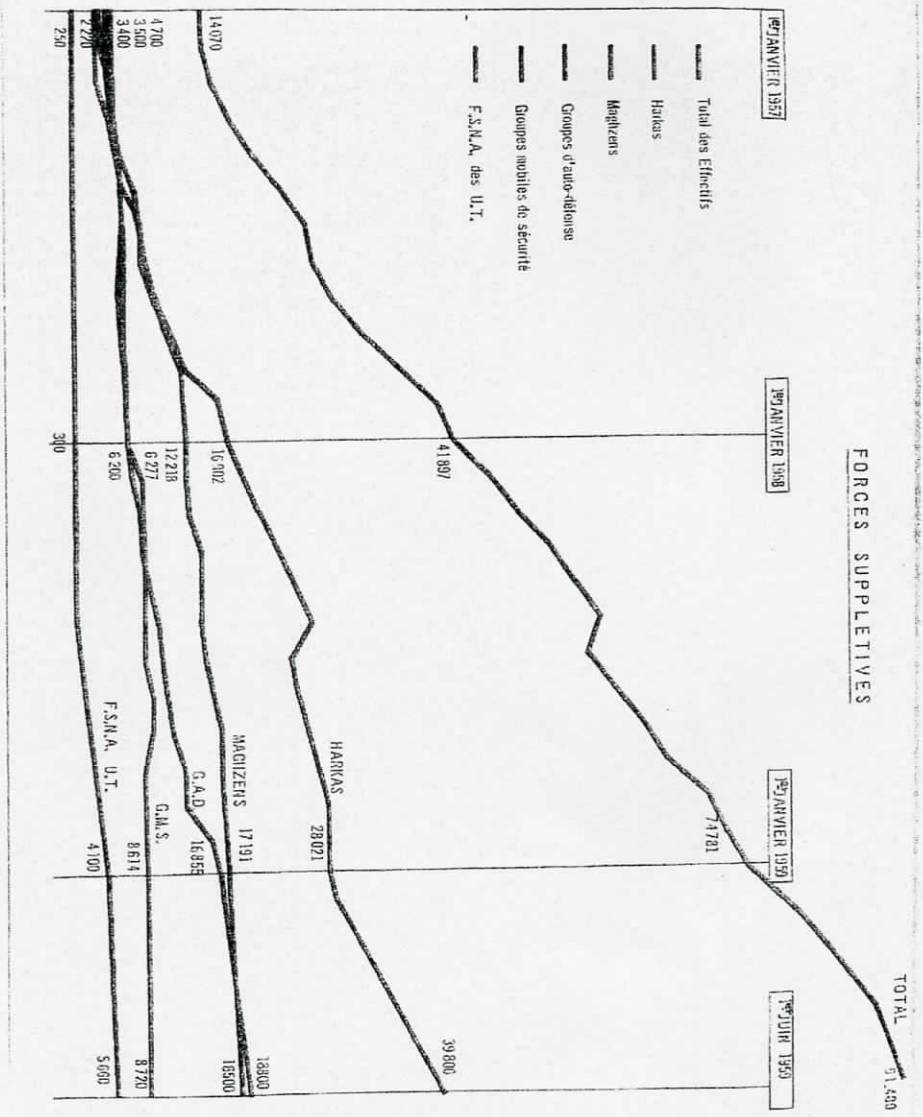


Accroissement constant du nombre des forces musulmanes luttant à nos côtés pour ramener la paix en Algérie

Allard, Général : les Misions de l'Armée Francaise ..... p 23.

ملحق رقم : (38)

القوات الإضافية في الجيش الفرنسي 1957 ـ 1959



SHAT 1H 1933 D 2 : Exposé du Général Allard sur la Situation Militaires en Algérie , forces terrestres a la date du (9fev1959).

ملحق رقم : (39)

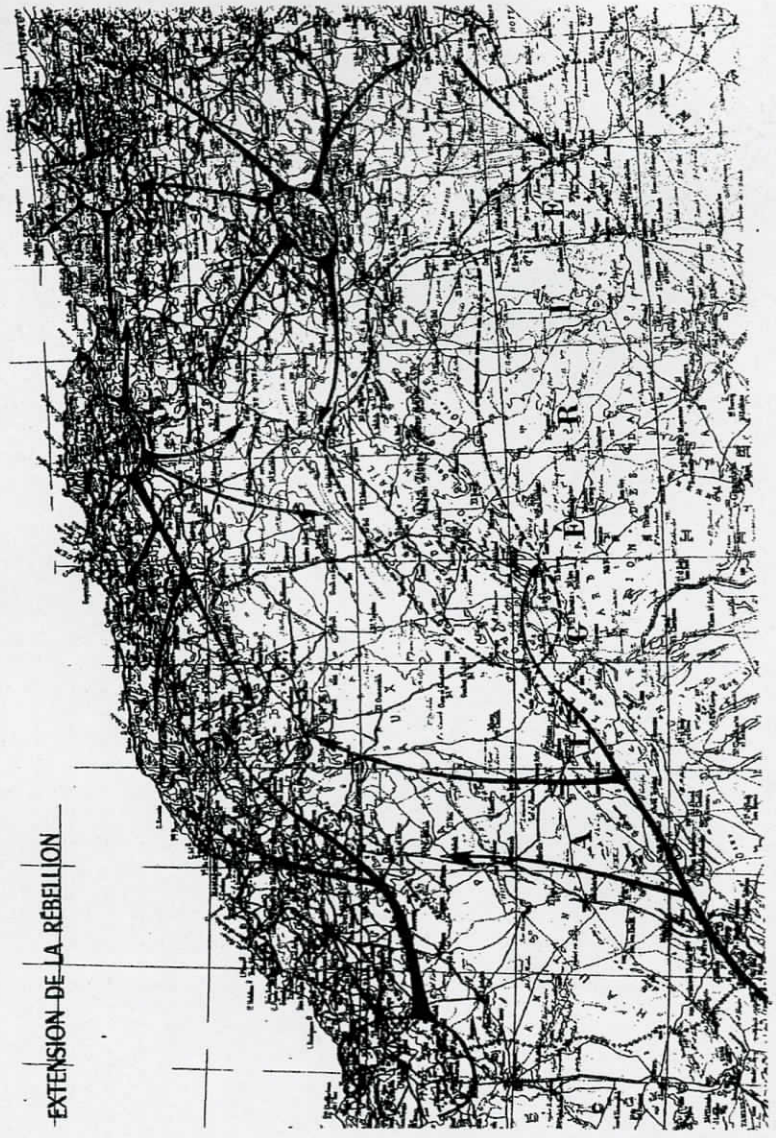
العمليات العسكرية ليلة أول نوفمبر 1954 عبر الوطن



Le Figaro : Lundi 1/11/1994.

ملحق رقم : (40)

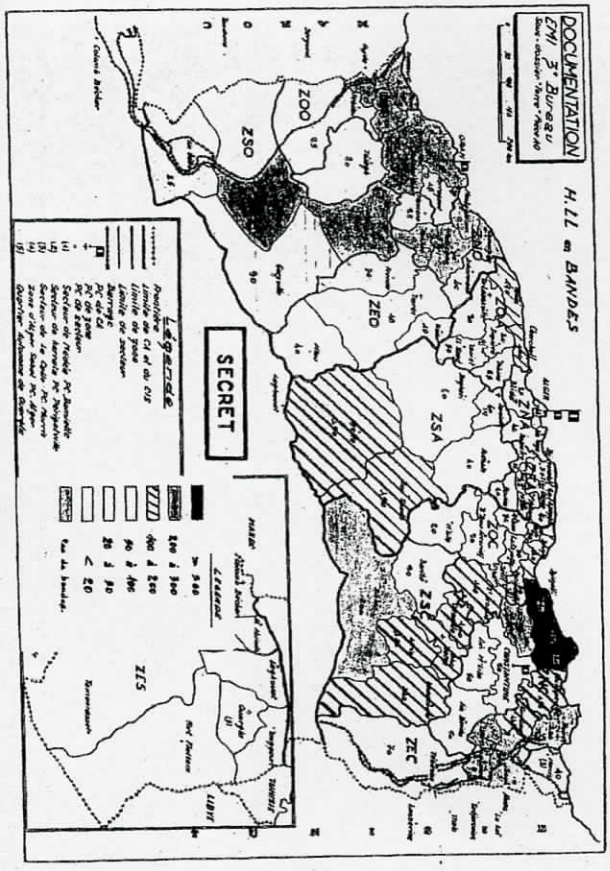
تطور الانتشار العسكري للثورة التحريرية 1954- 1956



SHAT, 1H 1942. D3 : Procèdes Tactiques pour la Recherche et la Destructions des Bandes Rebelles. Alger , (25 Juin 1960) .

ملحق رقم : (41)

توزع وتموقع قوات جيش التحرير الوطني



SHAT , 1H 1682 D 1 : Etude sur L évolution du Potentiel de L'A.L.N (Armement Personnel au cours du 2 semestre 1957).

ملحق رقم : (42)

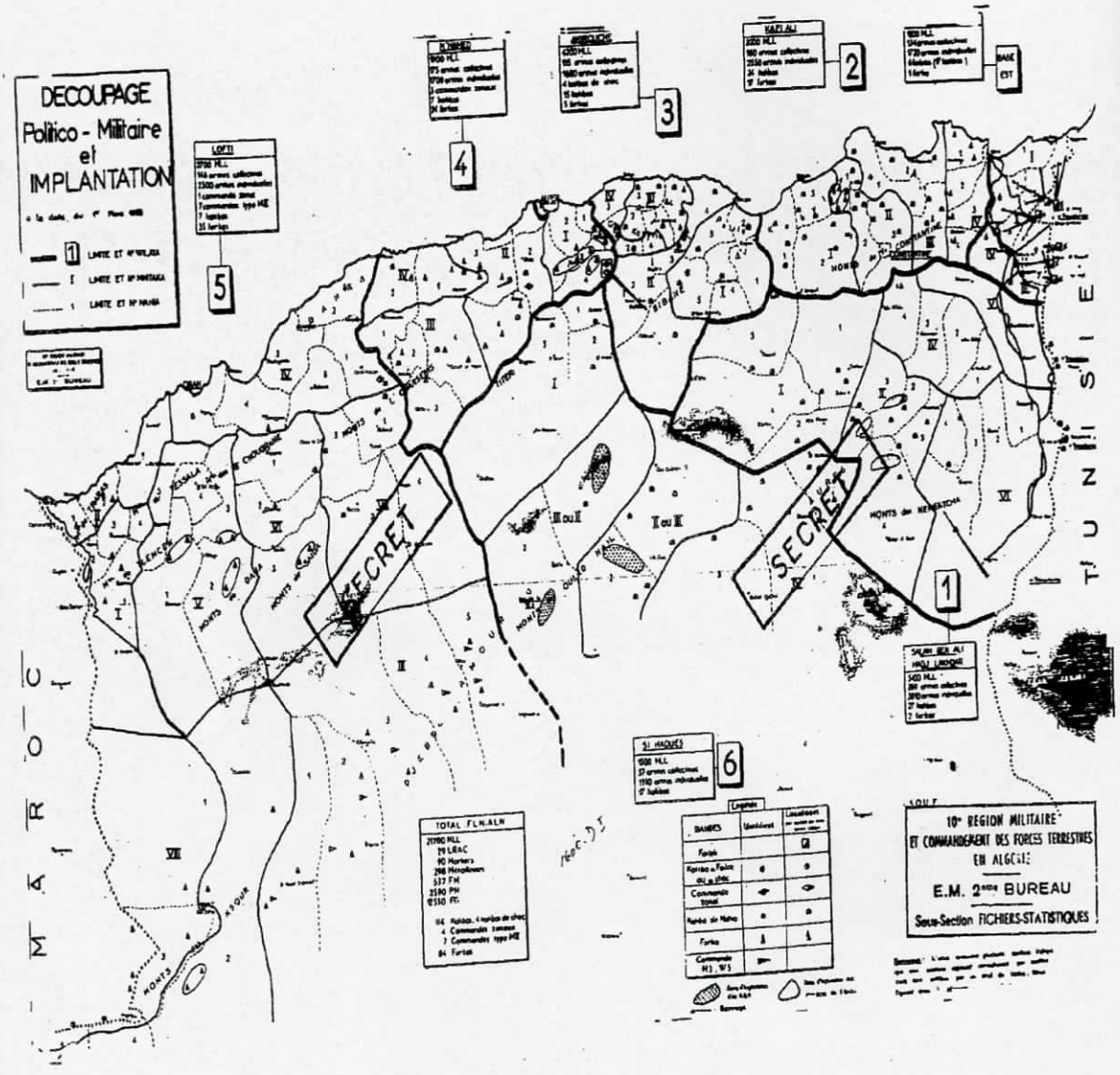
المناطق المحرمة



Guy Pervillé : Atlas de la Guerre d'Algérie de la Conquête à L'indépendance , editions autrement ,paris , 2003. pp 36- 37.

ملحق رقم: (43)

خريطة التقسيم السياسي والعسكري بعد مؤتمر الصومام



Estimation des Effectives et de l'Armement Rebelles a la Date du 15 Décembre 1956 au 15 mars 1957.

البيبليوغرافية

المصادر الأرشيفية .(I)

1. أرشيف وزارة الحرب الفرنسية بفانسان :

SHAT, 1H 1375 : Situation des Effectifs de l'Armée de Terre. Situation en Algérie .(10 Août 56) .

SHAT, 1H 1600 : Fiche , Encadrement de l'A. L. N Récapitulatif , SD.

Shat , 1h 1600, d 1 : Estimation des Effectives et de l'Armement Rebelles a la Date du 15 Décembre 1956.

---------- : Estimation des Effectives et de l'Armement Rebelles a la Date du 15 mars 1957.

SHAT, 1h 1678, d3: Expose Militaire sur l'Algérie . prononce par M. le Général de corps d'Armée Lorillot commandant de la 10 Région Militaire devant les Auditeurs du Collège des Hautes Etudes de la Défense Nationale, (16 nov. 1955).

SHAT , 1H 1682 D 1 : Etude sur L évolution du Potentiel de L'A.L.N (Armement Personnel au cours du 2 semestre 1957).

SHAT, 1 h 1751 : Evolution de la Situation Militaire en Algérie entre les Sessions 1958- 1959 de l'Assemblée a l'ONU.

SHAT , 1 h , D 1 : Directive aux Généraux Commandants les Divisions , 17 sep 1955

SHAT, 1h 1812 D 5 :Note de Service du 27 Avril 1956.

SHAT 1h 1814 D2 : Momento de l'officier d'Action Psychologique en Algérie , juillet 1956.

SHAT,1h 1817. D1 : les Missions , les Moyens, l'Organisation du Commandement, la Coopération Interarmes et Interarmées (1956).

SHAT , 1 H 1820, D 5 : Les Besoins en Matériels Nouveaux Provoques par la Forme de Guerre en Afrique du Nord . (6 Mai 1957).

SHAT, 1H 1821,D 1 : Note sur le Rôle des Forces Armées . (juin 1957).

SHAT , 1 H 1822 DI :Directives Générales de Division du Dognon , Commandant PI le CA d'Oran . (19 Août 1957).

SHAT , 1 H 1824. D2 : Companies contre Guerillas . (29 sep 1959).

SHAT, 1H 1825 , D5 : Message Postalise du Général Commandant Supérieure Interarmées , Commandant 10 Région au Général Commandant le C.A d'Oran , (10 avril 1958).

SHAT, 1H 1933, d 4 : Situation en Algérie , (22 octobre 1954).

SHAT, 1H 1933: Le Problème Militaire en Algérie ,3 bureaux, (avril 1957).

SHAT, 1H 1933 d 1 : les Opérations militaires en Algérie de Nov. 1954- a l'été 1960. Canevas Chronologique.

SHAT, 1H 1933 : Evolution de la Situation du Début de la Rébellion a l été 1960 .
SHAT 1H 1933 D 2 : Exposé du Général Allard sur la Situation militaires en Algérie , forces terrestres a la date du (9fev1959).

SHAT, 1H 1942,D2 : le Rôle de l'Armée en Algérie et Evolution de son Action depuis Nov. 1956expose fait par le Général La Comme a la Maison du Combattant le 26 mars p 8.

SHAT, 1H 1942 : Evolution des structures et des méthodes de la rébellion de 1957-1960. g. Noiret
SHAT, 1H 1942. D3 : Procèdes Tactiques pour la Recherche et la Destructions des Bandes Rebelles. Alger , (25 Juin 1960) .

SHAT, 1 H 2304 :Instruction sur la mission et L'emploi des officiers itinérants, 10 janvier 1959 .

SHAT, 1 H 2403 : directives sur l'action psychologique sur le territoire de la 10 région militaire (27/ 7/ 1955).

SHAT , 1H 2403 : Fiche du 8 Avril 1959.

SHAT , 1H 2403 : Décision du ministre des armées , 15 février 1960.
SHAT, 1H 2408 D1 : Général Salan au ministre de l'Algérie. SD.

SHAT , 1H 2408 D1 :Observations concernant la Guerre et L'ACTION Psychologique . lieutenant de LA Croix- Vaubois. SD .

SHAT , 1 H 2409, Général Salan aux généraux commandant les trois(C.A) ,(1 Mai 1958) .

SHAT , 1H 2409 : l'Arme psychologique en dixième région militaire ,(Aout 1957). SD.

SHAT , 1H 2411 :La Pacification , CIPCG d'Arzew, SD.

SHAT, 1H 2046 : 5^{em} Bureau , Action Psychologique dossier (1) : Action pour enrayer la Propagande FLN sur les Femmes .

SHAT, 1H 2461 D1: Centres Sociaux, S.A.S , E.M.S.I,(4 mars 1959).
SHAT, 1H 2461 D1:,Action sur les Milieux Féminins en Algérie par les E.M.S.I, (29 Aout1960).

SHAT, 1H 2524, D1:la Pacification . centre d'instruction pacification et contre Guérilla, les buts les Moyens , Rôle de l'Armée , les Principes , la Méthode Technique d'Application.

SHAT, 1H 2534 D1:,Général lorillot , Commandant Supérieur Interarmées au Secrétaire d état AUX forces armées terre , (30 octobre 1956).

SHAT ,1H 2534 D1 : Rapport du Capitaine d'HUMIERES Commandant la(C.H.T) n°1 ,sur L'activitéde cette unité depuis le 20 août 1956 au 8 sep 1956.

SHAT, 1H 2534 D1 : note pour les chefs des 5 Bureaux de C.A et les Commandants de (C.H.T) , (1/7/1958).

SHAT, 1H 2534 D1, Qu"est-ce qu'Une C-H-T ? .(C.H.T) . N 1, SD.

SHAT, 1H 2538D1 : le Problème de la Pacification . 10eme Région Militaire , Etat Major , 2eme Bureau . 12 Pages .

SHAT, 1H 2553 : Documentation de Propagande .

SHAT, 1H 2556 : Instruction sur les Règles D'Emploi des Moniteurs de la Jeunesse. (21 Dec 1957).

SHAT, 1H 2561 D1 : Colonel commandant le secteur de Guelma . (26 Oct. 1957).
SHAT, 1H2461 D1 :,Action sur les milieux féminins en Algérie par les E.M.S.I, (29aout1960).

SHAT, 1H2461 D1: Centres Sociaux, SAS , EMSI,(4 mars 1959).

(II) ـ المصادر المطبوعة

1 ـ المنشورات الحكومية :

أ ـ باللغة العربية :

1) ـ المنظمة الوطنية للمجاهدين : الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة ، الولاية الثالثة تيزي وزو . 7/8/02/1985 .

2) ـ ..... : التقرير الجهوي للولاية الأولى ، المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية .من 20 أوت 1956 الى 31ديسمبر 1958 .

3) ـ ..... : الملتقى الوطني الأول لتاريخ الثورة ، قصر الأمم 28. 31 أكتوبر 1981 .

4) ـ ..... : الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة . الجزء الثاني المجلد الأول .قصر الأمم 8- 10 مايو 1984 .

5) ـ ..... : الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون ، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954 . المجلد الأول . الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

6) ـ ..... : تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية الولاية الرابعة ، الجزء الأول : التقرير السياسي ، الفترة من 20أوت 1956 الى نهاية 1958 . مطبعة المجلس الوطني الشعبي .

7) ـ ..... : تقرير الملتقى الجهوي الثالث لكتابة التاريخ لولايات الغرب الولاية الخامسة 1956- 1958 .المنعقدة بسعيدة 15/01/1985 .

ب ـ باللغة الأجنبية :

1) - Gouvernement Générale de l'Algérie : Algérie Information , 1954, 1957.

2) - Gouvernement Générale de l'Algérie : Résultats statistiques du dénombrement de la population Effectue le 31/10/1954. vol .2
3) - Délégation Générale du Gouvernement en Algérie,Rapport de L'Administration 1959.
4) - La Situation Economique de l'Algérie en 1954. dans : Documents Algériens , synthèse de l'activité algérienne (1/1/1955 - 31/12/ 1955) .Imprimerie Officielle. Alger . 1955.

2 ▪ الوثائق المنشورة:

1 ▪ باللغة العربية :

- وزارة المجاهدين : وثائق مؤتمر الصومام ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996 .
- وزارة الإعلام والثقافـــــــة : النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني 1954- 1962. الجزائر 1976 .

1) - Baudoin, (Henri) - jean Charles Jauffret - Michel Hardy , Alain Porchet , jean Roucaud : La Guerre. d'Algérie par Les Documents. Tome 2: les Portes de la Guerre 1946-1954. Vincennes , service historique de l'armée de terre 1998.
2) - Eveno (Patrick) et Jean (Planchais) : La Guerre d'Algérie , Dossiers et Témoignages , Laphomic, Alger, 1990.
3) - Harbi, (Mohamed) :les Archives de la Revolution Algerienne. Jeune Afrique . paris . 1981 .
4) - Rapport de Abane Ramdane au C.N.R.A (1956). Revue NAQD n° 12. PP 191-211.
6) - Rapport Maspetiol : Groupe d'Etudes des Relations Financières entre le Métropole et l'Algérie , Rapport générale ,Imprimerie officielle, paris 1955.

3 ▪ جرائد الفترة:

أ ▪ العربية :

- البصائر : 4/ 1955/02 -1955/2/11 -31955/4 -1955/2/25 -1955/3/25 -
1955/6/25 -1955/4/22

- الشروق العربي اليومية : العدد 1118، 2004/7/5.

- المجاهد : 1957/1/1 - 1957 /8/ 20 - 1957/11/1 - 1957/11/15 - 1957/12/1 -
1958/3/15 -1958/2/ 15- 1958 /1/1 - 11 / 1 / 1960.

- المقاومة : 20 /1956/11- 1956/12/24 -1956/12/3 .

- الشعب : 16-17 /11/ 1988 . 1990/11/1

ب ـ الأجنبية :

- L'AURORE : 5/11/1954.
- LA DEPECHE ALGERIENNE : 2/11/1954.
- LA DEPECHE DE CONSTANTINE : 2- 3 /11/. 1954 - 9/12/1954 .
- LA DEPECHE QUOTIDIENNE : 2/11/1954.
- L' ECHO D ALGER : 2- 3/11/1954-7/02/1955-13/09/1955- 26/06/1957-
27/11/1954.
- L' ECHO D ORAN : 9/11/1954 - 13/11/1954.
- El Moudjahid : 1957 - 1960.
- LE FIGARO : 2 - 4/11/1954 - 6-7 /11/ 1954 - 9 /11/ 1954
- L'HUMANITE : 15. 08.1957 - 16.05.1959
- LE JOURNAL D'ALGER : 2 - 3/11/1954 .
- LE MONDE : 2 - 3/11/1954 - 12/11/1954 - (14-15)/ 11/ 1954 -(21- 23)
/11/1954 23/11/ 1954 -17/01/1956 - 15 /12 / 1961.
- LA VIE FRANÇAISE : 30/11/1956.

(II) ـ المراجع

1 ـ الكتب:

أ ـ الكتب باللغة العربية:

1) . أزغيدي (محمد حسن) : مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956-1962 . المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 1989 .

2) ـ أعراب (مراد) : خطة سوستيل لمواجهة الثورة .مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تاريخ الثورة الجزائرية قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2001 .

3) . آيت (أحمد حسين) : روح الاستقلال ، مذكرات مكافح 1942 – 1952 . ترجمة سعيد جعفر منشورات البرزخ الجزائر ، 2003 .

4) . آيت بلقاسم(مولود قاسم) : ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر . منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، الجزائر ، 2002 .

5) . بريستر (إيفه) : في الجزائر يتكلم السلاح ، نضال شعب من أجل التحرير ، ترجمة عبد الله كحيل ، الجزائر 1989 ، ص 296 .

6) . بالعقون (عبد الرحمان) : الكفاح القومي والسياسي . المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزء الثالث ، الجزائر 1986 .

7) . بلقاسم (محمد) : الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي1910- 1954 ، رسالة ماجستير في التاريخ .جامعة الجزائر 1994 .

8) ـ بوبكر(حفظ الله) : تطور جيش التحرير الوطني 1954- 1962 .شهادة ماجستير ، جامعة باتنة 2002 .

9) ـ بوحوش (عمار) : التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 . دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997 .

10) ـ بوالطمين (جودي الأخضر) : لمحات من ثورة الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1987 .

11) . بوعزيز(يحي) : السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830- 1954 ديوان المطبوعات الجامعية 1995 .

12) . بوعزيز(يحي) : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين . الجزء الثاني : ثورات القرن العشرين ، الطبعة الثانية منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996 .

13) - بوعزيز(يحى) : الثورة في الولاية الثالثة 1954- 1962 . شركة دار الأمة ، الجزائر 2004 .

14) ـ بومالي(حسن) : إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956 .منشورات المتحف الوطني للمجاهد .

15) . جغابة (محمد) : بيان أول نوفمبر 1954 ، دعوة الى الحرب ، رسالة للسلام " قراءة في البيان " هومة الجزائر ،1999 .

16) ـ جليسبي(جوان) : ثورة الجزائر ، ترجمة عبد الرحمان صدقي ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1966 .

17) . حربي (محمد) : الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض . موفد للنشر ، الجزائر 1994 .

18) . حسنين (محمد) : الاستعمار الفرنسي . المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 .

19) . حلوش (عبد القادر) : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 1999 .

20) . حمدي (أحمد) : الثورة الجزائرية والإعلام . منشورات المتحف الوطني للمجاهد . الجزائر 1995 .

21) . خليفة (الجنيدي) : حوار حول الثورة ، الجزء 1 ، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام ، الجزائر 1986 .

22) . دبش (إسماعيل) : السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ، الجزائر ، دار هومة ، 2000 .

23) . دي بوفوار (سيمون) ، جيزيل (حليمي) : جميلة بوباشا ، قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر ، تعريب محمد النقاش ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1962 .

24) . ديغول (شارل) : مذكرات الأمل ، ترجمة سموحي فوق العادة ، بيروت ، منشورات عويدات ، 1971 .

25) . ربيع(حامد) : الحرب النفسية في المنطقة العربية .المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، لبنان 1974 .

26) - الزبير (سيف الإسلام) : الإعلام والتنمية في الوطن العربي ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 ، ص 43 .

27) . الزبيري (محمد العربي) : تاريخ الجزائر المعاصر .الجزء 1 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 1999 .

28) ـ الزبيري(محمد العربي) : الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة 1984 .

29) . سارتر (جان بول) : عارنا في الجزائر ، ترجمة عايدة وسهيل إدريس ، بيروت ، دار الآداب ، 1958 ص ص 66-65 .

30) . سعيود (أحمد) : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني ، أول نوفمبر 1954 ـ 15 فيفري 1957 ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، قسم التاريخ ، 1997 .

31) ـ بن سليمان(مسعودة) : أرياف مليانة 1930-1954 دراسة اقتصادية واجتماعية . دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر .1986 .

32) ـ سطورا (بنيامين) : مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898- 1974 . ترجمة الصادق عماري ، مصطفى ماضي منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، 2002 .

33) ـ الشيخ (سليمان) : الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة . ترجمة محمد حافظ الجمالي ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003

34) . طلاس ، (مصطفى) ، (بسام العسلي) : الثورة الجزائرية . بيروت ، 1983 .

35) . عباس(محمد) : ثوار ....عظماء . الكتاب الأول ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1991 .

36) . عباس(محمد) : رواد الوطنية . الكتاب الثاني ، مطبعة دحلب . الجزائر ، 1992 .

37) ـ العسلي (بسام) : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، بيروت ، دار النفائس ، 1984

38) . العسلي (بسام) : جيش التحرير الوطني الجزائري . دار النفائس ، بيروت ، 1986 .

39) . العلوي (محمد الطيب) : مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1954 .منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر .

40) . عواطف (عبد الرحمان) : الصحافة العربية في الجزائر ، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1985 .

41) ـ كافي (علي) : مذكرات الرئيس علي كافي ، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946- 1962 . دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999 .

42) ـ محساس(أحمد) : الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة . ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس . منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال . الجزائر ، 2003 .

43) ـ محيو (أحمد) : محاضرات في المؤسسات الإدارية .(ت) محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ، 1979 .

44) . هلال (عمار) : نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954 . الجزائر ، لافوميك ، 1986

45) ـ الورثلاني ،(الفضيل) : الجزائر الثائرة . دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، 1992 .

46) ـ وطبان ، (عبد العزيز) : الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830- 1985 . المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر . الجزائر ، 1992 .

ب ـ الكتب باللغة الفرنسية :

1) - Abbas (Ferhat) : Autopsie d'une Guerre . l'Aurore , Paris , 1981.

2) - Abdoun (Mahmoude), : Témoignage d'Un Militant du Mouvement Nationaliste , Ed Dahlab ,Alger.

3) - Ageron(Charles - Robert): Histoire de l'Algérie Contemporaine : tome 2. L'Insurrection de 1871au Déclenchement de la Guerre de Libération 1954. P.U.F paris 1979.

4) - Alleug (Henri) : LA Guerre d 'Algérie tome 2 :Des Promesses de Paix a La Guerre ouverte. Temps Actuels .paris, 1981.

5) - Alquier, (Jean- Eyves) : Nous Avons pacifié Tazalt , Robert Laffont , Paris 1957.

6) - Amrane (Djamila) : la Guerre d'Algérie 1954-1962, Femmes aux Combats, ED Rahma , 1993.

7) - D'Andoque, Nicolas : Guerre et Paix en Algérie . l'Epopée Silencieuse des SAS, Paris, Société de Production Littéraire, 1977.

8) - Argoud (Antoine) : la décadence , l'Imposture et la Tragédie Fayard, 1974 .

9) - Baudoin, (Henri) - jean charles jauffret - Michel Hardy , Alain porchet , jean Roucaud : la guerre. d'Algérie par Les Documents. Tome 2: les portes de la guerre 1946-1954. Vincennes , service historique de l'armée de terre 1998.

10) - Bastier (Jean) : les Agriculteurs d'Algérie du xix à 1962, dans Décisions et Gestion, Colloque de l'ESUG, Presses de l'Université des Sciences Sociales, Toulouse, 1999,

11) - Behr (Edward) : the Algerian Problem, New York, ww. Norton and Company, 1962.

12) - Belkheroubi, Abdelmadjid : la Naissance et la Reconnaissance de la République Algérienne, imp. pont frères, Lausanne, 1971.

13) - Benakzouh (Chabane) : la Déconcentration en Algérie . Thèse d'Etat en Droit, Université d'Alger, 1978.

14) - Benkheda (Benyoucef) : Abane- Ben M'hidi : leur Apport a la Révolution Algérienne , EDDahlab , Alger , 2000.
: les Origines du 1 Novembre 1954. Editions Dahlab, Alger .

15) - Benoît (Yvert) : Dictionnaire des Ministres. Paris, Perrin , 1990.

16) - Bergot , Erwan : le Dossier Rouge : Service Secret contre F.L.N. paris B.Grasset,1976

17) - Bourdrel (Philippe) : la Dernière Chance de l'Algérie Française . Albin Michel Paris . 1996

18) - Bourdrel (Philipp) Michel Hardy , Herve , Lauriot-Prevost : La Guerre d'Algérie
dictionnaire et Documents , tome5, Paris S.G.E.D,

19) - Boutros, Farajallah Soummam : le Groupe Afro – Asiatique dans le Cadre des Nations – Unies , Genève, Droz, 1963.

20) - Branche (Raphaëlle) : la Torture et l'Armée pendant la Guerre d'Algérie 1954-1962. Gallimard , 2001.

21) - Chevalier , (Jacques) : Nous Algeriens . Calman Levy . Paris.1958

22) - Claire (Janon-Rossier) : ces maudits colons ,cent trente deux années d'économie française en- Algérie. Paris , 1966.

23) - Collot (Claude): les Institutions de l'Algérie durant la Période Coloniale 1830-1962.C.N.R.S , paris – O.P.U Alger, 1987.

24) - Comes (jean-pierre): << Ma >> Guerre D'Algerie et la Torture, j'étais lieutenant dans les D.O.P , l'Hamathan, paris, 2002.

25) - Cornaton ,(Michel) : les Regroupements de l'Algérie de la Décolonisation , Paris , Editions Ouvrières, 1967. p p 64 – 65 .

26) - Courriere (Yves) :La Guerre d'Algérie : L'heure des Colonels , Alger, Ed. Rahma ,1992.

27) - Courriere (Yves) : La Guerre d'Algérie :le temps des léopards, Alger, Ed. Rahma ,1993.

28) - Dominique -(Jean) : Guerre d'Algérie : 500 généraux montent en ligne, Libération, 23 janvier 2002

29) - Déon (Michel) : l'Armée d'Algérie et Pacification .Plon , paris, 1959 .

30) - Dumas (Claude) : La Guerre Révolutionnaire . PUF 1959. Que sais-je n 826 .

31) - Duquesne , (jacques) : Pour Comprendre la guerre d'Algérie . Perin , Paris, 2001 .

: Retour sur la torture en Algérie un témoignage inédit" L'express ", 30 novembre 2000.

32) - Egretaud (Marcel) : Réalité de la Nation Algérienne . Editions Sociales . Paris , 1961.

33) - Elgey (Georgette) : Histoire de la IV^{e} République , Malentendu et Passion, la République des tourmentes, paris,fayard, 1997.

34) - Faivre (general Maurice) : Les Archives Inédites de la Politique Algérienne1958 -1962 l'harmattan paris 2000.

35) - ----------:Les Combattants Musulmans de La Guerre d'Algérie, des soldats sacrifies, L'harmattan, 1995.

36) - Figueras (André) : Salan Raoul, ex-Général . la table Ronde , Paris , 1965.

37) - Fremaeaux (jacques) : la France et l'Algérie en guerre, 1830 - 1870. 1954-1962.
Economica, paris, 2002.

38) - Gadant (Monique) : le Nationalisme Algérien et les Femmes. L'Harmattan, Paris, 1995

39) - Gandy (Alain) : Salan , Perrin, paris , 1990.

40) - Gérard (Jean- Louis) : Dictionnaire Historique et Biographique de La guerre d'Algérie éditions jean Curutchet , paris 2000.

41) - Gere (Francois) : La Guerre Psychologique , Economica , Paris , 1997.

42) - Godard, (Yves) : les Paras dans la Ville , les Trois Batailles d'Alger, Fayard , Paris , 1973. p 115.

43) - Guiffray , (Louis) : On M'appelait Boulhaya , Paris , France Empire, 1959 .

44) - Harbi, (mohamed) :les Archives de la Révolution Algérienne. Jeune Afrique. paris . 1981.

45) - Harbi , (Mohamed) : le F.L.N . Mirage et Réalité . Paris, Jeune Afrique, 1985.

46) - Hartmut (Elsenhans) : La Guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre , le passage de la iv^{e} à la v^{e} République . publisud , paris , 1999.

47) - Horne(Alistair) : Histoire de La Guerre d'Algérie .Albin Michel , paris 1977.

48) - Introduction a l'Etude des Archives de l'Algérie . Service de l'Armée de TerreParis 1992.

49) - Jauffret, (Jean - Charles) : soldats en Algérie 1954-1962. Autrement, paris, 2000.

50) - Jeanson (Francis et Colette) : L'Algérie Hors la Loi . ENAG , Alger 1993.

51) - Kadache (Mahfoude) : Histoire du Nationalisme Algérienne . Tome 1 . SNED. Alger, 1988 .

52) - kadache (Mahfoud), . Djilali sari : l'Algérie dans L'histoire. O.P. U . Alger , 1989.

53) - Kechida (Aissa) : les Architectes de La Révolution - témoignage- Ed. CHihab , Alger 2001.

54) - klark (Michael):Algeria in Turmoil, (the Rebellion: its causes, its effects its future) New-York, the Universal Library Grosset- Dunlap, 1960.

55) - Lachraf, (Moustapha) : L'Algérie Nation et Société. Alger S.N. E. D. 1976.

56) - Lacouture(Jean) : Pierre Mendès France, Le Seuil, 1981.

57) - Launay (Michel) : Paysans Algériens ; la Terre , la Vigne et les Hommes , Seuil ,paris 1963.

58) - Lebjaoui, Mohamed : Vérités sur la Révolution Algérienne . Gallimard, Paris, 1970.

59) - LeTourneau (Roger) et Autres : l'Unité Maghrébine , Dimensions et Perspectives. C.N.R.S Paris 1972

60) - Mahsas . (Mohamed) : le Mouvement Révolutionnaire en Algerie de la 1 ere Guerre Mondiale. Ed. barkat . Alger. 1990.

61) - Maillard de la Morandais, Alain : L'Honneur est Sauf , Paris , le Seuil , 1990.

62) - Mammeri , khalfa :les Nations - Unies face a la Question Algérienne 1954-1962.Alger, S.N.E.D, 1969.

63) - Massu , (général jacques) : LA Vraie Bataille d'Alger. Plon.Paris 1972.

64) - Mathias, (Gregor) : les sections administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité 1955-1962. l'harmattan, histoire et perspectives méditerranéennes , paris,1998.

65) - Mendés -France (Pierre) : Gouverner , c'est choisir , Paris ,Gallimard , 1987.

66) - ---------- : Pour une Politique Moderne, Paris , Gallimard, 1968.

67) - ---------- : Dire la Vérité . Causeries du Samedi, Juin 1954- Fév 1955

Paris, Julliard 1955.

68) - Megret (Maurice) : LA guerre psychologique, , Presses Universitaires de France ,1956 .

69) - Megret ,(Maurice) : L'Action Psychologique , Artheme , Fayard, 1959 .

70) - Mollet (Guy) : 13 mai 1958- 13mai 1962. paris, Plon, 1962.

71) - Mollet (Guy) : 15 ans après . la Constitution de 1958, ALbin Michel, 1973.

72) - Mollet (Guy) : Bilan et Perspectives Socialistes, Plon, 1958.

74) - Mitterrand(François) : Présence Française et abandon, paris , Plon, 1957.
: le coup d'Etat permanent, paris ,Plon, 1964.

75) - Mokdad (Souad) : Domination Coloniale et Rupture Nationaliste O.P.U Alger 1984.

76) - Nadir (Ahmed) : le Mouvement Réformiste Algérien. Paris . 1968.

77) - Navarre, (général Henri) : l'Algérie de l'indochine . Paris, Plon 1958

78) - Nouschi (André) : LA Naissance du Nationalisme Algérien. Paris, minuit , 1962.

79) - Odette, Guitard : Bandoeng et le Réveil des Peuples Colonises,paris, Presse Universitaires de France ,Vendôme , 1976.

80) - Paillat (Claude) : Vingt ans qui déchirèrent la France , la Liquidation , Tome 2 , Robert Laffont , paris 1972.

81) - Pervillé (Guy) : pour une histoire de la guerre d'Algérie. Picard, paris , 2002.

82) ----------:Atlas de La Guerre d'Algérie de la Conquête a L'Indépendance . Editions Autrement, Paris, 2003.

83) - Porch. Douglas :Histoire des Services Secrets Français de la Guerre d Indochine au Raibow Warnion. Albin Michel1997.

84) - Racinet ,(jean - Claude) : les Capitaine d'Avril . France - Empire , 1976 .

85) - Redha , (Malek) : l'Algérie à Evian, les Négociations Secrètes 1956-1962. ED Dahleb,Alger.

86) - Renaudot (Françoise) : l'histoire des français en algerie , 1830- 1962. Robert Laffont , paris, 1979.

87) - Roy (Jules) : J'accuse Le général Massu, Seuil, 1972 .

88) - salan (Raoul) : Mémoires : Fin d'un Empire. T3, Algérie française 1954-1958. presses de cite. Paris , 1972.

89) - .....: L'Algérie De Gaulle et moi, 1958-1960. Presse de la Cite, 1972,1974.

90) -Soustelle (Jacques) : La vérité sur l'Algérie , Conférence prononcée au Théâtre des Ambassadeurs le Vendredi 2Maes 1956,p 35.

91) - ----------: Aimée et Souffrante Algérie , paris plon, 1956.

92) - ----------: Le drame Algérien , paris , plon , 1957.

93) - ----------: L'espérance trahie , Mayenne, ed l'Alma, 1962.

94) - ----------: Vingt-huit ans de Gaullisme , paris, la Table ronde , 1968

95) - ----------:) et Maurice Cuttoli :Expose sur la situation Générale de l'Algérie en 1954 . Alger,imprimerie officielle du gouvernement Générale de l'Algérie, 1955.

96)- ----------:Algérie , le chemin de la paix. Le centre de l'information sur les Problèmes de l'Algérie et du sahara. Paris 196.

97) - Stora (Ben jamin) : Messali Hadj, Prisonnier du Natinalisme Algerien . L'harmathon, Paris, 1985.

98) -Teguia, (Mohamed) : L'Algérie en guerre . o.p.u , alger . 1988.

99) - ---------- : L'Armée de Libération Nationale en wilaya IV . Casbah Editions, Alger ,2002 .

100) -Trinquier (Roger) : le Coup D'état du 13 Mai . ED Esprit Nouveau, paris, 1962.

101) - ---------- : La Guerre Moderne . la Table Ronde . 1961.

102) - ----------: Guerre , subversion , Révolution . Robert Lafont , 1968.

103) - ----------: Le temps perdu, paris , Albin Michel , 1978.

104) - Tripier (Philippe) : Autopsie de la Guerre d'Algérie . paris , France empire 1972.

105) - Valette (jacques) : La Guerre d'Algérie des Messalistes 1954-1962. l'harmattan . paris 2001.

106) -Vaujour (Jean): de la Révolte a la Révolution . Aux premier jours de La Guerre d'Algérie Albin Michel , paris , 1985.

107) - Vincent, guy : képi bleu , Montigny - le - Bretonneux, Editions jeune pied-noir, 1988.

108) - Yacef (Saadi) : Souvenirs de la Bataille d'Alger. Ed. Julliard, 1962.

109) -Yousfi , (Mohamed) : l'Algérie en Marche . T.1 Enal , Alger 1984.

2 ـ المقالات:

ا ـ المقالات باللغة العربية:

1) ـ بركات أنيسة : « نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية من 1954 - 1962 » ، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني . ص ص 139 - 156 .

2) - بشار قويدر : « قراءة في أدبيات نضال المرأة الجزائرية إبان الثورة » في : كفاح المرأة الجزائرية ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .الجزائر. ص ص 169 - 178 .

3) - بشير مدني : « المرأة الجزائرية بين التكالب الاستعماري والجهاد المقدس » ، في : كفاح المرأة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ص 218- 220 .

4) - بشيشي(محمد الامين) : « دور الإعلام في معركة التحرير » ، في : الثورة الجزائرية أحداث وتأملات ، جمعية أول نوفمبر ، باتنة ، 1994 ، ص ص 169 - 193 .

5)- بلعيد (رابح) : « التنظيم الخاص من 1947 الى مؤامرة 1950 المشهورة » ، مجلة التراث باتنة ، العدد4 ، 1995 . ص ص 36 - 59 .

6) - بوحوش عبد المجيد : « الاتصالات والأخبار والمراكز البريدية والخلايا السرية خلال الثورة » ، مجلة أول نوفمبر العدد 148 ، 1996 .

7) – بوحوش (عمار) : « ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954» . مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد الأول . 1994 ، ص ص 5 - 26 .

8) – بوحوش (عمار) : «تحويل المنظمة الخاصة الى جبهة التحرير الوطني الجزائري » . مجلة الذاكرة ، العدد الثالث ، 1995 ، الجزائر .ص ص 33 - 70

9) – بن بوزة (صالح) : « وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير الى الاستقلال » في : مجلة الذاكرة ، العدد الثالث 1995 ، ص ص 139 - 160 .

11) – بوسباك (فوزية) : « الثورة الجزائرية في المحافل الدولية » ، مجلة الذاكرة ، العدد الثالث ، 1995 ، الجزائر ص ص 161 - 173.

12) - بومالي(حسن) : «التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة » . الذاكرة ، العدد 3 ، جوان 1995 .ص ص 97 - 118 .

13) – بومالي(حسن) : « المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح » . الذاكرة ، الجزائر ، العدد 2 ، 1995 .

14) – بومالي(حسن) : «إستراتيجية الثورة الجزائرية في التجنيد والتعبئة الجماهيرية منذ اندلاع الثورة الى غاية مؤتمر الصومام » في كتاب : الإعلام ومهامه أثناء الثورة ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر ، ص ص 41- 73 .

15) - بوالطمين (جودي الأخضر) : « الفداء نظامه ودوره في ثورة التحرير » مجلة أول نوفمبر ، العدد 45 ، الجزار 1980 .

16) – بوالطمين(الأخضر جودي) : « وقائع وصور من زمن التحدي » .مجلة 1نوفمبر العدد 163 .2000ص ص 12-17

17) - لخضر بوطمين : « المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية » .مجلة أول نوفمبر . العدد ، 136 -137. 1992 .

18) - بوعزيز(يحى) : « الأوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة » . مجلة 1 نوفمبر ، العدد 19 ، 1976 . ص ص 6-9.

19) - بوعزيز يحى : « دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني 1954 - 1960 » . في : الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني .

20) - جاب الله(بلقاسم) : « الإعلام والدعاية وحرب التحرير » ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 39 ، الجزائر 1974 .

21) – جاب الله (بلقاسم) : « إعلام وثورة : المبدأ السابع » في :الإعلام خلال الثورة التحريرية ،(ملفات وثائقية) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1984 . ، ص ص 23 - 32.

22) - حربي (محمد) : « الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي 1928 – 1954 » ، في : وحدة المغرب العربي ، ندوة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1987 .

23) - حمداني أحمد إلياس : « المحافظ السياسي » ، في : الإعلام خلال الثورة التحريرية ، ملفات وثائقية ، المرجع السابق ، ص ص 51 - 53 .

24) - حمدي (أحمد) : « دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة » ، في : الدبلوماسية الجزائرية من 1830 - 1962 . دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 . الجزائر ، 2000 ، ص ص 57 - 64.

25) - الخالدي عبد الحميد : « وقفات في جهاد المرأة الجزائرية » ، في : كفاح المرأة الجزائرية .... ص ص 129 - 145.

26) - بن خدة (يوسف) :«قصة المفاوضات مع فرنسا » ، مجلة أول نوفمبر ، عدد خاص ، سنة 1987 .

27) - علي خلاصي : « أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954- 1962» . مجلة التراث ، العدد 7 ، نوفمبر 1994 ، باتنة ، ص ص 181- 216.

28) - رزاقي (عبد الرحمان) : « الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح » . مجلة الباحث ، الجزائر ، نوفمبر 1984 ، ص ص 23- 25

29) - رمضاني (عبد الكريم) : « الظروف السياسية والتاريخية التي تم فيها الإعداد لثورة التحرير الوطني في ثورة » . في : معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 الملتقى الأول بباتنة 1989 ، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس

30) - رمضاني(محمد) : « الملحمة المنتجة للنصر » . جريدة الشروق ، 2004/7/5 ، العدد 1118 .

31) - الزبيري (محمد العربي) : « الخطوات الأولى في التطبيق الميداني لأهداف الثورة الجزائرية » ، مجلة المصادر ، العدد الثاني ،1999 ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، ص ص 23- 64 .

32) - شرف الدين أحمد : التعذيب : « قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962» ، مجلة المصادر ، العدد8 مايو 2003 ، الجزائر ،

34) - عبديش(يوسف) : « وزن الإعلام في حرب التحرير الوطني » في : الإعلام خلال الثورة التحريرية ،(ملفات وثائقية) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1984 ، ص ص 37. 40 .

35) - العربي(إسماعيل) : « صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني ن تدويل القضية الجزائرية » ، مجلة الباحث ، العدد 5 ن نوفمبر 1985 .

36) - عزوي محمد الطاهر : « المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية ، معتقل قصر الطير» مجلة التراث ، العدد الرابع ، جمعية التاريخ والتراث الأثري ، باتنة ، ديسمبر 1989 .ص 154- 246.

37)- فيلالي مختار : « فرنسا وأساليب القمع و التعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة» . مجلة التراث ،العدد 5 ، فيفري 1992 ، جمعية التاريخ والتراث الأثري ، باتنة ، ص ص 47- 63

38) - العلوي (محمد الطيب) : « جبهة التحرير وبيان أول نوفمبر » . في : الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة . المنظمة الوطنية للمجاهدين . الجزائر .1981

39) - عمراني (عبد الرحمان) : « التسليح أثناء الثورة " في : التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962 » ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر 2001 . ص ص 93 - 106.

40) - قنان(جمال) : « تشكيل الحكومة المؤقتة ، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني » ، مجلة الذاكرة ، العدد 4 ، 1996 ، الجزائر . ص ص7 - 34 .

41) - لعياض (نصر الدين) : « الخطاب الصحفي الاستعماري في ظروف الأزمة » . في مجلة علوم الإعلام والاتصال .العدد3 ، 1989 .

42) - لونيسي(إبراهيم) : «تجدد فكرة العمل المسلح في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية» ، مجلة المصادر ،العدد الرابع ، 2001 . ص ص 72 - 107.

43) - لونيسي إبراهيم : « سياسة التعذيب في الجزائر وأهدافها » ، مجلة عصور ، جامعة وهران ، العدد الأول ،

44) – مالك(رضا) : « المجاهد جهاز الثورة الإيديولوجي » في : الإعلام خلال الثورة التحريرية ،(ملفات وثائقية) ، وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر ، 1984 ، ص ص 15- 21 .

45) – محيوت (أحمد) : « وصف اندلاع الثورة في الوسط ومنطقة القبائل » " محاضرة " . المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر .

46) – مرحوم (علي) : « دور الإعلام في انتصار ثورة التحري » ، مجلة أول نوفمبر ،العدد 33، 1979 ، ص ص 19. 23 .

47) - مهري (عبد الحميد) : « أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954» . مجلة الأصالة ، ع ، 22 اكتوبر ديسمبر 1974.

48) - الميلي (محمد) : « الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها من اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر وادي الصومام » .في : الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، المنعقد بالجزائر من 8 الى 10 ماي 1984 ، الجزء الثاني ، المجلد الثاني ، ص ص 7.57.

49) - يحياوي عبد القادر : « دور العمال الجزائريين في مسيرة الحركة الوطنية » . في : الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة ، 8/9/10 ماي 1985 ، ص ص 101 - 112.

ب ـ المقالات باللغة الأجنبية :

1) - Ait Hossein (Ahmed) : " Sur le Maghreb et le Mouvement National Algérien" . interview. Dans : sou'al ,n 2 juin 1982, p.p. 110-132

2) - Allard (le Général) : " vérités sur L'affaire Algérienne " . in Revue de la Defence Nationale , Janv1958,pp 5-41

3) -Balden, (Perger- Denis) :" Algérie , avril 1955, c'est l'Etat d'urgence" . in Historia Magazine , n 202, pp 257-265.

4) - Boudiaf, (Mohamed) : "La Préparation du 1 Novembre 1954 " . in Djarida n 15 . du 15 Nov. Dec 1974.p. 18 .

5) - Bitat (Rabah) : " Comment nous avons préparé le 1 Nov.1954 ", IN L'Express, N: 1477., Oct. 1979. P.P144-145

6) - Carre (Claude) : " Aspects Opérationnels du Conflit Algérien 1954-1962 " . dans R.H.A , n 166mars , 1987, p 83.

7) - Chassin (Le General):" Réflexions Stratégiques sur la Guerre d'Indochine " . in Revue de la Défense nationale, Dec 1954, pp 507-522.

8) - Collot (Claude): " Traditions et Novation dans l'administration Française, L'expérience Algérienne de 1955 a 1962 ". IN :

Revue Historique de Droit Français et Etranger, n 4 Oct-Dec 1974 .

9) - Diane (Sambron) : " l'Emancipation des femmes Musulmanes durant la Guerre d'Algérie " . Magazine de la guerre d'Algérie, sep-oct 2002, paris p 42.

10) - Djender (Mohamed) :" psychologique de l'Armée Coloniale durant la Révolution de 1954 - 1962 ". El Moudjahid Culturel du 3.11. 1972 .

11) - Facon (Patrick) : " l'Algérie et la Politique Générale de l'Armée de l'Air 1954-1958 " . in R.H.A , N 2, 1992 , p 76.

12) - Faivre generl Maurice :" l'Affaire k , comme Kabyle ", Guerres Mondiales et Conflits Contemporains, 1988, pp. 37-67.

12) - Frederic , (Medard) : " Bouclage et Ratissage , le Quotidien de l'Armée de Pacification " . in : Magazine de la Guerre d'Algérie , n 3, Mai Juin 2002. pp 38-45.

13) - Jacques Guillon :" la contre Bande des Armes pendant la Guerre d'Algerie ", dans :R.H.A, paris 1992.

13) - Hamon (Aspirant Olivier) : " chronique du conflit Algérien 1954-1962 ". R.H.A ,N 2, 1992. .

14) - Hogard (jacques) : " Stratégie et Tactique de la Guerre Révolutionnaire " . In Revue Militaire d'Information, n 295, juin 1958

15) - ---------- : " Guerre Révolutionnaire et Pacification " . in Revue d'Information , n 280, Janv. 1957 .

16) - Isnard (Jacques) : " les DOP étaient chargés des Interrogatoires Muscles " . Le Monde 11 dec2000.

17) - Isnard ,(M) :" les Exploitations Européennes en Algérie" , dans : Méditerranée , n 1, Janvier- Mars 1961.

18) - Isnard (Jacques):" L'armée française et la torture", Le Monde, 22 juin 2000

19) - Julliard (Jacques) : " Torture: ce que j'ai vu en Algérie " . Le Nouvel Observateur, Paris. [Semaine du 14 décembre 2000, n°1884].

20) - Jauffret, (Jean - Charles) : " une Armée a deux vitesse en Algérie 1954-1962 ". Réserves Générales et troupes de secteur . dans : Militaire et Guérilla . pp 21-37.
21) - ---------- : " l'Armée Française au Combat de 1956-1962 ".dans : la France en Guerre d'Algérie , Musée d'Histoire Contemporaine / BDIC , 1992 .
22) - ---------- : " l'Armée Française au combat de 1954 a l'envoi du Contingent " . in la France en Guerre d'Algérie .
23) - ---------- : " l'Armée Française ... in : la France en Guerre .
24) - ---------- : " l'Armée et l'Algérie en 1954 " . R.H. A . n 187 , juin 1992.

25) - Lacheroy (CH) : " la Guerre Révolutionnaire " in la Défense Nationale , Paris, P.U.F 1958, pp 307-330.

26) - Lentin , (Jean-Pierre) :" A Alger : colombes et éperviers ", in : Historia Magazine ,n 197, pp 106-115.
27) - ----------:" Le serment de Jacques Soustelle ". In : Historia Magazine, n 203.
28) - Lentin, (A-P) : «GPRA, Offensive Diplomatique »in Historia Magazine, n 283,29 janv. 1973, pp 1973- 1979.

29) - Lieutenant, (x) : " pour quoi nous avons perdu la Guerre d'Algérie " . in la Nef Numéro Spécial, N 7,Juillet - Sep 1961.

30) - Mairal , (Bernard) :" Cinquiemes Bureaux et Septieme Arme", Revue des Forces Terrestres , Janv 1958
31) - Minay (Philippe):" l'Algérie au début de la Guerre". Le Monde du 24-30 Nov. 1955.
32) - Monique Chemillier-Gendreau : "Questions sur la guerre d'Algérie" . Le Monde Diplomatique,Janvier 2001 .

33) - Paillard , jacques : " la SAS d'Arris de Mars 1960 a Nos jours 1962 " . Revue Historique des Armées, n 187, 1992.

34) - Pfirrmann, (Capitaine) :" Chasseurs des Djebels" . in : Historia Magazine pp7-13.
35) - ---------- :" Notre Aviation en Algérie" .in : Historia magazine,pp 1-6

36) - Pernot (François) :" la Rébellion et le Fait Aérien " . in : R.H.A ,N 2, 1992. pp 86-87

37) -Pervillé Guy :" le Sentiment National Sentiment National des Etudiants

Algériens de Langue Française de 1919-1962" . relations internationales , 1974, n 2

38) - Regis (Forissier) : l'Assistance Médicale Gratuite Apportée par l'Armée aux populations nécessiteuse d'Algérie entre 1954 - 1962 " . dans la Revue Historique des Armées,

39) - Romo (Mara) : " Le Gouvernement Mendès-France et le Maintien de l'ordre en Algérie en Nov. 1954 " . dans : Militaire et Guérilla .....p 433.

40) - sahili (cherif) :" de l'Assimilation a l'intégration , une Mystification Politique" . In : les Temps Modernes, n 119, 1955, p 661

41) - Souyris, (Capitaine) :" L'Action Psychologique dans LES Forces Armées", Revue Militaire D'Information, Oct 1958, PP 34-45.

42) - Trinquier , (Roger) : " parade au terrorisme : on quadrille a Alger " . in Historia Magazine n 225 , 24 Nov. 1972 pp 965-972.

13) - Vaisse ,Maurice: «la Guerre perdu a L'ONU » dans :sous la direction de Jean- Pierre,Rioux , la Guerre d'Algérie et les Français . Paris, fayard, 1991.

14) - Vaisse , Maurice: " la Guerre d'Algérie , une Bataille Internationale" pour la France . in : la France en Guerre d'Algérie.....

43) - Vial-Pascal Tanchoux (Philippe) : " les Archives d'Algérie de l'Armée de l'Air " . dans : R.H.A , n 2, 1992.

44) - Vittori (Jean-Pierre) : "Nous avons fait une Sale besogne. Elle n'a servi à rien" Un Fonctionnaire de la Torture raconte. Le Nouvel Observateur, Semaine du 14 sep2000. n 1884..

45) - ximenes , : " Essai sur la Guerre Révolutionnaire ". In Revue Militaire d'Information, n 281, Fev- Mars 1957

46) -Yazid , Mohamed :" il y a 24 ans , Bandoeng" , in : Algérie Actualité, Semaine du 26 Avril au 2 mai 1979,

3 ـ أعمال الملتقيات والندوات الوطنية والأجنبية :

ا ـ العربية :

1) ـ الإعلام ومهامه أثناء الثورة ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، الجزائر .

2) ـ تاريخ الجزائر 1830 - 1962 ، (قرص مضغوط) ،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

3) ـ التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956 - 1962 . (ندوة)المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

4) ـ الثورة الجزائرية أحداث وتأملات ، الملتقى الثاني لتخليد مآثر الثورة . إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس ، باتنة ، 1994 .

5) ـ الدبلوماسية الجزائرية من 1830- 1962 ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

6) ـ كفاح المرأة الجزائرية ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة . المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .

7) ـ مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية . إنتاج جمعية أول نوفمبر وحماية مآثر الثورة في الأوراس ، دار الهدى ،باتنة 1999 .

ب ـ الأجنبية :

1) - Jauffret et M. Vaisse dir : Militaires et Guérilla dans la Guerre d'Algérie, Bruxelles, Complexe, 2001.

2) - Ageron ,(Charles -Robert) Dir : La guerre d'Algérie et les Algériens, paris, Armand colin, , 1997.

3) - Gervereau (Laurent) , Rioux (Jean-Pierre), Benjamin (Stora) Dir .. , la France en Guerre d'Algérie. Paris , Musée d'Histoire Contemporaine , et Nanterre, B.D.I.C., 1992l.

4) - Rioux Jean-Pierre (Dir) : La Guerre d'Algérie et les Français. s.., paris, fayard, 1990.

4 ▪ الرسائل الجامعية :

1) - ضيف الله (عقيلة) : التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962 . أطروحة دكتوراه ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 1995 .

2) - أعراب (مراد) : خطة سوستيل لمواجهة الثورة .مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع تاريخ الثورة الجزائرية قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2001 .